# شؤون فلسطينية

آذار/نيسان (مارس/ابريل)١٩٨٧ ١٦٨ ـ ١٦٩

شؤون فلسطينية ١٦٨ ١٦٩ آذار/نيسان (مارس/ابريل)١٩٨٧

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 168 - 169, March - April 1987

**Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by**
**Al - Abhath Publishing Co. Ltd.**
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

***Annual Subscription***
*Surface Mail:* Eygpt, Lebanon & Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries - Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. & elsewhere: $75

الثمن : ٢٠ ل. في لبنـان ▪ ١٦ ل. في سوريـا ▪ ١ دينـار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ ١ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغـرب ▪ ١٠ دنـانـير في الجـزائر ▪ ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

# شؤون فلسطينية

١٦٨ ـ ١٦٩ آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٧

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية


## المحتويات


٣ الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الادارة المصرية ..... عواد الاسطل

٢٨ التفاعلات بين الحرب العراقية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. حسن نافعة

٥٤ الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع اسرائيل ..... حسنين كروم

٦٥ الحوار العربي ـ الاوروبي وتأثيره في الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية ..... محمد خالد الازهري

تقارير

٨٠ مؤتمر القمة الاسلامي الخامس: قرارات مساندة لـ م.ت.ف. ..... احمد شاهين

٨٤ مشروع طائرة «لافي» الاسرائيلي: معارضة اميركية وجدل داخلي ..... خليل السعدي

مراجعات

٩١ النزعة العدوانية في النفسية الاسرائيلية ..... يوسف حدّاد

٩٥ النفوذ الصهيوني في السياسة الاميركية ..... خالد الفيشاوي

٩٩ صادرات الاسلحة الاسرائيلية الى اميركا اللاتينية ..... يزيد خلف

١٠٣ ندوة حوار: ما هو الارهاب ؟ ..... سيد عبدالمجيد

مؤتمرات

١١٠ ١ ـ المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين

١١٢ ٢ ـ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ..... سميح شبيب

شهادات

١١٥ صالح برانسي: الفلسطينيون في الداخل

١٢٣ منصور كردوش: مسار «حركة الارض» ..... اعداد: وليد الجعفري

شهريات

١٢٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: السوريون دخلوا لنجدة «أمل» ..... أ. ش.

١٣٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
**اوروبا: مؤتمر دولي للسلام** ..... محمود الخطيب
١٤٣ المناطق المحتلة:
**احداث دامية** ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٩ **قرارات القمة الاسلامية بشأن القضية الفلسطينية**
١٥٦ **اوروبا بحثت في أزمة المنطقة: نص «بيان بروكسل»**
١٥٧ **بيرس زار القاهرة وتباحث مع مبارك: نص البيان المصري ـ الاسرائيلي**
**البيان السياسي الصادر عن المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين**
١٥٩ **الشعبية والديمقراطية طالبتا بالتأجيل؛ عرفات: المجلس الوطني جاهز للانعقاد**
١٦٢ **اتفاق سرّي سوري ـ اميركي**
١٦٥ **حواتمة: نركز على توحيد م.ت.ف.**
١٧٠ **مقاطع من مقابلة مع د. سمير جعجع**

يوميات

١٧٢ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٧/١/١ الى ١٩٨٧/٢/٢٨**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **نبيل عناني**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

**الاشتراك السنوي**

[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

# الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الادارة المصرية

عواد الاسطل

نتيجة لانهيار الكيان الفلسطيني العام ١٩٤٨، وبعد التسويات المؤقتة التي اعقبت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، عاش مواطنو قطاع غزة، وحتى حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ( ما عدا فترة الاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع من ٢٩ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٥٦ الى ٧ آذار ـ مارس ١٩٥٧ )، تحت اشراف الادارة المصرية. وفي تلك الفترة، كانوا من اكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظم، والعلني، عن الهوية الفلسطينية بمظاهرها كافة، على الرغم من تحكم الادارة المصرية، في كافة المظاهر السيادية، والانشطة الاقتصادية والاجتماعية، في القطاع.

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي للقطاع العام ١٩٦٧، حدث تطوران أثرا في علاقة مصر بالقطاع، وكان لهما اكبر الأثر في التأثير على الحركة السياسية فيه، وبالتالي سيكون لهما آثار لا يستهان بها في مستقبله السياسي: اولهما، خروج القطاع، فعلياً، من السيادة المصرية، ليخضع بذلك الى سيطرة الاحتلال الاسرائيلي؛ وثانيهما، اتخاذ الحركة السياسية في القطاع شكل المطالبة بحق تقرير المصير، والمعبر عن دولة فلسطينية مستقلة تجمعهم وابناء الضفة الغربية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

واذا كان التطور الأول لم يؤد، من الناحية القانونية، الى انتقال السيادة على القطاع الى سلطة الحكم الاسرائيلي العسكري فيه، الا انه قاد، ونظراً ربما لتعقد ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الى حدوث تغيير في موقف مصر تجاه القطاع، ضمن موقفها العام من كيفية ادارة الصراع مع اسرائيل. فازاء اعتقاد القيادة المصرية، وبخاصة بعد حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، بأن في امكانها ان تحل مشاكلها الصراعية مع اسرائيل بمفردها، اتجهت السياسة المصرية، تدريجياً، الى الابتعاد عن الانغماس الجدي في حل مشكلة قطاع غزة، المرتبطة بحل المشكلة الفلسطينية. ووصل هذا الابتعاد حدوده القصوى، بتوقيع مصر معاهدة السلام مع اسرائيل، وهذا ما اثر في الحركة السياسية في القطاع، والقى ظلالاً كثيفة على مستقبله السياسي، نظراً لما شكله خروج، او اخراج، مصر من الصف العربي، من اضعاف للموقف العربي العام تجاه اسرائيل.

اما التطور الثاني، فانه، وعلى الرغم من انه جاء تعبيراً عن حالة النهوض الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال، الا ان تَعقُّد ظروف الصراع، وقف عقبة على طريق تحقيق القيمة السياسية العليا، التي عبر عنها ذلك النهوض، وبصفة خاصة بعد حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، والمتمثلة في المناداة بالدولة الفلسطينية المستقلة. واضافة الى هذه المعاناة السياسية، عانى مواطنو القطاع ( مع مواطني الضفة )، من افرازات الاحتلال الاسرائيلي، التي ساهمت في استفحال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك تبرز ضرورة تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، تحت الادارة المصرية، للانطلاق منه، وفي السعي لتخفيف المعاناة عن ابناء القطاع والتي ازدادت هذه الايام، وللوصول الى اسس علاقة جيدة، ليس فقط بين الحكومة المصرية وابناء القطاع، بل بينها وبين باقي ابناء الشعب الفلسطيني.

وحيث ان هدف هذه الدراسة الاساسي، هو الاقتراب من توصيف للوضع القانوني لقطاع غزة، تحت الادارة المصرية لتلمس مدى مسؤولية مصر عن القطاع بعد الاحتلال الاسرائيلي له، فان ذلك يستلزم البحث في محددات ذلك الوضع، القانونية والسياسية. وحتى اذا تم هذا وذاك، تبرز ضرورة استعراض تطور العلاقة بين الحكومة المصرية والقطاع، منذ الاحتلال الاسرائيلي وحتى الآن، للاستهداء بهذه الخبرة التاريخية في توضيح افق المستقبل. ولكن قبل كل هذا، فمن الاهمية بمكان تقديم نبذة تاريخية جغرافية ـ سكانية عن القطاع بعد انهيار الكيان الفلسطيني، لأن من شأن ذلك ان يحدد بنيته الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي لعبت دوراً كبيراً في تطور الحركة السياسية فيه.

## القطاع ـ جغرافياً وسكانياً

ظهر اصطلاح «قطاع غزة»، رسمياً، الى حيز الوجود، في أيار ( مايو ) ١٩٥٥[١]، ليطلق على المنطقة التي بقيت من فلسطين في حوزة القوات المصرية، التي دخلت حرب فلسطين في الخامس عشر من أيار ( مايو ) ١٩٤٨، بعد توقيع اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية في ٢٤ شباط ( فبراير ) ١٩٤٩، والتي كانت تسمى، حتى ذلك الحين، بالمنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين.

وقطاع غزة، بحدوده التي حددتها اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية[٢]، هو شريط ساحلي محدود، يمتد على الساحل الجنوبي ـ الشرقي لحوض البحر المتوسط؛ وهو من الناحية الطبيعية يعتبر امتداداً للسهل الساحلي الفلسطيني، الذي ينتهي، شمالاً، بجبل الكرمل، في منطقة حيفا. وكان قطاع غزة، قبل نكبة العام ١٩٤٨، جزءاً من اللواء الجنوبي من فلسطين ( لواء غزة )، الذي كان ينقسم، من الناحية الادارية، الى قضاءين: قضاء غزة وعاصمته مدينة غزة، وقضاء بئر السبع وعاصمته مدينة بئر السبع؛ ولم يتبق من هذا اللواء، بعد اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية، في يد القوات المصرية، سوى ٢,٥ بالمئة من مساحته تمثل ٣٢٦ كيلومتراً مربعاً من اصل ١٣٦٨٨ كيلومتراً مربعاً هي مساحة اللواء اصلاً[٣]. ولم يكن لمنطقة قطاع غزة هذه أي دور يذكر في اطار تكاملها الاقتصادي مع اللواء الجنوبي ككل، ناهيك عن محدودية دورها في الاقتصاد الفلسطيني عموماً، نظراً لقلة مواردها الاقتصادية والطبيعية، وتركز العمران، في فترة الانتداب البريطاني، على منطقة السهل الساحلي الاوسط والشمالي من فلسطين[٤].

بلغ عدد سكان اللواء الجنوبي ١٩٠٨٨٠ نسمة العام ١٩٤٤، اي ما يوازي ١١ بالمئة من اجمالي سكان فلسطين حينذاك، والبالغ ١,٧٦٤,٥٢٠ مليون نسمة. وبلغ سكان قطاع غزة، بحدوده التي عرف بها بعد ذلك، في العام ذاته، حوالى ٦٣٢٥٠ نسمة[٥]. وبعد نكبة العام ١٩٤٨، تراكم فيه ما يزيد على ضعفي عدد سكانه الاصليين، بسبب الهجرة[٦]، مما زاد في سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة قطاع غزة التي كانت تعرفها قبل ذلك. واذا اضيف الى كل هذا الاحوال النفسية، والسياسية، المتمخضة عن نكبة العام ١٩٤٨، يمكن تحديد معالم البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لقطاع غزة بالآتي:

○ وجود مجتمعين مختلفين داخل حدود قطاع غزة: مجتمع لاجئين، ومجتمع سكان اصليين. وقد نشأ هذا الوضع من حقيقة ان مجتمع اللاجئين لم يشكل قوة بشرية دائمة في القطاع، بل اعتبر وضعه

ناتجاً عن ظروف سياسية خارجة على ارادتهم، وهم على هذا لم يعتبروا ضمن الكيان الاقتصادي الطبيعي لقطاع غزة ( حتى العام ١٩٦٧ )[٧].

○ افتقاد منطقة القطاع لمعظم مواردها الاقتصادية الطبيعية، لانفصالها عن مجالها الحيوي، مما ادى الى افتقاد ٨٠ بالمئة من سكان القطاع الاصليين لموارد دخولهم، ومصادر اعمالهم، وهذا ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة. وزاد الاحوال سوءاً، عدم إقدام سكان القطاع على اقامة مشاريع اقتصادية منتجة، وذلك لسيادة شعور فيما بينهم بعدم الثقة، والقلق، تجاه المستقبل، نتيجة للوضع الاستراتيجي للقطاع، وتعرضه للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة؛ هذا علاوة على ضيق السوق المحلي في القطاع، لاعتماد اكثر من ثلثي سكانه ( اللاجئين ) على وكالة غوث اللاجئين ( اونروا )، في سد متطلباتهم الحياتية[٨].

○ ارتفاع معدل الكثافة السكانية في القطاع. وتبرز هذه الحقيقة، حتى لو اقتصر القطاع على عدد سكانه الاصليين. فقد وصل، في العام ١٩٦٠، معدل كثافة هؤلاء السكانية الى ٣٧٥ نسمة للكيلومتر المربع؛ اما معدل كثافتهم بالنسبة الى الاراضي الزراعية ( الفسيولوجية ) فوصل في العام ذاته الى ٨٤٥ نسمة للكيلومتر المربع. واذا اضيف الى ذلك اللاجئون، فان معدل الكثافة السكانية يرتفع ليصل الى ١٥٠٠ نسمة للكيلومتر المربع والفسيولوجية الى ٢٥٠٠ للكيلومتر المربع في العام ذاته[٩].

○ على الرغم من ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في قطاع غزة، الا ان ظروف الهجرة من القطاع، سواء أهجرة اقتصادية كانت او قسرية ( الهجرة الاقتصادية كانت هي الاساسية حتى حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ )، قد امتصت الكثير من هذه الزيادة الطبيعية. ففي الفترة ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٥، لم يتجاوز معدل الزيادة الطبيعية ١,١ بالمئة سنوياً، ولم يصل هذا المعدل الى ذروته الا في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤، حيث وصل الى ٢,٧ بالمئة سنوياً[١٠]. ونتيجة لذلك، فان تركيب الاعمار لسكان القطاع، يوضح ارتفاعاً في معدل الاعالة[١١].

○ يرتفع في قطاع غزة معدل السكان الحضريين بشكل ملحوظ. فحسب الاحصاء الاسرائيلي الاول للسكان، العام ١٩٦٧، وجد ان هناك ٢٨٢٨٠٣ نسمة يقطنون المناطق الحضرية في القطاع، اي ما يعادل ٧٩,٩ بالمئة من المجموع الكلي للسكان. وحتى اذا تم استثناء قاطني المخيمات، فان عدد السكان الحضريين في القطاع يبقى مرتفعاً، اذا ما قورن بالسكان الريفيين. فحسب الاحصاء المذكور، كان هناك ١٤٩٤٨٩ نسمة يقطنون في الاحياء المدينية، مقابل ٣١٣٦٨ يقطنون في القرى.

وتنعكس هذه المفارقة في النشاط الاقتصادي لسكان القطاع. فعلى الرغم من ان معظم سكانه يقطن في الاحياء المدينية، فان الزراعة تعتبر المصدر الاساسي للدخل، ليس فقط لسكان الريف، بل، ايضاً، لسكان المدن الذين يعملون في الزراعة. ومن ناحية أخرى، يفتقر القطاع الى المنشآت الصناعية الكبيرة التي تستوعب اعداداً مرتفعة من العمال. ويبقى القطاع التجاري ( الخدمي )، الذي يمتص نسبة عالية من العمالة، متضخماً[١٢].

○ نتيجة للهجرة الاجتماعية الضخمة للقطاع والذي تأثر فيها كل من اللاجئين والسكان الاصليين في القطاع، فقد تضاءل، الى حد كبير، دور معظم المؤسسات الاجتماعية، كأدوات للضبط الاجتماعي، مثل العشيرة، والقرية، والمدينة؛ وربما نتيجة للهجرة الجماعية، ايضاً، ظلت الاسرة هي المظهر الوحيد المتبقي، كأداة للترابط والضبط الاجتماعيين[١٣].

○ نتيجة للانهيار الفجائي للاساس المادي للمجتمع الفلسطيني العام ١٩٤٨، وتأثر قطاع غزة بهذا الانهيار، وبنتائجه، الى درجة كبيرة، ونتيجة لمحاولات التخلص من ذلك الوضع، ظهرت توترات

نفسية، وفكرية، بين معظم ابناء قطاع غزة، وخاصة اللاجئين، حيث كانت الظروف الجديدة تتطلب انماطاً من السلوك لا تستوعبها المفاهيم والقيم القديمة، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للابناء، والبطالة، والاضطرار الى العمل في مهن جديدة. وتمثلت مظاهر هذه التوترات، النفسية والفكرية، في العديد من المظاهر والانماط السلوكية الجديدة، مثل[١٤]:

١ ـ نمط سلوكي يجمع بين المتطلبات المادية الجديدة والقيم القديمة، اتخذ تعبيره في التناقض الحاصل بين القول والممارسة؛ فما يبرر بحكم الظروف والحاجات المادية العملية قد لا يستساغ طبقاً للبناء القيمي، فتصدر الاحكام مضادة لما يتم القيام به، وتُطرح شعارات تكون الممارسة، في احيان كثيرة، مغايرة لها.

٢ ـ الاغتراب: وبرز هذا، بصفة خاصة، في المخيمات. فالوضع البائس ولد انسحاقاً ثقيلاً، مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الاعانة، وتفشي الامراض ( في سنوات اللجوء الاولى )، مما ولد شعوراً بالدونية. وقد عزز من بؤس الواقع ( في القطاع ) ضعف طاقته الاقتصادية، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين، وعدم استقرار. ومن ثم، لم يكن الخلاص بالنسبة اليهم يعني تحسين الاوضاع الحياتية، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا، باصرار، مشاريع الاسكان والتوطين كافة، وأصروا على انتمائهم الفلسطيني.

٣ ـ الاحباط : وتولد نتيجة الاوضاع المحيطة ( الاقليمية والدولية ) وترسيخ وجود اسرائيل على الجزء الاساسي من ارض فلسطين. هذه الاوضاع كانت تجعل ابناء القطاع يدركون صعوبة تحقيق هدف القضاء على اسرائيل؛ ومن ثم، ظلوا يترقبون حدوث تغيرات جذرية في المنطقة، وتماثلوا مع الحركات الثورية العربية الجديدة.

٤ ـ بين الانشداد للخلاص من الواقع، والاحباط الموضوعي، تولدت ظاهرة سلوكية في الحياة الفلسطينية عموماً، بعد نكبة العام ١٩٤٨، تتميز بالحماس السريع والاندفاع، حتى الذروة، لدى كل بارقة أمل في التخلص من الوضع الجديد والانكماش، حتى الانطواء، في اعقاب كل صدمة.

## محددات الوضع القانوني للقطاع تحت الادارة المصرية

منذ ١٥ أيار ( مايو ) ١٩٤٨ ( دخول الجيوش العربية حرب فلسطين )، دخل قطاع غزة، فعلاً، تحت السيادة المصرية. فقد باشرت الادارة المصرية اعمالها في المنطقة التي عرفت، فيما بعد، بقطاع غزة، وغيرها من الاراضي الفلسطينية التي كانت في حوزة القوات المصرية، منذ ٢٧ أيار ( مايو ) ١٩٤٨. وبعد ان تقلص الوجود المصري في فلسطين الى حدود منطقة قطاع غزة، بعد اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية، اصدر وزير الحربية والبحرية المصري قراراً يخول الحاكم الاداري العام ( المصري ) للمنطقة الصلاحيات التي كانت للمندوب السامي البريطاني على فلسطين[١٥].

وعلى ذلك، فنحن امام حالة من حالات امتداد سيادة دولة على اقليم ليس تابعاً لها. ومن مجمل حالات امتداد هذه السيادة، التي تواتر عليها العمل الدولي، وقال بها الفقه الدولي، بنظرياته التقليدية والحديثة، والجديرة بمقارنة امتداد السيادة المصرية على القطاع بها، تبرز حالتان: اشكال التبعية القانونية كافة، وحق تقرير المصير[١٦]:

( أ ) اشكال التبعية القانونية: وتندرج تحتها اشكال الوحدات السياسية كافة، التي عرفها العمل الدولي، ناقصة السيادة، ابتداء من وضع الحماية الاستعمارية، الذي يعتبر تطويراً لمبدأ الاستيلاء ووضع اليد على المكتشفات الجغرافية ( كأحدى حالات امتداد السيادة )، وانتهاء بما عُرف بنظامي الانتداب والوصاية، كتطوير للمبدأ الاستعماري، ومروراً بما عُرف بأنظمة المدن

الحرة[١٧]. وفي هذه الاشكال، تعتبر الاقاليم الداخلة في سيادة دولة اخرى، وحدات سياسية ناقصة السيادة، وتدار بأحد نماذج الحكم الذاتي.

( ب ) حق تقرير المصير: وبناء على هذا المبدأ، يقرر شعب الاقليم، بمحض ارادته، الانتقال من سيادة دولة الى دولة اخرى، او قبول سيادة دولة اخرى، او المطالبة بمجيء دولة اخرى لحمايته من خطر خارجي ( او داخلي ).

وحتى يمكن تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، بناء على اي من هذه الحالات، لا بد من معرفة مجموعة المحددات القانونية، والسياسية، التي حكمت العلاقة بين مصر والقطاع للفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وهذه يمكن تقسيمها، من حيث طبيعتها القانونية، الى ثلاثة محددات: معاهدات وقرارات دولية؛ قرارات وممارسة مصرية؛ الحركة السياسية لابناء القطاع ( اتجاهاتهم من الادارة المصرية ).

**المعاهدات ( الاتفاقيات ) والقرارات الدولية**

يمكن التمييز بين نوعين من المعاهدات (الاتفاقيات ) والقرارات التي اتخذت الصفة الدولية، بخصوص تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة للفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، او تلك التي كان لها أثر في ذلك. اولهما أبرم وصدر عن اطراف عربية، في اطار جامعة الدول العربية؛ وثانيهما أبرم وصدر عن اطراف دولية ( او معها ) تحت رعاية الامم المتحدة:

المعاهدات ( الاتفاقيات ) والقرارات العربية: انطلقت الاتفاقيات والقرارات العربية، التي أثرت في الوضع القانوني لقطاع غزة، من النظرة العربية الكلية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ تتالي الاحداث على خارطة هذا الصراع ووصولها الى قرار الجمعية العامة الخاص بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية ( تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٧ )، وما اعقبها من انفجار الصراع العربي ـ الاسرائيلي على ارض فلسطين، والذي انتهى بما عرف بنكبة العام ١٩٤٨. وفي هذا الاطار، يمكن الاشارة الى ما يلي:

- اعلان ميثاق جامعة الدول العربية ( لدى اصداره ) عن ان فلسطين بلد عربي مستقل، منذ ان انسلخ عن الامبراطورية العثمانية؛ ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لاسباب خارجة على ارادة اهله ( تحت الانتداب البريطاني )[١٨]. وقرار مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران ( يونيو ) ١٩٤٦ الخاص بتأسيس الهيئة العربية الفلسطينية العليا «لتمثيل عرب فلسطين والتحدث باسمهم»[١٩].
- رفض الدول العربية لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، والقاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية[٢٠].
- قرار الدول العربية بالتدخل في حرب فلسطين ( ١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨ )، على اعتبار نفسها مسؤولة عن حفظ الامن والسلم في الساحة العربية، ولاعتبارها «امن فلسطين وديعة مقدسة في ( عنقها )»، ولمساعدة سكان فلسطين في اعادة السلم والامن وحكم العدل والقانون الى بلادهم. واقرارها بأن استقلال فلسطين آنذاك، الذي حجبه الانتداب البريطاني، قد اصبح حقيقة واقعة، لسكان فلسطين الشرعيين. وربطها تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين بكل ذلك[٢١]، اي اختصار مهمة الجيوش العربية لحين تحقيق الاستقلال الفلسطيني.
- قرار اللجنة السياسية العربية، المذاع من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية، في العاشر من تموز ( يوليو ) ١٩٤٨، باقامة ادارة مدنية فلسطينية وحكومة عموم فلسطين في المناطق المحتلة من فلسطين، من قبل الجيوش العربية، لتكون بمثابة حكومة، او نواة حكومة، عربية في فلسطين[٢٢]. ويأتي هذا القرار لينفي اي صفة احتلالية للجيوش العربية، وليؤكد قيام وحدة سياسية

مستقلة فيها[٢٣].

○ في سياق الجهد العربي للحفاظ على الصفة الفلسطينية على قطاع غزة تحت الادارة المصرية، مثله مثل بقية انحاء فلسطين، واثر تململ الرأي العام العربي والفلسطيني من حالة التردي التي اصابت قضية فلسطين على الاصعدة كافة، نظر مجلس الجامعة، في دورته في آذار ( مارس ) ١٩٥٩، بناء على توصية مقدمة من الجمهورية العربية المتحدة، في القضية، واصدر توصية باعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وابراز كيانه شعباً موحداً يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي، بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني. وتواصل العمل في اطار الجامعة العربية بخصوص ذلك، الى ان كانت دورة مجلس الجامعة في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣، التي انتخب فيها احمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في الجامعة، والى ان كان مؤتمر القمة العربي الاول ( كانون الثاني ـ يناير ١٩٦٤ ) الذي كلف الشقيري بالاتصال بالدول العربية، وبالتجمعات الفلسطينية، من اجل التوصل الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من الاضطلاع بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره؛ فأعد الشقيري ميثاقاً وعرضه على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطيني[٢٤]وعلى مؤتمر القمة العربي الثاني ( ايلول ـ سبتمبر ١٩٦٤ ) الذي وافق عليه؛ وتشكلت بذلك منظمة التحرير الفلسطينية[٢٥]. وعلى الرغم من ان الميثاق القومي الفلسطيني ( ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية عُدِّل، فيما بعد العام ١٩٦٨، بالميثاق الوطني، وعدلت اربع عشرة من مواده لتخدم ابراز الهوية الفلسطينية )، جاء يختلف كثيراً عما اراده العرب من بعث الكيان الفلسطيني، الا ان التنافس بين الدول العربية، آنذاك، كان عاملاً اساسياً في تمرير ذلك[٢٦].

ومن اهم الاتفاقيات والقرارات الدولية، التي لعبت دوراً كبيراً في تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، ثلاثة: اولها، قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة العام ١٩٤٧؛ وثانيها، اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية الموقعة في شباط ( فبراير ) ١٩٤٩؛ وثالثها، رفض المجتمع الدولي للاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع ( العام ١٩٥٦ ) وتخليه عن المطالبة بتدويل القطاع.

١ ـ قرار التقسيم تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧: بعد ان تعقدت ظروف الصراع على ارض فلسطين، وبعد ان بدأ الوزن الدولي للدولة المنتدبة على فلسطين ( بريطانيا ) في التضاؤل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طلبت بريطانيا عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة، للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة، يعهد اليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطينية مستقلة، في دورتها الثانية؛ واعلنت بريطانيا عن نيتها في انهاء انتدابها على فلسطين، فوافقت الجمعية العامة على توصية تلك اللجنة، التي اتُخذت بغالبية اعضائها، بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية؛ مع اقامة اتحاد اقتصادي لحكومة فلسطين ( اي بين الدولتين )، وتدويل مدينة القدس[٢٧].

وبدون النظر في عدالة هذا القرار، او عدم عدالته، فان اهميته بالنسبة الى تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة تكمن في انه يعتبر اعترافاً دولياً جماعياً منشئاً لشخصية دولية ( دولة عربية ) على جزء من ارض فلسطين، تشكل المنطقة التي عرفت، بعد ذلك، بقطاع غزة، جزءاً منها.

٢ ـ اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية ( اتفاقية رودس، ٢٤ شباط ـ فبراير ١٩٤٩ ): تعود اهمية اتفاقية الهدنة التي وقعت بين مصر واسرائيل في ٢٤ شباط ( فبراير ) ١٩٤٩[٢٨]، في تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، الى اكثر من جانب. فمن ناحية اولى، حددت هذه الاتفاقية حدود القطاع الحالية؛ ومن ناحية ثانية، نصت احدى موادها على ان احكامها لا تخل بحقوق ومطالب ومراكز اي من الطرفين المتعاقدين بالنسبة الى التسوية السلمية النهائية لمشكلة فلسطين. كما نظر اليها على انها جاءت تطبيقاً لقرار مجلس الامن الصادر في ١٩٤٨/١١/١٦، والقاضي باقامة هدنة، بغية ازالة ما

يهدد السلم في فلسطين، وتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية ( آنذاك ) الى السلم الدائم بينهما ( بين الاطراف المتعاقدة ). ومن ناحية اخيرة، وبناء على ما تقدم، نظرت اتفاقية الهدنة الى الوجود المصري في القطاع، على انه وضع «مؤقت»، وليس وضعاً نهائياً، الى حين التوصل الى حل دائم للمشكلة الفلسطينية. وربما نتيجة لذلك، نصت الاتفاقية على جواز احتفاظ الادارة المصرية بقوات دفاعية فقط في منطقة الجبهة الخاضعة للرقابة المصرية.

٣ ـ الموقف الدولي من، وفي اثناء، الاحتلال الاسرائيلي للقطاع العام ١٩٥٦: في التاسع والعشرين من تشرين الاول ( اكتوبر ) العام ١٩٥٦، تحركت القوات الاسرائيلية واحتلت قطاع غزة ومعظم شبه جزيرة سيناء، فيما عرف بـ «حملة سيناء»، مشتركة بذلك مع كل من بريطانيا وفرنسا، في الاعتداء الثلاثي على مصر. وعلى الرغم من اعلان غولده مائير، وزير خارجية اسرائيل آنذاك، في العاشر من تشرين الثاني ( نوفمبر ) من العام ذاته، وبعد اعلان اسرائيل، رسمياً، عن قبولها بمبدأ الانسحاب من الاراضي المصرية، ان القطاع ليس من الاراضي المصرية، وانه لن يعاد الى مصر لكونه جزءاً لا يتجزأ من «ارض ـ اسرائيل»، الا ان الموقف الدولي الرافض حينذاك لهذه الدعاوى الاسرائيلية، والذي كان يرى ان الوضع القانوني للقطاع مستمد من نظام الهدنة، كان احد الاسباب الرئيسة في الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء خطوط الهدنة التي حددتها اتفاقية رودس[٢٩].

ومن ناحية اخرى، فقد ساد، في اثناء مناقشة قضية الاحتلال الاسرائيلي للقطاع آنذاك في الامم المتحدة، مناخ يؤيد فكرة تدويل القطاع، او ما كان يسمى بتوسيع وجود الامم المتحدة في القطاع[٣٠]؛ الا انه، لاسباب عديدة، من اهمها انفجار الحركة السياسية في القطاع، في اثناء الانسحاب الاسرائيلي، مطالبة بعودة الادارة المصرية، ورافضة لمشاريع التدويل، وموقف مصر المتجاوب آنذاك مع هذه الحركة، تم الاقلاع عن هذه الفكرة، واستعيض عنها بمرابطة قوات الطوارىء الدولية على حدود الهدنة، ورجعت الادارة المصرية، مرة اخرى، الى القطاع[٣١].

**القرارات والممارسة المصرية**

بدخول القوات المصرية النظامية[٣٢] الجزء الجنوبي من فلسطين بتاريخ الخامس عشر من أيار ( مايو ) ١٩٤٨، انتقلت السيادة الفعلية، في المناطق التي سيطرت عليها هذه القوات، أو بقيت في حوزتها، بعد توقيع اتفاقية الهدنة، الى مصر. وهنا يثار سؤال مزدوج، تشكل الاجابة عليه احد الابعاد الاساسية في تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، وهو: كيف مارست الادارة المصرية سيادتها في قطاع غزة ؟ وهل تعارض ذلك مع الذاتية الخاصة للقطاع ؟ بمعنى آخر، يمكن النظر الى هذا السؤال المزدوج من ناحيتين: الاولى، الممارسة المصرية الفعلية للسيادة في القطاع؛ والثانية، الجهود المصرية في الحفاظ على، او طمس، الهوية الفلسطينية للقطاع.

الممارسة الفعلية للسيادة المصرية في القطاع: بعد توقيع اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية، وبعد ان رحلت حكومة عموم فلسطين، والهيئة العربية العليا، الى القاهرة، اصبحت الادارة المصرية هي المسؤولة، شكلاً وموضوعاً، عن كل شيء في القطاع؛ وتجلى ذلك في تحكمها في النواحي السياسية، والامنية، والقانونية، والدستورية، والاقتصادية، والتنموية.

( أ ) التحكم في الوضع السياسي والامني: ما لبثت الحكومة المصرية، بعد ان هدأت الاوضاع التي خلقتها نكبة العام ١٩٤٨، في القطاع، ان استدعت الحاج امين الحسيني، الذي كان يشغل، اضافة الى منصب رئيس الهيئة العربية العليا، والقيادة الفلسطينية آنذاك، منصب رئاسة المجلس الاعلى لحكومة عموم فلسطين، والمجلس الوطني الفلسطيني، لانها كانت تعرف انه المحرك الفعلي لحكومة عموم فلسطين[٣٣]. ومنذ ذلك الحين، ظلت حركة الحسيني مقيدة في القاهرة، وما لبثت حكومة

عموم فلسطين، والهيئة العربية العليا، ان انتقلتا الى القاهرة لتكونا على مقربة من الجامعة العربية. وبذلك وُجد فراغ سياسي في القطاع ملأته الحكومة المصرية بتعيين حاكم اداري عام ( مصري ) للمنطقة التي عُرفت، آنذاك، «بالمناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين»؛ وفيما بعد اطلق عليها اصطلاح قطاع غزة. ومن ناحية ثانية، احتفظت الادارة المصرية بحقها في اصدار اوامر لها قوة القانون، في كل ما يتعلق بالتدابير اللازمة لسلامة القوات المصرية في القطاع ومقتضيات الدفاع العسكري عنه[٣٤]. كما تحكمت في هيئات وادارة الشرطة فيه ( وان أبقت على معظم القوانين الفلسطينية التي كانت تنظمها في عهد الانتداب البريطاني[٣٥]. ومن ناحية اخيرة، باشرت الحكومة المصرية مسؤوليتها الدولية كاملة عن القطاع[٣٦]، حيث قامت بتمثيله خارجياً وتحدثت باسمه، سواء في ما يتعلق بالنواحي السياسية ( الدبلوماسية ) او بالنواحي التجارية والاقتصادية ( القنصلية )[٣٧].

( ب ) التحكم في الاطار الدستوري والقانوني: مارست الحكومة المصرية الصلاحيات كافة في تحديد الوضع الدستوري والقانوني لقطاع غزة. فعلاوة على قيامها بتعيين حاكم اداري عام، اصدرت قانونين حددا الوضع الدستوري والقانوني له: اولهما، القانون الرقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥، الصادر عن مجلس الوزراء المصري في ١١ أيار ( مايو )[٣٨]، والقاضي باصدار القانون الاساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية في فلسطين؛ وثانيهما، النظام الدستوري لقطاع غزة، الصادر عن رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ٥ آذار ( مارس ) ١٩٦٢[٣٩]. وفي هذين القرارين، حُدِّدت السلطات في القطاع على الوجه الآتي:

○ السلطة التنفيذية: ويتولاها الحاكم الاداري العام، مع المجلس. والحاكم العام يتم تعيينه بقرار من اعلى السلطات في الحكومة المصرية. وقبل ان يباشر مهامه يُدلي بيمين القسم تجاه رئيس الجمهورية في مصر. ومن مهامه: التصديق على القوانين واصدارها، واعلان الاحكام العرفية والغاؤها، والتصديق على الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، وله حق الغاء العقوبة التي تصدرها المحاكم في القطاع، أو تخفيفها، وله الحق في حل المجالس البلدية والقروية واجراء انتخابات جديدة وتعيين مجالس او لجان لها[٤٠]. اما المجلس التنفيذي، فيؤلف من الحاكم الاداري العام رئيساً، ونائبه، ان وجد ( يعين هذا الاخير بقرار من وزير الحربية المصري )، ومديري الادارات التنفيذية ( الصحة، التعليم، البلديات، الاشغال، الخ ) الذين يعينون بقرار من وزير الحربية المصري، اعضاء.

○ السلطة التشريعية: وتتكون من الحاكم العام رئيساً، واعضاء المجلس التنفيذي، وبعض المنتخبين او المعينين من قبل المجلس التنفيذي اعضاء، ويتكون بذلك ما يسمى بالمجلس التشريعي الذي ينعقد بدعوة من الحاكم العام، وينفض بامر منه[٤١]، ولا يصدر قانون في قطاع غزة، الا اذا أقره المجلس التشريعي، وصدق عليه الحاكم العام.

○ السلطة القضائية: تتكون المحكمة العليا في قطاع غزة من رئيس تعينه اعلى السلطات في الحكومة المصرية، وعدد كاف من الاعضاء، يعين من قبل وزير الحربية. ويُقسم رئيس المحكمة اليمين القانونية، قبل مباشرة مهامه، لدى رئيس الجمهورية. اما الاعضاء، فيؤدون اليمين تجاه رئيس المحكمة. وتشكل المحاكم العسكرية، في قطاع غزة، بقرار من الحاكم العام، للفصل في الجرائم التي تمس الامن في الداخل، والخارج، وامن القوات العسكرية ( المصرية ) وسلامتها. والحكم الصادر من اي محكمة عسكرية بالاعدام لا ينفذ الا بعد التصديق عليه من قبل وزير الحربية المصري.

( ج ) التحكم في اطار التنمية الاقتصادية والمالية العامة: ( أ ) سيطرت الادارة المصرية في قطاع غزة، على ادارة التنمية في القطاع من خلال تحكمها في مختلف الانشطة الاقتصادية والسياسية

والقانونية الخاصة بذلك. فميزانية القطاع كانت تقر من قبل وزير الحربية المصري، حسب القانون الاساسي، ثم، بعد ذلك، سمح للحاكم العام ان يعد مشروعها. ومن ناحية اخرى، فان ديوان المحاسبة في مصر، هو الذي يختص بمراقبة حسابات الادارة في قطاع غزة، وميزانية القطاع، ويقدم تقريراً بذلك الى اعلى المستويات في مصر. هذا علاوة على ان العملة المصرية كانت العملة القانونية المسموح تداولها في القطاع. ( ب ) محافظة الادارة المصرية على ذاتية خاصة لقطاع غزة: على الرغم من قيام الادارة المصرية بممارسة كافة النواحي السيادية في قطاع غزة، الا انها عملت على الابقاء، والمحافظة، على ذاتية خاصة للقطاع؛ ورعت، الى درجة كبيرة ( وخاصة بعد ثورة تموز ـ يوليو ١٩٥٢ )، هوية سكانه السياسية الفلسطينية، بدرجة لم يعرفها اي تجمع فلسطيني آخر، عقب نكبة العام ١٩٤٨. ولعل ذلك يعود، أساساً، الى تغير النظام السياسي في مصر، بعد ثورة تموز ( يوليو ) ١٩٥٢، وانتهاجه خطاً قومياً شكلت قضية فلسطين احد محاور حركته السياسية، عربياً ودولياً.

وباستثناء ما قيل عن محاولة الحكومة المصرية، اثر انتهاء الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى ( ١٩٤٨ )، ضم القطاع الى مصر، مثلما كان يحدث من محاولات لضم الضفة الغربية الى شرق الاردن في ذلك الوقت[٤٢]، فان جهود الادارة المصرية للحفاظ على، وابراز، ذاتية خاصة لقطاع غزة، تعلن عن حقيقتها من الوقائع الآتية:

اولاً: الابقاء على القوانين الفلسطينية الصادرة بمرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ كما هي، وبدون ان يخالف ذلك ما جاء في أحكام كل من القانون الاساسي الصادر العام ١٩٥٥ والنظام الدستوري الصادر العام ١٩٦٢. واستمرت الادارة المصرية تطبق هذا المبدأ حتى الآن. على سبيل المثال، عند رفع تظلم من قبل اي موظف في ادارة الحاكم العام لقطاع غزة، في القاهرة، الى مجلس الدولة المصري، فان هذا الأخير يحكم بعدم اختصاصه بذلك[٤٣].

ثانياً: اصدار مجلس الدولة المصري فتويين تؤكدان الذاتية الخاصة لقطاع غزة وانفصاله عن مصر[٤٤]. الفتوى الاولى، تحمل الرقم ١٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦، وتؤكد على ان «قطاع غزة منفصل، انفصالاً كلياً، عن دولة مصر من جميع النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يعتبر انفراد بعض رجال الحكومة المصرية ببعض هذه السلطات الثلاث اهداراً لهذا الكيان الذاتي للقطاع، من الوجهة الدولية، بل هو مظهر من مظاهر حق الدولة صاحبة الاشراف، في تأمين وسائلها وقواتها اللازمة لتحقيق الغاية التي تقرر من اجلها اشرافها على الدولة الاخرى». اما الفتوى الثانية، فتحمل الرقم ٤٨١/١/٣، ومرسلة الى ادارة الحاكم العام لقطاع غزة بالرقم المسلسل ٣٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣ وتؤكد «ان قطاع غزة ما هو الا جزء من دولة فلسطين، تتوافر له مقومات الدولة، من شعب يتمثل في شعبه المقيم به، واقليم يتمثل في جزء من ارض فلسطين، هو قطاع غزة، وسلطة او حكومة تتمثل في السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تقوم على شؤون القطاع، ولا تغير من ذلك بعض النصوص الواردة في النظام الدستوري، والتي اشارت الى بعض الاختصاصات المقررة لرئيس جمهورية مصر العربية، ووزير دفاعها؛ اذ انها قائمة على اساس خضوع هذا الجزء من ارض فلسطين لرقابة القوات المسلحة المصرية، بالكيفية الواردة بقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية».

ومن ناحية اخرى، فقد اصدرت الحكومة المصرية بياناً، في اثناء مناقشة فكرة تدويل القطاع في الامم المتحدة، اوائل العام ١٩٥٧، اعلنت فيه ان القطاع لم يكن خاضعاً، تحت الادارة المصرية، لنظام الوصاية حتى يوضع تحت ادارة الامم المتحدة، لان طبيعة الادارية المصرية له تختلف كثيراً عن نظام الوصاية الذي جاء به ميثاق الامم المتحدة لبعض الاقطار غير المستقلة، والذي يتم، بموجبه، تعيين دول لتكون وصية على تلك الاقطار[٤٥].

ثالثاً: على الرغم من الظروف المعيشية السيئة التي خضع لها مواطنو غزة تحت الادارة المصرية، الا انهم لم يعانوا كثيراً من مسألة الشعور بالهوية الفلسطينية[٤٦]، مثلما حدث، على سبيل المثال، لفلسطينيي الضفة الغربية، الذين تنازعهم، طيلة فترة الضم الاردني، الولاء للهوية الفلسطينية، والشعور بأنهم اردنيون. ففي القطاع، ظل ابناؤه يشعرون بأنهم فلسطينيون. فقد سمحت لهم الادارة المصرية بأن يؤلفوا مجلساً تشريعياً، واتحاداً قومياً، وجيشاً فلسطينياً، ومجموعات فدائية؛ واعطتهم الحق في ان يؤلفوا اتحاداتهم الشعبية. وبمجمل القول، فلقد احتفظ القطاع باسم فلسطين[٤٧].

ومن ناحية اخرى، سمحت الادارة المصرية للشخصية الفلسطينية في ان تجد في النظام الدستوري الصادر العام ١٩٦٢ بدرجة اكبر كثيراً مما كان عليه الحال في القانون الاساسي الصادر العام ١٩٥٥[٤٨]. ومن اهم ما جاء به النظام الدستوري في هذا المجال:

- نصت ديباجة النظام الدستوري على ان «فلسطين جزء عزيز، لا يمكن ان يتجزأ من الوطن العربي، واهلها عرب احرار من صميم الامة العربية الحرة المجيدة». كما اعتبرت الديباجة ان النظام الدستوري جاء مسايراً لآمال الشعب الفلسطيني واهدافه.
- نصت المادة الاولى من النظام الدستوري على ان منطقة «قطاع غزة جزء لا يتجزأ من ارض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الامة العربية».
- اقرت المادة الثانية من النظام الدستوري ان «يشكل الفلسطينيون في قطاع غزة اتحاداً قومياً، يضم الفلسطينيين اينما كانوا، هدفه الاسمى العمل المشترك على استرداد الارض المغتصبة من فلسطين والمساهمة في تحقيق رسالة القومية العربية»[٤٩].
- ابرز النظام الدستوري لقطاع غزة الشخصية الفلسطينية في القَسَمْ الذي يلقيه الحاكم العام لدى رئيس الجمهورية؛ فقد اضيفت اليه ( عما كان عليه الحال في القانون الاساسي ) عبارة «... وان ارعى مصالح الشعب الفلسطيني رعاية كاملة...»[٥٠]. كذلك اضيفت عبارة «باسم الشعب الفلسطيني» عند تطرق النظام الدستوري الى اختصاص الحاكم العام في التصديق على القوانين.
- جاء النظام الدستوري على زيادة عدد الاعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي، كما اضيفت مادة فيه لم تكن موجودة في القانون الاساسي، نصت على عدم جواز اسقاط عضوية اي من اعضاء المجلس التشريعي، الا بقرار من المجلس، بأغلبية ثلثي اعضائه، بناء على اقتراح الرئيس أو عشرة من الاعضاء، وذلك اذا فقد العضو الثقة والاعتبار، او أخل بواجبات وظيفته.
- ربط النظام الدستور ميزانية القطاع بموافقة المجلس التشريعي؛ بينما كان القانون الاساسي يربطها بموافقة وزير الحربية المصري.
- ربط النظام الدستوري صلاحيته، لحين صدور الدستور الدائم لدولة فلسطين[٥١].

رابعاً: ابقت الادارة المصرية على الذاتية الخاصة لقطاع غزة، حتى في مجال النواحي الاقتصادية، وبالرغم من افتقار قطاع غزة الى اعالة نفسه، زراعياً وصناعياً، عملت الادارة المصرية على توفير احتياجات المقيمين فيه بشتى الطرق، وعلى ان يكوِّن له كياناً ذاتياً. لذلك اعتبرت العلاقات التجارية بين القطاع والخارج تجارة خارجية، نظمت لها تراخيص للاستيراد والتصدير ورقابة جمركية ورسوم بنظم مستقلة تماماً عن مصر، وتتفق وظروف القطاع ككيان فلسطيني[٥٢].

خامساً: سمحت الادارة المصرية في القطاع باستمرار رفع العلم الفلسطيني[٥٣]، الى جانب العلم المصري، على جميع الدوائر الحكومية والرسمية في القطاع، كما سمحت لابناء القطاع باحياء المناسبات الوطنية الفلسطينية، وتضمنت البرامج التعليمية الكثير من المواضيع حول تاريخ وجغرافية

فلسطين.

**الحركة السياسية لابناء القطاع واتجاهاتهم السياسية نحو الادارة المصرية**

باستثناء الفكرة التي تبنتها بعض الشخصيات الغزية، وروجت لها في اوائل العام ١٩٥٧، وفي طليعتها سعدي الشوا، والداعية الى انضمام قطاع غزة الى الاردن بعد الانسحاب الاسرائيلي منه ( بعد الاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع )[٥٤]، فانه لم توجد أي حركة سياسية ذات ثقل في القطاع عارضت الوجود المصري والادارة المصرية فيه[٥٥]. بمعنى آخر، وربما نتيجة لانهيار الكيان الفلسطيني العام ١٩٤٨، وضعف وتفتت البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في قطاع غزة؛ نتيجة لذلك، فقد اعتقد فلسطينيو القطاع بأن الوجود المصري والادارة المصرية في القطاع، ما هما الا وجود مؤقت لحين حلول الفرصة الملائمة لاستعادة كامل فلسطين، واقامة السلطة العربية الفلسطينية فيها. وعلى ذلك، فقد نظروا الى الوجود المصري في القطاع على انه لحماية القطاع من التوسع الاسرائيلي، خاصة بعد الهجمات والاعتداءات الاسرائيلية على القطاع، ولتطوير القطاع، وحشد قواه وامكاناته ليوم المعركة مع اسرائيل. ومن ثم، فقد نظروا الى الادارة المصرية كسلطة عليا، وطالبوها بمطالب سياسية ذات افق وطني.

ولقد اوضحت الدراسات والبحوث الميدانية هذا التوجه لابناء القطاع الى الادارة المصرية. ويكفي في هذا المجال ذكر جانبين:

الجانب الاول: ارتباط الحركة السياسية في قطاع غزة، تحت الادارة المصرية، بتوجهات ذات افق وطني قومي. ولهذا لم تركز في مطالبها من الادارة المصرية على تحسين الاوضاع المعيشية، لأن ذلك اعتبر آنذاك، مؤشراً على نقص الايمان في العودة الى فلسطين، أو على الأقل بجعلها بعيدة[٥٦]؛ وانما تركزت مطالبها من الادارة المصرية على التسليح والتعبئة لمواجهة الغارات الاسرائيلية المتكررة، وعلى معارضة مشاريع التدويل، والتوطين ( للاجئين )، وعلى مطالبة الادارة المصرية بالعودة الى القطاع بعد الانسحاب الاسرائيلي منه العام ١٩٥٧[٥٧].

الجانب الثاني: وجود اعتقاد قوي بين أبناء القطاع بأن الادارة المصرية تخدم مصالح القطاع اكثر من اي هيئة أو دولة اخرى ارتبطت، آنذاك، بعلاقة عاطفية، موجبة أو سالبة، بمواطني القطاع[٥٨].

هذا الاتجاه لمواطني قطاع غزة نحو الادارة المصرية يجب النظر اليه في ضوء المد القومي العربي، والذي بدأ منذ اوائل الخمسينات، والذي تزامن مع بدء التحدث حول احياء الكيان الفلسطيني. ويجب تفسيره، أيضاً، في ضوء نظرة ابناء القطاع الى الادارة المصرية، على ان وجودها مؤقت الى حين تحرير فلسطين والعودة؛ والى جمال عبدالناصر بطلاً قومياً عربياً، استطاع ان يكسب الرأي العام العربي، بصفة عامة، والفلسطيني، بصفة خاصة.

## نحو الاقتراب من توصيف للوضع القانوني للقطاع تحت الادارة المصرية

من واقع محددات الوضع القانوني للقطاع تحت الادارة المصرية، والتي تمثلت في موافقة عربية على بقاء القطاع في حوزة الادارة المصرية كوديعة الى حين تحرير فلسطين، وموافقة دولية على وجود هذه الادارة الى حين حل القضية الفلسطينية، من جانب، وفي ممارسة الادارة المصرية لمظاهر السيادة كافة في القطاع، مع عملها، في الوقت عينه، على الحفاظ على، وتنمية، اوضاع ذاتية خاصة للقطاع، من جانب ثان، وفي قبول ابناء القطاع المشروط بالوجود المصري، الى حين تحرير فلسطين والعودة، من

جانب أخير، يمكن القول ان القطاع ادير، تحت الاشراف المصري، بنوع من الحكم يمثل تجربة فريدة، لها ذاتيتها الخاصة، تختلف، في كثير من جوانبها، عن الكثير من التجارب التي خضعت فيها اقاليم لسيادة دولة أخرى، ولكنها تتفق معها في بعض الجزئيات. وعموماً، فهي تذكرنا بأنماط الحكم الذاتي التي طُبِّقت على الوحدات الدولية ( السياسية ) ناقصة السيادة.

وعلى ذلك، يقتضي تحديد مضمون الحكم الذي طبقته الادارة المصرية في القطاع، والوقوف على مفهوم الحكم الذاتي، وعلى انماط المثالية التي طبق بها[٥٩].

**مفهوم الحكم الذاتي وانماطه المثالية**

بدون الدخول في جدل فقهي، ومداخلات نظرية[٦٠]، يمكن القول ان مفهوم الحكم الذاتي هو مفهوم سياسي اكثر منه قانوني، وهو يعني، في التطبيق، ذلك النوع من الحكم الاداري المحلي، الذي يطبق لحل مشاكل سياسية معقدة ذات ابعاد دولية على وحدات سياسية، تمتلك اوضاعاً ثقافية او عرقية او سياسية مميزة وخاصة بها. وبموجب هذا الحكم يمنح ابناء الوحدات السياسية هذا الحق في ادارة شؤونهم اليومية، وفي تنمية وتطوير اوضاعهم الثقافية، ويحرمون من الاشتراك في السياسة العليا الخاصة بادارة ومستقبل وحداتهم السياسية، ولذلك تبقى هذه الوحدات، من الناحية القانونية، منقوصة السيادة.

عرفت الخبرة التاريخة ثلاثة انماط مثالية، طبق فيها هذا النوع من الحكم؛ فهو اما ان يكون خطوة او مرحلة على طريق الاستقلال، او ان يفرض كوضع استعماري، او ان يكون مطلباً أساسياً من مطالب الاقليات العرقية، او الدينية، أو الثقافية.

١ ـ الحكم الذاتي كخطوة على طريق الاستقلال: ارتبط ظهور هذا النمط من الحكم الذاتي الى حيز الوجود بالتطور الذي طرأ على الوضع الاستعماري الناتج عن عوامل كثيرة؛ من اهمها نمو الروح الوطنية الاستقلالية بين أبناء المستعمرات، وتفتق الوضع في الدول الاستعمارية عن رأي عام يعارض استخدام الشدة والعنف مع الشعوب المستعمرة، ووجود التنافس الاستعماري بين الدول الاستعمارية. ويعود ظهور هذا النمط الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكنه لم يطبق، بشكل ظاهر، الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى، عندما وسع من تطبيقه على المستعمرات التي كانت في حوزة الدول المهزومة.

ويأتي هذا النمط من الحكم الذاتي بمثابة احدى الحيل التي ارادت بها الدول الاستعمارية ان تطيل امد سيطرتها على شعوب المستعمرات، حيث اعطت سكان الاقاليم المستعمرة الحق في ادارة شؤونهم الحياتية، واحتفظت هي بمسائل الدفاع والامن، والنواحي الدبلوماسية، والنواحي الاقتصادية. ومن انواع هذا النمط من الحكم نظام الحماية الاستعمارية الذي بموجبه اعلنت اقاليم ضمن حماية الدول الاوروبية ونظام الدومينون البريطاني، ونظامي الانتداب والوصاية، ونظام المدن الحرة. وقد مرت معظم دول العالم الثالث، وبعض من أقاليمها، بهذا النمط من الحكم ضمن واحد، أو أكثر، من هذه الانواع.

٢ ـ الحكم الذاتي كوضع استعماري دائم: ضمن هذا النمط من الحكم الذاتي تقوم الدولة المستعمرة بفرض نظام الحكم الذاتي على سكان اقليم معين، كجزء من استراتيجيتها في السيطرة الدائمة والهادفة الى تذويب الذاتية الخاصة لهذا الاقليم. وهذا النمط من الحكم طبقته، أساساً، الدول العنصرية. ومن امثلته الواضحة نظام «البونستانات» في جنوب افريقيا، والذي يقوم على نظام العزل العنصري لسكان البلاد الاصليين، وانشاء وحدات سياسية خاصة بهم، اطلق عليها اسم جمهوريات ( مثل جمهورية الترانسكاي )، حيث منحت هذه الجمهوريات «السوداء» ادارة شؤونها

الحياتية ضمن السياسة العامة لاتحاد جنوب افريقيا. ويدخل ضمن هذا النمط ما جاء به مشروع مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، العام ١٩٧٧، والخاص بمنح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الحكم الذاتي، وهو المشروع الذي تضمنته اتفاقيتا كامب ديفيد، كحل لمشكلة الضفة والقطاع.

٣ ـ الحكم الذاتي، كمطلب للاقليات: احياناً تحوي اقاليم بعض الدول مجموعات من السكان تختلف، اختلافاً دينياً او عرقياً او لغوياً، عن معظم السكان الآخرين للدولة؛ واحياناً ما يكون هناك تمييز واضح تجاه هذه المجموعات، كأن لا تُحترم تقاليدها وعاداتها وثقافتها، وهنا ترتفع مطالب هذه المجموعات، التي تشكل كل منها اقلية مميزة، بأوضاع سياسية خاصة ضمن السيادة العامة للدولة، تستطيع، بموجبها، ان تنمّي ثقافتها وعاداتها وتقاليدها، وكثيراً ما تظهر امتدادات دولية لمطالبة الاقليات بذلك، فتمنح، احياناً، الحكم الذاتي. ومن انواع هذا النمط من الحكم الذاتي، ما طالب به اكراد العراق، وتضمنته اتفاقية الجزائر العام ١٩٧٥، ومطالبة جنوب السودان بالحكم الذاتي.

في مجال التحدث عن نوع الحكم الذي طبق في القطاع تحت الادارة المصرية، يجب، بداية، استبعاد كل من النمطين، الثاني والثالث، من انماط الحكم الذاتي المشار اليها آنفاً. اما النمط الاول، فيجب الاقتداء به بحذر شديد، ذلك ان الوجود المصري في القطاع لم يكن نتيجة لتصفية اوضاع استعمارية «مصرية» في فلسطين، بل ان دخول القوات المصرية للجزء الجنوبي من فلسطين ارتبط بحماية هذا الاخير لا بانهاء استقلاله[٦١]. كما ان مصر لم تعلن حمايتها للقطاع[٦٢]؛ ووصف وجودها فيه، بناء على فتاوى مجلس الدولة المصرية، بأنه لاغراض اشرافية؛ كما وصف امتداد سلطانها على القطاع، بناء على تلك الفتاوى، بأنه نابع من هذه الصفة الاشرافية، ومظهر من مظاهر حق الدولة صاحبة الاشراف، في تأمين وسائلها وقواتها اللازمة لتحقيق الغاية التي تقرر من اجلها اشرافها، ومرتبطة بخضوع القطاع لرقابة القوات المسلحة المصرية التي دخلت اليه بناء على قرار اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية.

ومن ناحية أخرى، فان كلاً من نظامي الوصاية والانتداب لا ينطبق على الوضع في قطاع غزة؛ فاضافة الى رفض الحكومة المصرية العام ١٩٥٧ اطلاق لفظ الوصاية على الوجود المصري في القطاع، فانه لم توجد اتفاقية بين هيئة دولية ( ممثلة للمجتمع الدولي ونائبة عن اهالي الاقليم، حسب ما يقتضيه العمل بنظامي الوصاية والانتداب )، وبين مصر، لكي تقوم هذه الاخيرة بممارسة سلطاتها في القطاع لتنمية مؤسسات واوضاع الحكم الذاتي على طريق استقلال الاقليم، كما تنص عليه مثل هذه الاتفاقيات. ولو كان الامر مرهوناً باستقلال قطاع غزة، كوحدة سياسية مستقلة، ربما صدقت هذه الحالة على الوجود المصري في القطاع؛ ولكن الامر، هنا، يتعلق بكامل فلسطين ( حسب ما جاء في قرار الدول العربية بدخول حرب فلسطين )، او على الاقل بذلك الجزء المخصص لقيام دولة عربية عليه، حسب قرار التقسيم الصادر من قبل الامم المتحدة العام ١٩٤٧.

اضافة الى كل هذا، يجب التذكير بحقيقتين، قد تفيدان بتوضيح الوضع القانوني للقطاع في هذا المجال.

الحقيقة الاولى: ان معظم ابناء القطاع، وعلى الرغم من انهم لم يقبلوا بالسيادة المصرية على القطاع كوضع نهائي، ولهذا لم يطلبوا الوحدة مع مصر، الا انهم رغبوا في الوجود المصري في القطاع، ولم يطالبوا بجلاء القوات المصرية منه، وتقرير مصيرهم باقامة دولة او وحدة سياسية خاصة بهم في القطاع.

صحيح ان مجلساً وطنياً فلسطينياً، التأم في مدينة غزة، في الاول من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٨، بناء على قرار الهيئة العربية العليا، بالتشاور مع رئيس حكومة عموم فلسطين التي اعلن عن

قيامها في ٢٣ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٤٨[٦٣]، وامين عام جامعة الدول العربية، واعضاء اللجنة السياسية العربية، واعلن استقلال فلسطين بكاملها، واقر تشكيل حكومة عموم فلسطين[٦٤]، ودستور مؤقت لفلسطين من ثماني عشرة مادة[٦٥]، الا ان كل هذا وذاك، ارتبط بكامل فلسطين ولم يرتبط فقط بمنطقة غزة، اي يجب فهمه على انه نظر الى ما عرف بعد ذلك بقطاع غزة كجزء من الدولة الفلسطنية المستقلة الشاملة لكل فلسطين.

اما الحقيقة الثانية، فتتعلق بتعاون معظم ابناء القطاع مع الادارة المصرية، وقبولهم بالمؤسسات المحلية لـ «الحكم الذاتي»، التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي نص على تكوينها كل من القانون الاساسي والنظام الدستوري، ومحاولتهم تطويرها، لخدمة هدف تحرير فلسطين.

ويشار، في هذا الصدد، الى سعي اهالي القطاع الى تطوير الاتحاد القومي كتنظيم سياسي، وجعله شاملاً لكل ابناء فلسطين. ففي العام ١٩٥٩، حدثت محاولات لتوحيد كل من الاتحاد القومي في قطاع غزة، وذاك الذي انشيء للفلسطينيين في مصر، وذلك الذي انشيء للفلسطينيين في سوريا. فقد قامت ثلاث شخصيات من قياديي القطاع ( منير الريس، رئيس بلدية غزة آنذاك، وجمال الصوراني، عضو المجلس البلدي لمدينة غزة، وابراهيم ابو ستة، امين سر اللجنة التنفيذية للاجئين في القطاع ) بمقابلة جمال عبد الناصر الذي رحب بالفكرة، واحالهم الى نائبه عبدالحكيم عامر المسؤول عن القطاع، لانه قائد الجيش المصري. وبعد مناقشات معه، ومع غيره، تم الاتفاق على الدعوة إلى عقد اجتماع فلسطيني في القاهرة بين ممثلين عن الاتحادات القومية الثلاثة. وانعقد هذا الاجتماع بحضور ممثلين عن فلسطينيي قطاع غزة، ومصر، وسوريا، وعدد من قادة الهيئة العربية العليا، وممثل عن حكومة عموم فلسطين، واختير منير الريس رئيساً للاجتماع، مما اثار حفيظة الحاج امين الحسيني، معتبراً ان هذه المحاولة بمثابة انهاء للهيئة العربية العليا التي يرأسها. وعلى الرغم من تشكيل لجنة لوضع الدراسات، الا ان المحاولة جُمِّدت من قبل الجانب الفلسطيني بسبب الخلافات، خصوصاً بعد حنق المفتي، وكذلك لتردد مصر، لأنها تهيبت من الاعباء، المحلية والعربية والدولية، التي ستترتب عليها[٦٦]. هذا الوضع، اي قبول ابناء قطاع غزة بالمؤسسات السياسية التي سمحت بتكوينها الادارة المصرية، وسعيهم الى تطويرها لخدمة اهداف وطنية مستقبلية، لا حياتية آنية، يختلف كثيراً عن وضع الفلسطينيين تحت الانتداب البريطاني، حيث كانوا يخضعون لنوع من انواع الحكم الذاتي، من المفترض ان يقود الى الاستقلال. ففي ذلك الوقت، رفض معظم الفلسطينيين التعاون مع مؤسسات الحكم الذاتي التي أنشأتها سلطة الانتداب[٦٧].

من ذلك يمكن القول ان وضع القطاع القانوني، تحت الادارة المصرية، كان يتمثل في نوع من انواع الحكم كخطوة ليس على طريق استقلال القطاع كوحدة سياسية مستقلة، وانما كمرحلة مؤقتة لتعبئة القطاع وحشد قواه ( بالمفهوم المصري ) في سبيل خدمة هدف تحرير فلسطين، او على الاقل في سبيل اقامة دولة عربية على جزء من ارض فلسطين، حسب مشروع التقسيم الصادر عن الجمعية العامة العام ١٩٤٧، او ما في مستواه[٦٨]. وهو بذلك يمثل حالة فريدة من الحالات التي امتدت فيها سيادة دولة على اقليم دولة اخرى.

وهنا تثار مسألة السيادة على القطاع، تحت الادارة المصرية، فلمن كانت السيادة ؟

اذا اخذنا بالنظرية المعاصرة في السيادة، والتي تربط، في احد ابعادها، بين مفهوم السيادة، وبين مفهوم حق تقرير المصير[٦٩]، فان السيادة في قطاع غزة، تحت الادارة المصرية، وان مارستها مصر فعلاً، الا انها تكمن في ارادة ابنائه. ويتضح هذا، اذا ما اخذنا، في الاعتبار، ان ممارسة مصر لكافة مظاهر السيادة في القطاع، من الناحية الفعلية، ما هو الا مظهر من مظاهر حق الدولة صاحبة

الاشراف في تأمين وسائلها وقواتها اللازمة لتحقيق الغاية التي تقرر من اجلها اشرافها ( على القطاع ). وهي، هنا، حماية اوضاع القطاع، وتطوير امكاناته لتحقيق اهداف وطنية قومية. واذا اخذنا بكل هذا وذاك، يمكن القول ان الادارة المصرية كانت تمارس مظاهر السيادة كافة في القطاع نيابة عن ابناء القطاع، والذين قبلوا بذلك الوضع، ومن ثم فان القطاع كان تحت الادارة المصرية وحدة سياسية «دولية» منقوصة السيادة، تقوم الحكومة المصرية بتمثيلها في علاقة المسؤولية الدولية المتعلقة بالقطاع[٧٠].

## مصر والقطاع، بعد الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧

بانتهاء حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، خرج قطاع غزة، من الناحية الفعلية، من حوزة الادارة المصرية، ليخضع للاحتلال الاسرائيلي، الذي لم تعترف به مصر حتى الآن ولم يشكل هذا انقطاعاً لصلة مصر بالقطاع وبسكانه، اذ ما لبثت ادارة الحاكم العام، وهي المظهر الاساسي للسيادة المصرية في القطاع قبل الاحتلال الاسرائيلي، ان اخذت تباشر اختصاصاتها ( في ما هو متاح لها ) من مقرلها في القاهرة، بالنظم والقوانين والاوضاع ذاتها التي كانت قائمة قبل العام ١٩٦٧، بحيث اصبحت الادارة، بعد العام ١٩٦٧، استمراراً لما كان عليه الوضع قبل ذلك.

وقد اكدت هذا المعنى وزارة الحربية المصرية في كتبها، الرقم ٢٠٣٢٤/٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٧ والرقم ٢٥٣٤٣/٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٧ والرقم ١٩٧٤٢/١٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢، حيث اكدت فيها استمرار وضع ادارة الحاكم العام لقطاع غزة على ما كانت عليه قبل الاحتلال الاسرائيلي، وعلى ان تقوم الادارة بطلب جميع المقومات التي تساعدها على اداء عملها من مختلف الوزارات المصرية، وعلى ان تعطى الادارة الصلاحيات كافة من قبل الحكومة المصرية، لقيامها باعبائها على اكمل وجه[٧١].

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فلقد وجد اتجاه بين ابناء قطاع غزة، بعد الاحتلال الاسرائيلي، يدعو الى التخلص من الاحتلال بالعودة الى الادارة المصرية[٧٢]. ولقد ترجم هذا الاتجاه الى نشاط حركي، عندما توجه وفد من قياديي قطاع غزة الى القاهرة، في تموز ( يوليو ) ١٩٧١، ضم كلاً من امين سر اللجنة التنفيذية لشؤون اللاجئين في القطاع، ابراهيم ابو ستة، ورئيس سابق للمجلس البلدي لمدينة غزة هو حيدر وحيد عبدالشافي، ورئيس بلدية خان يونس، سليمان الاسطل، وتراجي فؤاد[٧٣]، للبحث في شغور منصب رئيس بلدية غزة، الذي اقالته سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري لرفضه التعاون مع السلطات الاسرائيلية[٧٤]، وللبحث في قبول طلاب قطاع غزة في الجامعات المصرية. وقد اجتمع الرئيس انور السادات ببعض رجالات الوفد ( ابو ستة والاسطل )، بحضور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، جمال الصوراني. وبعد ذلك اصدر تعليماته بأن تمارس ادارة الحاكم العام لقطاع غزة، في القاهرة، جميع مهامها التي كانت تمارسها لخدمة ابناء القطاع[٧٥]. كذلك بدأت القنصليات المصرية في الخارج، ومنذ أواخر العام ١٩٧١، باصدار وثائق سفر مصرية لاهالي قطاع غزة، للمرة الاولى بعد حرب حزيران ( يونيو )[٧٦]. ومن ناحية اخيرة، فان المجتمع الدولي لم يقبل بالاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة ( مثله في ذلك مثل باقي الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران ـ يونيو )، وخاطب مصر، عبر القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٧، بخصوصه[٧٧].

الا ان تطور ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، قاد الى تغير في نظرة مصر الى قطاع غزة، ضمن نظرتها العامة الى المشكلة الفلسطينية، بصفة خاصة، ومشكلة

الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بصفة عامة. فمصر، التي رفعت مع الدول العربية شعار ازالة آثار العدوان بعد قمة الخرطوم العربية، التي انهت اعمالها في الاول من آب ( اغسطس ) ١٩٦٧، بما يعنيه ذلك من انهاء الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة، وعودته، بالتالي، الى الادارة المصرية، حدث تطور على موقفها، ضمن الموقف العربي العام من هذا الشعار. فقد تحول هذا الموقف العربي العام الى القبول المشروط بقرار مجلس الامن ٢٤٢ بـ «الـ » التعريف، ثم اصبح قبولاً عاماً، وبدون اي شروط ، بقرار ٢٤٢ حتى شرط الانسحاب المسبق تم التنازل عنه[٧٨]. ثم قبلت مصر، والاردن مبادرة روجرز التي دعت الى تنفيذ القرار ٢٤٢[٧٩]، والتي لم تؤد الا الى خلافات عربية، كانت محصلتها احداث الاردن العام ١٩٧٠[٨٠]. ودخلت المنطقة، بعد ذلك، في مرحلة من اللاسلم واللاحرب الى ان كانت حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، التي شكلت البداية الفعلية لسعي الاطراف «الفاعلة» في الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى انجاز تسوية سلمية له. وفي اطار ما قادت اليه نتائج حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) من سيادة الاتجاه العربي الى الواقعية المفرطة بخصوص ادارة الصراع مع اسرائيل[٨١]، ومن فتح الباب للمفهوم الاميركي للتسويات الجزئية المنفردة، وتفتيت وحدة الاطراف العربية التي قادت الى نصر تشرين الاول ( اكتوبر )، وعزل مصر عن امتها العربية[٨٢]، فقد سارت السياسة المصرية، منذ ذلك الحين، على طريق ليس فقط التخلي عن التزاماتها بقطاع غزة، بل، ايضاً، عن القضية الفلسطينية ككل[٨٣].

كانت بداية ذلك التخلي المصري التوقيع على اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء ( أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٥ )، حيث تخلت مصر، بموجبها، عما التزمت به في قمة الرباط ( تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤ ) من السعي الى حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما يتضمنه ذلك من حل مشكلة قطاع غزة. واضافة الى ذلك، تمخضت النتائج التي افرزها توقيع تلك الاتفاقية عن دفع المنطقة العربية الى سياسة المحاور[٨٤]، مما اثر في مستقبل القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين، حيث ظلت المنطقة تنوء بالخلافات حول كيفية ادارة الصراع العربي مع اسرائيل، الى ان كانت زيارة السادات الى القدس ( تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧ ) التي فتحت الطريق الى خروج مصر من معسكر الحلفاء الفاعلين للشعب الفلسطيني[٨٥]، ذلك الخروج الذي ترجم، ترجمة فعلية، بتوقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨[٨٦]، ثم معاهدة السلام مع اسرائيل في آذار ( مارس ) ١٩٧٩، والتي تخلت مصر، بموجبها، فعلاً، عن المطالبة بحل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعن القضية الفلسطينية بصفة عامة، وعن قطاع غزة بصفة خاصة[٨٧]. وعلى ذلك، قامت مصر بحجب التسهيلات التي كانت تقدمها الى ابناء قطاع غزة، مثل التعليم المجاني، والعمل في الدوائر الرسمية، وحرية التملك، وسهولة الاقامة والتنقل؛ ولم تستثن من ذلك سوى موظفي ادارة الحاكم العام في القاهرة، والتي ظلت تمنح ابناء القطاع وثائق سفر مصرية.

وهنا تطرح اسئلة جوهرية عدة؛ فهل تترتب على مصر مسؤولية قانونية جراء ذلك، طالما انها كانت تدير القطاع وتشرف عليه قبل العام ١٩٦٧ وترعى مصالح ابنائه قبل، وبعد، ذلك ؟ والا يتوجب عليها ان تعيد الوضع الى ما كان عليه قبل الاحتلال وقبل تخليها عن القضية الفلسطينية وقطاع غزة ؟ او على الاقل، الا يتوجب عليها ان تساهم في ذلك ؟

اسئلة من الصعب الاجابة عليها اجابة قانونية فقط، طالما ان لها ابعاداً سياسية وقومية متعددة. ولكن طالما ان الدراسة مركزة على الجانب القانوني، فانها ستحاول الاقتراب من تقديم أجوبة، على ضوء النظر اليها من زاويتين.

الاولى: بالنظر الى ان مفهوم الحكم الذاتي، الذي توصلت الدراسة الى ان القطاع كان يدار تحت

الاشراف المصري، بما يشبه احد انواع انماطه، هو مفهوم قانوني تغلب عليه الاعتبارات السياسية، اكثر من النواحي القانونية، وانه يطبق ( على اقاليم ) لحل مشاكل سياسية معقدة، وان مضمونه ينفرج ويضيق ( لصالح الاقليم الذي يتمتع به )، تبعاً لتغير الظروف والاوضاع المحيطة، وان انتهاءه يخضع، في التحليل الاخير، الى التبدلات والتغيرات السياسية، وبالنظر كذلك الى ان الوجود المصري في القطاع، خضع لاعتبارات سياسية في الاساس، سواء في ما يتعلق ببدئه او انتهائه، فان مسؤولية مصر عن القطاع، بعد العام ١٩٦٧، تخضع، هي الاخرى، لاعتبارات سياسية، تبقى خاضعة لتقدير القيادة المصرية.

وعلى الرغم من ان مصر لم تترك القطاع بمحض ارادتها، ولم تعترف بالاحتلال الاسرائيلي له، الا ان اتفاقيتي كامب ديفيد، وما اعقبهما من توقيع اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ( آذار ـ مارس ١٩٧٩ )، تعتبر، من الناحية الفعلية، تخلياً عن القطاع من خلال تخليها عن الحل الشامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٨٨]. وهنا، وانطلاقاً من ان العمل الدولي لم يعرف قوة الاجبار الملزمة قانوناً، فانه لا يوجد سند قانوني يلزم مصر بالاعتناء بالقطاع، وبابنائه، لأن المسؤولية الدولية التي تترتب على احد اشخاص القانون الدولي، عند قيامه بعمل، او امتناعه عن القيام بعمل، تتطلب توافر شرطين:[٨٩]: اولهما، ان يكون العمل غير مشروع؛ وهنا، فان تحديد مشروعية العمل من عدم مشروعيته، تحتمل الكثير من الاحتمالات والتأويلات، هذا علاوة على اعتقاد مصر بأن ما تقوم به، هو في نطاق العمل المشروع؛ اما الشرط الثاني، فهو ان تكون الرابطة القانونية التي ينشئها العمل غير المشروع قائمة بين اشخاص القانون الدولي كاملي السيادة؛ وقطاع غزة لم يكن تحت الادارة المصرية سوى وحدة سياسية ( دولية ) ناقصة السيادة، كما انه، حتى الآن، لم يتطور الى وحدة سياسية دولية.

الثانية: بالنظر الى ان السيادة القانونية في القطاع، خلال فترة الادارة المصرية، كانت كامنة في ارادة ابنائه، وان الادارة المصرية كانت تمارسها نيابة عنهم، وبالنظر الى ان هذه السيادة ما زالت كامنة في ارادة ابناء القطاع[٩٠]، فان هؤلاء، وبالتحديد بعد حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، اخذوا يطالبون بدولة فلسطينية مستقلة تجمعهم وابناء الضفة الغربية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، او على الاقل بأن تكون هذه الدولة مرتبطة، بشكل او بآخر، بعلاقة مع الاردن[٩١]. ومنذ ذلك الحين، وقبله ايضاً، تماثلوا مع حركة منظمة التحرير الفلسطينية ووقفوا معها في خلافاتها العربية، ومن بينها الخلافات الفلسطينية ـ المصرية، التي ظهرت على السطح مع توقيع مصر لاتفاقية سيناء ( أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٥ ) وبلغت ذروتها مع توقيع مصر لمعاهدة السلام مع اسرائيل[٩٢]، حيث اعتقدوا بأن هذه الاحداث، ما هي الا عقبات تقف على طريق تخليصهم من الاحتلال واقامة دولتهم المستقلة. الا انه، وعلى الرغم من ذلك، وربما نظراً لارتباطات ابناء القطاع، البشرية والمصلحية، مع مصر، وربما، ايضاً، لاعتقادهم بمركزية دور مصر في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وضرورة عودتها الى الانغماس فيه، فلقد ظلوا ينظرون الى هذا البلد نظرة أمل في ان تساهم في حل مشاكلهم الحياتية، وفي ان تتخلى عن ارتباطاتها بكامب ديفيد، على طريق المساهمة في تخليصهم من الاحتلال ومساعدتهم على تقرير مصيرهم.

بأخذ هاتين الزاويتين في الاعتبار، يمكن القول ان مسؤولية مصر عن قطاع غزة، وعن ابنائه، تظل مرهونة بتقدير القيادة المصرية، وبمدى اقترابها من الواقع العربي، والواقع الفلسطيني، وبمدى اقتراب هذين الاخيرين، في المقابل، منها.

وفي هذا الاطار، يحلو للبعض ان يفرق بين المسؤولية القانونية ( التي يترتب على الاخلال بها

التزام دولي ) وبين المسؤولية السياسية ( التي تظل خاضعة لتقدير القيادة العليا في الدولة ). ففي العمل الدولي، عموماً، والذي ينتفي فيه الالزام القانوني، حيث انه يخضع لمنطق القوة، تظل المسؤولية السياسية اقوى من المسؤولية القانونية. وفي حالة قطاع غزة الذي يرتبط مع مصر بقضايا ذات بعد قومي، فان المسؤولية السياسية، اي مسؤولية مصر السياسية عن القطاع، يكون عليها المعول الوحيد(٩٣).

ان مصر وقطاع غزة والقضية الفلسطينية على بداية مرحلة جديدة: فمنذ تغير القيادة المصرية، بعد اغتيال الرئيس السادات وبالتحديد منذ النصف الثاني من العام ١٩٨٢ ( بعد غزو اسرائيل للبنان )، بدأت القيادة المصرية في العودة، من جديد، الى الانغماس في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث اعتقدت بامكانية الجمع بين خطين متوازيين: الخط الاول يتمثل في الابقاء على علاقات الحد الادنى مع اسرائيل، ضمن اطار علاقاتها العامة مع الولايات المتحدة الاميركية، بما يكفل حيوية استكمال تنفيذ الشق المصري من اتفاقيتي كامب ديفيد، وتدفق المعونات الاميركية على مصر لحل معضلات الاقتصاد المصري؛ والخط الثاني يتمثل في الانفتاح على العالم العربي، رسمياً، من خلال البوابة الفلسطينية، بما يكفل جذب الاطراف العربية الى مسيرة السلام مع اسرائيل، ضمن المفهوم المصري الذي ينطلق من ان عملية التسوية مع اسرائيل هي عملية تراكمية متصاعدة تسير وفق خطوات متتالية.

وهكذا، ففي الوقت الذي ابقت القيادة المصرية على السفير الاسرائيلي في القاهرة، فانها سحبت سفيرها من تل ـ ابيب، احتجاجاً على الغزو الاسرائيلي لبيروت العام ١٩٨٢(٩٤)، ونسقت في تحركاتها مع كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وباركت الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ( الموقع في شباط ـ فبراير ١٩٨٥ ) وسعت الى كسب الاعتراف الدولي به(٩٥).

وعلى ذلك، فقد شهدت فترة رئاسة الرئيس حسني مبارك تغيراً ملحوظاً في النظرة المصرية الى حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعدما اقلعت، في نهاية عهد الرئيس السادات، عن مفهوم الحل الشامل لذلك الصراع. فعلى الرغم من تعثر مباحثات الحكم الذاتي، المنصوص عليه في الشق الفلسطيني لاتفاقيتي كامب ديفيد بين كل من مصر واسرائيل والولايات الاميركية ( وهو الخيط الباقي والضعيف من انغماس مصر، حتى ذلك الوقت، بقضايا الصراع بالمفهوم الشامل ) وعقم هذه المباحثات أساساً، الا ان القيادة المصرية الجديدة تعهدت لوفد ارسلته اللجنة المركزية لـ «فتح» ضم كلاً من هايل عبدالحميد ( ابو الهول ) وهاني الحسن، في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٥، ايقاف مباحثات الحكم الذاتي نهائياً. وبدأت القيادة المصرية، منذ ذلك الحين، تردد مفاهيم حول عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تحضره الاطراف كافة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية(٩٦).

الا انه، على الرغم من توجه القيادة المصرية، مرة اخرى، نحو الاقتراب من مفهوم شامل لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ضمن رؤيتها الخاصة، بدفع منظمة التحرير الفلسطينية الى التنسيق مع الاردن، والاعتراف بالقرار ٢٤٢، ودعوتها الى ايجاد علاقة سياسية خاصة بين الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي قد تتمخض عن التسوية ( تقوم اساساً في الضفة الغربية وقطاع غزة )، وبين الاردن، الا انها لم تعد الى تقديم التسهيلات التي كانت تمنحها لمواطني قطاع غزة في مصر. وتبقى هذه النقطة الاخيرة مرهونة بالعديد من العوامل والمتغيرات السياسية. وفوق كل هذا، يبقى السؤال المطروح، والذي يحتاج الى اجابة قاطعة، هو:

هل اكتفت القيادة المصرية الجديدة، في تحركها الجديد وانغماسها في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالدعوة الى الربط بين مستقبل قطاع غزة ومستقبل الضفة الغربية في مصير واحد ؟ وربط

هذا المصير بالاردن ؟ وهل يعني ذلك، من الناحية العملية، القاء عبء تحركات عودة رعايتها لابناء القطاع ( حتى تحل مشاكلهم ) عن كاهلها ؟

---

(١) المادة الاولى من القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية في فلسطين، القانون الرقم ٢٥٥ الصادر عن مجلس الوزراء المصري في ١١ أيار ( مايو ) ١٩٥٥، **الوقائع الفلسطينية** ( غزة )، عدد خاص، ١٩٥٨/٢/٢٥، ص ٣٠٤ و ٣٠٥.

(٢) نصت المادة السادسة من اتفاقية الهدنة الموقعة بين مصر واسرائيل في شباط ( فبراير ) ١٩٤٩ على ان يكون خط الهدنة مبتدءاً من الساحل، عند مصب وادي العصي، يسير في اتجاه شرقي عبر دير سنيد، ثم يخترق طريق غزة ـ المجدل الى نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شرق الطريق، ثم يتجه جنوباً بموازاة طريق غزة ـ المجدل، ويستمر على هذا النحو حتى خط الحدود المصرية. انظر **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠، القاهرة: جامعة الدول العربية، الادارة العامة لشؤون فلسطين، ١٩٧٤، ص ٤٩٦.

(٣) حسين ابو النمل، **قطاع غزة ( ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ )، تطورت اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ٣٤.

(٤) Sandler, Shamul and Frisch, Hillel; "Political Economy of the Administred Territories" in Elazar, Danial J., (E d.); *Judea, Samaria and Gaza, Veiw on the Present and Future,* Washington and London; 1980 pp. 125 - 131.

(٥) ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ و ٣٥ و ٣٨.

(٦) حسب احصاء ١٩٥٣ كان عدد سكان القطاع الاصليين ٧٩٠٧٨ نسمة، بينما كان عدد اللاجئين في القطاع ٢٠٩١٩٤ نسمة، والمجموع الكلي ٣٠٦٢٧٢ نسمة، انظر **المصدر نفسه**، ص ٣٨. وقد اظهر الاحصاء الاسرائيلي الاول للسكان في قطاع غزة ( أُجري في أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٧ ) وجود ٢٠٧٢٥٠ نسمة في القطاع، يعودون الى عائلات ولد عائلها على الاراضي الفلسطينية التي قام عليها المشروع الصهيوني العام ١٩٤٨، اي ما يعادل نسبة ٥٨,٩ بالمئة من اجمالي السكان آنذاك، والبالغ ـ حسب الاحصاء ـ ٣٥٤ الف نسمة، انظر

Efrat, Elisha; "Settlement Pattern and Economic Change of the Gaza Strip 1947 - 1977", *The Middle East Journal,* Vol. 31, No. 3, Summer 1977, pp. 349 - 350.

ويمكن تفسير الاختلاف النسبي في عدد اللاجئين باختلاف المعايير التي يُحدد، بناء عليها، اللاجئون في كل من الاحصائين؛ والجدير بالذكر ان اسرائيل لم تعد تفرق، في احصاءاتها التالية لاحصاء العام ١٩٦٧، بين اللاجيء وغير اللاجيء.

(٧) محمد علي خلوصي، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، فلسطين ( ١٩٤٨ ـ ١٩٦٦ )**، القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧، ص ٣٠٥.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٤.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٨.

(١٠) Koessafi, George; "Demographic Characteristics of the Arab Palestinian people" in Nakhleh, Khalil and Zureik, Elia E. (Eds.); *The Socilology of Palestinians,* London: Croom Helm, 1980, p. 25.

(١١) حسب الاحصاء الاسرائيلي الاول لسكان قطاع غزة، العام ١٩٦٧، كانت فئة السن من صفر ـ ١٤ سنة، تشكل اكثر من نصف السكان ( ٥٠,٦ بالمئة )، انظر Efrat, ***op. cit,*** p. 350.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) انظر وقارن في لطف غنطوس، «أثر التركيب الطبقي لابناء فلسطين في العمل السياسي»، **دراسات عربية** ( بيروت )، العدد ٢، كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٥، ص ٤٢ و٤٣.

(١٤) انظر وقارن في شحادة يوسف، **الواقع الفلسطيني والحركة النقابية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣، ص ١٥ ـ ١٧.

(١٥) ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(١٦) هناك حالات اخرى لامتداد سيادة دولة على اقليم غير تابع لها، لا تمت بصلة، من قريب او بعيد، لحالة امتداد السيادة المصرية في القطاع،

للتفاصيل انظر د. حامد سلطان و د. عائشة راتب و د. صلاح الدين عامر، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٧٨، ص ٦١٥ ـ ٦٥٤.

(١٧) المدن الحرة هي اجزاء من اقاليم دولة ذات سيادة يتفق، ولأسباب خاصة، على نزعها واقتطاعها من الدولة، مع عدم نقل السيادة فيها الى دولة اخرى، وانما يسبغ عليها قدر من الشخصية القانونية الدولية تحددها الاتفاقيات الدولية المعنية. ومثال على هذه الحالة مدينة دانتزيغ التي وضعت معاهدة فرساي (٢٨/٦/١٩١٩) نظاماً دولياً لها، ومدينة طنجة الحرة التي اعلنت كذلك بمقتضى معاهدة الجيزيراس العام ١٩٠٧، ثم بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا واسبانيا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٣، ثم البروتوكول الموقع في تموز (يوليو) ١٩٢٨ والذي وقعت عليه ايطاليا (ألغي هذا النظام في ٢٩/١٠/١٩٥٦ حيث توحدت المنطقة مع الاقاليم المغربية). والمدن الحرة خلاف المناطق الحرة، حيث ان الاخيرة تعتبر جزءاً من اقليم الدولة، تخصه بتسهيلات واعفاءات خاصة تستهدف المصلحة العامة لمجموع الشعب، ومن ثم فهو يخضع للسيادة الكاملة للدولة. انظر في تفاصيل ذلك، **المصدر نفسه**، ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

(١٨) ورد ذلك في «مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى الامم المتحدة، بشأن تدخل قوات الدول العربية في فلسطين»، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(١٩) محمود رياض، «الامن القومي العربي... بين الانجاز والفشل» (حلقات من مذكرات محمود رياض)، الحلقة الاولى، **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩/٨/١٩٨٥.

(٢٠) انظر بيان الحكومات العربية باستنكار قرار التقسيم في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ في «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩ و ١٣٠. ومن الجدير بالذكر ان الاطراف العربية طالبت، بعد ذلك، بتنفيذ قرار التقسيم في مؤتمر لوزان للسلام الذي عقد تحت اشراف الامم المتحدة (٦ أيار ـ مايو ١٩٤٩)، انظر د. عبدالقادر ياسين، «المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٣/٣٤، تشرين الثاني / كانون الاول ـ نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٢٧٦.

(٢١) انظر «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.

(٢٣) بناء على هذا القرار، اعلن عن قيام حكومة عموم فلسطين في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، في مدينة غزة. وأقر قيامها، فيما بعد، المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٤٨) الذي اعلن استقلال كامل فلسطين، بحدودها كما كانت تحت الانتداب. الا ان تردي الاحوال العربية حال دون ممارسة هذه الحكومة لسلطتها حتى في قطاع غزة واقتصرت الحكومة على شخص رئيسها احمد حلمي عبدالباقي، الذي ظل ممثلاً لها في مجلس الجامعة، الى ان توفي العام ١٩٦٣.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل راجع احمد الشقيري، **من القمة الى الهزيمة، مع الملوك والرؤساء العرب**، بيروت: دار العودة، الطبعة الاولى، ١٩٧١، ص ٥٦ـ ٦١.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢٦) Harkabi, Yehoshafat; "The Palestinians in the Fifties and their Awaking as Reflected in their Literature", in Ma'oz, Moshe (Ed.); *Palestinian Arab Politics*, Jerusalem: Truman Institute Studies, Hebrew University, 1975, p. 84.

(٢٧) انظر نص قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ والصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ في «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧. وقد ايدت مشروع التقسيم ٣٣ دولة، ورفضته ١٣ دولة، وامتنعت عن التصويت ١١ دولة. لمعرفة هذه الدول، انظر **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.

(٢٨) انظر نص اتفاقية الهدنة في **المصدر نفسه**، ص ٤٩٤ ـ ٥٠٢.

(٢٩) انظر د. محمد نصر مهنا، **مشكلة فلسطين امام الرأي العام الدولي (١٩٤٥ ـ ١٩٦٧)**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٤١٠ ـ ٤٢٥.

(٣٠) من اهم مشاريع التدويل التي طرحت في تلك الفترة، المشروع الكندي، في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧، والذي طرحه وزير الخارجية الكندية، ليستر بيرسون، في الجمعية العامة، من اجل تثبيت الوضع في المنطقة، وليس للتسوية النهائية. وينص، في احد بنوده، على اقامة ادارة مدنية تابعة لهيئة الامم المتحدة في غزة، بالتعاون مع كل من مصر واسرائيل. انظر نص

المشروع في منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ( ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢ )**، بيروت وعمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٥٧.

(٣١) انظر د. مهنا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٨ و٤٢٩.

(٣٢) دخلت قوات من المتطوعين المصريين والعرب الجزء الجنوبي من فلسطين قبل ذلك. وكان جل المتطوعين المصريين من الاخوان المسلمين. كما رافقت القوات المصرية الداخلة الى فلسطين قوات محدودة، سعودية وسودانية ويمنية.

(٣٣) ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٣٤) المادة ٦١ من النظام الدستوري لقطاع غزة والصادر العام ١٩٦٢، في **الوقائع الفلسطينية**، عدد خاص، ١٩٦٢/٣/٢٩، ص ١٥.

(٣٥) المادة ٦٢ ، **المصدر نفسه**.

(٣٦) لم توجد في القطاع هيئة فلسطينية تخاطب المجتمع الدولي؛ وحتى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في القطاع ( اونروا )، كانت اتصالاتها مباشرة بالحكومة المصرية. ومنذ العام ١٩٦٤، بدأت مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية المصرية تصدر وثائق سفر لابناء القطاع، بعد أن كانت تقوم بمهمة اصدار جواز السفر لهم حكومة عموم فلسطين. وعلى الرغم من ان هذا جاء بناء على قرار من الجامعة العربية يقضي بأن تمنح وزارات الداخلية والامن العام في الدول العربية الفلسطينيين المقيمين فيها، وثائق سفر، الا ان هذا الوضع كان تراجعاً بالنسبة الى ابناء القطاع، اذا ما قورنوا بابناء الضفة الغربية والفلسطينيين في الاردن عامة، الذين ظلوا يحملون جواز السفر الاردني، واذا ما قورنوا، ايضاً، بالفلسطينيين في سوريا ولبنان والعراق، وغيرها من الدول العربية، حيث حصل هؤلاء، على وثائق سفر، تخولهم دخول الدولة المصدرة لها، والاقامة فيها، طالما هي صالحة، بينما اختلف الوضع بالنسبة الى ابناء القطاع، اذ ان وثيقة السفر المصرية الممنوحة لهم لا تخولهم ذلك، الا اذا حصلوا على اذن مسبق من الجهات المختصة.

(٣٧) نظراً لوجود عجز دائم في الميزان التجاري لقطاع غزة، كانت الحكومة المصرية تسدد ذلك العجز من طريق الحصص التي تخصصها مصر لقطاع غزة من المواد التموينية بالجنية المصري، ومن حصة القطاع من ميزانية الاستيراد المصرية من «دول اتفاقيات الدفع» مع مصر، انظر خلوصي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩ـ ٢٣١.

(٣٨) نصه في **الوقائع الفلسطينية**، ١٩٥٨/٢/٢٥، ص ٣٠٤ـ ٣١٤.

(٣٩) نصه في **الوقائع الفلسطينية**، ١٩٦٢/٣/٢٩، ص ١ـ ٢٢.

(٤٠) انظر **الوضع القانوني لادارة الحاكم العام، وسلطات واختصاصات السيد الحاكم العام**، القاهرة: مديرية الشؤون القانونية، ادارة حاكم قطاع غزة، ١٩٨٢، ض ٤.

(٤١) انظر المادة ٢٤ من القانون الاساسي والمادة ٢١ من النظام الدستوري. ويلاحظ في النظام الدستوري المنشور في المصدر المشار اليه آنفاً وجود رقم المادة ٢١ بين كل من المادة ٣٦ و ٣٧. كما يلاحظ وجود مادة تحمل الرقم ٢١ حسب الترتيب الاساسي مخالفة في نصها للمادة المذكورة.

(٤٢) نقل عن جمال الصوراني ان وزير الحربية والبحرية المصري استدعى، في وقت قريب من موعد انعقاد مؤتمر اريحا ( كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٨ ) الذي اعلن عن انضمام الضفة الغربية الى الاردن، كلاً من رئيس بلدية غزة، ورئيس بلدية خان يونس ( من مدن المنطقة التي عرفت فيما بعد بالقطاع ) ورؤساء بلديات كل من المجدل وبئر السبع والفالوجا ( الذين لجأوا الى قطاع غزة )، وكذلك موسى الصوراني ( من شخصيات القطاع ) الى القاهرة وابلغ اليهم، بصورة مفاجئة، امراً بضرورة تقديم مذكرة الى الحكومة المصرية تطالب بضم القطاع الى مصر، وهدّدهم، مصراً على التوقيع بحضوره فوراً. وحين اعربوا عن دهشتهم، صرخ فيهم قائلاً: «مش عايزين تكونوا زينا ؟ منتظرين ايه ». الا ان الشخصيات المذكورة استطاعت ان تتملص من ذلك الموقف بالحيلة، بعد ان وعدت الوزير بالعودة الى القطاع لجمع الوف التواقيع، ثم مضت في الحال الى الحاج امين الحسيني الذي كان في القاهرة لعرض الأمر عليه، فتحرك هذا وتحرك معه الآخرون واجروا اتصالات بقادة الدول العربية والاسلامية الذين يستطيعون الضغط على الحكومة المصرية، وعند ذاك كانت ردود الفعل لضم الضفة الغربية تظهر جلية في الاوساط الفلسطينية وفي مؤسسات جامعة الدول العربية؛ وطويت محاولة ضم القطاع الى مصر. اورد ذلك فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة**

**التحرير الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٠ ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٣) **مقابلة شخصية مع محمد منصور ابو سعيد**، مستشار ادارة الحاكم العام لقطاع غزة للشؤون القانونية، بتاريخ ١٩٨٥/٩/٨.

(٤٤) هاتان الفتويان وردتا في «الوضع القانوني لادارة الحاكم العام لقطاع غزة واختصاصات السيد الحاكم العام»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢ و ٣.

(٤٥) انظر د. مهنا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٤ـ ٢٢٥.

(٤٦) نعني بمفهوم الهوية السياسية، هنا، مجموعة المدركات والاتجاهات التي يتمحور حولها الفرد، أو الجماعة.

(٤٧) Harkabi, *op. cit.*, pp. 78 - 79.

(٤٨) من بين الاسباب التي دفعت الحكومة المصرية الى اصدار النظام الدستوري للقطاع، بدلاً من القانون الاساسي، التطور الذي طرأ على فكرة الكيان الفلسطيني بين ابناء الشعب الفلسطيني، حيث أصبح، في ذلك الوقت ( اوائل الستينات )، مرادفاً لتعبير سياسي اكثر وضوحاً عما كان عليه في اثناء الخمسينات، عندما كان شعاراً مبهماً. كذلك يمكن الاشارة الى تطور افكار الثورة المصرية، القومية والاجتماعية، آنذاك، واصدار الميثاق القومي، كتعبير عن هذه الحالة، فجاء النظام الدستوري مواكباً لها. واخيراً، يمكن التنويه الى دخول الحكومة المصرية آنذاك في حرب باردة عربية، بعد واقعة الانفصال السوري عن الوحدة مع مصر، ورغبتها في استخدام الورقة الفلسطينية في ذلك.

(٤٩) عدلت هذه المادة بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٤/١٢/١ والذي يقضي بالغاء الاتحاد القومي والموافقة على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً منه. انظر **الوقائع الفلسطينية**، عدد خاص، ١٩٦٥/٢/٧.

(٥٠) انظر وقارن المادة ١٣ من القانون الاساسي والمادة ١٩ من النظام الدستوري. وفي هذا المجال، فقد اضاف النظام الدستوري مادة ( هي المادة ٣٢ ) تقضي بأن يُقسم عضو المجلس التشريعي، قبل ان يتولى مهامه، في جلسة علنية في المجلس، «بان يحترم النظام الدستوري وان يراعي مصالح الشعب الفلسطيني رعاية خاصة».

(٥١) اعطت المادة ٧٣ من النظام الدستوري الحق لكل من الحاكم العام والمجلس التشريعي، ان يقترحا على رئيس الجمهورية تنقيح هذا النظام ( ورد ذلك في المادة ٤٧ من القانون الاساسي ). كما نصت المادة ٧٢ من النظام الدستوري ( والمادة ٤٦ من القانون الاساسي ) على عدم جواز تعطيل اي حكم من احكام النظام الاساسي الا وقتياً في زمن الحرب، او في حالة الطوارىء.

(٥٢) خلوصي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(٥٣) وهو العَلَمْ الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة ( ديسمبر ١٩٤٨ ) الذي اعلن استقلال فلسطين بحدودها تحت الانتداب البريطاني. للتفاصيل انظر «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(٥٤) محمد مصالحة، **سياسة المملكة الاردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية** ( رسالة دكتوراه غير منشورة )، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٥٥) نعني بوجود معارضة للادارة المصرية وللوجود المصري في القطاع، وجود معارضة كلية نابعة من الرغبة في التخلص من الوجود المصري في القطاع نهائياً. لذلك لم ندخل في الاعتبار، وجود خلافات بين بعض الجماعات السياسية في القطاع وبين الادارة المصرية، حول بعض قضايا التوجه الايديولوجي، مثلما حدث مع الاخوان المسلمين والشيوعيين. وعلى سبيل المثال، فان الشيوعيين في القطاع، بعد الاحتلال الاسرائيلي له العام ١٩٦٧، نادوا بعودة الادارة المصرية، ووقفوا ضد الدعاوى التي ارتفعت، سراً وعلانية، آنذاك، والمطالبة بانشاء كيان فلسطيني مستقل في الضفة والقطاع او بالانضمام الى الاردن بالرغم من اصطدامهم بالادارة المصرية قبل ذلك. عن مطالبة الشوعيين آنذاك بعودة الادارة المصرية للقطاع، انظر عبدالقادر ياسين، «القصة الكاملة لانشاء الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠١، نيسان ( ابريل ) ١٩٨٠، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٥٦) هذا ما توصل اليه الباحثان النروجيان Johan Gultung و Ingrid اللذان زارا القطاع في شباط ( فبراير ) ١٩٦٤، وقاما بدراسة لاتجاهات لاجئي القطاع لحساب معهد دراسة الصراع في أوسلو. ورد في Harakabi, *op. cit.*, pp. 62 - 63.

(٥٧) عواد الاسطل، **تطور الاتجاهات السياسية بين المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠** ( رسالة ماجستير غير منشورة )، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦،

هامش ص ٣٢٦.

(٥٨) انظر ملخصاً لنتائج دراسة ميدانية لقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة العام ١٩٥٨ نحو بعض الدول والهيئات، في د. عبدالمجيد لطفي، «اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات غزة نحو بعض الدول والهيئات»، في د. لويس كامل مليكه ( اعداد وتنسيق وتقديم )، **قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية**، القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ٣١٠ ـ ٣١٢.

(٥٩) هناك قاعدة في القانون الدولي تقضي بعدم جواز استخدام مبدأ المشابهة والقياس بين الحالات التي تدخل ضمن اي نطاق من مجالاته، ذلك ان لكل حالة اوضاعها الخاصة.

(٦٠) لعل الاضطراب الفكري حول هذا المفهوم وراء التسميات المتعددة التي تلصق به، مثل: الحكم الاداري، الادارة الذاتية، الادارة المدنية، الحكم المحلي، الخ.

(٦١) هذا اذا تغاضينا عما يقال بأن الهدف الاساسي للحرب الرسمية العربية ضد اسرائيل العام ١٩٤٨، بالنسبة الى الدول العربية الدائرة في فلك السياسة البريطانية آنذاك ( ومصر من بينها )، كان تنفيذ قرار التقسيم، وان مصير المنطقة المتبقية من فلسطين، غير المخصصة للدولة اليهودية، قد قرر، سواء بالنسبة الى الضفة الغربية أو بالنسبة الى قطاع غزة، وان الحكومة الاردنية كان لها نظير في مصر في ما يتعلق بتصفية الاوضاع الفلسطينية في القطاع. انظر ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**،ص ١٥.

(٦٢) ومن ناحية اخرى، لم توجد اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين ابناء القطاع بخصوص الحماية المصرية له، وهو احد الشروط اللازمة لتوافر نظام الحماية ( اضافة الى شرط الاعلان المنفرد للحماية ). اضافة الى هذا وذاك، فان لفظ الحماية الاستعمارية غير مستساغ لتوصيف وضع الوجود المصري في القطاع.

(٦٣) نص اعلان حكومة عموم فلسطين، في «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٤.

(٦٤) نص قرارات المجلس الوطني في **المصدر نفسه**، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٦٥) انظر الدستور المؤقت ( النظام المؤقت ) لحكومة عموم فلسطين في **المصدر نفسه**، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٦٦) انظر حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ و ١٨.

(٦٧) بخصوص رفض الحركة الوطنية الفلسطينية التعاون مع مؤسسات الحكم الذاتي، التي انشأتها سلطات الانتداب البريطاني، انظر Porath, Y.; *The Emeregance of the Palestinian Arab National Movement*, Vol. 1, London: Frank Cass, 1974, pp. 209 - 213.

(٦٨) هدف تحرير فلسطين واقامة دولة عربية فلسطينية على جزء من ارض فلسطين، يجب النظر اليه بناء على مؤشرين: الاول رفض الدولة العربية والشعب الفلسطيني ( ما عدا الشيوعيين ) لقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة بخصوص تقسيم فلسطين؛ اما المؤشر الثاني، فهو ما يشكله قرار التقسيم من اعتراف دولي جماعي بشخصية قانونية دولية لدولة عربية على جزء من فلسطين، من جانب، ودلالة مطالبة الاطراف العربية بتنفيذ قرار التقسيم في مؤتمر لوزان للسلام الذي عقد باشراف الامم المتحدة ( أيار ـ مايو ١٩٤٩ )، من جانب آخر.

(٦٩) د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**،ص ٦٩٢ ـ ٦٩٣.

(٧٠) للاطلاع على التكييف القانوني الخاص بقيام الدولة المتبوعة بتمثيل الوحدات السياسية ناقصة السيادة التابعة لها في علاقة المسؤولية الدولية المتعلقة بها، انظر **المصدر نفسه**، ص ٣٠٣.

(٧١) «الوضع القانوني لادارة الحاكم العام...»، **مصدر سبق ذكره**،ص ٣.

(٧٢) عواد الاسطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٤.

(٧٣) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ١٤ ( ١٩٧١/٧/١ ـ ١٩٧١/١٢/٣١ )، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار ( مارس ) ١٩٧٣، ص ١٢٧.

(٧٤) اقيل راغب العلمي، رئيس بلدية غزة المعّين من قبل الادارة المصرية، بأمر من وزير الدفاع الاسرائيلي في الثاني من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧١، وأصدر أمر آخر بان يقوم بمهامه ضابط ارتباط اسرائيلي. انظر **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ١٣ ( ١٩٧١/١/١ ـ ١٩٧١/٦/٣ )، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آب ( اغسطس ) ١٩٧٢، ص ٣٦.

(٧٥) تم الاجتماع في ١٩٧١/٨/١٦، انظر

اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٧٨.

(٧٧) انظر نص قرار مجلس الامن ٢٤٢ في الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٧٨) د. صادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠، ص ١٧٤.

(٧٩) وردت مبادرة روجرز على شكل مقترحات بعث بها وزير الخارجية الاميركية الى نظيره المصري في ١٩/٦/١٩٧٠ ( وبعث بنسخة منها الى وزير الخارجية الاردنية )، وطالبت بأن توافق الاطراف المعنية، بعد وقف حرب الاستنزاف، على تصريح يصدره غونار يارنغ يتعلق باجراء مباحثات تحت اشرافه، استناداً الى قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. انظر **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٧٤، ص ١٦.

(٨٠) ادى قبول مصر والاردن مبادرة روجرز، ورفض فصائل المقاومة الفلسطينية المتواجدة على الساحة الاردنية لها، الى دق اسفين بين المقاومة الفلسطينية والدول العربية ( وخاصة مصر ) التي كانت تقف دون قيام الاردن بضرب المقاومة.

(٨١) د. مجدي حماد، «فلسطين ١٩٨٣ والبدائل المتاحة»، **شؤون عربية**، العدد ٣٣/٣٤، تشرين الثاني/كانون الاول ( نوفمبر/ديسمبر ) ١٩٨٣، ص ١٣ ـ ١٥.

(٨٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٨٣) يشير مفهوم التخلي في هذا السياق الى اعتقاد السياسة المصرية بامكان حل مشاكلها الصراعية من اسرائيل بدون الحاجة الى جهد عربي جماعي، مع ما يحتمله ذلك من عدم السعي الى حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا الاتجاه المصري، يجب النظر اليه ضمن الموقف العربي العام، منذ ذلك الحين، من قضايا الصراع مع اسرائيل، والذي تمثل في سعي الدول العربية الفاعلة الى القاء عبء القضية الفلسطينية عن كاهلها. ويحضرنا، هنا، مشروع السلام العربي الذي اقرته «قمة فاس» ( ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٢ )، والذي وان قدم اول مشروع عربي جماعي، الا ان ذلك المشروع افتقد الى استراتيجية قادرة على تحقيقه. ولاول وهلة، يبدو وكأن الاعلان عنه، احد «الفروض» التي على الاطراف العربية ان تؤديها فقط. ومن الافكار الجديرة بالمناقشة في هذا الاطار، اعادة اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ( في قمة الرباط، في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤ ) ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. فهذا الاعتراف يبدو وكأنه محاولة عربية لاشراك المنظمة في التسوية والقاء عبء القضية الفلسطينية على كاهلها.

(٨٤) د. حامد ربيع، **المتغيرات الدولية ومشكلة الشرق الاوسط**، دمشق: دار الطلائع، ١٩٧٩، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٨٥) صابر موسى، «انجازات سياسية في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٨، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٠، ص ٥٨.

(٨٦) اذا ما قيل ان اتفاقيتي كامب ديفيد حوتا شقاً فلسطينياً يدعو «لحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها»، وان ذلك لا يعتبر تخلياً عن القضية الفلسطينية من قبل مصر، فان كل الدلائل تشير الى ان وجود هذا الشق الفلسطيني لم يكن الا كمحاولة لتجميل الشق المصري ـ الاسرائيلي في الاتفاقيتين. اذ ان الاطراف التي وقعت على الاتفاقيتين ( مصر واسرائيل والولايات المتحدة ) كانت تعلم، مسبقاً، بمدى الصعاب التي تواجه تنفيذ الشق الفلسطيني؛ كما وان كلاً منها يمتلك مفهوماً مختلفاً لتفسير ذلك الشق. انظر بخصوص ذلك **مفاوضات الحكم الذاتي في اتجاهات الصحافة الاسرائيلية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨١، ص ١٠٠ ـ ١٥٧.

(٨٧) يتساءل البعض عن مغزى نص اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، في مادتها الثانية المعنية بتحديد الحدود بين البلدين، على عبارة «... دون المساس بما يتعلق بوضع غزة»، انظر د. احمد صدقي الدجاني، «اسئلة عن قطاع غزة ؟»، **الاهرام** ( القاهرة )، ١٠/٧/١٩٨٥. وهنا يجب فهم ورود هذا العبارة، وبالنسبة الى الجانب المصري، في ضوء نقطتين: الاولى، انسجام ذلك مع الشق الفلسطيني من اتفاقيتي كامب ديفيد، خاصة وان تحديد الحدود يمس الوضع في القطاع اكثر منه في الضفة الغربية؛ اما النقطة الثانية، فترتبط بالفهم المصري لتنفيذ الشق الفلسطيني في اتفاقيتي كامب ديفيد آنذاك، حيث طالبت مصر، في المباحثات التي سبقت توقيع اتفاقية السلام، بتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، في البداية، كتجربة، ولتجميل شروط المعاهدة المصرية ـ

الاسرائيلية؛ ثم تخلت، بعد التوقيع، عن هذا المطلب.

(٨٨) لم تكن مصر جادة في مطالبها، في اثناء مفاوضاتها مع اسرائيل، بالاهتمام بمصير القطاع؛ فالسادات، بعد ان طرح على بيغن في العريش فكرة البدء بأن يكون القطاع رمزاً للدولة الفلسطينية، ما لبث ان اقلع عن ذلك، بعد اتهامه بأنه يعمل على تقسيم فلسطين. كما ان الرئيس مبارك، عندما عرض عليه هذا الأمر أحد المسؤولين الفلسطينيين، لم يعر القضية اهمية بالغة، واعتبر اتصاله باسرائيل بخصوصها مجرد «ارضاء ضمير». انظر المقابلة التي اجرتها مجلة «الصياد» البيروتية مع الرئيس مبارك ونقلتها **الجمهورية**، ٣/٤/١٩٨٦.

(٨٩) انظر د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٤. وفي هذا السياق تثار مسألة حجب مصر للتسهيلات التي كانت تقدمها الى ابناء القطاع، فهل يتوجب عليها، من الناحية القانونية البحتة، ان تعاود تقديمها ؟ لو اخذنا، مثلاً، مسألة ترخيص الاقامة، وعرفنا ان معظم ابناء القطاع كان يمنح ترخيص اقامة مؤقتة، وعرفنا ان هذا النوع لا يمنح الا من قبيل التساهل من قبل الدولة، فانه لا يترتب على مصر، قانوناً، ان تستمر في منح هذه الاقامة، طالما انها تعتبر ابناء القطاع أجانب. لمزيد من التفاصيل حول شروط الاقامة انظر د. فؤاد عبدالمنعم رياض، **الوجز في الجنسية ومركز الاجانب**، القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٤، ص ٢٧١ ـ ٢٧٦.

(٩٠) من المعروف ان الاحتلال العسكري لا يلغي السيادة وانما يحجبها، انظر د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨٦ ـ ٧٨٧.

(٩١) راجع عواد الاسطل، «تطور الاتجاهات السياسية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٤ ـ ٣٨٥.

(٩٢) بعد زيارة السادات للقدس، ظهر اتجاه سياسي في القطاع ايد السياسة المصرية في مسعاها. وتمحور هذا الاتجاه حول الشيخ هاشم نعمان الخزندار. وبعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، ازداد نمو هذا الاتجاه. الا ان حملات المقاومة الفلسطينية لتصفية وجوه هذا الاتجاه، وتقييد مصر لحرية عبور ابناء القطاع اليها، الا في اضيق الحدود، حصر هذا الاتجاه في نطاق لا يذكر. انظر بهذا الخصوص كلاً من عبدالحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٦، آذار ( مارس ) ١٩٧٨، ص ١٦٤ ـ ١٦٥؛ ورئيف شيف، «الغام في غزة» (ملحق هآرتس، ٢٨/٢/١٩٨٠ ) في «اتجاهات الصحافة الاسرائيلية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(٩٣) **مقابلة شخصية مع طارق البشري**، نائب رئيس مجلس الدولة المصري، في ٢٧/٣/١٩٨٦؛ وقد اصر البشري على ان مسؤولية مصر السياسية عن القطاع يجب ان لا تؤثر في اهمية البحث في مدى الالتزامات القانونية التي تتعلق باوضاع الفلسطينيين في مصر.

(٩٤) يذكر البعض ان هناك اتفاقاً سرياً، ملحقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، خاصاً بالوضع في لبنان، يقوم على وقف التدخل الاسرائيلي في شؤون لبنان، وتعهد اسرائيل عدم القيام بأية خطوة في هذا المجال، الا بالتفاهم والتنسيق مع واشنطن، وتجريد قوات الميليشيات الفلسطينية واللبنانية، تدريجياً، من السلاح، وانشاء جيش لبناني قوي. انظر النص في الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٩٥) عواد طاهر الاسطل، «مصر والصراع العربي الاسرائيلي والمستقبل»، **البيادر السياسي** ( القدس )، العدد ١٧٧، السنة الخامسة، ١٦/١١/١٩٨٥، ص ٢٦.

(٩٦) عواد طاهر الاسطل، «زيارة عرفات للقاهرة والرمال المتحركة»، **البيادر السياسي**، العدد ١٨٣، السنة الخامسة، ٢٨/١٢/١٩٨٥، ص ٣٨.

# التفاعلات بين الحرب العراقية ـ الايرانية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. حسن نافعة

تثير هذه الدراسة عدداً من القضايا المنهاجية، بعضها يتصل بطبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذاته، وبعضها الآخر يتصل بعلاقة طرفي الحرب العراقية ـ الايرانية بالصراع.

اما ما يتصل منها بطبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فينصرف الى أمور عديدة، منها ان اصطلاح الصراع العربي ـ الاسرائيلي غير دقيق، بل ومضلل. فهذا الاصطلاح يوحي بأن هناك طرفين يشكلان قطبي الصراع، أحدهما عربي والآخر اسرائيلي. وليس ذلك صحيحاً، او دقيقاً، من الناحية العلمية، لان العرب لا يشكلون طرفاً واحداً متجانساً يمثل احد قطبي الصراع. وانما العرب هم، على مستوى الدول او التيارات السياسية الفاعلة في هذا الاطار، اطراف متعددة تختلف فيما بينها اختلافاً بيّناً، سواء من حيث ادراكها لطبيعة هذا الصراع، او من حيث تصورها لوسائل حله، أو تسويته.

فمن حيث ادراك طبيعة الصراع، نرى ان بعض الدول، او التيارات السائدة في العالم العربي، ينظر الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي من منظور طبقي، ومن ثم يدركه على أنه جزء من صراع أوسع بين الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، من ناحية، وبين حركة التحرر العالمي، من ناحية اخرى؛ وفي هذا الاطار تصبح الصهيونية مجرد أداة في يد الامبريالية العالمية. بينما تدركه دول وتيارات عربية أخرى باعتباره صراعاً قومياً، طرفاه الحركة القومية العربية، من ناحية، والحركة الصهيونية، من ناحية اخرى. ويدركه فريق عربي ثالث باعتباره صراعاً دينياً، في الاساس، بين الاسلام واليهود يدور حول اغتصاب «اليهود» لجزء من «دار الاسلام» في فلسطين، ويصبح طرفا الصراع، في هذه الحالة، هما الامة الاسلامية، من ناحية، ويهود العالم، من ناحية اخرى.

أما من حيث تصور العرب لوسائل حل الصراع، او تسويته، فنجد، ايضاً، بينهم خلافات جذرية. فالبعض ينظر الى هذا الصراع باعتباره صراعاً غير قابل للتسوية، وبالتالي فان حله النهائي لن يكون الا بقدرة احد طرفي الصراع على فرض شروطه وارادته، كاملة، على الطرف الآخر، لأنه نوع من المباراة الصفرية التي يعتبر مكسب احد طرفيها خسارة صافية للطرف الآخر. وفي هذا الاطار، يطرح البعض الحل العسكري، وبالذات تكتيك حرب التحرير الشعبية، باعتباره الاسلوب الامثل لفرض الارادة العربية على الارادة الصهيونية؛ بينما ترى اطراف عربية اخرى ان هذا الصراع قابل للحل النهائي، او على الاقل للتسوية، سواء من خلال وسائل عسكرية محدودة، او وسائل سياسية خالصة، أو مزيج من الاثنين.

وعلى الرغم من وجود واستمرار هذه الخلافات منذ بداية الصراع ذاته، الا انه، وحتى قرب نهاية السبعينات، كان هناك اتفاق عربي على جماعية التسوية، او الحل، وانه لا يجوز لأي طرف عربي،

منفرداً، أن يتفاوض او يعقد صلحاً مع اسرائيل. ولذا كان خروج الرئيس أنور السادات على هذا الاجماع وزيارته للقدس، ثم توقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد، ثم ابرامه معاهدة صلح مع اسرائيل، عاملاً آخر اضاف الى الخلافات العربية عمقاً آخر وتشرذماً لم تعرفه من قبل.

وقد أدى تشابك الارادات العربية وتصادم السياسات التي تعبر عنها، في ما يتصل بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، الى اهدار الامكانات العربية وشل ارادة الطرف العربي لصالح الطرف الاسرائيلي. واصبحت خارطة الصراع تبدو، من الناحية الفعلية، معقدة الى درجة يستحيل معها ان تقول مَن من الدول العربية لا تزال داخل ساحة الصراع بالفعل ومن هي خارجها، لان الافعال والممارسات العربية لم تعد لها اي صلة، على الاطلاق، بالخطب او التصريحات الرسمية.

أما ما يتصل من هذه القضايا المنهاجية بطرفي الحرب العراقية ـ الايرانية، وعلاقتهما بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، فينصرف الى امور كثيرة، في مقدمها كيفية تحديد موقع طرفي الحرب على خارطة الصراع. وترتبط هذه القضية بالقضية السابقة المتعلقة بادراك طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فاذا اعتبرنا ان هذا الصراع هو صراع طبقي في الاساس، اي جزء من الصراع العالمي الدائر بين قوى التحرر وبين الامبريالية العالمية، فاننا قد نميل، في هذه الحالة، الى وضع طرفي الحرب على المسافة ذاتها، بعداً او قرباً، من بؤرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. اما اذا اعتبرنا ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو صراع قومي تدور رحاه بين حركة القومية العربية، من ناحية، وبين الحركة الصهيونية، من ناحية اخرى، فاننا سنضع العراق، في هذه الحالة، في مركز هذا الصراع، بينما سنضع ايران على طرفه، او حتى بعيداً من دائرته بالكامل. وعلى العكس، اذا اعتبرنا ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو صراع ديني بين اليهودية والاسلام، فان ايران، وخصوصاً بعد الثورة الاسلامية فيها، ستتقدم لتحتل موقع المركز في دائرة الصراع الى جانب العراق وغيرها من الدول العربية التي هي دول اسلامية وتشترك جميعها، معاً، في منظمة المؤتمر الاسلامي.

بعبارة اخرى، هناك معضلة تتمثل في ان طرفي الحرب المتقاتلين حتى آخر قطرة من دماء شعبيهما هما طرفان مشاركان معاً، وفي الخندق ذاته، ولكن بدرجات مختلفة تختلف باختلاف زاوية الرؤية، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومع ان اندلاع الحرب بينهما قد يؤكد، في حد ذاته، ان التناقضات بينهما هي اقوى بكثير من تناقضات اي منهما مع اسرائيل، الا ان كليهما لا يكفان عن ترديد ان غايته الكبرى هي تحرير القدس، والذي يمر، حتماً، ببغداد او طهران.

يضاف الى هذا كله ان مستوى التحليل في موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد أصبح، بالفعل، بسبب تعقد طبيعة هذا الصراع وتشابك اطرافه، صعباً، بل قد يكون مستحيل التحديد. فالصراع على المستوى الايديولوجي، مرتبط بالمسألة الاجتماعية وبالمسألة القومية وبجدلية العلاقة بين القومية العربية والاسلام. وبسبب تشابك وتداخل هذه المستويات الثلاثة، اصبح بعض جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي جزءاً لا يتجزأ من السياسات الداخلية للدول التي تعتبر نفسها اطرافاً في هذا الصراع، كما أصبح بعض آخر جزءاً لا يتجزأ من لعبة التوازنات الاقليمية والادوار الزعامية لدول المنطقة، واصبح بعضها الأخير جزءاً لا يتجزأ من لعبة مناطق النفوذ التي تمارسها الدول الكبرى في منطقة الشرق الاوسط.

فاذا كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو، في حد ذاته، موضوع على هذه الدرجة من التعقيد، وعدم الوضوح، فان دراسة علاقة الحرب العراقية ـ الايرانية بهذا الصراع، ونمط تفاعلاتها معه، قد تكون اكثر تعقيداً، أو اكثر ضبابية، خصوصاً وانه لا توجد اي كتابات متخصصة تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر حتى الآن. وفي هذا الاطار، فقد يكتشف التحليل ان العلاقة بين الحرب

العراقية ـ الايرانية والصراع العربي ـ الاسرائيلي هي علاقة غير قائمة اصلاً، او باهته، كما قد تكون صميمة الى درجة الارتباط المباشر الذي لا فكاك منه.

ان المعالجة الصحيحة لهذا الموضوع المعقد تكمن في توخي اكبر قدر من البساطة والوضوح. وربما كان المدخل الصحيح الى هذه البساطة، هو أن نحاول الاجابة، بشكل مباشر، عن الاسئلة الملحة التي قد يثيرها هذا الموضوع: هل لاندلاع الحرب بين العراق وايران صلة بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ؟ وهل أثرت هذه الحرب في مسار هذا الصراع ؟ وما هي احتمالات تسوية الحرب على مستقبل الصراع ؟ لكن الاجابة عن مثل هذه الاسئلة تستلزم ان نتعرف، أولاً، على نمط تفاعل كل من العراق وايران بالصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل اندلاع الحرب، حتى يمكن ان ندرك اثر هذه الحرب في انماط التفاعلات بعد ذلك. وهكذا، فاننا نقترح معالجة هذا الموضوع في مباحث ثلاثة: يتناول أولها البحث في علاقة ايران بالصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل اندلاع الحرب. ويتناول ثانيها البحث في علاقة العراق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل اندلاع الحرب. ويتناول آخرها البحث في انعكاسات الحرب على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

## ايران والصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل اندلاع الحرب

**أولاً: قبل الثورة الاسلامية:** لم تنظر ايران الى ما كان يجرى على الارض الفلسطينية قبل قيام الدولة الاسرائيلية على انه يمس أمنها القومي او مصالحها السياسية او الاقتصادية من قريب او بعيد؛ فقد كانت ايران مشغولة ومستغرقة تماماً في مشاكلها الخاصة، وخصوصاً تلك التي فرضتها عليها ظروف الحرب العالمية الثانية؛ ولم تصبح قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مطلقاً، جزءاً من مكونات المعادلة السياسية الداخلية في ايران، على الرغم من أن موقف الشاه من اسرائيل أصبح عرضة للنقد المتزايد من جانب بعض فصائل المعارضة، وخصوصاً الدينية منها، وذلك في السنوات السابقة على قيام الثورة الاسلامية في ايران، والتي توجت بالانتصار الساحق العام ١٩٧٩.

وقد تحدد نمط التفاعل بين ايران والصراع العربي ـ الاسرائيلي، طوال عهد الشاه وحتى اندلاع الثورة الايرانية، كمحصلة لتأثير عاملين رئيسين: الاول، موقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي من قضية الصراع بين الشرق والغرب ولعبة مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي؛ الثاني، تأثير الصراع العربي ـ الاسرائيلي في دور ايران الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، طبقاً لادراك الشاه لهذا الدور.

وفي هذا الاطار تطورت علاقة ايران بالصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال مراحل متميزة يمكن تقسيمها، زمنياً، على النحو التالي:

المرحلة الاولى، وتمتد من العام ١٩٤٧، وهو العام الذي عرضت فيه المشكلة الفلسطينية على الجمعية العامة للامم المتحدة، وحتى العام ١٩٥٠، وهو العام الذي شهد اعتراف ايران باسرائيل كأمر واقع.

المرحلة الثانية، وتمتد منذ العام ١٩٥٠ وحتى العام ١٩٦٧، وهي الفترة التي شهدت حربين بين العرب واسرائيل، انتهت اولاها بتصاعد المد القومي العربي وتزعم الرئيس عبدالناصر لتيار القومية العربية ولقيادة الصراع مع اسرائيل، وانتهت ثانيتها ببداية أفول المد القومي العربي واحتلال اسرائيل مساحات شاسعة من اراضي ثلاث دول عربية، هي مصر وسوريا والاردن.

المرحلة الثالثة، وتمتد منذ العام ١٩٦٧ وحتى نجاح الثورة الاسلامية في ايران، وهي المرحلة التي شهدت حرباً عربية ـ اسرائيلية رابعة، واعقبتها محاولات التسوية التي انتهت بتوقيع اتفاقيتي كامب

ديفيد، وهي الفترة عينها التي شهدت تضخم عائدات النفط الى درجة مذهلة ومحاولة ايران الاضطلاع بدور اقليمي هام في منطقة الشرق الاوسط.

المرحلة الاولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠: وقد تميزت هذه المرحلة بتبني ايران لمواقف ديبلوماسية مؤيدة للعرب في الامم المتحدة. فقد انحازت ايران الى جانب خطة الاقلية الداعية الى اقامة دولة واحدة فيدرالية في فلسطين مكونة من ولايتين تتمتع كل منهما باستقلال ذاتي، ورفضت خطة الاغلبية الرامية الى تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين. وكاد موقفها هذا يكون مطابقاً لموقف الدول العربية في الجمعية العامة، على الاقل من حيث اتجاهات التصويت. ويعزى هذا الموقف، في الغالب، الى المشاعر الايرانية المعادية لبريطانيا والمتطلعة الى الاستقلال، وهي مشاعر كان من شأنها الاسهام في تفهم ايران للمشاعر الفلسطينية والعربية المتطلعة الى الاستقلال والمناوئة للسياسة البريطانية في المنطقة. وهناك من يرى ان هذا الموقف قد املته حساسية ايران تجاه مقتضيات التضامن الاسلامي[١]. لكن ما ان قامت اسرائيل كدولة مستقلة، واصبحت امراً واقعاً، حتى بدأت ايران تدرك علاقتها باسرائيل من منظور سياسي واستراتيجي شامل. وهذا يؤكد ان الاسلام لم يكن عاملاً له قيمته في تحديد ادراك الشاه للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد اتسمت الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ ببعض التردد، الذي يطلق عليه د. رمضاني بالازدواجية المحسوبة ( Calculated Ambivelence )، وهو تردد يرجعه هذا الباحث الايراني الى عدم وضوح حقيقة العلاقة بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي، الذي يبدو انه كان راهنَ على اسرائيل كدولة اكثر تقدمية في منطقة الشرق الاوسط، اذ كان موقف اسرائيل من الصراع بين الشرق والغرب، في هذه الفترة، اتسم بالغموض، على الاقل في ذهن الكثير من الاطراف الاخرى؛ لكن ما ان بدأت تتضح حقيقة علاقة اسرائيل بالغرب، وحسم موقفها، نهائياً، لصالح الانحياز الكامل اليه، حيث بدأ التناقض بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي يبدو واضحاً جلياً للجميع، حتى اصبحت اسرائيل، تدريجياً، اكثر قبولاً لدى ايران[٢]. وقد تجسدت هذه الحقيقة باعتراف ايران كأمر واقع (*De facto*)، باسرائيل، وفتح قنصلية لها في تل ـ ابيب.

المرحلة الثانية، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧: شهدت هذه المرحلة تطوراً هائلاً في علاقة ايران باسرائيل. ولم يكدر صفو هذه العلاقة سوى حادث اغلاق القنصلية الايرانية في تل ـ ابيب ابان حكم مصدق العام ١٩٥٢. ويرى البعض ان هذا الحادث يعكس ضرورات التقشف التي فرضت على ايران في ذلك الوقت نتيجة انخفاض عوائد البترول باكثر مما عكس تغيراً حقيقياً في المشاعر تجاه اسرائيل[٣]. وكان لدور المخابرات المركزية الاميركية في استعادة الشاه لعرشه العام ١٩٥٣ اثره الحاسم في بداية ارتباط ايران، ارتباطاً عضوياً، بالسياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، وقد ساعد على ذلك نفور الشاه الطبيعي من الايديولوجية الماركسية والضرورات التي املتها اعتبارات الجغرافيا، والتي فرضت على ايران ضرورة البحث في حليف قوي لمواجهة الاطماع السوفياتية في ايران. وقد أدت هذه الاعتبارات، مجتمعة، الى ادراك ايران المتزايد لاهمية اسرائيل في التصدي للنفوذ السوفياتي المتصاعد في المنطقة، بفعل تداعيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذاته. ولم يكن اعتراض ايران على الاعتداء الاسرائيلي على مصر راجعاً الى اي تعاطف مع موقف عبدالناصر، ولكنه كان، في الواقع، مدفوعاً بالمخاوف من ان يؤدي هذا العدوان الى مزيد من التغلغل السوفياتي في المنطقة، فضلاً عن ان الولايات المتحدة الاميركية نفسها دانت هذا العدوان. وعلى الرغم من ان ٧٣ بالمئة من واردات ايران و ٧٦ بالمئة من صادراتها كانت تمر عبر قناة السويس، الا ان هذا العامل الاقتصادي لم يكن، فيما يبدو، الدافع الرئيس وراء الموقف الايراني الذي املته الاعتبارات الاستراتيجية البحتة، كما تفهمها ايران[٤].

وعندما هبت رياح القومية العربية بعنف على المنطقة، وخصوصاً بعد العام ١٩٥٦، وسقط حلف

بغداد العام ١٩٥٨، وبدأت العراق، جارة ايران الكبرى، تدخل مرحلة جديدة من التفاعل مع التيار القومي الراديكالي بعيداً من المخطط الغربي، فقد وجدت ايران في اسرائيل حليفاً طبيعياً يمكن التنسيق معه لاضعاف النظم الراديكالية في العالم العربي وخلق المتاعب لها. وتولت ايران مهمة الضغط على العراق، بينما تولت تركيا واسرائيل مهمة الضغط على سوريا. وتصاعد التعاون بين ايران واسرائيل على المستويات كافة واتخذ شكل التنسيق بين المخابرات الاسرائيلية والمخابرات الايرانية، وتدعيم العلاقات التجارية، ومحاولة ايران ترويج البضائع الاسرائيلية في منطقة الخليج، ثم تُوِّج التعاون العام ١٩٦٢ بفتح مكتب اتصال اسرائيلي، على مستوى السفارة، في طهران، وهو ما أدى الى قيام مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، ودخول التيار القومي العربي، بزعامة عبدالناصر، في صدام سافر مع ايران، بسبب موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد انتهت هذه المرحلة بهزيمة العام ١٩٦٧ التي أدت الى تراجع التيار القومي الراديكالي، وبداية انحسار المد الثوري في المنطقة لصالح عملاء الولايات المتحدة الاميركية. ووجدت ايران في الظروف الجديدة هذه فرصة سانحة للاستغلال لملء ما تصورته من فراغ القوة في المنطقة والناجم عن تراجع دور مصر الاقليمي. ومرة اخرى، نجد ان اسرائيل سوف تصبح احدى الركائز الرئيسة التي سوف تستند اليها ايران لتحقيق تطلعاتها الاقليمية في المرحلة الجديدة. غير ان متغيرات كثيرة في العالم العربي سمحت لايران بهامش اكبر للمناورة وقللت من مخاطر وضع البيض كله في السلة الاسرائيلية.

المرحلة الثالثة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣: كانت ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي وارتباطه الوثيق بلعبة مناطق النفوذ، أدت، من خلال ديناميات خاصة، الى عملية استقطاب حادة بين «القوى الثورية» و «القوى الرجعية» في العالم العربي؛ وكانت الدول الاسلامية المحافظة في العالم العربي، مدعومة من جانب الدول الاسلامية في منطقة الشرق الاوسط، ومن ورائها جميعاً الولايات المتحدة الاميركية، هي التي تقود الجناح الرجعي في العالم العربي. وفي اطار هذا الاستقطاب، استخدمت القضايا الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي للمزايدة والاتجار السياسي. وقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩٦٧ وحتى قيام الثورة الاسلامية في ايران تغيرات كبيرة على هذا الصعيد استفادت منها ايران بدون ان تعدل من جوهر سياساتها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان من ابرز هذه التغيرات قيام عبدالناصر بعديد من المبادرات لتخفيف حدة الحرب الباردة العربية، وتهيئة ظروف دولية افضل للضغط الدبلوماسي، والعسكري، على اسرائيل لازالة آثار العدوان. فاراد جمال عبدالناصر، بعد صدمة ١٩٦٧، «تعزيز نطاق المواجهة السياسية، والعسكرية، بين العرب واسرائيل بخط ثان من العلاقات ينفذ الى العمق في الحزام الاسلامي ـ غير العربي ـ المحيط ببؤرة الصراع، وبالتحديد باكستان وايران وتركيا»[٥]. واتساقاً مع هذا الهدف، فقد نشطت الاتصالات بين عبدالناصر والشاه. وحاول عبدالناصر ان يعيد العلاقات بين مصر وايران، في مقابل قيام ايران باغلاق مكتب الاتصال الاسرائيلي في طهران. لكن هذه الاتصالات انتهت بقبول الطرفين، المصري والايراني، بخفض درجة التمثيل بين ايران واسرائيل وقصره على التمثيل التجاري فقط. وهكذا استطاع الشاه ان يستعيد خط الاتصال مع العرب بدون ان يفقد خط الاتصال مع اسرائيل. وبعد رحيل عبدالناصر، تدعمت الصلة الشخصية بين الشاه وانور السادات كثيراً. فقد جمعت الاثنين رؤية متقاربة حول كثير من الاوضاع السياسية في المنطقة والعالم، فضلاً عن تقارب كبير في الاذواق والميول الخاصة والاهواء الشخصية. وقد استغل الشاه فرصة انشغال مصر بمشاكلها الداخلية والاحتلال الاسرائيلي لاراضيها لتحقيق حلمه في دور اقليمي واسع النطاق لايران في منطقة الشرق الاوسط. ويلاحظ، هنا، انه ما كان يمكن لايران، مطلقاً، ان تلعب هذا الدور الاقليمي بدون ان تصبح اسرائيل ركيزة ثانية له، وبدون ان تباركه الولايات

المتحدة الاميركية. وفي هذا الاطار، التقت، تماماً، مصالح كل من اسرائيل وايران. فالضغط العسكري الاسرائيلي على مصر وسوريا من جانب اسرائيل كفيل باطلاق يد ايران في منطقة الخليج، وبدونه لم تكن ايـران لتستـطيع، او حتى لتجرؤ، على احتلال الجزر الاستراتيجية العربية في الخليج العام ١٩٧٢، او يعلو صوتها، اكثر، للمطالبة بدولة البحرين، او تجرؤ على الغاء معاهدة العام ١٩٣٧ مع العراق من جانب واحد، وفي الوقت عينه، تتكفل ايران باثارة المشكلات الداخلية في العراق وفي القيام بتحرشات على الحدود بهدف استنفاد طاقة العراق العسكرية، حتى لا يشكل الجيش العراقي، في اي وقت، اضافة حقيقية في اي مواجهة عربية ـ اسرائيلية. وقد نفذت ايران هذه الاستراتيجية بالتنسيق الكامل مع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. فمن المعروف، الآن، ان الرئيس الاميركي ريتشارد نيسكون هو الذي قام، بناء على طلب من ايران بتسليح وتمويل التمرد الكردي. وقد بلغ هذا التنسيق حد اصـدار الاوامـر الاميركية المباشرة الى ايران لافتعال مناوشات على الحدود لصالح السياسة الاميركية، او الاسرائيلية[٦]. وقد استنفدت طاقة العراق كثيراً طوال الاعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وهي اعـوام بالغـة الاهميـة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سلماً وحرباً، بسبب هذه الاستـراتيجيـة الامـيركية ـ الايرانية ـ الاسرائيلية. ولم تهدأ الامور على خط المواجهة العراقية ـ الايرانية الا في آذار (مارس) ١٩٧٥، بعد ان تمكن الرئيس الجزائري هواري بومدين من تنظيم لقاء بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين والشاه، وذلك على هامش مؤتمر الدول المصدرة للنفط الذي عقد في الجزائر في بداية آذار (مارس) ١٩٧٥[٧].

وقد حاولت اجهزة الدعاية المصرية، في عهد الرئيس السادات، الايحاء بأن التقارب المصري ـ الايراني قد أدى الى تغيير جوهري في موقف ايران من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. واستندت هذه الاجهزة الى بعض التصريحات الرسمية، التي تبدو في ظاهرها، كأنها مؤيدة للحق العربي، او الى بعض المساعدات الرمزية التافهة مثل شحنات الدواء الى مصر والاردن في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، او بعض المساعدات الاقتصادية عقب هذه الحرب. لكن الحقيقة تؤكد ان مثل هذا التقارب لم يحدث اي تغيير جوهري في موقف ايران من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فايران لم تبخل، في اي وقت، بالتصريحات الموالية للعرب حتى في اثناء قطع العلاقات الديبلوماسية مع مصر. ففي خلال ازمة ١٩٦٧، تعهـدت ايران بتأييد الدول العربية،وأصدر بلاغ حكومي يؤكد تأييد ايران «لأي محاولة لتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»[٨]. وعقب الحرب، قدمت الحكومة الايرانية الى الاردن ٢٠ مليون ريال ( حوالى ربع مليون دولار ) لمساعدة ضحايا الحرب[٩]، كما ارسلت مستشفى متنقلاً الى سوريا[١٠]؛ ومع ذلك، فقد كان النفط الايراني هو وقود آلة الحرب التي اطلقتها اسرائيل على العرب العام ١٩٦٧، اذ كان النفط الايراني هو المصدر الرئيس لشغل خط انابيب النفط الاسرائيلي الذي يمتد من ايلات الى حيفا، وهو الخط الذي كانت طاقته، في ذلك الوقت، تبلغ ٤,٩ ملايين طن[١١]. بل واستمـر التعـاون العسكري بين ايران واسرائيل حتى بعد الحرب. وكان الطيارون الاسرائيليون يتـدربون على طائرات الفانتوم في ايران، لكسب الوقت، الى ان تم تسليم اسرائيل الطائرات التي تعاقدت عليها مع الولايات المتحدة الاميركية[١٢].

ولم يختلف موقف ايران الحقيقي في اثناء حرب ١٩٧٣ عنه في اثناء حرب ١٩٦٧. فعلى الرغم من توالي التصريحـات الايـرانيـة المؤيدة لسياسة الرئيس السادات منذ العام ١٩٧١[١٣]، وتوالي التحـذيرات الايرانية لاسرائيل[١٤]، وقيام شاه ايران بالابلاغ الى محمود رياض ان من حق مصر استخدام القوة اذا فشلت جهود السلام[١٥]، وامتناع الشاه عن توجيه دعوة الى اسرائيل لحضور احتفالات مرور ٢٥٠٠ سنة على اقامة الامبراطورية الفارسية[١٦]، الخ؛ على الرغم من كل ذلك، فان

موقف ايران من حرب ١٩٧٣ كان شديد الانحياز الى اسرائيل. فقد ذكر بعض الصحف ان مطار طهران قد اغلق لمدة ثلاثة ايام متتالية حتى يتم نقل الاسلحة والمدرعات والعتاد الحربي الذي حملته الطائرات الاميركية الى طهران، ومنها الى اسرائيل[١٧]؛ واكتفت ايران بارسال «طائرات ضخمة تقل عربات اسعاف وأدوية الى مصر»، طبقاً للخبر الذي نشرته صحيفة «الاهرام» القاهرية في ٢٥/١٠/١٩٧٣، وقرنته بأن السيدة فرح، قرينة السفير الايراني في القاهرة، قد طلبت ان تساهم في عمليات التمريض. ويؤكد بعض المصادر الموثوق بها ان ايران رفضت طلب الاتحاد السوفياتي عبور جسر امداده الجوي لمساعدة مصر وسوريا عبر الاجواء الايرانية، بينما سمح لحاملات الطائرات الاميركية بالتزود بالوقود من الموانىء الايرانية في اثناء الايام الاولى للحرب. واستمر الشاه في تزويد اسرائيل بالنفط، وواصل ضغطه العسكري على العراق حتى يمنع ثقله العسكري الكامل من التأثير في المعركة[١٨].

والآن، بعد ان تكشفت حقيقة مواقف الرئيس السادات تجاه السياسة الاميركية في المنطقة، وتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ربما يسهل على الباحث ان يتعرف على الباعث الحقيقي وراء محاولة الرئيس تغطية الموقف الايراني على هذا النحو. وهناك، قطعاً، اسباب عديدة؛ لكننا نعتقد بأن من بينها مساعدة الشاه على مواجهة المعارضة الداخلية المتزايدة، وفي الوقت عينه، الفسح في المجال امامه لكي يلعب دوراً متزايداً في المنطقة يخدم الاستراتيجية الاميركية، وكذلك يدعم الدور الاقليمي لايران، كما تصوره الشاه بعد انفجار اسعار النفط. والواقع، ان الدور الايراني الجديد يبدو، الآن، وكأنه كان مرسوماً ومحدداً من جانب الاستراتيجية الاميركية، التي اصبحت تعتمد، اعتماداً متزايداً، في المنطقة على كل من ايران واسرائيل. ومن اللافت للنظر، ان ايران كانت من بين الدول التي ارسلت وحدة من قوات جيشها الى الجولان للمساهمة في مراقبة اتفاقية وقف اطلاق النار على الجبهة السورية[١٩]؛ كما كانت ايران هي البديل الذي وقع عليه الاختيار لتذليل عقبة تشبث اسرائيل بحقول نفط ابو رديس. فقد صرح شاه ايران، بعد مقابلة له مع هنري كيسنجر، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٥، بأن بلاده مستعدة لأن تعوض اسرائيل عما تفقده من نفط، جراء اعادة آبار ابو رديس في سيناء الى مصر. وقال ان سياسة ايران هي بيع النفط الى من يشترونه، واذا تم شحن النفط فلا يهم، بعد ذلك، الى اين يتجه[٢٠]. والقى الشاه بكل ثقله وراء مبادرة السادات لزيارة القدس، وحاول ان يلعب دوراً ديبلوماسياً من خلال التوسط بين الاردن ومصر والسعودية. وبعد رفض السعودية تأييد عملية «السلام»، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، فان ايران هي الدولة التي كانت مرشحة لأن تلقي بكل ثقلها الى جانب مصر واسرائيل لمواجهة جبهة الرفض. وكان الدور المخصص لها هو ذاته الدور الذي بدأت تلعبه منذ بداية السبعينات: شل حركة العراق عسكرياً، من طريق احياء المشكلة الكردية، واثارة الاضطرابات في اوساط الشيعة، بالاضافة الى ارهاب السعودية من طريق الضغط على دول الخليج الصغيرة. ومما يؤكد تبعية ايران المطلقة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط، هذه الواقعة التي ذكرها، محمد حسنين هيكل، وهي ذات دلالة لا يمكن ان يختلف حولها اثنان. يقول هيكل: «كنت قد سمعت بنفسي من الرئيس السادات، [في] اثناء مفاوضات مع هنري كيسنجر لفك الاشتباك الاول، ان حكومة العراق اصدرت بياناً ضد هذه المفاوضات. واستعمل الرئيس السادات هذا البيان حجة في كلامه مع هنري كيسنجر [في] اثناء المفاوضات، واذا بهنري كيسنجر يقول له انه سوف يكفيه شر اي شيء يجيئه من العراق. ومن مجلسه، حيث كان، كتب كيسنجر برقية [الى] الشاه سلمها لاحد مساعديه. وفي اليوم التالي، مباشرة، كانت قوة من الجيش الايراني تقتحم الحدود وتشتبك مع نقطة عراقية. وانشغل العراق بالاشتباك على حدوده عن فض

الاشتباك على الخطوط مع اسرائيل»[٢١].

وربما كان وجود العامل الايراني في معادلة الشرق الاوسط من بين الاسباب التي شجعت السادات على المضي قدماً للتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد، على الرغم من المعارضة العربية. لكن الثورة الايرانية عاجلت الشاه وشلت دور ايران في معادلة الشرق الاوسط لفترة على الاقل. ولا يزال المرء يعجب لماذ اصر الرئيس السادات على المضي في مشروعاته قدماً على الرغم من ضياع «الكارت» الايراني من يد الولايات المتحدة الاميركية؛ وقام بالتوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية بعد اقل من شهرين من وصول الخميني الى الحكم في ايران؛ ربما لان التراجع، ببساطة، كان قد اصبح مستحيلاً.

**ثانياً: بعد الثورة الاسلامية:** أدت الثورة الاسلامية في ايران الى التحول من النقيض الى النقيض في موقف ايران من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سواء من حيث ادراك ايران للوجود الصهيوني وللدولة الاسرائيلية، او من حيث تصورها لكيفية ادارة الصراع والمواجهة مع اسرائيل. وللانصاف، فانه يتعين علينا ان نوضح، منذ الآن، ان موقف ايران من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعد الثورة الاسلامية، لم يكن موقفاً املته الاعتبارات الظرفية التي واجهت ايران بعد نجاح الثورة، ولكنه كان موقفاً حكمته، في الاساس، اعتبارات عقائدية. ولما كان الامام الخميني هو قائد الثورة الايرانية وموجهها الروحي، فربما كان من الملائم، هنا، ان نحاول التعرف على ادراك الامام للصراع العربي ـ الاسرائيلي ومواقفه من مختلف القضايا المتعلقة به قبل نجاح الثورة الايرانية، وبعدها، لكي يسهل علينا، بعد ذلك، ان نحدد عمق التحولات التي احدثتها الحرب العراقية ـ الايرانية في مسار الموقف الايراني من هذا الصراع، وخصوصاً بعد ان تحولت الثورة الايرانية الى دولة تعين عليها ان تدخل مع الاطراف المختلفة للصراع في تحالفات، او صدامات، املاها منطق الدولة.

لقد ادرك الامام الخميني ان اسرائيل تمثل خطراً محققاً واكيداً على الاسلام. ومن ثم، فقد قاوم، ومنذ سنوات طويلة قبل انتصار الثورة الاسلامية، كل محاولات التقارب بين اسرائيل وشاه ايران. فها هو في العام ١٩٦٣ يحذر من «ان المناصب الحساسة في الحكومة [الايرانية] تدار من قبل عملاء اسرائيل... وان التحالف مع اسرائيل ضد الدول الاسلامية اما ان يكون قد ابرم، او سيبرم قريباً»[٢٢]. ومن منطلق ان «اسرائيل... خطر على الدين... وتريد القضاء على القرآن لأنه العقبة الرئيسة»[٢٣]، اعتبر ان «التعاون مع اسرائيل حرام ومخالف للشريعة الاسلامية»[٢٤]، وطالب الشعب الايراني بأن يبادر «بوضع حد لأي نوع من التبادل التجاري مع الصهيونيين وغيرهم في الداخل، ومقاطعتهم بالكامل، سواء في الجوانب المادية او الروحية... لدفعهم [الصهيونيين] لقطع علاقاتهم مع ايران والشعب المسلم فيها»[٢٥].

وقد رفض الامام الخميني اي مهادنة مع اسرائيل. وعندما نشبت الخلافات بين الدول العربية حول كيفية مقاومة خطط اسرائيل الرامية الى تحويل نهر الاردن، نجده يتوجه الى الحكومات الاسلامية بعبارات عنيفة: «انني اقول للحكومات الاسلامية: لماذا تتشاجرون حول قضية النهر، انهم يستهدفون فلسطين... اطردوا اليهود من فلسطين ايها المتخاذلون»[٢٦]. ثم يشيد بالمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد العام ١٩٦٧ ويطلق على افرادها في خطاباته لقب المجاهدين الاحرار، ويطلب من الشعب الايراني وضع جميع امكاناته تحت تصرفهم، حيث انه «من الامور المسلمة هو ان الواجب الملقى على عاتق اي مسلم، وفي اقصى بقاع العالم الاسلامي، هو الواجب ذاته الملقى على عاتق الفلسطيني المسلم، حيث ان المسلمين يد واحدة على من سواهم»[٢٧]. وعندما تتعرض المقاومة الفلسطينية في الاردن، ثم في لبنان، للتآمر، نجده يصف الانظمة في هذه الدول «بعملاء الاستعمار»

ويشيد بجهاد «هؤلاء الافذاذ»[٢٨]. ويتحمس، اشد الحماس، لقرار الحرب في العام ١٩٧٣، ويطالب جميع الدول الاسلامية بالاشتراك في مواجهة اسرائيل، ويقول: «انه في حالة امتناع اي دولة اسلامية، او ترددها، عن الاشتراك في مواجهة اسرائيل، فانه يتوجب على الاقطار الاسلامية الاخرى حثها على التعاون في هذا الامر من طريق توبيخها وتهديدها وقطع العلاقات الرسمية معها»[٢٩]. وهكذا، فالمواجهة ضد اسرائيل هي مواجهة شاملة، احد طرفيها العالم الاسلامي كله، والذي يتعين عليه ان يضع امكاناته كافة لحسم الصراع مع اسرائيل لصالحه. ولذلك نجده يهيب «بالاقطار الاسلامية الغنية بالنفط الاستفادة من هذه الثروة الالهية واتخاذها كسلاح ضد اسرائيل والمستعمرين والامتناع عن بيع النفط للدول التي تقدم العون الى اسرائيل»[٣٠].

من هذا المنطلق الاسلامي، رفض الامام الخميني الاعتراف باسرائيل، مؤكداً ان «الشعب المسلم في ايران وجميع المسلمين والاحرار في العالم لا يعترفون، مطلقاً، باسرائيل؛ واننا سنبقى، دوماً، نحمي وندافع عن الاخوة الفلسطينيين والعرب»[٣١]. وعندما بدأت عملية التفاوض مع اسرائيل، دان الامام «هؤلاء الذين شغلوا انفسهم بعقد الاجتماعات والدخول في المباحثات غير المجدية والفارغة وتركوا المجاهدين الفلسطينيين الشجعان ليقاوموا اسرائيل وحدهم في المعركة»[٣٢]. وفي هذا الاطار، كان منطقياً ان يدين الامام الخميني اتفاقية كامب ديفيد، ووصفها بأنها «مؤامرة تهدف الى اضفاء الشرعية على الاعتداءات الاسرائيلية»، كما اعتقد بأن هذه الاتفاقية «قد غيرت الظروف والاجواء السائدة في المنطقة لصالح اسرائيل وسببت الاضرار للعرب، وان هذه الحالة السائدة سوف لا تقبل من جميع شعوب المنطقة»[٣٣]. وكانت آخر تصريحات الامام الخميني قبل انتصار الثورة الاسلامية بقيادته: «اننا نقف مع المظلومين في كل مكان، وبما ان الفلسطينيين ظُلموا من قبل اسرائيل، فاننا نقف معهم ونساندهم. وسوف نطرد اسرائيل... ولن نقيم معها اية علاقة. ولن تشحن قطرة واحدة من النفط الايراني الى اسرائيل، فيما لو تسلمنا مقاليد الامور»[٣٤].

وهكذا تشاء الاقدار ان يتولى الامام الخميني مقاليد الامور في ايران بعد شهور قليلة من توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد. وتبدو المفارقة، هنا، في ان ايران بدأت تدخل، اذا احتكمنا الى منطق الخطاب السياسي ـ الخميني الى قلب دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كطرف ايجابي يفتح آفاقاً هائلة لدعم النضال العربي في مواجهة اسرائيل، في الوقت عينه تقريباً الذي بدأ مركز الثقل الرئيس ( مصر ) ينسحب الى خارج دائرته. وفي البداية، بدا الامر كما لو ان جبهة الصمود والتصدي التي شكلت من الدول العربية الرافضة للتسوية السياسية مع اسرائيل على اساس اتفاقيتي كامب ديفيد، قد كسبت دعماً هائلاً بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران. وقامت ايران، على الفور، بطرد الديبلوماسيين الاسرائيليين، وسلمت مقر السفارة الاسرايلية (مكتب الاتصال) في طهران الى منظمة التحرير الفلسطينية. واستقبل ياسر عرفات في طهران استقبال المنتصرين. وفي مقابلة مع الامام الخميني، بعد ثمانية ايام فقط من انتصار الثورة الاسلامية، صرح الامام الخميني قائلاً: «كنا قلنا كلمتنا حول فلسطين... وما زالت وجهة نظرنا على قوتها السابقة، وسوف نولي وجود اسرائيل اهمية اكثر في المستقبل، بعد ان نرمم الخرائب التي ورثناها في بلدنا من عهد الشاه»[٣٥].

غير انه، وفي اتساق تام مع منطق الامام الخميني، بدأت تتضح استراتيجية ايران الجديدة في مواجهة اسرائيل، وهي استراتيجية حملت في طياتها بذور الصدام مع العديد من اطراف المواجهة مع اسرائيل. فاسرائيل قضية اسلامية، وتحريرها لن يتم الا من خلال الوحدة الاسلامية: «فلو كان المسلمون متحدين معاً، لاستطاعوا اغراق اسرائيل فيما لو تولى كل واحد منهم قذفها بسطل من الماء، ومع ذلك فهم عاجزون تجاهها»[٣٦]. ان قضية الوحدة الاسلامية هي التي تحظى بالاولوية في مفهوم

الامـام، ولكنهـا لن تتم الا من خلال عمـل ثوري يقـوده «حزب المستضعفين» في مواجهة «حزب المستكبرين» في جميع انحاء العالم. وبالطبع، فقد اصبح امام حزب المستضعفين هذا نموذج رائع يتمثل في الثورة الايرانية التي اصبح من المتعين تصديرها الى جميع انحاء العالم. فلم يتحرج الامام من ان يصرح قائلاً: «اننا نصدر ثورتنا الى جميع انحاء العالم، لأن ثورتنا اسلامية، وان الكفاح سيستمر ما دام دوي صوت لا اله الا الله، محمد رسول الله، لم يطبق كل انحاء العالم»[٣٧]. وفي اطار استـراتيجيـة المستضعفين في مواجهة المستكبرين، اصبح للفلسطينيين دور اساسي هو دور المحـرض لكي يُنهض المستضعفـين ويثـوّرهم. وهكـذا نجـد الامـام الخميني يتـوجه الى القادة الفلسطينيين الذينَ ذهبوا للقائه في طهران قائلاً: «اذا كنتم تريدون انقاذ مصر وسائر الدول العربية عليكم ان تحرضوا الشعوب للنهوض»[٣٨]. وقد عقّد الاندفاع الايراني نحو التحريض على الثورة الاسـلاميـة في الدول العربية، التي بدأت تتحفظ من الثورة الايرانية او تخشى من خطورتها على التـوازنـات السيـاسيـة والطائفيـة فيها، من علاقة الثورة بالعديد من اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما فيها المقاومة الفلسطينية نفسها؛ وبدأ الصراع العربي ـ الاسرائيلي يصبح بالنسبة الى ايران وسيلة لتوسيع نطاق التأثير الايراني في الاوضاع الداخلية في عديد من الدول العربية. وعلى سبيل المثال، فقد ادت ازمة المتطوعين الايرانيين الذين قررت ايران ارسالهم الى الجنوب «للقتال الى جانب المقاومة الفلسطينية، سواء وافقت الحكومة اللبنانية على ذلك ام لا»[٣٩] الى تعقيد علاقة ايران ليس فقـط بالحكـومـة اللبنـانية، ولكن، ايضاً، بالمقاومة الفلسطينية نفسها، لانها زادت من حدة التنـاقضـات الفلسـطينيـة ـ اللبنـانيـة، واعـطت مبرراً لاسرائيل لتشديد هجماتها على الجنوب اللبناني[٤٠]. ولكنه، على الرغم من الضجة التي اثارتها عملية ارسال المتطوعين الايرانيين الى لبنان، فانها بدت عملية مسرحية اكثر منها محاولة حقيقية لمساعدة الثورة الفلسطينية وصمودها في الجنوب. وفي أيلول ( سبتمبـر ) ١٩٨٠، وبعـد المعـارك التي خاضهـا الفلسطينيون ضد محاولات التوغل الاسرائيلي في جنوب لبنان، اعلن ياسر عرفات ان ايران عرضت على الفلسطينيين ارسال ما بين ثلاثين واربعين ألف متطوع ايراني الى جنوب لبنان[٤١]، ولكن يبدو انه لم يصل الى جنوب لبنان، بالفعل، الا عدد محدود جداً من هؤلاء المتطوعين. وحتى الغزو الاسرائيلي للبنان في الخامس من حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢، وبعدها، لم يكن قد وصل الجنوب اللبناني سوى عدة مئات من هؤلاء المتطوعين.

من جهة أخرى، فقد بدأت ايران تنظر الى تحالفاتها مع الدول العربية من منظور موقف الدول العربية من النظام الايراني، وليس من منظور مقتضيات المواجهة مع اسرائيل. فقد دعت ايران الى احياء جبهة شرقية تتكون من ايران وسوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية. وقد كتبت صحيفة «الانباء» الكويتية تعليقاً على هذه الدعوة انه لا يمكن استبعاد العراق والاردن من هذه الجبهة، الا اذا كان الهدف منها هو، فقط، مزيد من تفجير الصراعات العربية وليس ضرب اسرائيل[٤٢].

وهكذا اصبحت ايران طرفاً في قلب التناقضات العربية، في اللحظة عينها التي اصبحت طرفاً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبدأت التناقضات بين بعض الانظمة العربية وبين النظام الايراني الجديد تتصاعد الى ان وصلت الى ذروة الحرب الشاملة بين العراق وايران، وانعكس هذا، بحدة، على موقف كل منهما من الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

## العراق والصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل اندلاع الحرب

يختلف نمط تفاعل العراق مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي اختلافاً كبيراً عن نمط تفاعل ايران مع هذا الصراع. فالعـراق دولة عربية، وهذه الصفة العربية تجعل منه، نظرياً على الاقل، طرفاً مباشراً

في معادلة الصراع العربي ضد اسرائيل. لكن درجة انغماس الدول العربية في هذا الصراع ليست واحدة، كما ان تأثيراته وانعكاساته عليها ليست متكافئة ايضاً. ولذلك، فان لكل من الاطراف العربية نمطاً خاصاً من انماط التفاعل مع هذا الصراع يتميز به عن غيره. وليست صفة العروبة، وحدها، هي العامل الحاكم في تحديد هذا النمط على النحو الذي اشرنا اليه في مقدم هذه الدراسة، وانما هناك عوامل اخرى، داخلية واقليمية ودولية، تحكم نمط تفاعل كل دولة عربية على حدة مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ولا يعتبر العراق، بحكم موقعه الجغرافي، واحداً من دول المواجهة المباشرة مع اسرائيل، لانه لا توجد حدود مشتركة بين كل من اسرائيل والعراق. ومع ذلك، فان العراق، وبحكم هذا الموقع الجغرافي ذاته، يعتبر اقرب الدول العربية الى قلب اسرائيل بعد الدول المحيطة بها مباشرة، اي تلك التي لها حدود جغرافية مباشرة معها. ولهذا، فان العراق يمثل، عسكرياً، العمق الاستراتيجي الرئيس لما يسمى بالجبهة الشرقية، والتي تتكون، أساساً، من سوريا والاردن ولبنان. ونظراً للضعف النسبي للامكانات والموارد العسكرية والاقتصادية والبشرية للدول العربية الثلاث التي تشكل الجبهة الشرقية في خارطة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان العراق يعتبر عصب الحياة الرئيس في هذه الجبهة، وبدون دعمه لها لا يصبح لها تأثير حاسم في مجرى الصراع، سلماً او حرباً.

واذا كان من المعروف ان اسرائيل تعد خططها العسكرية وحسابات توازن القوة في المنطقة على اساس ان الدول العربية كافة يمكن ان تكون طرفاً محتملاً في اي مواجهة عسكرية معها، الا ان العراق يحتل موقعاً خاصاً جداً في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية. فالعراق يمكن ان يدفع بقواته في فترة زمنية محدودة الى ميدان المعركة مع اسرائيل، ولذلك فان من بين الاهداف الرئيسة الاولى لاسرائيل ان تحول دون وصول هذه القوات. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم رسم الاستراتيجية الاسرائيلية، في ما يتعلق بهذه القضية، على خطين متوازيين:

الاول: التنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية لاجهاض عملية بناء القوة الذاتية العراقية، عسكرياً واقتصادياً، ومحاولة استنزاف قدرات الجيش العراقي من خلال استدراجه الى معارك اخرى، داخلية وخارجية، تحول بينه وبين ان يصبح طرفاً فاعلاً في اي مواجهة عسكرية تخوضها اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة.

الثاني: رسم الخطط، العسكرية والسياسية، الاسرائيلية على اساس ان العراق طرف في المواجهة المباشرة مع اسرائيل. وبالتالي، يصبح ضرب خطوط الامدادات بين العراق والاردن او بين العراق وسوريا في مقدم الاهداف العسكرية الاسرائيلية، عند نشوب حرب. بتعبير آخر، فان نظرية الامن الاسرائيلي تأخذ في اعتبارها ان العراق دولة من دول المواجهة.

ومن الجدير بالذكر، في هذا المقام، ان الحوار الدائر داخل اسرائيل، سواء في اوساط صنع القرار، او في مراكز الابحاث، حول مستقبل الضفة الغربية، يفسح مكاناً هاماً وأساسياً لموقع العراق في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتأثيراته، باعتباره احد المحددات الرئيسة لمستقبل الضفة، كما تراه اسرائيل(٤٣).

ولقد شارك العراق عسكرياً، بالفعل، في اثنتين من الحروب الخمس التي اندلعت بين العرب واسرائيل حتى الآن، وهما حرب العام ١٩٤٨ وحرب العام ١٩٧٣. ففي حرب العام ١٩٤٨، بلغ حجم المشاركة العسكرية ست كتائب من المشاة يبلغ قوامها ٧٠٠٠ فرد(٤٤)؛ اما في حرب العام ١٩٧٣، فقد بلغ حجم المشاركة العسكرية العراقية ٩٠٠٠٠ مقاتل، واكثر من ٧٠٠ دبابة، و ٦٤ طائرة وقاذفة مقاتلة. وقد شاركت هذه القوات في القتال الى جانب سوريا مع الاخذ في الاعتبار ان سرباً من طائرات

هوكر هنتر (٢٤ طائرة) كان يرابط في الجبهة المصرية منذ نيسان (ابريل) ١٩٧٣، وشارك فعلياً في القتال[٤٥].

اما في حرب العام ١٩٦٧، فلم تتمكن القوات العراقية من الوصول الى الاردن الا متأخراً، بعد ان كانت اسرائيل حسمت الموقف[٤٦]. ومن المعروف ان العراق كان مشغولاً في هذه الفترة بصراعه مع الاكراد، وكانت العلاقات السورية ـ العراقية معقدة بسبب الخلافات السياسية؛ كما ادى تمكن اسرائيل من حسم الموقف العسكري لصالحها بسرعة مذهلة الى عدم اعطاء اي فرصة حقيقية للدول العربية لاعادة ترتيب صفوفها. وكان موقف العراق في حرب العام ١٩٥٦ اقرب الى موقف الدول المعادية، بسبب ارتباط العراق بالغرب.

وهناك محددات كثيرة تؤثر في كثافة وانماط التفاعلات العراقية مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ منها رؤية العراق للصراع بين الشرق والغرب، ورؤيته لطبيعة النظام العربي ودور العراق فيه، واخيراً مستوى العلاقات الثنائية بين العراق وايران وحالتها الصراعية، او التعاونية.

وفي ما يتعلق بمدى تأثير الرؤية العراقية للصراع بين الشرق والغرب على السلوك العراقي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فاننا نجد هذا التأثير واضحاً، اشد الوضوح، في جميع مراحل تطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ الخمسينات وحتى الآن. فطوال فترة الخمسينات، وهي الفترة التي سيطر فيها نوري السعيد على مقدرات العراق، كان العراق يرى ان الخط الرئيس الذي يواجه العراق، ويواجه منطقة الشرق الاوسط ككل، يتمثل في التهديد الشيوعي، سواء من الداخل او من الخارج. ولذلك، فقد اعتبر نوري السعيد ان التحالف مع الغرب هو السبيل الوحيد لدرء هذا الخطر، ومن ثم لم يتردد في ان يجعل من العراق عضواً رئيساً في سلسلة الاحلاف العسكرية التي حاول الغرب، من خلالها، تطويق الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الطبيعي ان يترتب على هذا التصور والسلوك معاً، وبصرف النظر عن النوايا او مضمون الخطاب السياسي الرسمي للقائمين على الامور في العراق في ذلك الوقت، ان يتراجع الخطر الاسرائيلي ليصبح خطراً من الدرجة الثانية بعد الخطر الشيوعي. بل ان امكانات التعاون غير المباشر مع اسرائيل تصبح واردة تماماً في حالة الارتباط الفعلي بالمخططات العسكرية الغربية. ولذلك، فلم يكن من المستغرب ان يقف العراق في خندق واحد مع اسرائيل، في اثناء الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثانية التي اندلعت العام ١٩٥٦، وهي الحرب التي شاركت فيها مباشرة، وبالتواطؤ، فرنسا، وبريطانيا حليفة العراق الاولى في ذلك الوقت وشريكتها في حلف بغداد؛ بل ان نوري السعيد لم يتردد في تحريض بريطانيا على عبدالناصر. فقد روى انه كان ضيفاً على انتوني ايدن عندما وصلت هذا الاخير انباء تأميم عبدالناصر لقناة السويس. وعندما علم نوري السعيد بالخبر توجه الى ايدن قائلاً: «اضربه بشدة... واضربه بعنف... واضربه الآن»[٤٧].

وقد وضعت ثورة تموز ( يوليو ) العام ١٩٥٨ في العراق حداً لتحالف العراق مع الغرب، فخرج العراق من حلف بغداد واقترب من الاتحاد السوفياتي بالمسافة ذاتها التي ابتعد بها عن الغرب، وتغير موقف العراق من الصراع العربي ـ الاسرائيلي من النقيض الى النقيض. وطوال فترة حكم عبدالكريم قاسم، كان العراق اوثق الدول العربية ارتباطاً بالاتحاد السوفياتي. وخلال هذه الفترة، استخدم الصراع العربي ـ الاسرائيلي من جانب عبدالكريم قاسم للمزايدة على عبدالناصر، الذي اصبح، بعد العام ١٩٥٦، رمزاً للقومية العربية وبطل المواجهة مع اسرائيل. وكان عبدالناصر يبدو في ذلك الوقت متحفظاً ازاء موقف الاتحاد السوفياتي من قضية الوحدة العربية.

ثم ما لبث العراق ان دخل، بعد سقوط حكم عبدالكريم قاسم، مرحلة التفاعل المكثف مع قضايا القومية والوحدة العربية والنضال ضد اسرائيل. واصبحت هذه القضايا تشكل أولويات رئيسة للعمل

على الصعيدين، الداخلي والخارجي. وعلى عكس الفترة السابقة على ثورة تموز ( يوليو ) ١٩٥٨، لم تصبح لقضية الصراع بين الشرق والغرب أولوية خاصة في حد ذاتها، وانما تكيف موقف العراق منها وفقاً لموقف الشرق او الغرب من قضية الوحدة والصراع العربي ـ الاسرائيلي وقضايا العمل الداخلي. وكان العراق في مقدم الدول العربية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة الاميركية عقب حرب ١٩٦٧ واتهام عبدالناصر بمشاركة الولايات المتحدة الاميركية في هذه الحرب والتحريض عليها. وقد استمرت هذه العلاقات مقطوعة حتى منتصف الثمانينات[٤٨]، وكانت مقتضيات الحرب العراقية ـ الايرانية هي التي ادت الى عودة التقارب بين العراق والولايات المتحدة على النحو الذي سنشير اليه فيما بعد.

أما في ما يتعلق برؤية العراق للنظام العربي، ودور العراق فيه، فقد تأثرت هي الاخرى، تأثراً بالغاً، بتطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل وارتبطت به في بعض المراحل ارتباطاً وثيقاً. وكان من الواضح ان اي زعامة محلية عربية لا تستطيع ان تلعب دوراً قومياً، على مستوى النظام العربي ككل، الا اذا باشرت مسؤولية قيادية في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد استخدم الصراع العربي ـ الاسرائيلي من جانب العراق، وغيرها من اطراف النظام العربي، تارة لمحاولة عرقلة، او الحد من طموحات الزعامات المنافسة على قيادة النظام العربي، او لمحاولة الاخذ بزمام المبادرة لقيادة النظام ككل.

وقد برز طموح العراق، منذ أواخر الاربعينات وحتى قرب نهاية الخمسينات، في محاولة لعب دور قيادي على مستوى المشرق العربي، وذلك من خلال طرح مشروع الهلال الخصيب، لتوحيد سوريا والاردن ولبنان وفلسطين (سوريا الكبرى) مع العراق، تحت لواء العراق. وقادها هذا الطموح، بالاضافة الى عضويتها في جامعة الدول العربية، الى الاشتراك في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية الاولى العام ١٩٤٨. لكن ارتباط العراق بتحالفات مع اطراف من خارج النظام العربي اضر، ضرراً بالغاً، بطموحاته الاقليمية، وقطع الطريق، تماماً، لأي تطلع نحو الزعامة الاقليمية؛ وانفردت مصر عبدالناصر بقيادة النظام العربي. وحاول عبدالكريم قاسم منافسة عبدالناصر على الزعامة، فاتخذ موقفاً راديكالياً متشدداً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، متهماً عبدالناصر بالتخاذل في مواجهته. الا ان ارتباط عبدالكريم قاسم بالاتحاد السوفياتي، خارجياً، وبالشيوعيين في الداخل، ألّب عليه العديد من التيارات الوطنية والقومية التي نجحت في اسقاطه. وعندما آلت الامور في العراق الى حزب البعث، استخدم البعث الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتعقيداته، وقوداً في حرب التنافس على الزعامة الاقليمية، سواء في مواجهة سوريا، او على الزعامة القومية في مواجهة عبدالناصر.

وقد رفض العراق الاعتراف بالقرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الدولي في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٧؛ كما رفض اي مبادرات سلمية تستند اليه، صراحة او ضمناً. وفي الوقت عينه، دخل العراق، شأنه شأن اطراف عربية كثيرة أخرى، حرب الصراع على النفوذ في اوساط المنظمات الفلسطينية، باجنحتها السياسية والعسكرية، واصبح للعراق من ينطق باسمه داخل صفوف المقاومة الفلسطينية. وتبنى العراق الطرح الاصلي للميثاق الوطني الفلسطيني الرافض للكيان الصهيوني، والمطالب بالتحرير، ورفض أي دعوة لاقامة كيان فلسطيني، معتبراً مثل هذه الدعوة مناقضاً للوحدة العربية التي يدعو اليها. وقاوم العراق المحاولات كافة الرامية الى اظهار قدر من المرونة في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وشن حرباً بلا هوادة على التيارات الفلسطينية «المعتدلة» كافة. وترددت انباء كثيرة، في الصحف العربية، والاجنبية، عن ايواء العراق ودعمه «لابو نضال» الذي اشتهر بتدبير العديد من محاولات التصفية الجسدية للعناصر الفلسطينية التي حاولت طرق آفاق السبل

الديبلوماسية، وبدأت تدخل في حوار مع بعض الاطراف الاسرائيلية التي عرفت باعتدالها او بمناوأتها للصهيونية.

وقد تضافرت عوامل دولية، واقليمية، وداخلية، عديدة ادت الى اعتقاد العراق بأنه قد اصبح مؤهلاً لتسلم زمام قيادة النظام العربي. فقد بدأت مصر تعاني من تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. كما ادى سوء الادارة السياسية لنتائج حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، وعدم قدرة القيادة السياسية في مصر على الاستثمار الصحيح لنتائج هذه الحرب، الى دفع مصر نحو الاعتماد الكامل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على الولايات المتحدة الاميركية والقطيعة الكاملة مع الاتحاد السوفياتي، وانتهى المطاف بهذه السياسة الى توجه انور السادات الى القدس في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨، واخيراً الى توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٧٩، وهو ما ادى، عملياً، الى القطيعة مع معظم الدول العربية وانسحاب مصر من قلب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم من قيادة النظام العربي. في هذه الفترة ذاتها، كان العراق، شأنه شأن باقي الدول النفطية، بدأ يستفيد من تراكم الارصدة المالية التي نجمت عن الارتفاع الضخم والمتزايد في اسعار النفط بعد حرب تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٧٣؛ وبحث العراق عن تسوية لخلافاته مع ايران حول الحدود بين البلدين والحقوق السيادية لكل منهما على شط العرب، وتم التوقيع على اتفاقية بين البلدين تتضمن تخطيطاً جديداً للحدود بينهما، في ١٣ حزيران ( يونيو ) ١٩٧٥. وربما كانت هذه الاتفاقية مجحفة ببعض الحقوق العراقية، والتي تمتع بها العراق في ظل اتفاقية العام ١٩٣٧ التي الغتها ايران من جانب واحد في العام ١٩٧٢؛ لكنها كانت ضرورية لتهيئة العراق لدوره الجديد في النظام العربي، خصوصاً وانها ادت الى انهاء المشكلة الكردية في الوقت عينه، بعد ان تعهد الشاه التخلي عن دعم مصطفى البرزاني، قائد القوات الكردية المتمردة. ثم بدأت زعامة صدام حسين القوية تشق طريقها بثبات نحو القمة. وهكذا تضافرت عوامل عديدة ادت الى ادراك القيادة السياسية في العراق انها اصبحت مؤهلة لزعامة العالم العربي. لهذا، لم يكن غريباً ان يتحدث صدام حسين ابتداء من حزيران ( يونيو ) ١٩٧٥، وهو لا يزال نائباً للرئيس، عن دور قيادي للعراق في العالم العربي. وفي تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٧٩، أي بعد شهور قليلة من توليه الرئاسة، بدأ صدام حسين يتحدث عن دور تاريخي للعراق. وأكد على «ان العراق والامة العربية بأسرها قد افتقدت الى العناصر اللازمة لبناء القومية: الثروة، والقيادة، والايديولوجية، والتنظيم. وكانت الدول العربية التي امتلكت واحداً، او اكثر، من هذه العناصر قد افتقدت للاسف، في الوقت نفسه العناصر المكملة لها. اما الآن، فلأول مرة تتهيأ كافة هذه العناصر لدولة واحدة هي العراق، ومن ثم فهي مهيأة لدور تاريخي عربي»[٤٩].

ومن المثير للانتباه ان ممارسة العراق لدوره العربي الجديد قد أدى به، تدريجياً، الى ان ينحو نحو مزيد من «الاعتدال» في موقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد وضحت بوادر هذا الاعتدال منذ مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٨، والذي اتخذ قرارات المقاطعة ضد مصر، بسبب توقيعها اتفاقيتي كامب ديفيد. ويؤكد عضيد داويشه «ان العراقيين قد اضطروا، في هذا المؤتمر، لتعديل موقفهم الثوري السابق والجامد. وتبدو قمة بغداد وكأنها قد زادت من ميل الزعماء العراقيين نحو الديبلوماسية ونبهتهم الى ان المواقف البراغماتية والمعتدلة قد تكون اكثر فعالية من المواقف الثورية التقليدية، من حيث تأثيرها على التوجهات والسياسات العربية»[٥٠]. وقد كان من اهم مظاهر النجاح، في قمة بغداد، حدوث تقارب عراقي ـ سوري، بعد فترة طويلة من العداء والتنافس الحزبي المدمر والمؤامرات المتبادلة. واعتقد الكثير من المراقبين بأن احياء الجبهة

الشرقية قد اصبح مسألة ممكنة، وان هذه الجبهة، من خلال مشاركة العراق فيها ودعم النظام العربي بقيادة العراق لها، يمكن ان تصحح في الخلل الاستراتيجي الناجم عن خروج مصر من دائرة الصراع المسلح مع اسرائيل.

وهكذا ادى الطموح القومي للعراق الى دفعه لاتخاذ مواقف وسطية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي يمكن ان يلتقي عندها كل من المحافظين و «الثوريين» العرب؛ كما فرض عليه هذا الطموح الا يكتفي بالمواقف الكلامية، او تبني الخطط الجزئية الرامية الى عرقلة الآخرين، وانما التقدم الى ممارسة مسؤوليات قيادية وفاعلة في هذا الصراع. وهكذا بدأ الرئيس صدام حسين يطرح على العالم العربي، ويتحاور معه، حول ما اسماه بالميثاق القومي العربي. وقد انطوى هذا الميثاق على استراتيجية «اتفاق قومي» اعتبرها الرئيس صدام افضل وسيلة للتعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث انه لم يعد في مقدور اي دولة عربية، منفردة، ان تحسم هذا الصراع لصالحها[٥١].

ومن المفارقات المثيرة انه ما كاد العراق يتهيأ لممارسة دوره القومي، بما يفرضه هذا الدور من مسؤوليات على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى بدأت التناقضات القديمة بين ايران والعراق تطفو على السطح من جديد، بعد انتصار الثورة الايرانية، وتأخذ ابعاداً جديدة تماماً. وقد انفجرت هذه التناقضات وأدت الى الحرب الشاملة بين ايران والعراق، وهو ما كان له ابعد الاثر ليس فقط في دور العراق القومي، ولكن بالتبعية، على موقف العراق من الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

اما في ما يتعلق بطبيعة العلاقات العراقية ـ الايرانية وتأثيرها في الموقف العراقي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان الصلة بينهما تبدو واضحة، بل وبديهية. وربما لا نبالغ اذا قلنا ان العلاقات الثنائية بين ايران والعراق ربما تكون هي العامل الاكثر حسماً في تحديد نمط التفاعلات العراقية على الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فايران دولة تتفوق على العراق، من حيث الموارد البشرية (اذ يبلغ تعدادها ثلاثة اضعاف تعداد السكان في العراق). كما تتفوق ايران على العراق، من حيث الموارد الاقتصادية ايضاً، وان كانا يتقاربان في المستوى، من حيث درجة التقدم التكنولوجي ودرجة التنظيم، ومن شأن هذا كله ان يعطي ميزة استراتيجية حاسمة لايران على المدى الطويل. ومعنى هذا ان استمرار الصراع على الحدود العراقية ـ الايرانية، خصوصاً اذا تطور هذا الصراع الى حالة الحرب الشاملة، كما هو حادث منذ ٢٢ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٠، لا يؤدي فقط الى اخراج العراق، عملياً، من ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بسبب توجيه موارده كافة الى ادارة الصراع مع ايران، وانما يؤدي، ايضاً، وخصوصاً على المدى الطويل، وبسبب التفوق الاستراتيجي الايراني، الى سحب جزء من الرصيد العربي وتوجيهه الى ساحة الصراع مع ايران، بدلاً من ان يبقى رصيداً استراتيجياً لصالح الصراع العربي ضد اسرائيل.

ومن شأن التركيبة الاثنية والدينية للسكان العراقيين ان تضعف من موقف العراق تجاه ايران، وتجعله شديد الحساسية تجاه محاولات التدخل الايراني في شؤون العراق الداخلية. اذ يشكل الاكراد العراقيون ما يقرب من ١٥ الى ٢٠ بالمئة من اجمالي السكان في العراق ويقطنون اغنى مناطق العراق انتاجاً للنفط. وقد بدأ هؤلاء الاكراد يثيرون الاضطرابات في العراق منذ العشرينات من هذا القرن، ثم لجأوا الى الكفاح المسلح بقيادة الملا مصطفى البرزاني، منذ الاربعينات، للمطالبة بحكم ذاتي في اقليم كردستان، بما فيه منطقة كركوك التي تنتج، وحدها، ٧٠ بالمئة من النفط العراقي. وقد أتاحت ثورة الاكراد في العراق فرصة ذهبية لايران للتدخل في شؤون العراق من خلال ما يمكن ان تقدمه الى الثوار الاكراد من دعم حاسم. بالاضافة الى هذا، فان ما يقرب من ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من سكان العراق ينتمون الى طائفة الشيعة. ويتركز الشيعة العراقيون في مدن الجنوب، مثل البصرة، وفي الاقاليم

المتاخمة للحدود مع ايران. وفي حين يعتبر العراق المركز الروحي للشيعة، تعتبر ايران هي مركز الثقل الرئيس للشيعة في العالم، وهذا العامل الهام يشكل اضافة الى امكانات التدخل الايراني في شؤون العراق الداخلية.

ولقد مرت العلاقات الايرانية ـ العراقية بعدد من المراحل اختلف فيها نمط التفاعلات العراقية مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي من مرحلة الى اخرى. وقد غلب الطابع التعاوني على هذه العلاقات طوال الخمسينات وحتى قيام الثورة في العراق العام ١٩٥٨، ويرجع ذلك الى انخراط كل من العراق وايران في اطار الاستراتيجية الغربية المناهضة للشيوعية في الشرق الاوسط، فلم تكن هناك مصلحة غربية في تعميق الخلافات والتناقضات بين حليفتيها. لكن هذه الفترة لم تشهد دوراً عراقياً نشطاً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بسبب ارتباطاتها مع الغرب وتصادمها مع زعامة مصر الناصرية التي تولت مسؤولية العمل القومي.

وعندما بدأ العراق يتفاعل مع التيار القومي، بكل ما يرتبه هذا التفاعل من مسؤوليات تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بدأ تنشيط التوتر على الحدود العراقية ـ الايرانية، وقدمت ايران دعماً متزايداً الى الثوار الاكراد، كما حثت اطرافاً أخرى كثيرة، في مقدمها الولايات المتحدة الاميركية، على تقديم مثل هذا الدعم[٥٢]. وقد ادى هذا الى تحجيم الدور العراقي الفعلي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولم يمكنه من تقديم دعم يذكر في المواجهة مع اسرائيل، فلم يشارك بتقديم اي دعم عسكري للجبهة الشرقية في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية العام ١٩٦٧.

واذا كان العراق تمكن من تدعيم الجبهة الشرقية، عسكرياً، في حرب العام ١٩٧٣، الا ان هذا الدعم كان محدوداً، فضلاً عن انه جاء متأخراً بعض الشيء. ويلاحظ ان هذا الدعم لم يكن ممكنا الا بعد ان وافقت ايران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، والتي كانت قطعت العام ١٩٧١. وكانت صحيفة «الثورة» الرسمية في بغداد ذكرت، في ٢٧ شباط ( فبراير ) ١٩٧٣، «ان العراق لن يرسل قوات الى الجبهة الشرقية... لاسباب داخلية وخارجية، وهي وجود جيوب رجعية ومشبوهة تتآمر ضد ثورة العراق، ووجود حشود ايرانية على الحدود»[٥٣]. لكن لم يلبث ان عاد التوتر الى الحدود العراقية ـ الايرانية منذ شباط ( فبراير ) ١٩٧٤[٥٤]، ولم يهدأ هذا التوتر الا بعد توقيع اتفاقية ١٩٧٥ بين البلدين.

وقد ادت التسوية مع ايران الى تحرير الارادة العراقية من قيود كانت تشكل عائقاً تجاه تطلعاتها القومية. ودخل العراق مرحلة جديدة حاول فيها قيادة النظام العربي، وخصوصاً بعد توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد، وبدأ يطور موقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بما يتلاءم مع هذا الدور الجديد، وذلك على النحو الذي اشرنا اليه.

ولا يعني هذا ان ايران الشاه، والتي كانت تكدس السلاح في ذلك الوقت على نحو لم يسبق له مثيل، قد سلمت للعراق بدوره الجديد، وانما الارجح ان تكون ايران قد رغبت، من خلال التسوية مع العراق، والتي حصلت من خلالها على مزايا لم تكن تتمتع بها طوال الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٧٥، تهيئة الاوضاع لتقسيم جديد لمناطق النفوذ الاقليمي في الشرق الاوسط. ويقوم هذا التقسيم على ان تصبح ايران سيدة الخليج مقابل السماح للعراق بان يتطلع نحو الشرق العربي، منطقة نفوذه التقليدي. غير ان الشاه ما لبث ان القى بكل ثقله وراء مبادرة السادات، وبدأت الدول العربية، وفي مقدمها منظمة التحرير الفلسطينية، تشعر بمخاوف كبيرة من تأييد الشاه غير المشروط لمبادرة السادات، وابدت قلقها من امكان قيام محور قوي بين اسرائيل وايران ومصر لاخضاع الدول العربية الاخرى وجرّها الى التسوية وفق منطق الرئيس السادات.

وبدأت من جديد مخاوف العراق من قيام ايران بالضغط على العراق من طريق احياء المشكلة الكردية واثارة الاضطرابات في اوساط الشيعة العراقيين[٥٥]. لكن ما لبثت الثورة الاسلامية في ايران ان عاجلت الشاه، فلم يتمكن من تقديم الدعم المنشود الى صديقه السادات.

ويبدو ان العراق قد اساء تقدير حجم الضغوط التي يتعرض لها نظام الشاه من الداخل، ولم يستثمر وجود آية الله الخميني، الذي كان يقيم في العراق في ذلك الوقت؛ بل على العكس استجاب العراق لضغوط الشاه لطرد الخميني من العراق. وقامت قوات الامن العراقية بمحاصرة منزل الزعيم الشيعي في النجف، في ٢٥ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨، مما ادى الى انفجار موجة غضب ضد العراق في طهران، وتعرضت المقار الديبلوماسية والقنصلية العراقية في ايران الى هجمات مسلحة[٥٦].

واذا نظرنا الى الثورة الايرانية من منظور تأثيرها في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتحالفات الدولية التي يحددها هذا المسار، فسوف نجد ان هذه الثورة قد نقلت ايران من موقع التحالف مع نهج التسوية السياسية على اساس اتفاقيتي كامب ديفيد، والذي كان يضم، عملياً، كلاً من مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، الى الناحية الاخرى للمواجهة التي كانت تمثلها جبهة الصمود والتصدي، والتي كان يبدو ان العراق يلعب دوراً رئيساً فيها قبيل اندلاع الثورة الايرانية. بعبارة اخرى، فقد وضعت الثورة الايرانية ايران في الخندق ذاته الذي يقف فيه العراق في مواجهة اسرائيل. فقد اعلنت ايران، فور انتصار الثورة فيها، انها تقف موقف التأييد الكامل لدول جبهة الصمود والتصدي. وصدرت قبل يومين من المؤتمر الوزاري لجبهة الصمود والتصدي الذي عقد في بغداد، وعلى الرغم من ان القرارات التي كان سيتخذها المؤتمر غير معروفة، الا ان آية الله الخميني صرح بأن ايران توافق عليها مسبقاً[٥٧]. وكان لا بد لهذا التحالف الجديد والمفاجيء ان يصمد لو ان المواجهة مع اسرائيل كانت تحتل، في ادراك كل من العراق وايران، اولوية مطلقة. غير ان تدهور العلاقات الايرانية ـ العراقية، ثم اندلاع الحرب الشاملة بينهما، بعد اقل من عامين على انتصار الثورة في ايران، اثبت، مرة اخرى، تلك الحقيقة المؤسفة والمتمثلة في ان التناقضات بين العراق وايران هي تناقضات رئيسة، اذا قورنت بالتناقضات بين أي منهما واسرائيل، والتي تحتل، في الواقع، مرتبة ثانوية.

لقد فرضت الثورة الايرانية على العراق تحديات جديدة تختلف عن طبيعة التحديات التي فرضتها عليه ايران الشاه. ففي حين بقيت التناقضات التاريخية والأثنية والسياسية كما هي، اضافت الثورة تناقضات جديدة بين العراق وايران، واعتبر العراق ان هذه الثورة الاسلامية تشكل تهديداً مباشراً على ايديولوجية البعث العلمانية وعلى نظام الرئيس صدام حسين[٥٨]. وزاد من مخاوف العراق اصرار ايران على «عالمية الثورة الاسلامية» وتمسكها بمبدأ تصدير الثورة وممارسة سلوك تصدير الثورة، بالفعل، تجاه العراق.

وتختلف الكتابات في تحديد الطرف البادىء بالحرب. فهؤلاء الذين يعتقدون بأن الحرب العراقية ـ الايرانية بدأت في ٤ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٠، حينما صعدت ايران مناوشات الحدود التي كانت بدأت منذ فترة، وذلك بقيامها بقصف مدن عراقية بالمدفعية الثقيلة، يعتبرون ان ايران هي الطرف المتسبب والمسؤول عن اندلاع الحرب[٥٩]. اما اولئك الذين يؤرخون بداية الحرب في ٢٢ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٠، اي تاريخ اجتياح القوات العراقية للحدود الايرانية، فانهم يعتبرون ان العراق هو البادىء بالحرب والمسؤول، اولاً واخيراً، عنها[٦٠]. وعلى اي حال، يبدو من المؤكد الآن ان الثورة الايرانية قد خلقت اوضاعاً جديدة في المنطقة اعتبرها العراق مهددة لتوازنه الداخلي، السياسي والطائفي والاثني، وازداد ادراكه للتهديد بازدياد قبضة الجناح الاسلامي المتطرف على مصير الثورة

في ايران، وحاول مواجهة هذا التهديد بالحرب الشاملة منتهزاً فرصة الارتباك الذي اصاب صفوف الجيش الايراني بفعل الثورة، آملاً في ان يحقق نصراً يستطيع من خلاله تصفية حسابه مع ايران وتوسيع دوره الاقليمي واخضاع ايران ذاتها لمنطقة نفوذه. لكن تطورات الحرب اظهرت ان الحسابات العراقية كانت خاطئة.

## انعكاسات الحرب العراقية ـ الايرانية على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ربما كانت اولى النقاط التي يتعين اثارتها ونحن بصدد بحث انماط التفاعل بين الحرب العراقية ـ الايرانية وبين الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتعلق بمعرفة ما اذا كانت ديناميات الصراع العربي ـ الاسرائيلي تسببت، بشكل مباشر او غير مباشر، في اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية. وقد يبدو هذا السؤال غريباً، اذ كان من الواضح ان التناقضات العراقية ـ الايرانية، خصوصاً بعد الثورة الاسلامية، كانت بلغت الذروة بحيث لم تكن في حاجة الى مسببات خارجية لكي تنفجر. ومع ذلك، فقد كان من الممكن لهذه التناقضات ان تنفجر في صورة أخرى وتأخذ شكل المساجلات الكلامية، او المصادمات على الحدود، او عمليات التخريب الداخلي المتبادلة، او مزيج من هذه الاشكال كلها وعلى نمط مشابه للنمط الصراعي الذي ميّز العلاقات العراقية ـ الايرانية في الفترة من ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥ مع اختلاف في الدرجة وليس في النوع. وكان يمكن للعراق ان يستخدم، للرد على الاستفزازات الايرانية، استراتيجية دفاعية، او حتى يحاول ان يأخذ زمام المبادرة بطريقة او بأخرى، ولكن دون ان يصل بالتصعيد الى حد الحرب الشاملة.

وأياً كان حجم التحدي الذي فرضته ثورة ايران الاسلامية على العراق، الا اننا نعتقد بأن قرار الحرب الشاملة لم يكن حتمياً، بل كان يمكن، عملياً، تجنبه. ويبدو هذا القرار وكأنه ضد طبائع الامور، لأنه لا يمكن لاي حسابات عقلانية ان تقره. فمهما تكن درجة الفوضى التي قيل انها قد لحقت بالجيش الايراني نتيجة للثورة، الا أن اي حسابات عقلانية كان لا بد ان تؤكد انه سوف يستحيل على العراق فرض ارادته على ايران على نحو دائم، بسبب معطيات التوازن البشري، والاقتصادي، بين الدولتين، وهو توازن يميل، في المدى المنظور، الى صالح ايران ويمثل الثقل الرئيس في استراتيجية الصراع، على الرغم من ميل التوازن العسكري، في لحظة استثنائية بطبيعتها، الى صالح العراق، لأن القوة العسكرية في مثل هذا النوع من الصراع وفي اطار هذا التوازن الاستراتيجي قد تفوز في معركة ولكنها لا تستطيع ان تحسم الصراع. وتجمع المصادر كافة، بما فيها المصادر الاميركية، على ان قرار العراق بالحرب الشاملة قد اتخذ بناء على حسابات خاطئة[٦١]، لكنه لا يغنينا كثيراً في هذا المقام الدخول في تفاصيل تلك الحسابات.

ان ما يعنينا، هنا، في المقام الاول، هو ان نحاول البحث في ما اذا كان للسياسة الاسرائيلية والاميركية تجاه الشرق الاوسط، بصفة عامة، وتجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة، دور في اشعال حرب شاملة بين العراق وايران، ام ان قرار الحرب الشاملة من جانب العراق قد تم بناء على ادراك واع من جانب القيادة السياسية لمصالح العراق وطموحاتها وحدها دون اي مؤثرات خارجية ؟ وعلى الرغم من اننا نفتقد الى المعلومات الموثقة في هذا الشأن، الا ان شواهد كثيرة تلقي بشكوك كثيفة حول دور أميركي ـ اسرائيلي في قرار الحرب الشاملة. فبعد اكثر من خمس سنوات من اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية تتأكد الشواهد، يوماً بعد يوم، على ان الولايات المتحدة واسرائيل كانا اكثر الاطراف استفادة من اندلاع الحرب واستمرارها، وقد خدمت هذه الحرب المصالح

والسياسات الأميركية ـ الاسرائيلية بأكثر مما خدمها أي حدث آخر في المنطقة، منذ التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد.

كان انتصار الثورة الاسلامية في ايران حدثاً ضخماً، لم يمثل تحدياً تجاه العراق فحسب، ولكنه مثل تهديداً للنظم المحافظة كافة في منطقة الخليج، ومن ثم تجاه المصالح الاميركية الضخمة في الخليج. وكان على الولايات المتحدة ان تبحث عن وسيلة لازالة هذا التهديد، او على الاقل تحجيمه، خصوصاً في ضوء المشاعر العدائية من جانب الثورة الايرانية تجاه أميركا، والذي بلغ ذروته في اثناء ازمة الرهائن الاميركية في ايران، وكان يهدد بانتشار موجة كاسحة من المشاعر المعادية لاميركا في المنطقة كلها. وفي الوقت عينه، كان انضمام ايران الى جبهة الصمود والتصدي من شأنه ان يعيد بعض التوازن الى الخلل الاستراتيجي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعد خروج مصر منها، وبشكل تحدياً، ليس فقط في وجه مخططات اسرائيل التوسعية في المنطقة، ولكن، وعلى وجه الخصوص، كان يفتح آفاقاً واسعة لاحتمالات محاصرة نهج كامب ديفيد واجهاض التسوية الاسرائيلية ـ الاميركية في المنطقة. ولذلك، كانت هناك مصلحة اسرائيلية مؤكدة لعرقلة اي تطور من هذا النوع.

وهكذا التقت المصالح الاميركية والاسرائيلية، وتطابقت تماماً، مثلما يحدث كثيراً. وكان من شأن اشعال الحرب بين العراق وايران حماية النظم المحافظة في الخليج، كما ترغب الولايات المتحدة الاميركية، وفي الوقت عينه تؤدي، ليس فقط الى الحيلولة دون انضمام ايران الى الجبهة الشرقية، ولكن، ايضاً، وبالذات، الى خروج العراق منها، ومن ثم انهياره بالكامل، وهو ما تريده اسرائيل بالضبط.

لذلك، فاننا لا نستبعد، مطلقاً، ان تكون مراكز الاستخبارات والمعلومات الاميركية والاسرائيلية قد نشطت تماماً لتعميق الشكوك المتبادلة بين النظام العراقي والنظام الايراني الجديد، مستغلة حادث طرد العراق لآية الله الخميني من اراضيها، وتعميق التناقضات بين البلدين الى اقصى حد ممكن، ثم تسريب كمّ هائل من المعلومات الخاطئة الى القيادة العراقية، خصوصاً في ما يتعلق بترحيب عرب اقليم خوزستان الايراني بغزو عراقي للاقليم وانهيار الاوضاع الداخلية في ايران بما يسمح بتحقيق نصر عراقي سريع. وكانت هذه المعلومات هي اساس الحسابات الخاطئة التي استند اليها قرار العراق في توجيه ضربة وقائية تجاه ايران من طريق الحرب الشاملة.

ويبدو ان لمنطق هذا التحليل ما يبرره على ضوء السلوك الاميركي والاسرائيلي اللاحق للحرب. فقد حرصت الولايات المتحدة الاميركية على الا تسمح للعراق بتحقيق نصر عسكري حاسم، وكامل، لأن ذلك لا يخدم سياستها، وكان من شأنه ان يشكل تهديداً، في الامد الطويل، على أمن اسرائيل وسياساتها التوسعية في المنطقة. ولذلك، فقد اتخذت موقف الحياد الظاهري في فترات الحرب الاولى، وفي الوقت عينه اغمضت عينيها عن بعض الدعم العسكري الذي قدمته اسرائيل الى ايران، بداية، ثم بدأت أميركا نفسها تزود ايران بالاسلحة من طريق اسرائيل. لكن ما ان بدأت ايران تستعيد توازنها، وتقوم بهجمات ناجحة ضد القوات العراقية، حتى قررت مساعدة العراق وتمكينه من الصمود، بما يسمح باطالة امد الحرب على النحو الذي يخدم الاهداف الاميركية ـ الاسرائيلية. وقد تمثلت هذه المساعدة في ما يلي:

١ ـ تزويد العراق بمليار دولار في هيئة قروض سلعية لتيسير شراء المنتجات الزراعية، وغير الزراعية، من الولايات المتحدة الاميركية.

٢ ـ ضمان مصرف التصدير والاستيراد الاميركي ٨٥ بالمئة من جملة المبلغ المطلوب لانشاء خط انابيب العقبة.

٣ ـ تأييد قرارات مجلس الامن الدولي التي تدين ايران بالاسم، بسبب الهجمات التي توجهها

الى الملاحة في الخليج.

٤ ـ المشاركة النشطة لفرض حظر على تصدير الاسلحة الى ايران وبذل المساعي في هذا الشأن لدى الدول الغربية واسرائيل(٦٢).

فاذا ما اضفنا الى ذلك كله ان هذه المساعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الى العراق، في وقت كانت العلاقات الديبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة لا تزال مقطوعة بسبب موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ثم اصبحت مبرراً، بسبب مقتضيات الحرب ذاتها، لعودة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، وبصرف النظر عن موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لامكننا ان نستشف، بوضوح، الصلة بين اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية وبين السياسات الاميركية، والاسرائيلية، تجاه الشرق الاوسط، وفي القلب منها كل ما يتصل باوضاع الصراع العربي ـ الاسرائيلية كافة.

من ناحية اخرى، فانه اذا نظرنا الى مدلول اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية، في حد ذاتها، وبصرف النظر عن دور الاطراف الخارجية ومخططاتها في انشغالها في وقت تصاعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي بدرجة خطيرة، وكادت اسرائيل ان تفرض سيادتها المطلقة على المنطقة، وخصوصاً على ضوء التحرشات الايرانية السابقة على الحرب تجاه النظام العراقي، ثم على ضوء قرار العراق باللجوء الى اسلوب الحرب الشاملة، واخيراً على ضوء الاصرار الايراني على استمرار الحرب بعد قرار العراق العودة الى حدوده الدولية، فانه يعني، وربما يؤكد، ان الصراع ضد اسرائيل ليس سوى وسيلة لتحقيق مآرب اخرى بالنسبة الى كل من العراق وايران.

ان قرار العراق بالحرب الشاملة تجاه ايران على الرغم من كل انعكاساتها السلبية الواضحة منذ البداية على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، قد يُفسَّر بأن النظام العراقي «ادار ظهره لاسرائيل والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وولّى وجهه شطر الخليج... للقيام بدور اقليمي ربما يأتي على حساب وحدة الجبهة العربية في مواجهة اسرائيل وعلى حساب الدور العراقي في هذه الجبهة». وانه، ازاء خيارين في الصراع، اظهر النظام العراقي تفضيلاً لفتح جبهة جديدة في الخليج وتكثيف وجوده هناك بدلاً من الاتجاه لدعم صمود الجبهة الشرقية المواجهة لاسرائيل. فلم يحدث من قبل ان جند مثل هذا الجيش في الصراع العربي ـ الاسرائيلي(٦٣). وفي الوقت عينه، فان اصرار ايران على تصفية حساباتها مع النظام العراقي، وايا كانت النتائج، من شأنه ان يثير الكثير من الشكوك تجاه حقيقة النوايا الايرانية، ويفسح في المجال للقول ان الهدف الحقيقي لايران لا يزال يكمن، كما كان، في توسيع منطقة النفوذ الايراني في العالم العربي، مستخدمة الايديولوجية الاسلامية، هذه المرة، ولحسابها الخاص، حتى ولو كان السعي لتحقيق هذا الهدف يحقق المصالح الاسرائيلية اولاً، ويدعم المشروع الصهيوني في المنطقة.

فاذا ما حاولنا، الآن، ان نبحث في النتائج المباشرة للحرب العراقية ـ الايرانية على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فاننا يمكن ان نجملها على النحو التالي:

أولاً: ادت الحرب العراقية ـ الايرانية، بشكل مباشر، الى تغيير في موقف اطراف الحرب من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولو اننا قمنا بفحص الموقف العراقي المعلن من مجمل الاوضاع المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل الحرب، وقارنّاه بموقفه الآن، لوجدنا تغيراً كبيراً قد اعتراه. والوضع ذاته يصدق على ايران ايضاً. ويمكن القول، اجمالاً، ان اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية ادى الى ان تحدد السياسة الخارجية لكل منهما اولوياتها وعلاقاتها بالاطراف الخارجية على اساس موقف هذه الاطراف من الحرب ذاتها، وبصرف النظر عن موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انطلاقاً من

ان الهدف الاول للسياسة الخارجية هو دعم المجهود الحربي وتوفير سبل كسب الحرب عسكرياً وسياسياً.

كان العراق، قبل اندلاع الحرب، يرفض اي تسوية سلمية ويقاوم، بكل ما أوتي من عنف، كل من يتحدث عن التسوية السلمية من داخل الفصائل الفلسطينية، او من خارجها، وقاد، من خلال مؤتمر القمة العربي في بغداد، المطالبة بمقاطعة مصر على المستويات كافة بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد، كما سبق ان أشرنا. لكن مقتضيات الحرب أجبرته على ان يعيد النظر في هذا الموقف. وليس صحيحاً ان تغير الموقف العراقي تجاه مصر بدأ بعد رحيل السادات وما ترتب على هذا الرحيل من تعديل في التوجهات السياسية المصرية السابقة، خصوصاً تجاه اسرائيل؛ فقد بدأ التقارب العراقي ـ المصري بعد الحرب بفترة وجيزة. واعلن الرئيس السادات، مراراً، قبل رحيله، انه يبيع السلاح الى العراق، وانه يساعده عسكرياً باشكال وطرق مختلفة. واستمر هذا الحال، بشكل متزايد، في عهد الرئيس حسني مبارك. ولم تكن حاجة العراق الى السلاح هي، فقط، التي فرضت عليه ان يخرج على قرارات المقاطعة العربية، وان يدخل في علاقات رسمية مع مصر «كامب ديفيد»، وانما، ايضاً، وعلى وجه الخصوص، حاجته الى الايدي العاملة المصرية الرخيصة التي فرضت ظروف التعبئة العامة طلب المزيد منها باستمرار. وكان العراق اول دولة عربية تعيد خطوط الرحلات الجوية المنتظمة مع مصر، بعد ان كانت توقفت في اطار المقاطعة. ثم توالت الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين البلدين، على الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية الذي اصبح محصوراً تماماً في اطار شكلي بحت. وأصبح العراق، بسبب ظروف الحرب، اكثر الاطراف العربية حماساً الى عودة مصر الى الصف العربي ودون اشتراط الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد. وساعد هذا الموقف على استعادة مصر لمقعدها في منظمة المؤتمر الاسلامي.

كذلك ادت حاجة العراق الماسة الى الدعم الاقتصادي، والسياسي، من جانب دول الخليج العربي، وايضاً من جانب الولايات المتحدة الأميركية، الى تعديل جوهري في موقف العراق من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فقد وافق العراق على مشروع الملك فهد الذي تبناه مؤتمر قمة فاس، وهو المشروع الذي يميل الى صالح التسوية السلمية، وينطوي، ضمناً، على الاعتراف باسرائيل. وانتهى موقف العراق الرسمي الى انه يوافق على اي حل ترتضيه منظمة التحرير الفلسطينية.

فاذا ما نظرنا الى الطرف الآخر، وهو ايران، فسوف نجد ان مقتضيات الحرب قد فرضت عليها سلوكاً يتناقض مع المواقف المعلنة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان من اغرب مفارقات السلوك الايراني، في هذا الاطار، هو ما كُشف عن قيام ايران بابرام عدة صفقات من السلاح مع اسرائيل. كانت ايران في حاجة ماسة الى السلاح بعد قرار الحظر الاميركي على مبيعات الاسلحة وقطع الغيار الى ايران ومشاركة الدول الغربية، بصفة عامة، في هذا القرار. وكانت هناك شبكة اتصالات قديمة بين الجيش الاسرائيلي والجيش الايراني، وبين الموساد والسافاك، وبعد فترة انقطاع قصيرة بعد الثورة تم احياء هذه الشبكة من جديد. فقد خلقت الحرب العراقية ـ الايرانية منطقة مصالح مشتركة بين الدولتين. كانت ايران بحاجة الى السلاح بأي وسيلة، ومن اي مصدر، خارج السوق السوداء الدولية للسلاح باهظة التكاليف. وكانت لاسرائيل مصلحة مؤكدة في بيع السلاح الى ايران؛ مصلحة سياسية تتمثل في ان بيع السلاح الى ايران يساعد على اخراج دولتين عدوتين من ساحة الصراع والاسهام في تدميرهما المتبادل، ومصلحة اقتصادية بعد ان اصبحت مبيعات السلاح الاسرائيلي تشكل احد المصادر الهامة للحصول على النقد الاجنبي. وقد قيل، ايضاً، ان احساس اسرائيل بأن نظام الخميني لن يدوم دفعها الى احياء شبكة العلاقات القديمة والبحث في علاقات جديدة[٦٤]. وقد

قيل، ايضاً، في تفسير دوافع اسرائيل لابرام مثل هذه الصفقات انها تمت في اطار «مبادلة اليهود الايرانيين بالسلاح»، حيث كانت اسرائيل تخشى على مصير اليهود في ايران[٦٥]. وهذه الصفقات صارت مؤكدة الآن، وان كانت هناك اختلافات كبيرة حول تقدير احجامها. فقد اعترف بها اريئيل شارون حين كان وزيراً للدفاع، في حديث ادلى به لمحطة التليفزيون الاميركية N.B.C. [٦٦]. ومن قبله، اكد الخبر الرئيس الايراني الاسبق، ابو الحسن بني صدر[٦٧]. ونشرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية وثائق تفصيلية عن صفقة سلاح اسرائيلية الى ايران قيمتها ١٣٥ مليون دولار نقلتها عنها معظم صحف العالم[٦٨]. وعلى الرغم من تأكيدات بعض الانباء ان مبيعات السلاح الاسرائيلي قد توقفت، خصوصاً بعد المحاولة الثالثة لايران طرد اسرائيل من الامم المتحدة[٦٩]، الا انه، وحتى كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٥، كانت انباء اخرى لا تزال تؤكد ان اسرائيل ما زالت تعد المصدر الرئيس لتزويد ايران بقطع غيار المقاتلات الاميركية من طراز فانتوم ـ ٤[٧٠].

ثانياً: أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى احداث انشقاق جديد، وخطير، في الصف العربي. فقد أيدت سوريا وليبيا ايران. ولم يقتصر هذا التأييد على الجانب الديبلوماسي، والسياسي، وانما تعداه ليصل الى حد المشاركة الفعلية في الحرب الى جانب ايران. فقد قامت سوريا بغلق خط انابيب النفط العراقي، الذي يمر عبر اراضيها، مسببة خسائر فادحة للاقتصاد العراقي. كما تردد قيام كل من ليبيا وسوريا بتزويد ايران بصواريخ ارض ـ ارض بعيدة المدى. بينما انحازت دول الخليج ومصر والاردن الى العراق، وقدمت اليها دعماً اقتصادياً وعسكرياً في اشكال مختلفة ومتنوعة. وقد ادى هذا الانقسام الى انعكاسات خطيرة على الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الحاضر، ويلقي بثقله المخيف على المستقبل ايضاً. فقد قضي على أي أمل في احياء الجبهة الشرقية في مواجهة اسرائيل يشارك فيها العراق. كما ادى الى تعثر محاولات التقارب العربي كافة، او حتى مجرد انعقاد مؤتمرات القمة العربية. ولم يبد العالم العربي في حالة من التفكك، والهزال، وفقدان الارادة السياسية، مثلما هو عليه الآن. وقد ادى هذا الى ترك الساحة العربية مكشوفة، تماماً، للاطماع الاسرائيلية.

وتتمثل خطورة هذا الانقسام الجديد في العالم العربي في انه، لأول مرة، تقوم دول عربية بدعم طرف غير عربي في مواجهة طرف عربي على هذا النحو السافر. وسوف يلقي هذا بظلال كثيفة على مستقبل العمل العربي المشترك. ويخشى انه، حتى بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، فان موجة من تصفية الحسابات قد تجد طريقها الى ساحة العمل العربي بما تحمله من مخاطر حروب عربية ـ عربية دموية وعنيفة؛ ولا شك في ان لهذا كله انعكاساته القاتمة على مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وتبدو الصراعات العربية، الآن، في ضوء الاستقطاب الحادث حول الحرب العراقية ـ الايرانية، كأنها نوع من المباراة الصفرية بين محاور الاستقطاب. اذ يبدو سلوك المحور العربي المتحالف مع ايران كأنه يرتكز على اساس ان اي خسارة صافية بالنسبة اليه يمثل مكسباً صافياً بالنسبة الى المحور الآخر المتحالف مع العراق؛ كما ان اي نصر يحرزه لا بد وان يمثل بالقدر ذاته هزيمة للمحور الآخر. بتعبير آخر، يبدو سلوك محور سوريا ـ ليبيا ـ ايران كأنه ينطلق من اقتناع بأنه يمثل، وحده، خط المواجهة مع اسرائيل، بينما يمثل محور مصر ـ العراق ـ السعودية خط الاستسلام للشروط الاسرائيلية وتصفية القضية الفلسطينية. ومن هذا المنطلق ـ حسب ادعاء محور سوريا ـ ليبيا ـ ايران ـ ألقى هذا المحور بكل ثقله لاجهاض اي مبادرة يقوم بها المحور المضاد في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، انطلاقاً من اقتناعه التام بأن مثل هذه المبادرات لا بد وان تكون شراً كلها ولحساب الحل الاسرائيلي، والاميركي. وكانت النتيجة ان اصبحت اسرائيل، في الواقع، الرابح الوحيد في هذه المباراة

للصراع العربي ـ العربي.

وقد ظهرت هذه الحقيقة واضحة تماماً في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان في الخامس من حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢. فقد هزمت سوريا وخرجت من الحرب في وقت مبكر، بعد ان قبلت وقف اطلاق النار في ١١ حزيران ( يونيو )، وتركت المقاومة الفلسطينية تقاتل وحدها. وصمدت المقاومة الفلسطينية في حصار بيروت اكثر من شهرين. وبدت مصر كامب ديفيد كأنها ليست، في الواقع، اكثر الاطراف عجزاً، بل واستعادت زمام المبادرة بعض الشيء، فسحبت سفيرها من اسرائيل وتجمدت عملية تطبيع العلاقات. ثم حاولت، بالتنسيق مع السعودية والعراق وبعض الاطراف الاوروبية الاخرى، استثمار صمود المقاومة الفلسطينية للحصول على بعض المكاسب السياسية للمنظمة، مقابل خروج هذه الاخيرة من بيروت، وانتزاع اعتراف من الولايات المتحدة الاميركية بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وفي هذا الاطار، قدمت مصر، بالتنسيق مع فرنسا، ما عرف، فيما بعد، باسم «المشروع المصري ـ الفرنسي» المشترك لمجلس الامن، والذي حاول الالتفاف حول قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مشكلة لاجئين فقط. لكن سوريا القت بكل ثقلها لاجهاض هذه المبادرة، ووصل تعنتها الى حد قيامها بتقديم طلب الى الاتحاد السوفياتي لاستخدام حق النقض ( الفيتو ) ضد هذا المشروع، في حالة عرضه على مجلس الامن[٧١]. وكانت النتيجة خروج المقاومة من بيروت دون اي مكسب سياسي.

وقد ساعد هذا الوضع العربي على احداث المزيد من التصدع في صفوف المقاومة الفلسطينية، كما عقّد كثيراً في علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالانظمة العربية، وفرض عليها، هي الاخرى، ان تختار بين احد المحاور التي رسمت الحرب العراقية ـ الايرانية حدودها.

ثالثاً: أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى التدمير المتبادل لكل من العراق وايران، وهما دولتان اسلاميتان، المفروض انهما تمثلان رصيداً ضخماً في المواجهة مع اسرائيل. كما ادت، في الوقت عينه، الى اهدار جزء كبير من طاقة الامة العربية المشتركة في الصراع، بشكل غير مباشر من خلال دعمها الاقتصادي، او العسكري، لهذا الطرف او ذاك.

ولا يوجد لدينا تقدير اجمالي لحجم الخسائر التي مني بها الجانبان بسبب هذه الحرب، وان كانت بعض المؤشرات تدل على انها بلغت حجماً خيالياً من الضخامة. ويدل بعض التقارير على ان ايران خسرت، على صعيد الموارد البشرية، حوالى نصف مليون شخص، ما بين قتيل وجريح [٧٢]، بينما خسر العراق حوالى ٢٢٠ الفاً[٧٣]، هذا بخلاف الاسرى الذين ما زال يوجد منهم لدى ايران من ٥٠ ـ ٦٠ الف اسير عراقي، ولدى العراق من ١٠ ـ ١٥ ألف اسير ايراني[٧٤]. ولا تأخذ هذه الارقام في اعتبارها الخسائر التي مني بها الجانبان على الصعيد البشري طوال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، لأنها تتوقف عند نهاية العام ١٩٨٤.

اما على الصعيد الاقتصادي، فقد استنفد العراق كل أرصدته المالية المتراكمة لديه حتى اندلاع الحرب. وما كان يمكن له الاستمرار فيها من خلال موارده الذاتية وحدها، رغم ضخامتها. ويبلغ اجمالي مديونية العراق للسعودية، بسبب الحرب، حوالى ١٥ بليون دولار حتى نهاية العام ١٩٨٤[٧٥]. ويشير بعض التقارير الى ان الحرب تكلف العراق سنوياً من ١٢ ـ ١٨ بليون دولار. فاذا ما اضفنا الى هذا كله قيمة المنشآت الاقتصادية والمدنية التي دمرتها الحرب، واخذنا في الاعتبار ان هذه الحرب لا تزال مستمرة، لادركنا حجم النزيف الذي سببته ليس للعراق وايران وحدهما وانما لمجمل الاحتياطي الاستراتيجي العربي، والذي كان من المفروض، والطبيعي، ان يعبأ لخدمة المواجهة مع اسرائيل.

رابعاً: أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى اغراء اسرائيل على الاقدام على مغامرتها في لبنان

وتقليل خسائر الغزو الاسرائيلي للبنان الى ادنى حد ممكن. ولا اعتقد بأننا نبالغ اذا قلنا ان الغزو الاسرائيلي للبنان كان نتيجة مباشرة للحرب العراقية ـ الايرانية. فلو لم تكن العراق وايران مشتبكتين في مثل هذه الحرب الشاملة، لما اقدمت اسرائيل على اجتياح لبنان، مثلما حدث بالفعل. فقد كان يتعين على اسرائيل، في هذه الحالة، ان تضع في اعتبارها امكان مشاركة العراق، وربما ايران ايضاً، في هذه الجولة الخامسة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان يكفي ان يصبح هذا الاحتمال قائماً لكي تعيد اسرائيل كل حساباتها قبل ان تقدم على غزو لبنان. لكن اسرائيل اقدمت على غزو لبنان وهي تضع في اعتبارها ان احتمال توقف الحرب وتوجه المتحاربين لنجدة الشعبين، اللبناني والفلسطيني، هو احتمال يقترب من الصفر. ومن المثير للانتباه، في هذا الاطار، ما صرح به ياسر عرفات بأن بارقة امل من هذا النوع ومضت وهو تحت الحصار في بيروت. فقد جاءته انباء تقول ان ايران على وشك قبول وقف اطلاق النار مع العراق، لكي تتاح لها فرصة نجدة المقاومة المحاصرة في بيروت. لكن ذلك لم يحدث.

كانت اسرائيل تعلم، تماماً، عمق التناقضات العراقية ـ الايرانية؛ كما كانت على دراية تامة بالتناقضات العربية التي زادت في حدة اشعال الحرب العراقية ـ الايرانية، ولذلك لم يكن وارداً في تخطيطها، اطلاقاً، امكان توقف الحرب بسبب الغزو. يضاف الى ذلك ان انعكاسات الحرب على الاوضاع الداخلية في لبنان، وعلى علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالاطراف اللبنانية، قد سهلت مهمة الغزو الاسرائيلي. فقد كانت اسرائيل تدرك ان علاقة المنظمة قد ساءت، قبل الغزو، الى حد كبير، ليس فقط مع «الكتائب» اللبنانية، وانما مع الشيعة ومع الدروز ايضاً، ناهيك عن السوريين. ولذلك، كانت اسرائيل تدرك، تماماً، انها سوف تنفرد بالمقاومة الفلسطينية في لبنان. وهكذا سهلت الحرب العراقية ـ الايرانية، من جميع الوجوه، تحقيق الهدف الاسرائيلي الرامي الى تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان.

خامساً: أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى ازدياد النفوذ السياسي للولايات المتحدة في العالم العربي عموماً، وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص؛ كما أدت الى دعم الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج. واذا كانت تطورات الاوضاع في لبنان، واللاحقة على الغزو الاسرائيلي، أدت الى زعزعة ثقة دول الخليج في الولايات المتحدة الاميركية بسبب فشل السياسة الاميركية في لبنان وسرعة تراجع الوجود العسكري الاميركي في لبنان تحت ضربات المقاومة اللبنانية، الا ان استغلال الادارة الاميركية للاوضاع التي خلفتها ظروف الحرب العراقية ـ الايرانية قد أدى الى استعادة الولايات المتحدة لنفوذها بسرعة. وقد سبق ان أشرنا الى ان هذه الحرب، وموقف الولايات المتحدة منها، هي التي أدت الى «وجود رغبة قوية لدى العراق لتقوية علاقاته بالولايات المتحدة»[٧٦]. كذلك أدت المخاوف الكويتية من احتمالات توسيع نطاق الحرب الى تحول في موقف الكويت من التحفظ تجاه الولايات المتحدة الى رغبة في تحسين العلاقات معها[٧٧].

وقد أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى دعم التواجد العسكري الأميركي في منطقة الخليج بدرجة كبيرة. ويكفي ان ننقل، هنا، فقرة من تقرير خاص أُعد بتكليف من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، لكي يتضح حجم هذا التواجد. ذكر التقرير:

«يوجد للولايات المتحدة حالياً ١١٥٠٠ بحار وجندي في الخليج الفارسي ومنطقة بحر العرب؛ كما ان لديها ٤٠٠٠ مدني آخرين يعملون في المملكة العربية السعودية، في اطار عقد مع وزارة الدفاع الأميركية، وتتراوح وظائفهم بين تشغيل موقع رادار طراز تي. بي. اس. ٤٣، وقيادة طائرات اواكس التي تقوم بمعاونة الدوريات الجوية المقاتلة السعودية، الى قيادة الطائرات طراز اف ـ ١٤ التي تقوم

بدوريات فوق منطقة بحر العرب...

«وتمتلك الولايات المتحدة في المنطقة عشر سفن، ما بين فرقاطة ومدمرة وحاملة طائرات اواكس، واربع طائرات تموين بالوقود تتخذ من الرياض مقراً لها، واربع سفن معاونة، بالاضافة الى طائرات معاونة مختلفة»(٧٨).

وغني عن البيان ان ازدياد النفوذ السياسي، والعسكري، للولايات المتحدة الاميركية في العالم العربي من شأنه ان يزيد في احتمالات فرض شروط التسوية الاميركية ـ الاسرائيلية على العرب، اي من فرض التسليم بالحل الاميركي للصراع.

---

(١) Lenczowski, G.; *The Middle East in Wolrd Affairs,* New York: Cornell University Press, 1962, p. 405.

(٢) Ramazani, R. K.; "Iran and Arab-Israeli Conflict" ,in Freedman, R. O. (Ed.); *World Politics and the Arab Israeli Colflict,* Pergamon Press, 1980, pp. 130 - 141.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣١.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.

(٥) محمد حسنين هيكل، **زيارة جديدة للتاريخ**، القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ٣١٦.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٠؛ وانظر، ايضاً، **الاهرام** (القاهرة)، ٣/١١/١٩٧٥.

(٧) انظر، على سبيل المثال، **الاهرام**، ١١/٢/١٩٧٤ و ١٠ و ١٢ و ٢٢/٣/١٩٧٤ و ٢٦ و ٢٨/٨/١٩٧٤ و ١٧/٩/١٩٧٤.

(٨) **الجمهورية** (القاهرة)، ١/٦/١٩٦٧.

(٩) **الاهرام**، ١٢/٦/١٩٦٧.

(١٠) **المصدر نفسه**، ٢٥/٦/١٩٦٧.

(١١) زكريا نيل، «لغز سياسة ايران»، **الاهرام**، ٢/٥/١٩٦٩.

(١٢) **الاهرام**، ٨/١٠/١٩٦٨.

(١٣) انظر، على سبيل المثال، **المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٧١.

(١٤) **المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٧١.

(١٥) **الجمهورية**، ٧/٥/١٩٧١.

(١٦) **الاهرام**، ١٩/١٠/١٩٧٢.

(١٧) **الطليعة** (الكويت)، ٢٠/١٠/١٩٧٣. ولكن حرصت «الاهرام»، ٢٢/١٠/١٩٧٣، على نفي الخبر.

(١٨) هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(١٩) وقد أعلن قائد الوحدة ان الايرانيين يشعرون بالرضى والسعادة لان القوات الايرانية اختيرت لحماية السلام، **الاهرام**، ٨/٩/١٩٧٥.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٧٥.

(٢١) هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٠.

(٢٢) انظر **الامام القائد في مواجهة الصهيونية**، طهران: وزارة الارشاد الاسلامي، ١٩٨٣، ص ١٥.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨ و ١٩.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٢٩) من خطاب للامام في شهر رمضان ١٣٩٣ هـ (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)، **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٣٢.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٥.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

(٣٩) **الاهرام**، ٥/١٢/١٩٧٩.

(٤٠) انظر تطور ازمة المتطوعين الايرانيين في **المصدر نفسه**، ٢٦/١٢/١٩٧٩ و ٢ و ٦ و ٧ و ١٤/١/١٩٨٠.

(٤١) **الاهرام و الاخبار**، ٢/٩/١٩٨٠.

(٤٢) من برقية لـ **وكالة انباء الشرق الاوسط**، ١٥/١٢/١٩٧٩.

(٤٣) انظر، على سبيل المثال، كتاب اريه شاليف، **خط دفاع في يهودا والسامرة**، الذي ترجمه وعرض له جمال الرفاعي، وتعليقنا على هذا الكتاب، **الباحث العربي** (لندن)، العدد الرابع، تموز ـ ايلول ( يوليو ـ سبتمبر ) ١٩٨٥، ص ٨٠ ـ ٩١.

(٤٤) حسن البدري، **التعاون العسكري المشترك، ماضيه، حاضره، مستقبله**، القاهرة: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢، ص ١٤٣.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٤٧) انظر محمد حسنين هيكل، **قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة**، القاهرة: شركة المطبوعات والنشر، بلا تاريخ نشر، ص ١٣٦.

(٤٨) انظر Yousef, Ahmed; "The Dialic-tics of Domestic Environment and the Performance: The Foreign Policy of Iraq" in Korany, Bahgat and Ali Dessouki (Eds); *Foreign Policy of Arab States,* Boulder (Colorado): Westview Press, 1984, pp. 161 - 162.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥٩.

(٥٠) Dawisha, A.; "Iraq: The West's Op-portunity", *Foreign Poplicy,* Vol. 41, 1980/1981, p. 145.

(٥١) انظر Yousef, ***op. cit.,*** p. 166.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٥٣) نقلاً عن **الاهرام**، ٢٨/٢/١٩٧٣.

(٥٤) انظر **المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٧٤.

(٥٥) انظر تحليل مراسل **ميديست**، البرقية الرقم W. S. Focus ـ ٦٤٠

(٥٦) انظر **الاهرام**، ٢٦ و ٢٩/٩/١٩٧٨ و ٧ و ١١/١٠/١٩٧٨.

(٥٧) نقلاً من تقرير لمراسل **وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٥/٣/١٩٧٩.

(٥٨) Ramazani, R. K.; "Khumayni's Islam in Iran's Foreign Policy" in Dawisha, A. (Ed.); *Islam in Foreign,* C. U. P., 1983, p. 23.

(٥٩) انظر على سبيل المثال

Firzli, N., Khoury, N., Dib, E.; *Le Conflict Irako - Iranien,* Paris: Institut d'Etudes et de Recherches des Editions du Monde Arabe, 1981.

(٦٠) انظر وجهة النظر المضادة والمقابلة تماما لوجهة النظر الواردة في المصدر السابق:
Trab Zemzemi, A. M.; *La Guerre Iraq - Iran, Islam et Nationalismes,* Paris: Albatros, 1985.

(٦١) **حرب في الخليج** (تقرير خاص اعد بتكليف من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي)، شباط ( فبراير ) ١٩٨٥، ص ١٤.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٦٣) **السياسة الدولية** (القاهرة)، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١.

(٦٤) انظر تحليل جيم اندرسون، **يونايتدبرس**، ١/٨/١٩٨١.

(٦٥) **الاهرام**، ٢٨/٣/١٩٨٤؛ نقلاً عن جيمس آدامز، المراسل العسكري لصحيفة «الصنداي تايمز» في موضوع يؤكد فيه ان اسرائيل ظلت تبيع السلاح لايران بالسعر العادي طوال السنوات الاربع الاخيرة، وذلك مقابل حماية اليهود والسماح لهم بالهجرة.

(٦٦) **الاهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٢.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨١.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ١٢/٧/١٩٨٣.

(٦٩) **الاهرام**، ٢٨/٣/١٩٨٤، وروبرت روزنبرغ، **جيروزاليم بوست**، ١٧/٥/١٩٨٤.

(٧٠) **الاهرام**، ٢٢/١/١٩٨٥؛ نقلاً عن **نيوزويك**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٧١) Khaldi, Rashid; *Under Siege,* New York: Columbia University Press, 1986, p. 151.
وانظر في الكتاب تحليلاً قيّماً للمناورات العربية اثناء حصار بيروت، خصوصاً في الصفحات ١٤٧ ـ ١٦٥.

(٧٢) «حرب في الخليج»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(٧٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.

(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٨.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ ـ ٥٩.

(٧٧) **المصدر نفسه**، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٧٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

# الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع اسرائيل

حسنين كروم

على الرغم من ان المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بدأت بعد نهاية حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) سنة ١٩٧٣، الا انه لم يترتب عليها قيام اي علاقات طبيعية، لأنها كانت محادثات ذات طابع عسكري بحت يهدف الى ترتيب اوضاع القوات المسلحة لكلا الطرفين، وضمان عدم تجدد الاشتباكات بينهما. اما اول مرة يتم النص فيها، رسمياً، على اقامة هذه العلاقات، فكانت في اتفاقيتي كامب ديفيد: «وبعد توقيع اتفاقية سلام وبعد اتمام الانسحاب المؤقت، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية، واقتصادية، وثقافية، وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين، وفقاً للقانون»[١].

وتم تحديد المنطقة التي سيتم الانسحاب المرحلي منها بأنها تقع «شرقي خط يمتد من نقطة تقع شرق العريش الى رأس محمد، ويتم تحديد الموقع الدقيق لهذا الخط بالاتفاق بين الطرفين»[٢]. أي ان العلاقات الطبيعية الكاملة بين الدولتين ستتم بينما القوات الاسرائيلية تحتل اجزاء من سيناء. اما المرة الثانية التي ورد فيها نص التطبيع، فكانت في معاهدة السلام الموقعة بين الدولتين بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩: «يتفق الطرفان على ان العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الافراد والسلع؛ كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية». ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل الى اقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الاحكام الاخرى لهذه المعاهدة[٣].

وقد اثار هذا النص، ضمن نصوص اخرى في المعاهدة، المعارضة المصرية، واعتبرته اتفاقاً بين منتصر ومهزوم، على اساس ان اقامة علاقات طبيعية وتبادل تجاري، الخ، يتعلق بسيادة كل دولة. فقد ترى الدولة، بناء على مصلحتها، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة اخرى، أو عدم التبادل التجاري والثقافي معها، دون ان يعتبر ذلك عملاً من اعمال الحرب. اما النص في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية على التبادل التجاري، والثقافي، واقامة علاقات دبلوماسية، فيعني انه اصبح جزءاً من المعاهدة. فاذا لم يتم جانب منه اعتبرته اسرائيل خرقاً للمعاهدة، وبالتالي تستطيع ان تستند اليه في مهاجمة مصر واعادة احتلال سيناء، خاصة وان معظمها اصبح ـ وفقاً للمعاهدة ـ مجرداً من السلاح والقوات. وهكذا، فانه وبغض «النظر عن معيار الكرامة الوطنية ـ وهو ما لا يجوز غض النظر عنه ـ فقد وضع اسرائيل في موضع يسمح لها باملاء شروطها في انشاء هيكل العلاقات الاقتصادية

والثقافية»[٤].

وكان السادات متحمساً بشكل يثير الاستغراب لعملية التطبيع والاسراع بها، لدرجة انه لم يمنع بعض الافراد والجهات من التعامل مع اسرائيل قبل ان يحل الموعد الذي حددته المعاهدة لبدء التطبيع، وهو شهر شباط ( فبراير ) ١٩٨٠، فسمح للدكتور حسين فوزي بقبول دعوة في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٧٩ من الجامعات الاسرائيلية لالقاء عدد من المحاضرات. وسافر فوزي فعلاً، والقى محاضرات هاجم فيها العرب وانكر انتماء مصر الى العالم العربي. على اننا اذا افترضنا، من جانبنا، ان د. فوزي فعل ما فعله من تلقاء نفسه وانسجاماً مع مشاعره وآرائه، فان واقعة اخرى، في منتهى الخطورة، وقعت على هذا الصعيد من قبل احدى الشركات المصرية الحكومية. فقد ثبت ان شركة أعالي البحار المصرية لصيد الاسماك، التابعة لوزارة الزراعة، كانت تتعامل مع اسرائيل قبل توقيع اتفاقية السلام. ولم يتم الكشف عن هذه الواقعة الا في العام ١٩٨٢، حيث قيل لوزير الزراعة د. يوسف والي ان «هذه الشركة كانت بها درجة كبيرة من التسيب والفوضى الى حد اتهامها بالتواطؤ في تجارات مع اسرائيل قبل توقيع معاهدة السلام معها». فرد والي: «هذا صحيح. وقد كتب في ذلك الجهاز المركزي للمحاسبات»[٥].

وكان وزير الزراعة المصرية وقت الواقعة المذكورة هو د. محمود داوود، الذي لعب دوراً نشطاً في تطبيع العلاقات مع اسرائيل في مجال الزراعة. وفي ضوء ذلك، كان من المستحيل ان تتم دون علم رئيس الجمهورية بها.

كان السادات متحمساً لتنفيذ اتفاقاته مع اسرائيل وفرضها، قسراً، على المصريين؛ بل وصل به الامر الى حد محاولة فرضه اتفاقيتي كامب ديفيد على الفلسطينيين، واعتبار أي رفض من جانبهم لهاتين الاتفاقيتين تحدياً له، لا يستطيع احتماله. فقد «اشار الرئيس السادات الى ما اذيع بالنسبة الى تحريض منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على تنظيم اضرابات، احتجاجاً على عقد الاتفاق، بقوله ان هذا العمل تحدٍّ وعلينا ان نواجهه اذا اردنا ان نضطلع بمسؤوليتنا في تحقيق السلام؛ وانا مستعد لمواجهة هذا التحدي. وقال انني اعترف بالصعوبة التي سنواجهها، ودعوني اقول لكم بصراحة، اننا سنواجه صعوبات ومواجهات. اعترف بأنني اواجه تحدياً، وانا على استعداد لمواجهة هذا التحدي»[٦].

واذا كان السادات يعتبر رفض منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقه مع اسرائيل بشأن الضفة الغربية وغزة تحدياً له، فيمكننا ان نتصور رد فعله على ما بدر من المصريين المعارضين له. فعندما اتخذ مجلس نقابة الصحافيين قراراً بمنع الصحافيين من التعامل مع اسرائيل، شن السادات حملات متواصلة ضدهم، واخذ يهدد بحل النقابة وبتحويلها الى نادٍ. وعندما اتخذ مجلس نقابة المحامين موقف الرفض، وحول النقابة الى قلعة للمعارضين تعقد فيها الندوات، قام السادات في تموز ( يوليو ) ١٩٨٠ بحل المجلس. وعندما تجاهلت نقابة الاطباء «الدكتور محمود بدر، استاذ جراحة المسالك البولية، في يوم الاطباء في عام ١٩٨٠، بسبب زيارته لاسرائيل والقائه مجموعة من المحاضرات عن الطب المصري القديم، منحه الرئيس السادات وسام الاستحقاق من الدرجة الاولى، وحرص على ان يبرز هذا المعنى اعلامياً»[٧].

وعندما عرض السادات اتفاقية السلام على مجلس الشعب، عارضها، فقط، ١١ نائباً، في حين ايدتها الاغلبية الساحقة. وعلى الرغم من ذلك، فان السادات لم يطق وجود المعارضين داخل المجلس، فأصدر قراراً بحله قبل ان يكمل مدته القانونية، ثم دعا الى انتخابات جديدة استطاع، بالتزوير، اسقاط معظم الذين عارضوه. ويعود السبب في ضيق السادات من أي معارضة الى انه اعتبر اتفاقه

مع اسرائيل عملاً مقدساً لا يجوز نقده او التعرض له، لدرجة انه اجرى استفتاء بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ حول معاهدة الصلح، واعتبر ان موافقة الشعب عليها كفيل برفعها الى مستوى لا يجوز معه انتقادها، واعتبارها جزءاً من تراث مصر.

## تضحية بمصالح مصر

وقد وصل ايمان السادات بعلاقته الجديدة مع اسرائيل، وميله اليها، الى الدرجة التي اصبح عندها مستعداً للتضحية بمصالح مصر لحساب اسرائيل؛ مثل تطوعه باقتراح مشروع «زمزم الجديدة» القاضي بتوصيل مياه النيل الى صحراء النقب ومنها الى القدس. ففي «يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي [١٩٧٨] اعطى الرئيس السادات اشارة البدء في حفر 'ترعة الاسماعيلية' فيما بين فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥، طريق الاسماعلية ـ بورسعيد، لتتجه تحت قناة السويس الى سيناء، لتروي نصف مليون فدان. وقد التفت الرئيس السادات الى المختصين، وطلب منهم اعداد دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل الى مدينة القدس لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الاقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى. وقال الرئيس: ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، سنجعل هذه المياه مساهمة من الشعب المصري، وباسم مئات الملايين المسلمين، تخليداً لمبادرة السادات. وقال: باسم مصر وازهرها العظيم، وباسم دفاعها عن الاسلام، تصبح مياه النيل 'آبار زمزم' لكل المؤمنين بالاديان السماوية الثلاثة. وكما كان مجمع الاديان في سيناء بالوادي المقدس طوى رمزاً لتقارب القلوب في وجهتها الواحدة الى الله سبحانه وتعالى، فكذلك ستكون هذه المياه دليلاً جديداً على اننا دعاة سلام وحياة وخير»[٨].

واخذ السادات يروج لمشروع مد مياه النيل الى اسرائيل، ويسوق، في كل مرة، حججاً جديدة: «انا قاعد علشان اكون عامل مساعد لقيام السلام الشامل، واقدم ما يمكن ان يسهل هذا، واللي من ضمنه ـ وانا قلته ـ انه بودّي إلى البقعة المقدسة عندنا في القدس، بودّي لها الميّة هناك، باوصل لها المية، ماء النيل، علشان اقول للفلسطينين ولاسرائيل، انا عايز اسهل مهمتكم انتم الاثنين ونعيش كلنا في سلام»[٩].

وقد أدى ذلك الى اثارة موجة عارمة من السخط الشعبي في مصر، لأن اسرائيل «التي تشح فيها المياه الى درجة خطيرة تحد من قدرتها على استزراع الارض واستيعاب الاعداد المطلوبة من المهاجرين والمستوطنين لمضاعفة كثافتها السكانية بما يقوي من وزنها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة، تخطط، تحت قناع السلام وعلاقات التطبيع، لامتصاص ما لا يقل عن ٢ مليار متر مكعب من مياه النيل لتعمير صحراء النقب، وذلك على حساب احتياجات الفلاح المصري وتوفير مياه الشرب للمدن والقرى... متزايدة السكان على مدى السنين»[١٠].

ولم يؤد عرض السادات توصيل مياه النيل الى اسرائيل الى حدوث ضجة ومعارضة في مصر فحسب، وانما في عدد من دول حوض نهر النيل: اثيوبيا والسودان واوغندا وكينيا، الخ. وحتى الرئيس السوداني السابق، جعفر نميري، الذي ايد السادات في سياسته نحو اسرائيل، اعلن معارضته لهذا الاقتراح. كما هددت الحكومة الاثيوبية ببناء سدود تقلل بها من كمية المياه المتجهة الى مصر ما دامت ليست في حاجة اليها. واعلنت دول حوض نهر النيل انها لن تسمح لمصر بنقل مياه النيل الى قارة اخرى، هي قارة آسيا، مخالفة بذلك الاتفاقيات الموقعة فيما بين هذه الدول. فكان رد السادات غريباً؛ اذ شن حملة عنيفة ضد اثيوبيا واتهم السوفيات بأنهم يشجعونها لمنع المياه عن مصر. واعلن ان مصر ستحارب اثيوبيا ان نفذت تهديدها. ولتغطية مشروعه أثار موجة من الهلع بين المصريين من مؤامرات

شيوعية لحرمان مصر من المياه !

الا ان اخطر اجراءات السادات، كانت ـ كما سبق وأشرنا ـ انه اراد ان يحول المعاهدة مع اسرائيل الى شيء مقدس لا يجوز نقده. فأجرى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩ على المعاهدة، وهو واحد من سلسلة الاستفتاءات المزورة التي حفل بها عهده. وبمقتضاه تحولت المعاهدة الى عمل «مؤلّه» لا يجوز الاقتراب منه. وتلا ذلك اصدار سلسلة من التشريعات والقوانين التي تتيح حل الاحزاب التي تعارض الاتفاقية، ومنع المعارضين لها من ممارسة حقوقهم السياسية وحرمانهم من الترشيح الى عضوية مجالس ادارات النقابات والاتحادات والاندية والاشتغال بالاعلام.

وكان اول تلك التشريعات التي اصدرتها السلطات المصرية هو قرار رئيس الجمهورية[١١] بالقانون الرقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بتعديل المادة ١١ من قانون مجلس الشعب. وقد أُصدر في الثالث من أيار ( مايو ) ١٩٧٩ في اثناء المعركة الانتخابية التي اعقبت حل مجلس الشعب السابق. ويقضي النص المعدل بان تلتزم الاحزاب السياسية وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب، في الدعاية الانتخابية، المبادىء التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٩. ويعاقب كل من يخالف احكام الفقرة السابقة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الرقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨؛ وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات، أو أي قانون آخر. وتعتبر مخالفة احكام هذا القانون من الجرائم الانتخابية، وتسري عليها احكام المادة الثانية من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية. وبهذا القانون، الذي اصدره رئيس الجمهورية بقرار منه، اصبح مجرد نقد معاهدة السلام، او ابداء الرأي المعارض لها، جريمة جنائية يعاقب عليها، طبقاً للمادة ١٣ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٩، بعقوبتين، هما: الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر، وقد تصل الى ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تقل عن ٣٠٠ جنيه، وقد تصل الى ٣٠٠٠ جنيه. وفضلاً عن هاتين العقوبتين الجنائيتين، فانه يتعرض، في الوقت عينه، وبقوة القانون، لعقوبة تبعية هي الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية. ولعل هذا الحرمان بالذات هو بيت القصيد الذي تهدف اليه الحكومة، وتسعى اليه من وراء تلك المحاكمة؛ اذ انه يؤدي، تلقائياً، الى استبعاد ذلك المرشح الذي تجرأ على مهاجمة اسرائيل وفضح مخططها من المعركة الانتخابية كلية.

ثم اعقب ذلك القانون اصدار القرار الرقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، بشأن تعديل قانون الاحزاب السياسية، والذي نشر في الجريدة الرسمية الصادرة في ٣٠/٥/١٩٧٩، ويقضي بتعديل المادة الرابعة من قانون الاحزاب لتصبح على النحو التالي:

«يشترط لتأسيس او استمرار أي حزب سياسي ما يلي:

...»

«سادساً: عدم انتماء أي من مؤسسي او قيادات الحزب، او ارتباطه مع احزاب او تنظيمات او جماعات معادية او مناهضة للمبادىء المنصوص عليها في البند الأول من هذه المادة، أو في المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه، أو المبادىء التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ [نيسان] ابريل سنة ١٩٧٩.

«سابعاً: الا يكون بين مؤسسي الحزب، أو قيادته، من تقوم ادلة جدية على قيامه بالدعوة، او المشاركة في الدعوة، أو التحبيذ، أو الترويج، بأية طريقة من طرق العلانية، لمبادىء او اتجاهات او اعمال تتعارض مع المبادىء المنصوص عليها في البند السابق».

ثم تقضي المادة ٢٦ من ذلك القانون بعقوبة الحبس والغرامة لكل من خالف احكام المادة السابقة. وهكذا اصبح المواطن المصري صاحب الفكر والرأي الذي يناصب اسرائيل العداء معرضاً

للحرمان من المشاركة في الحياة السياسية الحزبية، بل انه اذا كان من المؤسسين، او العناصر القيادية لاحد الاحزاب السياسية، فان الحزب نفسه يحظر استمراره ويكون عرضة للحل.

ثم اصدرت الدولة القانون الرقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، المعروف باسم «قانون العيب»، وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥/٥/١٩٨٠، في العدد ذاته الذي نشر فيه القرار الجمهوري بانهاء حالة الطوارىء. وهذا امر طبيعي ومنطقي، اذ انه يحوي من القيود على الحرية الفردية، وعلى الممارسة السياسية، ما هو اثقل واشد وطأة من تلك الواردة في قانون الطوارىء. وهذا القانون الشاذ ينص، في المادة الثالثة منه، على المساءلة السياسية لكل من ارتكب واحداً من افعال عديدة، من بينها الافعال التي يجرمها القانون الرقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المتعلق بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون الرقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، ومن بينها، بطبيعة الحال، الدعوة والترويج لمبادىء تتعارض مع معاهدة السلام. اما العقوبات التي يتعرض لها من تثبت مسؤوليته وفقاً لذلك القانون، فانه، فضلاً عن المسؤولية الجنائية والادارية، فانه يحكم عليه بتدبير، او اكثر، من التدابير الآتية، لمدة لا تقل عن ستة اشهر، ولا تتجاوز خمس سنوات:

١ ـ الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية او المجالس الشعبية.

٢ ـ الحرمان من الترشيح او التعيين في رئاسة او عضوية مجالس ادارة الشركات العامة او الهيئات العامة او التنظيمات النقابية او الاتحادات او المؤسسات الصحفية او الجمعيات، بجميع صورها، بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط، او الاستمرار فيها.

٣ ـ الحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية او الاشتراك في ادارتها او عضويتها.

كذلك اصدرت الدولة القانون الرقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٠، بشأن سلطة الصحافة. وتقضي المادة ١٨ منه بأن يحظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور للفئات الآتية:

١ ـ الممنوعة من مزاولة الحقوق السياسية.

٢ ـ الممنوعة من تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها.

٣ ـ التي تنادي بمبادىء تنطوي على انكار للشرائع السماوية.

٤ ـ الافراد المحكوم عليهم من قبل محكمة القيم.

وطبقاً لهذا النص، فان خصوم اسرائيل في مصر، وهم، بطبيعة الحال، من الممنوعين من مزاولة الحقوق السياسية، ومن الممنوعين من تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها، طبقاً للتعديلات التشريعية السابق ايضاحها، وهم، ايضاً، ممن سيزج بهم امام محكمة القيم لتصدر عليهم احكاماً بالادانة؛ هؤلاء جميعاً لا يحق لهم ان يدخلوا الصحافة، ولا ان يخاطبوا الرأي العام من فوق منبرها.

وهذه القوانين والتشريعات العجيبة، التي لم تعرفها أي دولة أخرى، لم توضع للزينة، وانما للتطبيق، وطبقت بالفعل من جانب لجنة شؤون الاحزاب. فبتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩ تقدم المحامي ممتاز نصار بطلب الى لجنة شؤون الاحزاب السياسية، بصفته وكيلاً عن مجموعة من المؤسسين لحزب «الجبهة الوطنية»، وكان من بينهم عدد من الشخصيات السياسية البارزة، مثل كمال الدين حسين وممتاز نصار والمرحوم د. محمود القاضي ومحمد ابي الفضل الجيزاوي واحمد ناصر، الخ. الا ان اللجنة رفضت التصريح بقيام الحزب، واستندت في رفضها الى عدة اسباب، منها:

«واذ تبين للجنة، ايضاً، مخالفة الحزب لنص المادة ٤ فقرة ' سادساً ' من القانون الرقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، اذ يتضح من البرنامج وهو المقدم في ٢٦/٤/١٩٧٩ انه يتضمن، في شأن القضية الاساسية للمجتمع وهي قضية التحرير، دعاوى مغايرة لما انتهى اليه اجماع الشعب في الاستفتاء

الذي جرى في ١٩/٤/١٩٧٩ بالموافقة ضمن بنوده على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي ابرمت في ٢٦/٣/١٩٧٩، فان ما تضمنه من دعاوى مخالفة لهذه المعاهدة دون ان يشير، من قريب او بعيد، الى موافقة على ما اجمع الشعب عليه، يكون متعارضاً وما استقر عليه ضمير هذه الامة، وهو الموافقة على مبادىء السلام وما ترتب عليها من اتفاقات في كامب ديفيد حتى معاهدة السلام في ٢٦/٣/١٩٧٩. واذ اشترطت المادة (٤) من نفس القانون، فقرة ' سابعاً ' ، الا يكون بين مؤسسي الحزب او قياداته من تقوم ادلة لديه على قيامه بالدعوة او المشاركة في الدعوة، او التحبيذ، او الترويج، بأي طريقة من طرق العلانية، لمبادىء، أو اتجاهات، او اعمال، تتعارض مع المبادىء المنصوص عليها في البند السابق، وهي مبادىء حماية الجبهة الداخلية التي نص عليها في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وعلى مبادىء الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٩، واذ ثبت من تقارير الامن التي قدمت من وزارة الداخلية ان بعض المؤسسين قد قامت الادلة على قيامه بالدعوة لمبادىء او اتجاهات تتعارض مع قانون الوحدة الوطنية ومبادىء الاستفتاء على معاهدة السلام، واعادة بناء الدولة؛ لذلك، قررت اللجنة الاعتراض على الطلب المقدم من الاستاذ محمد ممتاز نصار بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩، باعتباره وكيلاً عن الطالبين بتأسيس حزب باسم ' حزب الجبهة الوطنية ' »[١٢].

وفي شهر تموز ( يوليو ) ١٩٨٣، اصدرت المحكمة الادارية العليا حكمها برفض السماح بقيام حزب الجبهة الوطنية، لأن من بين مؤسسيه من عارضوا معاهدة السلام بين مصر واسرائيل.

ولم يقف السادات عند حدود معينة في تعامله مع اسرائيل، انما اندفع ليحول اسرائيل الى حليف له يبحث معها في أمور المنطقة، وما يقع فيها من احداث، وهو ما حدث عندما زار رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، مناحيم بيغن، مصر في شهر كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٠، لاجراء محادثات مع السادات في مدينة اسوان. فقد أُعلن في القاهرة[١٣] ان بيغن والسادات سيبحثان في الوضع في افغانستان وايران والحكم الذاتي في الضفة. وبعد انتهاء المحادثات عقد بيغن والسادات مؤتمراً صحافياً في اسوان، قال بيغن خلاله: «لقد قمنا بمباحثات هامة ومفيدة للغاية حول المنطقة وحول تطورات الاحداث الاخيرة، وكذلك حول مشاكلنا الثنائية». ورداً على سؤال حول افغانستان، قال: «لقد وجدنا آراءنا في هذا الشأن متماثلة»[١٤].

وسئل السادات حول التوصل الى تفاهم او اتفاق للتعاون حول الوضع الاستراتيجي الذي ادت اليه احداث افغانستان، فقال: «ان شاغلنا الاول، واهتمامي الاساسي، هو حركة الدفع في عملية السلام. ولكني اتفق، تماماً، مع ما ذكره رئيس وزراء اسرائيل حول احداث افغانستان وما يحدث في المنطقة، وآراؤنا حول ذلك متطابقة»[١٥].

وقد ساعد السادات في تنفيذ سياسته تلك اتساع نفوذ جهاز الدولة وهيمنتها على معظم الانشطة الاقتصادية، مما جعل عمليات التطبيع خاضعة لقرارات رئيس الجمهورية. فسياسياً، افتتحت السفارة الاسرائيلية بتاريخ ١٨ شباط ( فبراير ) ١٩٨٠ وارتفع العلم الاسرائيلي في فضاء القاهرة. وبعد ذلك بثمانية أيام (٢٦/٢/١٩٨٠)، قدم الياهو بن اليسار اوراق اعتماده الى السادات كأول سفير لاسرائيل في مصر. وانشئت اللجنة العليا للتطبيع، وتفرعت منها لجان متعددة تغطي انشطة تجارية وسياحية والمواصلات والزراعة، الخ. وانتهت هذه اللجان الى توقيع اتفاقيات اقتصادية وسياحية وثقافية، منها اتفاقية لتسيير رحلات جوية منتظمة بين البلدين، واتفاقية لانشاء خطوط هاتف وتلكس وبريد، وتقديم تسهيلات متبادلة لسفن الدولتين في الموانىء المصرية، والاسرائيلية، واتفاقية لتبادل السلع، واتفاقية لتبادل الخبراء والبعثات في مجال الزراعة، واتفاقية لتشجيع السياحة وتسيير

رحلات برية وبحرية. كما تم تبادل الزيارات بين اساتذة الجامعات. قام الحزب الوطني الحاكم بارسال وفود سياسية لتمثيله في مؤتمرات حزب العمل الاسرائيلي.

وشهدت الاسواق المصرية تدفقاً للسلع الاسرائيلية. فقد بلغت صادرات اسرائيل الى مصر ١٠,٧ ملايين دولار خلال العام ١٩٨٠، وفي العام ١٩٨٢ ـ وعلى الرغم من الغزو الاسرائيلي للبنان ـ فان الصادرات الاسرائيلية لم تتأثر كثيراً، وسجلت ٤٨ مليون دولار، طبقاً لتقرير جهاز التعبئة والاحصاء في مصر. والمدهش ان معظم هذه الصادرات قد تحقق في الثلث الاخير من العام؛ أي في الفترة التي شهدت ما سمي «تجميد برامج التطبيع مع اسرائيل». ففي مقابل ٧,٥ ملايين دولار بلغتها صادرات اسرائيل لمصر في الشهور الاربعة الاولى من العام ١٩٨٢، ازدادت هذه الصادرات الى ١٠,٥ ملايين دولار في الشهور الاربعة التالية؛ ثم قفزت الى ٤٠ مليون دولار في الشهور الاربعة الاخيرة. ولا تشمل هذه الارقام مبيعات مصر من النفط لاسرائيل، والتي تقدر بحوالى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً(١٦).

## ردود الفعل الشعبية

أما الشق الثاني الخاص بردود فعل الشعب المصري على سياسات السادات نحو اسرائيل، فقد لقيت ارتياحاً عاماً. اما تطبيع العلاقات فقد لقي معارضة شعبية عارمة. كما ان محاولاته احداث تغيير في اتجاهات الشعب نحو اخوانه العرب، وخلق جو من الكراهية ضدهم، واعتبار الاسرائيليين جيراناً لا بد من مصادقتهم، لقيت فشلاً ذريعاً.

وقد يبدو هذا التحليل، او هذا الواقع، متناقضاً. الا انه، في الحقيقة، ليس كذلك، اذا حاولنا تفهم ظروف المصريين ونظرتهم الى ما حدث. لقد قدم السادات، واجهزة الاعلام، سياسته الجديدة في السلام مع اسرائيل في صورة وردية، واخذوا يضربون على اوتار حساسة، تلخصت في النقاط التالية:

اولاً: ان ما توصل اليه السادات من اتفاقيات مع اسرائيل يضمن حل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً.

ثانياً: ان جميع الاراضي المصرية ستعود الى مصر.

ثالثاً: ان وضع نهاية للحروب سيضمن ايجاد حل سريع للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الشعب.

رابعاً: ان كل هذه المكاسب تم الحصول عليها دون اراقة دماء.

خامساً: ان هذه الاتفاقيات تمت في ظل انتصار تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، ولا تتضمن أي مساس بكرامة مصر او سيادتها.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لأي شعب ان يرفض الحصول على هذه المكاسب، السياسية والوطنية والاقتصادية، بدون قتال. ويلاحظ، هنا، ان لا السادات، ولا أي مسؤول مصري، قدم الى الشعب الاتفاقيات مع اسرائيل، او فسرها، على انها صلح منفرد وخروج لمصر من العالم العربي، أو ان فيها مساس بسيادة مصر على اراضيها؛ انما العكس هو ما تم تقديمه. فتصريحات المسؤولين ركزت على ان مصر لم تلجأ الى حل منفرد، ولم تتخل عن مشكلة فلسطين، ولم تقدم أي تنازلات تمس سيادتها. وساعد على ذلك ان المصريين، بشكل عام، احسوا بأنهم في حاجة الى عدم خوض أي حروب اخرى، بسبب اوضاعهم السيئة، من الناحية الاقتصادية، وتراكم المشاكل في كل مجال من مجالات حياتهم. والذين كانوا اكثر احساساً بذلك، هم الشبان الذين قضوا سنوات طويلة في التجنيد من بعد هزيمة حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٧٩ (بعضهم قضى حوالى عشر سنوات، وآخرون قضوا فترات هي، في احسن الاحوال، اطول من الفترات المحددة قانوناً لقضائها في الخدمة العسكرية).

وترتبت على ذلك نتائج سيئة، من الناحية الاجتماعية، والوظيفية، بالنسبة اليهم.

كانت نظرة غالبية المصريين الى الصلح مع اسرائيل انه يعطي الفرصة لالتقاط الانفاس وحل المشاكل الاقتصادية والدخول في عصر الرخاء، حسب ما وعد به السادات. ولم ينظر المصريون الى الصلح على انه استراتيجية، او اختيار نهائي، أو سينجم عنه ابعاد مصر عن العالم العربي واعتبار اسرائيل دولة صديقة. ولهذا، فانهم عارضوا تطبيع العلاقات معها. وهذا ما لم يفهمه السادات جيداً؛ اذ اعتقد بأنه حصل على تفويض من الشعب لكل اجراءاته ولسياساته نحو اسرائيل، لكنه اصطدم بجدار من الرفض الشعبي لمحاولاته فرض التطبيع على المصريين، وهذا ما يفسر لنا السبب في انه اسرع باصدار سلسلة القوانين، التي اشرنا اليها، لتحويل المعاهدة الى شيء مقدس. ولو ان السادات كان واثقاً من تأييد الشعب لسياساته مع اسرائيل لما لجأ الى ذلك. ويستطيع اي سياسي ـ في ضوء الرفض الشعبي للتطبيع ـ ان يحكم، مقدماً، على ان سياسات السادات الجديدة ستكون بلا مستقبل.

طبعاً، هناك فئات ايدت، ولا تزال تؤيد، سياسات السادات تأييداً كاملاً؛ الا انها اقلية لا يعتد بها. غير ان السبب في اظهار هذه الفئات على نحو أكبر من حجمها الفعلي، هو انحياز رئيس الجمهورية نفسه الى جانبها، أولاً، ثم سيطرة الدولة على وسائل الاعلام وغياب ديمقراطية حقيقية، ثانياً.

وليس أدل على ذلك من أن الشعب المصري، في غالبيته، عبر عن شماتته بمقتل السادات في السادس من تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٨١. وحين تولى نائبه حسني مبارك، من بعده، رئاسة الجمهورية، حظي، في بداية عهده، بشعبية كبيرة، لاسباب عدة أهمها انه لم يقم بزيارة اسرائيل، واظهر قدراً من الجفاء نحوها، وبدأ يعمل على اعادة مصر الى العالم العربي، ومدّ الجسور مع منظمة التحرير الفلسطينية. وحين سحب السفير المصري من تل ـ ابيب، في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان، في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢، لقي تأييداً شعبياً عارماً. لقد كانت كل خطوة في اتجاه العالم العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية تلقى تأييداً شعبياً، وكذلك كل خطوة تبعد مصر عن اسرائيل. في المقابل، ينبغي ان نشير الى حقيقة اخرى، هي ان المصريين لا يريدون اتخاذ اي خطوات قد تؤدي الى وقوع حرب مع اسرائيل. ولعل هذا ما يفسر السبب في ان احزاب المعارضة لم تعد تضغط في اتجاه المطالبة بالغاء معاهدة الصلح، لان الجميع يدرك ان نتيجتها المباشرة، والسريعة، هي قيام اسرائيل بشن الحرب على مصر، بينما مصر عاجزة، تماماً، عن مواجهتها.

## عنصران معطلان: قومي وديني

وهناك عنصران هامان يعطلان اي نجاح لسياسات تستهدف جعل المصريين يتقبلون اسرائيل كدولة جارة، او صديقة، وبالتالي تطبيع العلاقات معها.

الاول: قومي. فمصر، بماضيها وحاضرها ومستقبلها ومصالحها، عربية، وبالتالي، فمشاعر شعبها يستحيل تغييرها بحيث تتناقض مع هذا الواقع.

والثاني: ديني. فالمصريون، في معظمهم، مسلمون. ومواقف اسرائيل من العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً وما ترتكبه بحقهم من مذابح وما توقعه عليهم من اضطهاد، يثير لدى المصريين كل المشاعر الدينية ويجعلهم ذلك ينظرون الى الاسرائيليين على انهم معتدون ومغتصبون لارض اسلامية.

وحال الاقلية المسيحية كحال الاغلبية المسلمة. فقد كتب الانبا غريغوريوس حول ذلك: «الحق ان اسرائيل هي عدونا المشترك. لا فرق في ذلك بين المسلمين والمسيحيين. بل انني اريد ان اؤكد على ان

عداوة اليهود للمسيحيين اقدم عهداً من عداوتهم للمسلمين. فهم الذين صلبوا المسيح واضطهدوا العذراء مريم وتلاميذ المسيح وحوارييه، وضايقوا المسيحيين على طوال التاريخ. ومما يجدر ذكره ان المنظمة السرية المسماة بالماسونية هي، اصلاً، حركة مقاومة للمسيحية، منذ نشأتها. كانت، في بادىء الامر، علنية، ثم صارت سرية فيما بعد. بل ان الصهيونية تهدف، في صميمها، الى سيطرة اليهود على كل العالم؛ وذلك بالسيطرة على اقتصاديات العالم متوسلين ذلك باسلحة الفساد الاخلاقي والمقاومة للقيم المسيحية ولكل القيم الاخلاقية. ومن أجل هذا، وجب علينا، جميعاً، ولا سيما في الشرق، ان نتحصن ضد سيطرة اليهود على العالم، لان في سيطرتهم خطراً جسيماً على كل تراثنا وحضارتنا ومقدساتنا المسيحية والاسلامية»(١٧).

اما كيف عبر الشعب المصري عن موقفه الرافض لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، فبامكاننا ان نحدد اشكالاً ثلاثة لهذا الرفض.

اولاً: المعارضة السلبية؛ وتمثلت في عدم حماس الشعب لعمليات التبادل التجاري مع اسرائيل، وازدرائه لمن يتعاملون معها؛ وبالتالي تمت محاصرة المتعاملين بجدار من المشاعر المعادية.

ثانياً: المعارضة السياسية التي تقودها الاحزاب والمنظمات. فمنذ ذهب السادات الى القدس، في العام ١٩٧٧، وحتى وفاته، مروراً بتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح ومحاولة فرض التطبيع، لم يكن في مصر الا الاحزاب السياسية التالية: حزب مصر العربي الاشتراكي (برئاسة ممدوح سالم) الذي حُل وقام على انقاضه الحزب الوطني الديمقراطي الذي انشأه السادات في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٧٨؛ وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (برئاسة خالد محيي الدين)؛ وحزب الاحرار (برئاسة مصطفى كامل مراد)؛ وحزب العمل (برئاسة ابراهيم شكري)؛ وحزب الوفد الجديد (برئاسة فؤاد سراج الدين). وقد تباينت مواقف هذه الاحزاب من الخطوات التي اقدم عليها السادات على النحو التالي: حزب مصر العربي ايّد؛ وكذلك حزب الاحرار الذي رافق رئيسه مصطفى كامل مراد السادات في رحلته الى القدس وكان من المتحمسين للاتفاق مع اسرائيل وتطبيع العلاقات معها. حزب العمل الاشتراكي ايّد اتفاقيتي كامب بتحفظ، ثم بدأ يعارض سياسة السادات حتى صار اعلى المعارضين صوتاً. حزب الوفد الجديد تشكل في الرابع من شباط ( فبراير ) ١٩٧٨، اي بعد زيارة القدس، ثم حل نفسه في الاول من حزيران ( يونيو ) من عام تشكيله احتجاجاً على اصدار قوانين العزل السياسي. ومع ان هذا الحزب لم يكن قائماً بشكل رسمي في الفترة التي تمت خلالها زيارة السادات للقدس وفي فترة التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح، الا ان عشرة من نوابه في مجلس الشعب، الذين اصبحوا مستقلين بعد الحل، اصدروا بياناً عارضوا فيه اتفاقيتي كامب ديفيد، وهؤلاء هم: د. محمد حلمي مراد، أحمد يونس، علي سلامة، عبدالمنعم حسين، كمال اسعد، علي الجارحي، طلعت رسلان، صلاح ابي اسماعيل، علوي حافظ، مصطفى الجندي. وقد تم اعداد البيان في منزل فؤاد سراج الدين الذي شارك، ومعه آخرون، في صوغه. أما حزب التجمع، فقد عارض سياسات السادات معارضة شديدة واصدر بيانات تندد بها، ودعا المصريين الى مقاطعة الاسرائيليين ومن يتعاملون معهم من المصريين. وكان الحزب ينشر قوائم باسماء المتعاملين لكشفهم للجمهور.

وفي العام ١٩٨٣، أنشىء حزب آخر هو «حزب الامة» برئاسة احمد الصباحي الذي عارض، بدوره، أي علاقات مع اسرائيل. وينبغي الاشارة، هنا، الى ان حزب الاحرار الذي كان متحمساً لسياسات السادات غيّر موقفه تماماً في العام ١٩٨٦ وسحب موافقته السابقة على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح، وذلك في اعقاب انضمام الشيخ صلاح ابي اسماعيل اليه وتعيينه نائباً للرئيس، وكذلك انضمام اعداد من اعضاء الجماعات الاسلامية. كما ان التجمعات السياسية،

والدينية، غير المصرح بتواجدها قانوناً، كالاخوان المسلمين والناصريين والجماعات الاسلامية، اعلنت معارضتها لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، واصدرت بيانات تحدد فيها مواقفها. هذا بالاضافة الى مقاومة النقابات للتطبيع، وخصوصاً نقابات المحامين والصحافيين والاطباء.

وبعودة حزب الوفد، رسمياً، الى العمل السياسي في العام ١٩٨٤، واعادة اصدار صحيفتي «الاهالي» و «الشعب» التي كان السادات صادرهما، بدأت الاحزاب السياسية والنقابات تقاوم عمليات التطبيع مقاومة فعالة، وذلك بتسيير التظاهرات ضد اشتراك اسرائيل في معارض القاهرة للكتاب، وعند المعبد اليهودي في شارع عدلي بوسط القاهرة، ورفع الاعلام الفلسطينية وحرق العلم الاسرائيلي. وقد تجاوبت الغالبية الساحقة من الشعب مع تحركات المعارضة وتعاطفت معها.

ثالثاً: الاغتيالات والعنف. وهي الشكل الابرز للمقاومة الشعبية لتطبيع العلاقات مع اسرائيل. واول حادث على هذا الصعيد هو الذي وقع بتاريخ ٢٦ شباط ( فبراير ) ١٩٨٠، في اثناء تقديم الياهو بن اليسار اوراق اعتماده للسادات كأول سفير لاسرائيل في مصر؛ اذ قام الشاب سعد حلاوة، من قرية اجهور في محافظة القليوبية، بمهاجمة الوحدة المجمعة بمدفع رشاش، واحتجز عدداً من الموظفين، وكان معه جهاز تسجيل واشرطة لاغاني وطنية، وميكروفون اذاع من خلاله الاغاني والمطالب، قال: «يا اهالي اجهور: انا واحد منكم. انا ضميركم. انا صوتكم اللي صحافة المنافقين ما تقدرش تقوله. انا خلاص قررت ادفع دمي علشان راسنا تبقى فوق. علشان الدنيا كلها تسمع صوتكم. انا معايا اثنين رهاين من افراد الشعب الغلبان: حربي ابراهيم صقر وخالد يوسف... حظهم كده. اذا كان الخديوي السادات، عميل الصهيونية والامريكان، خايف صحيح على حياتهم، زي ما بيدعي انه بيحافظ على حياة الشعب، اللى ناهبه وكاتم فوق نَفَسه؛ اذا كان خايف على حياتهم، يطرد السفير الاسرائيلي فوراً من القاهرة. قدامه مهلة ٢٤ ساعة. واذا لم يقطع العلاقات ويطرد سفير الصهاينة خلال المهلة المحددة، ويذيع بيان بكده اسمعه في الراديو اللي معايا، انا ح اقتل الرهاين واقتل نفسي معاهم». وقامت قوات الامن بمهاجمة حلاوة وقتلته. وقد ادى ظهور مئات من الاسرائيليين في شوارع القاهرة الى اثارة اعصاب فئات عديدة، خاصة بين اعضاء بعض الجماعات الاسلامية. فقد ظهر بينهم تيار ينادي باستخدام الارهاب ضد الدبلوماسيين والسياح الاسرائيليين واغتيالهم ونسف السفارة؛ وكذلك اغتيال المصريين المتعاونين والمتعاملين مع اسرائيل بهدف ايقاف عمليات التطبيع نهائياً.

أما عمليات الاغتيال، فتمت على النحو التالي:

الاولى بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢١، عندما اطلقت النار على سيارة تقل الموظف الاداري في السفارة الاسرائيلية، البرت اتراكش، وزوجته وسكرتيرته. فقتل هو واصيبت الزوجة والسكرتيرة، ولم تتمكن اجهزة الامن من القبض على الذين نفذوا العملية، على الرغم من ان جماعة اسمها «منظمة ثورة مصر» اصدرت بياناً وزع في القاهرة وادعت فيه مسؤوليتها عن الهجوم.

الثانية حدثت في «رأس برقة» في سيناء، عندما اطلق الجندي المصري سليمان خاطر النار على سبعة من السياح الاسرائيليين، فقتلهم جميعاً. وقد وقع هذا الحادث بعد يومين فقط من الغارة الجوية الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حمام الشط في تونس. وعلى الرغم من ان الحكومة المصرية اعلنت ان الاسرائيليين اقتربوا من الموقع العسكري الذي يحرسه الجندي خاطر، ورفضوا تحذيره بالابتعاد، مما افقده اعصابه واطلق عليهم النار؛ الا ان الناس لم يصدقوا الرواية الرسمية واعتبروا الحادث رداً على الغارة الاسرائيلية ضد م.ت.ف.

الثالثة وقعت بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ ضد اربعة موظفين اسرائيليين كانوا في جولة على معرض القاهرة الصناعي والزراعي الدولي في مدينة نصر. فبعد مغادرتهم المعرض اعترضت سيارتهم سيارة

اخرى واطلق من فيها النار عليهم، فقتلت اسرائيلية واصيب الثلاثة الآخرون. وقد وزعت منظمة «ثورة مصر» بياناً اعلنت فيه مسؤوليتها عن العملية.

ان ما نود ان نركز عليه، في الختام، ليس عمليات الاغتيال، وانما رد الفعل الشعبي على هذه العمليات. فقد تلقى المصريون انباءها بشماتة يصعب اخفاؤها، وبما يكفي لتوضيح مدى الكراهية التي يكنونها للاسرائيليين. فالجندي سليمان خاطر تحول الى بطل قومي. فقد انطلقت التظاهرات من الجامعات ترفع صوره وتندد بمحاكمته، وعقدت المؤتمرات الشعبية تأييداً له.

وحين اعلن نبأ انتحاره داخل السجن، اندلعت تظاهرات عنيفة في اماكن متعددة، وأصدرت كتب عديدة حول بطولته.

---

(١) الوثيقة الثانية من «وثائق اتفاقيات كامب ديفيد»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٤، تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٨، ص ٢٢٣.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة في «وثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل»، بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٩، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٠، أيار ( مايو ) ١٩٧٩، ص ١٦٩.

(٤) محسن عوض، **مصر واسرائيل، خمس سنوات من التطبيع**، القاهرة: دار المستقبل العربي، بلا تاريخ نشر، ص ٤٩.

(٥) ندوة مع د. يوسف والي، **المصور** (القاهرة)، ٢٤/٩/١٩٨٢.

(٦) من حديث السادات لرؤساء تحرير الصحف الاميركية بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد. انظر **الاهرام و الاخبار و الجمهورية**، ٢١/٩/١٩٧٨.

(٧) عوض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧.

(٨) **اكتوبر** (القاهرة)، ١٦/٢/١٩٧٩، ص ٣.

(٩) حديث السادات في التليفزيون المصري بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٩، ذكرى عيد ميلاده. نشر في **الاهرام و الاخبار و الجمهورية**، ٢٦/١٢/١٩٧٩.

(١٠) **بيان من المصريين** (منشور)، القاهرة: بلا ناشر، ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٠؛ اصدرته جماعة مكونة من شخصيات عامة كانت نشرت بيانات ضد تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وكانت هذه الجماعة تعقد اجتماعاتها في مكتب المحامي ممتاز نصار.

(١١) عادل عيد المحامي، «تطبيع العلاقات واثره في التشريع المصري»، **الدعوة** (القاهرة)، تموز ( يوليو ) ١٩٨١.

(١٢) من بيان لجنة الاحزاب السياسية بعنوان **اسباب قرار لجنة الاحزاب السياسية في الطلب المقدم من السيد الاستاذ محمد ممتاز نصار، وكيل طالبي تأسيس حزب الجبهة الوطنية بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩**.

(١٣) انظر **الاهرام**، ١٧/١/١٩٨٠.

(١٤) راجع **المصدر نفسه**، ٩/١/١٩٨٠.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) عوض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٧) انظر لمزيد من التفاصيل الانبا غريغوريوس، **وثائق للتاريخ: الكنيسة وقضايا الوطن والدولة والشرق الاوسط**، الجزء الثاني، القاهرة: منشورات أسقفية الدراسات اللاهوتية العليا، أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٧.

(١٨) شفيق احمد علي، **من الملف السري للسادات والتطبيع، عملية اغتيال سعد حلاوة**، القاهرة: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٣٢ ـ ٣٣.

# الحوار العربي ـ الاوروبي وتأثيره في الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية

محمد خالد الازهري

كانت سياسة دول اوروبا الغربية، طوال حقبة طويلة من تاريخها، أحد العوامل الاساسية في خلق الكيان الصهيوني، والتسبب في بروز المسألة الفلسطينية، بكل ما ترتب على ذلك من مضاعفات وصراعات في قلب المنطقة العربية.

ومنذ ما يقرب من ثلاثين عاماً، تتأطر دول غرب اوروبا في تنظيم اقليمي يحظى، وبشكل حثيث، بموقع متميز بين التنظيمات الاقليمية الدولية المعاصرة [١]. بدأ هذا التنظيم في العام ١٩٥٧ بدول ست، هي فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، تحت اسم المجموعة الاقتصادية الاوروبية. ثم ازدادت دول المجموعة الى تسع في العام ١٩٧٣، بانضمام كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا. وتوسعت المجموعة، فأصبحت تضم اثنتي عشرة دولة من دول غرب اوروبا، حينما انضمت اليها اليونان (١٩٨١) ثم اسبانيا والبرتغال (١٩٨٦). وفي الوقت الذي تتسع فيه دائرة المجموعة الاوروبية اقليمياً، فان من الملاحظ ازدياد الدور الذي تقوم به المجموعة على الساحة الدولية، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وليس من المبالغة ان نذكر الاهمية التي يوليها العالم العربي لعلاقاته مع المجموعة الاوروبية، وان القضية الفلسطينية تقع في قلب دائرة هذه العلاقات، وخصوصاً خلال السنوات العشر الماضية، والتي شهدت بروز ظاهرة الحوار العربي ـ الاوروبي.

وقد حاولت الدول العربية دفع دول المجموعة الاوروبية، بشكل انفرادي او جماعي، الى انتهاج سياسة عادلة تجاه القضايا العربية عموماً، والقضية الفلسطينية بوجه خاص.

وانطلاقاً من ادراك اهمية الدور الاوروبي، في المفهوم التاريخي والمستقبلي، نتناول، هنا، عرض بعض النقاط التي نتلمس اهميتها على طريق تطوير السياسة الاوروبية ـ الفلسطينية.

## تحطيم الوهم حول الدور الاسرائيلي

غنّي عن الذكر كيف ان اوروبا وجدت ان للكيان الصهيوني وظيفة هامة في المنطقة العربية في مرحلة تاريخية سابقة، وربما منذ القرن التاسع عشر (أو ما قبل ذلك التاريخ). من ذلك ان اوروبا رأت ان من مصلحتها تحطيم اي محاولة وحدوية عربية، وضرورة خلق كيان يقوم على حراسة المصالح الاوروبية في المنطقة العربية وحماية طرق مواصلاتها نحو مستعمراتها المجاورة لهذه المنطقة، الخ. ولكن التطور الذي طرأ على الساحة الدولية عموماً، والاوروبية خصوصاً، يدفع الى ضرورة تغيير المدركات الاوروبية بشأن وظيفة هذا الكيان[٢]. فاوروبا عرفت الانقسام في الايديولوجية والنظم لايجاد الاشتقاق السليم لكلمة نظام منذ الحرب العالمية الثانية، ولن يختفي هذا التمزق دون ان ترفع اوروبا عن كاهلها صراع النفوذ بين الادارة السوفياتية والسياسة الاميركية. هذا بينما نجد أن

اسرائيل، من خلال سياستها التوسعية واعتمادها على احدى القوتين العظميين، تدفع الى زيادة تغلغل هاتين القوتين في النطاق الاقليمي للمجموعة الاوروبية[٣].

لقد خلق الكيان الصهيوني الاضطراب الاقليمي في المنطقة العربية، وهو الامر الذي تضررت منه المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية للمجموعة الاوروبية. من ذلك تأثير اغلاق قناة السويس في الاقتصاد الاوروبي، والاضطراب في المواصلات الجوية حول البحر المتوسط؛ كما ان بعض نواحي الانتاج الاسرائيلي ينافس بعض الاقتصاديات الاوروبية (الحمضيات، صناعة النسيج، صناعة الاسلحة). زد على ذلك ان اسرائيل تعتمد على عنصر التحالف مع القوى العظمى، وهذا يتعارض مع مفاهيم المصالح الاوروبية الوحدوية. وهنا نذكر بما قبل العام ١٩٧١ عند اصدار وثيقة باريس بأن الزعماء الاسرائيليين شعروا بالعزلة نتيجة المواقف الموحدة لدول المجموعة في الشرق الاوسط.

وتوسع المجموعة الاوروبية أمر لا تستسيغه اسرائيل، لأنها تفضل التعامل الثنائي. فقد تشاءمت اسرائيل عند دخول بريطانيا الى المجموعة (١٩٧٣) وهي تتحسب، الآن، بعد دخول كل من اسبانيا والبرتغال[٤].

ان الدور الاسرائيلي في المنطقة العربية يتعارض مع كثير من مصالح القارة الاوروبية. ويمكن ترتيب التركيز على اوجه الاختلاف الاسرائيلي ـ الاوروبي على النحو التالي:

- اسرائيل تسعى الى تعطيل الاتجاه الوحدوي الاوروبي، كمنافس لمصالحها في المنطقة العربية، على الاقل من المنطلقات الاقتصادية.
- السياسة التوسعية الاسرائيلية قادرة على تهديد النفوذ الاوروبي في حوض البحر المتوسط في لحظة معينة.
- السياسة العدوانية الاسرائيلية دفعت الى التدخل السوفياتي في البحر المتوسط وتدهور مركز الغرب؛ وهو تدخل ما كان ليحدث لولا مساندة بعض القوى العربية، نتيجة لصراعها مع اسرائيل[٥].
- السياسة الصهيونية ـ الاسرائيلية تدفع الى تمزق المجتمعات الاوروبية من الداخل، من خلال ربط القوى الصهيونية واليهودية مباشرة بسلوكها وادعائها برعاية مصالح اليهود في الدول الاخرى.
- اسرائيل، بادخالها السلاح النووي الى المنطقة، تدفع بامكان وجود خطر نووي عربي مضاد في مكان قريب من اوروبا.

كل هذه المخاطر الاسرائيلية في تناقضها مع السياسة والامن الاوروبيين (الداخلي والخارجي) يمكن التركيز عليها لايقاف ما يسمى بالسياسة المتوازنة الاوروبية. وتستطيع اوروبا ـ على سبيل المثال ـ الضغط الاقتصادي على اسرائيل وتحجيمها في هذا المجال؛ كما يمكنها ان تضغط على بعض القوى التي تساند اسرائيل لعزلها. ومن خلال المحافل الدولية، يمكن لاوروبا ان تجرم السياسة الاسرائيلية، كذلك يمكنها ان تضغط على دول اميركا اللاتينية وبعض الدول الافريقية التي لا تزال تعيش في دائرة النفوذ الفرنسي، والبريطاني، في الاتجاهات السابقة[٦]. وجميع هذه العناصر سوف تصب في المصلحة العربية، ومصلحة الجانب الفلسطيني بشكل خاص.

## استخدام الاوراق العربية

اذا كانت السياسة الاسرائيلية تتعارض بالقدر السابق مع المصالح الاوروبية، فليس يعني ذلك تحولاً في الموقف الاوروبي لصالح قضية فلسطين بشكل تلقائي. فهذا أمر مستبعد في ضوء المتغيرات الاخرى المحيطة بالعلاقات الاسرائيلية، كالضغوط الصهيونية، والموقف الأميركي، والصورة المشوهة للعرب لدى اوروبا، مما يستدعي ان يدفع العرب باتجاه تغيير الموقف الاوروبي عن قصد وتدبر.

ولنقتصر، هنا، على الحديث عن أهم الاوراق العربية، النفط. فبعض المراقبين لسير الحوار العربي ـ الاوروبي لاحظ ان الجانب العربي لم يستخدم النفط في سبيل الدفع بقضاياه[٧]، واكتفى بحسن النية في اداء الالتزامات الدولية، وهذا لا يتلاءم مع الوظائف التي تعتمد على اداء القوة في العلاقات الدولية. فالبعد السياسي والبعد الاقتصادي للحوار هما وجهان لعملة واحدة. والنفط، بخلاف المنظور الاوروبي للاعتبارات الاقتصادية الباردة، هو ـ من منطلق عملي ـ سلاح عربي ساخن.

والنفط العربي لم يستخدم، لا في تنمية عربية شاملة ولا كسلاح شامل اقتصادي ـ سياسي ـ عسكري. فاذا ادعى البعض بفتور القوة النفطية العربية في الآونة الاخيرة، علينا ملاحظة ان الجانب العربي يملك طاقة تفاوضية كبرى، ليس في مجال المادة النفطية الخام فحسب، ولكن، ايضاً، في مجال المستخرجات النفطية وصناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية والاموال النفطية وطرق المواصلات والنقل. واوروبا تعلم ذلك وتدرك ابعاده[٨]. وباستبعاد كل ذلك من الحوار العربي ـ الاوروبي، تكون الارادة العربية قد خرجت عن منطق الحوار الذي هو نوع من الدبلوماسية الجماعية في ظل استخدام أمثل لكل أدوات المساومة السياسية، من منطلق التنسيق والتخطيط وعملية توزيع الادوار.

ومن نافل القول التذكير بأن هناك فرقاً بين المساومة المصلحية ـ وهو أمر تعرفه اوروبا ـ والابتزاز الذي تسعى الدعاية المضادة الى وسم الموقف العربي به.

وفي مجال الاستخدام الامثل للادوات العربية، أيضاً، يجب ان لا يكون التعامل الثنائي مع الدول الاوروبية على حساب المصالح الموحدة للامة العربية، وهنا يصعب لوم الجانب الاوروبي، بالنظر لسيادة المصالح الفردية لبعض الدول العربية.

وضمن الاوراق العربية العمل على ابراز مدى التقاء المصالح الاوروبية بالمصالح العربية، من خلال السلبيات التي يطرحها الكيان الصهيوني على الطرفين، الامر الذي يحتاج الى مخطط دعائي شامل في غرب اوروبا.

## استغلال الحضور العربي

ان التواجد العربي في غرب اوروبا هو على اشكال مختلفة؛ فهناك الجاليات العربية، الطلابية والتجارية والمقيمة والدبلوماسية والسياسية، الخ. وعلى مسافة من هذه الجاليات هناك اصدقاء العرب وأصدقاء القضية الفلسطينية. ومنذ وقت مبكر، لفت البعض الانتباه الى أهمية وجود الروابط والاتحادات الطلابية العربية القادرة على تجسيد الحركة العربية[٩].

تنبع أهمية الدور الطلابي من قدرة الطلاب على التغلغل في الاوساط والمجتمعات كافة واتصالاتهم بالمستويات كافة؛ وربما يؤدي هؤلاء دورهم بصورة أنجح من مكاتب الاعلام الرسمية. فالناس يميلون الى النفور من كل ما هو رسمي[١٠]. ومهمة الطلاب العرب، والفلسطينيين خصوصاً، بالغة الاهمية، في ضوء تطويق القوى الصهيونية لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية؛ وبذلك، فان توفير الامكانات الفكرية والدعائية والمادية اللازمة لهذه الروابط الطلابية من الامور الهامة.

وتأتي أهمية الدور الذي يجب ان يلعبه طالب فلسطيني (أو عربي مغترب) وكل عامل عربي أو فلسطيني من كون هذه الفئات تمثل سفراء للقضية الفلسطينية والعربية في العالم الغربي، وان كان البعض قد عاب على بعض هؤلاء بأنهم يركضون خلف المشاكل الشخصية السخيفة، وان اخطر ما يتعرض له الطالب الفلسطيني المغترب هو ان يصبح مثقف صالونات يولي الحوار الثوري العقيم أكبر اهتماماته، فلا يبقى له مجال للعمل. ولكي يصبح هؤلاء اداة اعلامية نشطة وقوية للقضية

الفلسطينية يجب ربطهم بالثورة الفلسطينية بصلة تعاون وثقة مستمرة، اذ يذكر أحد الباحثين العرب انه كثيراً ما التقى بفلسطينيين في بلجيكا لا علاقة لهم البتة بأي اتحاد (طلاب أو عمال مثلاً)، ولم يسبق لهم أن علموا بوجود ادبيات للثورة الفلسطينية، وانهم يكتبون للحصول على تلك الادبيات دون طائل(١١). وهكذا، فان اللجان الاوروبية المناصرة تقوم بالدور الاعلامي الذي كان من المفترض ان يكون الفلسطيني، او العربي، محوراً له.

وينتقد باحث عربي آخر موقف الطلاب العرب في بريطانيا، حيث انهم يعزلون انفسهم عن الواقع السياسي البريطاني، وخاصة الجماعات اليسارية المؤيدة للقضية الفلسطينية(١٢)، وذلك بعكس المبعوثين الاسرائيليين الذين يحاولون المستحيل لاختراق هذه القطاعات، بسبب أهميتها في الحياة السياسية البريطانية. ولا شك في ان تطوير موقف هذه القوى من القضية الفلسطينية يستوجب ان يتعاون الطلبة مع اليسار البريطاني في جميع القضايا، وليس في القضية الفلسطينية وحدها.

ولكن ينبغي ان لا نغفل، ايضاً، ان تطوير قوى الثورة الفلسطينية وانتشار مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في معظم دول غرب اوروبا اعطى زخماً للعمل الفلسطيني في الغرب. وهنا، فان الاستمرارية في ذلك مطلوبة، اذ ان من الباحثين من ذكر، في مطلع السبعينات، انه كان لفلسطين اصدقاء عظماء في الغرب، وانه، نتيجة لعدم العثور على افضل الوسائل للتعامل معهم، تسلطت عليهم الصهيونية بادعاء «اللاسامية»، فانعزلوا، ويأس نفر منهم، وقاوم بعضهم وقام بزيارة للبلاد العربية لتقصي الحقائق، وان عدد اولئك قد ازداد مع تصاعد المقاومة الفلسطينية، مما اعاد اليهم ثقتهم في العرب.

ان تزويد العرب، والثورة الفلسطينية، وانصار القضية الفلسطينية، بالحقائق، اولاً بأول، وابقاءهم على اتصال بحركة القضية يعززان مواقفهم. فأحد المشرفين على مجلة بلجيكية يسارية رأى انه «... لا يجب الاستمرار في شجب اسرائيل وممارساتها الى ما لا نهاية، وان عليه ان يقدم الى القارىء عناصر ايجابية وواضحة عن اهداف العمل الفلسطيني»(١٣).

ومن أفضل اساليب استغلال الحضور الفلسطيني في الغرب، والمحافظة على الاصدقاء والانصار، هو تحقيق وحدة القوى الفلسطينية والعربية، وتحقيق منجزات نضالية على صعيد القضية. فانضباط قوة الثورة الفلسطينية ووحدة منظمة التحرير يقدمان مادة قيمة للعمل الفلسطيني في الاوساط الغربية. ومن ذلك ان الصمود الفلسطيني في العام ١٩٨٢ في وجه الغزو الاسرائيلي للجنوب اللبناني وحصار بيروت والمقاومة شكل نقطة تحول هامة على صعيد الرأي العام الغربي المؤيد للقضية الفلسطينية.

## دعم النشاط الاعلامي

على الرغم مما يقال حول طبيعة السياسة الخارجية التي تتطلب السرية، وانها من ناحية ادارتها وصياغتها احتكار حكومي، وكونها عمل يتطلب التخصص ويشتمل على مسائل معقدة مما يجعلها حكراً على قلة من الرسميين، وانها، لكل ذلك، تعتبر، في الواقع، عملاً غير ديمقراطي، الا ان المبادىء الديمقراطية تتطلب ان يكون المواطن على معرفة بقسط من الحقائق المرتبطة بصناعة القرار(١٤). وعلى ذلك، فان المواطن الاوروبي له صلة بصناعة السياسة الخارجية، ولو بنسبة معينة، وان كانت هذه النسبة عالية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لكونها مرتبطة بابعاد المشكلة اليهودية تاريخياً، وتحركات الحركة الصهيونية الاسرائيلية في الوقت الراهن داخل المجتمع الاوروبي. ومن هنا، فان الاهتمام بالعمل الاعلامي، والدعائي، في أوساط الرأي العام الاوروبي، أمر لا شك في ضرورته.

ويلاحظ ان تشكيل البرلمان الاوروبي، بصيغة الانتخابات المباشرة، يعطى أهمية متزايدة لدور الرأي العام، والقوى السياسية، في المجموعة الاوروبية على السياسة المشتركة لدول المجموعة الاوروبية في غرب اوروبا.

والاعلام الفلسطيني بشكل خاص، عليه ان يهدف الى:

١ ـ كسب اكبر قطاعات ممكنة من الرأي العام لصالح القضية، وتوضيح المطلوب من هذه القطاعات، وتوضيح خصوصية الدور الاوروبي تجاه قضية فلسطين، والعمل على فك الارتباط بين قضية الامن الاوروبي والامن الاسرائيلي بعد نجاح الدعاية الصهيونية في الربط فيما بينهما، وهي امور تحتاج لقوة دفع مستمرة(١٥).

٢ ـ التعريف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبمعنى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم الهدف الفلسطيني في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين.

٣ ـ التركيز على جوانب القضية الفلسطينية، مثل الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في بلاده، واستمرار الثورة الفلسطينية، وتمسك الشعب بقيادته، وبطلان أي حل لا يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الاعتبار، والدعم العربي للقضية، واستغلال الاخطاء الاسرائيلية، وابراز المقاومة المسلحة للسياسة الصهيونية في الاراضي المحتلة.

ان النشاط الاعلامي والدعائي ليس عملاً عشوائياً يقوم به متطوعون مبتدئون أو هواية يتصدى لها البعض، بل لا بد من ان يستند الى منطق وخطة محكمة. ان مخاطبة الرأي العام الاوروبي من قبل المخطط العربي يجب ان يتخذ منطلقاً له ابراز الصهيونية كسياسة عدوانية واستفزازية تجعل العنف اساساً لحركتها السياسية ومن خلال اعداد معين يمكن ان يقود الرأي العام الى اقتناع بأن العنف في منطقة الشرق الاوسط لم ينهض الا نتيجة للطابع اليهودي والفلسفة الصهيونية القائمة عليه، بمعنى ان الصهيونية السياسية هي التي غرست العنف في المنطقة، وهي التي وضعت بذورها في فلسطين(١٦).

ويمكن اتباع هذا المنطق في نماذج تحليلية بحيث تقود الى العديد من النتائج، وبصفة خاصة في النواحي الآتية:

○ تقديم الحركات العنيفة التي يقوم بها الفلسطينيون على انها نوع من الدفاع الشرعي عن النفس كرد فعل على فلسفة العنف التي تقوم عليها الدولة الصهيونية ـ الاسرائيلية وكذلك ازالة الصورة التي تتستر خلفها اسرائيل على ان حروبها تحقق السلام في المنطقة(١٧)، وتوضيح مخاطر منطق العنف الاسرائيلي على غرب اوروبا واصطدامه بمصالحها في المنطقة العربية والبحر المتوسط وامكان جر الدولتين العظميين نحو حافة الهاوية، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على الوجود الاوروبي ذاته، كما حدث ابان حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) واعلان حالة التأهب النووي الاميركي.

○ يمكن للمنطق الفلسطيني، والعربي، الاعلامي ان يبرز مخاطر اسرائيل على المجتمع الاوروبي من الداخل حيث تنكأ اسرائيل مشكلة انتماء المجتمع اليهودي اليها، مما يسهم في تمزيق المجتمع الاوروبي من الداخل.

○ يمكن ان يضاف الى ما سبق ان توحيد اللغة الاعلامية، وحسن اعداد القائمين على العمل الاعلامي، والعمل الدعائي، من الامور وثيقة الصلة بالكيفية التي يتم توصيل المعلومة بها، بحيث تحدث أثرها في الرأي العام الغربي. وهنا تتصدر أهمية اللقاءات الدورية بين المشرفين على المكاتب الفلسطينية في العواصم الاوروبية لوضع خطط التحرك وتقييم السالف منه وتطوير القائم وحل الصعوبات. وعن نوعية القائمين على هذا العمل بخصوص قضية فلسطين، يكفي ان ندرك ان ضعف

الموفدين لغوياً، أو فشلهم في التفريق بين المواقف المختلفة أو حفظ التواريخ، والاستناد الى الوثائق والارقام دون الرجوع الى الاوراق المكتوبة ما امكن، وعدم التعمق في المعرفة وربط الحقائق، او اي ضعف في قوة الشخصية، كل ذلك يمكن ان يحول هؤلاء الى عكس الدور المنوط بهم.

وفي دراسة لاحد الباحثين تمت من خلال مقابلات اجراها مع عدد من المراسلين الغربيين المتصلين بالقضية الفلسطينية حول فعالية الاعلام الفلسطيني خصوصاً، والعربي عموماً، نصح المراسلون الغربيون بأن يكون الناطق الفلسطيني (أو العربي) متفهماً للغرب، ولانظمته، ولشعوبه، ولصحافته. ولذلك، فان منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها خدمة القضية بأن تقدم ناطقين فلسطينيين مثقفين بثقافة غربية، اذا ما أرادت لاجهزة الاعلام في الغرب ان تتحدث عن هذه القضية(١٨).

ونجاح المنطق الدعائي مرتبط، ايضاً، بالوسيلة التي يقدم بها القضية الى الرأي العام والقوى الغربية. ومن الوسائل المقترحة: المؤتمرات الصحافية، والمهرجانات، واستقبال الفرق الرياضية، أو الثقافية، الفلسطينية.

ومن وسائل دعم التحرك لصالح القضية الفلسطينية، ايضاً، تنسيق الترابط بين الجاليات العربية والفلسطينية في اوروبا مع المكاتب الفلسطينية، وتوجيهها لكي تصلح بؤرة لدعم القضية بين القطاعات التي تختلط بها، وكذلك دراسة البرامج التعليمية في اوروبا الغربية والطلب الى الاصدقاء، بالوسائل الدبلوماسية، للعمل على تعديل الصورة الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني، والتعرض المناسب لوسائل الاعلام التي تسيء الى الصورة الفلسطينية، والعربية.

وعلى المستوى السياسي، يمكن توسيع علاقات مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بالشخصيات الاوروبية في جميع الميادين، وامدادها بالمعلومات الطازجة، والمواقف الفلسطينية، السياسية والدبلوماسية.

ومن اهم الوسائل الاعلامية في الدول الغربية التأثير في الاذاعات الحرة التي تبث من عواصم اوروبا، مثل روما وباريس، وامكان ايجاد الوسيلة الدبلوماسية، مثل الجامعة العربية ومكاتبها، لخلق اذاعة حرة فلسطينية، بكل ما يترتب على ذلك من ايجابيات. وهذا القول يتم في ضوء ما تقوم به المنظمات الصهيونية ـ اليهودية التي تمتلك اذاعة حرة في باريس، وهي من اقوى الاذاعات الحرة المسموعة(١٩). كما ان استغلال ابناء البلد المضيف في العمل الدعائي والاعلامي للقضية يحمل مصداقية كبيرة، وهنا يمكن تجنيد الاصدقاء في هذا السبيل.

وعن قطاعات الرأي العام وتفرعات القوى السياسية التي تتوجه اليها النشاطات السابقة، يجب التمييز بين هذه القطاعات بكيفية واعية؛ فمن الضروري عدم اللجوء الى «التعميم» في نشاط الرأي العام، والقوى، والاحزاب السياسية، ومعرفة هذه القوى على خارطة المجتمع الاوروبي والاثر النسبي لكل من هذه الشرائح في القرار السياسي، خاصة في المجال الاوروبي، الذي يشمل العديد من الشرائح الوسطى التي تغطى بشكل متصل، من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، ولكل من هذه القوى مصالحها ومنطق تحركها واسلوبها في التعامل، ويشكل مجمل التفاعلات بين هذه القوى أرضية التحرك السياسي في المجموعة الاوروبية، في التحليل الاخير.

ويمكن التمييز، في هذا المجال، وفي ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية، بين ثلاثة قطاعات(٢١):

الاول: قطاع تم كسبه، نهائياً، وتجنيده للدفاع عن القضية. ومن ذلك الاوساط اليسارية، والاوساط التجارية، ذات العلاقة بالعرب.

الثاني: قطاع محايد، وهو من القوى التي تملك المعلومات الكافية عن القضية وتخشى الاتهام باللاسامية والضغوط الصهيونية.

الثالث: قطاع يجب النضال ضده، وهو الفئات الصهيونية، والمتصهينة او المرتبطة بها، خاصة في الاوساط الاعلامية.

وبطبيعة الحال، فان التعريف بهذه القطاعات وكيفية التأثير فيها يخدم القضية الاعلامية في غرب اوروبا عموماً. ويجدر التنوية الى انه ليس من الواجب احتضان، او النفور من، اي رأي مساند، او معارض، للموقف الفلسطيني. فالمهم تصنيف القوى المؤيدة والمساندة، والمحايدة، والمعارضة، سياسياً واجتماعياً، للموقف، على خلفية المواقف التي تدفعها في اتجاه، او في آخر. وعلى العمل الدبلوماسي والدعائي الهادف الاتجاه نحو القوى التي تحمل في طياتها بذور المستقبل وهويته؛ وهذا يعني الاتجاه نحو القوى التي قد تقود الى التأثير في مجريات القضية. ولعل اكبر خدمة يمكن ان تقدم الى المنطق الفلسطيني الاعلامي والسياسي تكمن في وحدة الصفوف الفلسطينية، ومتابعة التحرك بالسبل كافة للتأثير الموحد مع القوى العربية لدفع الموقف الاوروبي الى جانب القضية الفلسطينية بشكل مبدئي وثابت.

ومن المهم، ايضاً، ان يتحدث الطرف العربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن الدور المتميز الذي تلعبه الدولتان العظميان في سياق الصراع، من حيث انهما تشكلان مصدر الدعم الاساسي، السياسي والعسكري، للاطراف المعنية بالصراع. والبعض يروج لمقولة مفادها ضعف تأثير اطراف دولية اخرى في العمل على ايجاد تسوية عادلة للصراع تكفل بلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، ولكن المرء لا يستطيع ان يغفل اهمية الدور الاوروبي بأي حال. ولا شك في ان تحقيق منجزات عربية على الساحة الاوروبية الاقليمية أمر له ما بعده في مستقبل الصراع. وواضح ان تحقيق تقدم في السياسة الاوروبية ـ الفلسطينية له اكثر من مسلك ووسيلة، بعضها يقع على الساحة العربية، مثل التماسك العربي والاقليمي والتوافق على مفهوم مشترك للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وبعضها يخص الساحة الفلسطينية ذاتها، مثل الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبعضها ذو طابع فلسطيني ـ عربي، يتمثل في استغلال مجموعة المصالح العربية ـ الاوروبية المشتركة وتنمية الجهد الاعلامي والدعائي للقضية في اوروبا، والتصدي للميراث الدعائي التاريخي للصهيونية على الساحة الاوروبية.

ومن المطمئن ان درجة التفاعل العربي ـ الاوروبي خلال السنوات الاخيرة بلغت الحد الذي يمكن استغلاله، عربياً، لتحقيق أهداف سياسية طموحة؛ وهذا يحتاج، بالطبع، الى رغبة عربية في تحقيق هذه الاهداف وقدرة على استغلال حجم التعامل الاقتصادي، والمالي، والثقافي، المشترك، من أجل اكتساب الدور الاوروبي وموقف دول المجموعة الاوروبية، بشكل ثابت، خلف الحقوق الفلسطينية.

## المطالب العربية والمواقف الاوروبية

وضع المراقبون لتحركات السياسة الاقليمية الاوروبية عدداً من الاحتمالات لمستقبل هذه السياسة على الساحة الدولية. والاحتمال الأرجح، لدى المراقبين هؤلاء، هو ان اوروبا الغربية، من خلال سياستها الاقليمية التي تسهر عليها المجموعة الاوروبية، سوف تباشر دوراً اقليمياً في محيط الدول والمجموعات الدولية المتاخمة لحدودها. وتشمل هذه الدائرة ثلاث مناطق أساسية، هي افريقيا في جنوب الصحراء، واوروبا الشرقية ثم ساحل البحر المتوسط فيما يسمى (السياسة المتوسطية)،

والمجموعة العربية. وهكذا، فان المصلحة الاوروبية تقتضي ايجاد تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي(٢٢).

لقد طالبت منظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية، باستمرار، بدور تقوم به المجموعة ضمن الجهود القائمة لايجاد تسوية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. فقد قدم الفلسطينيون مطالبهم الى الطرف الاوروبي من خلال موقعهم في الطرف العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي. كما اهتم الطرف العربي، عموماً، بالدور الاوروبي، بشكل فردي او جماعي. ونستطيع ان نقترب من طبيعة المطالب العربية الى دول المجموعة الاوروبية، من جهة، والمواقف الاوروبية من هذه المطالب، ومن ابعاد القضية الفلسطينية، من جهة أخرى، بالاعتماد على مصدرين أساسين:

الاول: متابعة المطالب العربية بشأن فلسطين والمواقف الاوروبية منها في جلسات الحوار العربي ـ الاوروبي. وخبرة السنوات العشر من عمر الحوار تقدم مادة كافية لهذه المتابعة.

الثاني: المقارنة التي يمكن اجراؤها بين ما ورد في البيانات الاوروبية التي أُصدرت حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، وهي البيانات التي أصدرت من قبل أعلى المستويات في المجموعة (مجلس الوزراء والمجلس الاوروبي).

**القضية الفلسطينية في بيانات المجموعة الاوروبية**

ان البيانات الاوروبية بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وما اشتملت عليه بشأن القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هي نوع من الطروحات المشتركة لدول المجموعة. وهي لا ترقى الى درجة المبادرة المتكاملة من جميع ابعاد القضية، وان كانت هذه البيانات تشتمل على المبادىء العامة للتسوية، من وجهة النظر الاوروبية.

وتوضح قراءة البيانات الاوروبية ان المجموعة لم تسر في خط مستقيم بشأن مواقفها من ابعاد القضية الفلسطينية. واستطراداً، فسوف نتعامل مع هذا الجانب من خلال مقارنة مجموعة من البيانات التي صدرت عن المجموعة في اوقات ومناسبات مختلفة، وهي «بيان لندن» (حزيران ـ يونيو ١٩٧٧) و«بيان البندقية» (حزيران ـ يونيو ١٩٨٠) وبيان وزراء خارجية المجموعة (آذار ـ مارس ١٩٨٤)، والى حد ما «بيان دبلن» (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٤)، وذلك على النحو التالي:

١ ـ أشار بيان لندن، بالنسبة الى مفهوم الحقوق الفلسطينية، الى ضرورة اخذ حقوق الفلسطينيين المشروعة في الاعتبار، عند اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة. اما بيان البندقية، فيقرر ان القضية ليست قضية لاجئين وحلها يتم من طريق تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة(٢٣). وفي بيان وزراء الخارجية في آذار (مارس) ١٩٨٤ نص على قبول حق تقرير المصير مع كل ما يترتب على ذلك. والنص على مفهوم الحقوق المشروعة بهذا الشكل يعد تفصيلاً ورداً على الاستفسار العربي المستمر عن مفهوم المجموعة لتقرير المصير الفلسطيني. وحيث ان المفهوم العربي للحقوق الفلسطينية يتضمن حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، فقد اعتبر البعض هذه الصيغة تقدماً محدوداً(٢٤).

٢ ـ وبالنسبة الى حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة، تحدث بيان لندن عن حق الشعب الفلسطيني في اقامة «وطن»؛ أما بيان البندقية، فلم يشر، مطلقاً، الى حق الفلسطينيين في اقامة وطن او دولة، واكتفى البيان بايراد حقهم في تقرير المصير. ويفهم من بيان آذار (مارس) ١٩٨٤، ضمناً، موافقة المجموعة على اقامة الدولة الفلسطينية.

٣ ـ وحول موقع منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية، فقد نص بيان لندن على انه لا بد من

اشتراك ممثلي الفلسطينيين في مفاوضات السلام، ولكنه تجنب الاشارة الى المنظمة؛ في حين نص بيان البندقية على ضرورة اشتراك كل الاطراف المعنية، ويدخل ضمنها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.ولم تذكر المجموعة شيئاً عن المنظمة في بيان آذار (مارس) ١٩٨٤، وان كانت المجموعة عادت وذكّرت باشتراك المنظمة في اي مفاوضات للسلام، في بيان دبلن[٢٥].

ويلاحظ ان المجموعة لم تعترف، في بياناتها كافة، بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٤ ـ وعن الارض العربية المحتلة ومسألة الاستيطان الصهيوني، لم يتضمن بيان لندن أي اشارة الى هذا البعد، بينما اعتبر بيان البندقية ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة خطيرة على طريق السلام، وان المجموعة تعتبر ان اي تعديلات في وضع السكان او الممتلكات في الاراضي العربية المحتلة هي عمل غير مشروع في ظل القانون الدولي. كما اشار بيان آذار (مارس) ١٩٨٤ الى ان الدول العشر تدعو الحكومة الاسرائيلية الى وضع حد لسياستها الخاصة باقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة. ولم تضف المجموعة جديداً في هذه المسألة.

٥ ـ وبينما لم يشر بيان لندن الى مسألة القدس، نجد ان بيان البندقية تضمن اعتراف دول المجموعة بالاهمية الخاصة لهذه المدينة لكل الاطراف المعنية، وانها لا تقبل بأي مبادرة خاصة تهدف الى تغيير وضع القدس، مما يعني رفض المجموعة لاعتبار القدس عاصمة اسرائيل[٢٦]. ولكن بيان آذار (مارس) ١٩٨٤ عاد فأهمل موضوع القدس، في الوقت الذي تعرضت المدينة لمخططات بالغة الخطورة، استهدفت الاماكن المقدسة، الاسلامية والمسيحية. وكان من الضروري الاشارة الى مسألة القدس بشكل محدد[٢٧].

٦ ـ وقد انفرد بيان آذار (مارس) ١٩٨٤ بتسجيل دول المجموعة لارادتها في تطوير اعمال المجموعة الاوروبية لمصلحة السكان في الاراضي المحتلة، وهو امر كان أثير في عمل لجان الحوار العربي ـ الاوروبي من قبل.

وبغض النظر عن حجم التباين في مواقف المجموعة، فانه يعترف بوجود محددات او مؤثرات، قد تكون من داخل او من خارج الاطار الذي تعمل فيه المجموعة. فبيان لندن أصدر قبل مبادرة الرئيس المصري، انور السادات، بزيارة القدس المحتلة في خريف ذلك العام؛ بينما جاء بيان البندقية وقد عزلت مصر عن العالم العربي وحدثت الازمة المعروفة في جامعة الدول العربية ودخول المنطقة في مرحلة عدم استقرار، ولو جزئي، بقيام الثورة الايرانية. اما بيان آذار (مارس) ١٩٨٤، فأُصدر وقد شل العمل العربي الجماعي والحوار العربي ـ الاوروبي، وتصاعدت درجة التوتر بين العملاقين في عهد رونالد ريغان، ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية في طور أزمة جديدة من الازمات التي تجابهها منذ قامت.

وبكلام آخر، فان التحدث حول المبادرة الاوروبية يجب ان يؤخذ في ضوء مجموعة من الاعتبارات الذاتية (داخل المجموعة الاوروبية) والاقليمية (فلسطينياً وعربياً) والدولية (موقف القوتين العظميين من التحرك الاوروبي) وهذا هو موضوع المطالب التالية في هذا البحث.

تشير ادبيات ووثائق الحوار العربي ـ الاوروبي، خلال دورات انعقاده، الى هيمنة القضية الفلسطينية، بصفة خاصة، وقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بصفة عامة، على البعد السياسي للحوار، بينما لم تحتل القضايا الاخرى مكاناً يعتد به داخل الجلسات.

وقد كان الجانب العربي معنياً، بشكل خاص، بالحصول على دعم للمطالب العربية حول الارض المحتلة، والقضية الفلسطينية؛ وبقي الجانب الاوروبي غامضاً بالنسبة الى هذه المطالب والمسائل المتعلقة بها[٢٨].

ومن واقع البيانات العربية، في دورات انعقاد اللجنة العامة للحوار، يتضح ان الجانب العربي طالما استوضح الموقف الاوروبي من الابعاد الخاصة بقضية فلسطين، ومن ذلك قضية حقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب من الاراضي المحتلة، وموقف اوروبا من انشاء المستعمرات، والاستيطان الاسرائيلي على الاراضي العربية المحتلة، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، والعربي، في الاراضي المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق تراب وطنه، والمفهوم الاوروبي لهذا الحق(٢٩).

ويمكن تناول المطالب العربية والمواقف الاوروبية منها على النحو التالي:

**حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير**

سعى الجانب العربي الى اعتراف دول المجموعة الاوروبية، كوحدة جماعية او كدول منفردة، صراحة، بضرورة كفالة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كوسيلة قانونية لحل المشكلة الفلسطينية، وفقاً للمبادىء المقررة في العرف والقانون الدوليين، وتحت اشراف الامم المتحدة، أو أي اشراف دولي يراعي الحياد والنزاهة. كذلك عمل الطرف العربي لوضع حد للعلاقة الاوروبية الخاصة باسرائيل والمرتكزة على ارث اضطهاد اليهود في اوروبا وعقدة الشعور بالذنب، بعد وضوح الذنب الاسرائيلي في تشريد الملايين من الشعب الفلسطيني(٣٠).

وقد تطور الموقف الاوروبي ببطء شديد في هذا الاتجاه. اذ لاحظ الطرف العربي تردد الغرب في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير على الرغم من الاعتراف العربي، والدولي، بحقوق هذا الشعب. وقد رأى الجانب العربي ان بعض دول المجموعة قد تجاوز، في موقفه، مسألة تقرير المصير، مثل فرنسا وايطاليا واليونان، وتوقع الجانب العربي سير المجموعة ضمن توجه موحد من هذه المسألة(٣١). وهذا يدل على تباين المواقف الفردية عن المواقف الجماعية، في مرحلة من مراحل الحوار، في الاقتراب من القضية الفلسطينية. غير ان وزير الخارجية البريطانية، كارينغتون، ذكر، في خطابة في الجمعية العامة للامم المتحدة (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٩)، وبالانابة عن المجموعة الاوروبية، «ضرورة احترام حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وذلك من خلال ممثلين له، لكي يقوم، بدوره، في المفاوضات من اجل تسوية شاملة». كما اكد كارينغتون ان القرار ٢٤٢ غير كامل، لأنه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، التي تفوق بكثير وصفهم كلاجئين، كما يتجاهل ايمان الفلسطينيين بأنهم شعب مميز له الحق في وطن(٣٢).

وعلى أي حال، فقد كان الحوار فرصة لسماع وجهة النظر الاوروبية، بوضوح، حول هذه المسألة. ففي اجتماع اللجنة العامة للحوار في لوكسمبورغ (أيار ـ مايو ١٩٧٦)، كان الطرف العربي اسند الى رئيس الوفد الفلسطيني القاء البيان العربي التكميلي. وفيه عقب رئيس الوفد الفلسطيني على كلمة الجانب الاوروبي، حين اشار الى المساعدات الانسانية التي قدمتها اوروبا الى ابناء فلسطين. وقد كان التعقيب العربي بليغاً، حين ذكر ان ما قدمته اوروبا اقترن بمسؤولية كبيرة تقع على كاهلها في نكبة فلسطين والمشكلة اليهودية وتصريح بلفور البريطاني وقرار التقسيم لعام ١٩٤٧.

**دور الفلسطينيين في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي**

سأل الطرف العربي في الحوار عن التصور الاوروبي لتمثيل الفلسطينيين كطرف في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أي مفاوضات خاصة بحل الصراع. وكان رأي المجموعة أن المفاوضات التي تتم في اطار مؤتمر جنيف (بعد حرب تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)، برئاسة القوتين العظميين، يجب ان تشمل ممثلين عن الشعب الفلسطيني. واشار الجانب العربي، في ذلك الوقت، الى انه يجب التأكيد ان مشاركة الفلسطينيين يجب الا تتوقف على موافقة طرف آخر، لأن ذلك يعرقل بلوغ السلام؛ فأكد

الجانب الاوروبي ضرورة وضع الشعب الفلسطيني على مستوى الاطراف المعنية، كما جاء في بيان لندن[٣٣].

بهذا، يكون الجانب الاوروبي اعترف بالفلسطينيين كطرف معني، يجب ان يشارك في التسوية في اطار مؤتمر جنيف. وقد تجاوزت الاحداث المتعلقة بحديث التسوية مؤتمر جنيف، فيما بعد، بالعديد من المبادرات من قبل اطراف دولية لحل الصراع.

وعن الموقف الاوروبي، يمكن القول ان المجموعة تمسكت بمطلب مشاركة الفلسطينيين في اي جهود خاصة بالتسوية او أي مفاوضات سلام، كما ورد في البيان الاوروبي الذي اعقب اجتماع قمة المجموعة في دبلن (٤ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٤)[٣٤].

**الاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي للفلسطينيين**

سبق ذكر ان مسألة اشتراك المنظمة بالحوار العربي ـ الاوروبي كانت احدى اهم الازمات التي عطلت بداية الحوار. وبعد ان توصلت المجموعة الى صيغة الاجتماع في وفد اوروبي موحّد مقابل وفد عربي موحّد لا تتحدد فيه جنسيات الاعضاء، كان من الواضح رغبة المجموعة في القفز عن الاعتراف بالمنظمة وشرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني.

وظل المطلب العربي الى المجموعة للاعتراف بالمنظمة مطلباً ملحاً، واظهرت الدول العربية قلقها، نظراً لتأخر المجموعة في تلبية هذا المطلب. واصبح موضوع الاعتراف الاوروبي بالمنظمة أحد عناصر المساومة الاوروبية في واقع الامر. وخشي العرب من ان يأتي الاعتراف الاوروبي متأخراً، فيفقد اهميته، لأن المجموعة الاوروبية تخلفت عن الركب الدولي في هذا الامر.

في المقابل، سأل الجانب الاوروبي عما اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تقبل بالاعتراف باسرائيل وحقها في البقاء[٣٥]؛ وكان الموقف الاوروبي «المشروط» للاعتراف بالمنظمة لا يختلف عن الموقف الاميركي؛ فكان رد الجانب العربي انه لا يضمن ان تعترف اسرائيل بالمنظمة اذا فعلت الاخيرة؛ كما ان اسرائيل اعلنت انها لن تعترف بالمنظمة حتى لو اعترفت هذه بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وبهذا، فالمجموعة الاوروبية تضع العربة أمام الحصان، عندما تطالب المنظمة بالاعتراف باسرائيل وليس العكس. واذا كانت هذه المناقشات دارت في اجتماع اللجنة العامة للحوار في دمشق ( كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٨ )، فان المطلب العربي للاعتراف بالمنظمة تكرر في مختلف البيانات العربية.

ويلاحظ ان المجموعة، وان لم تعترف صراحة بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، الا انها طالبت، في بيان لوكسمبورغ، الصادر عن المجلس الاوروبي (حزيران ـ يونيو ١٩٨١) بأنه ينبغي «ان تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، لان ازمة الشرق الاوسط، دون ذلك، ستظل في مأزق لا منفذ منه»[٣٦]. وبهذا تكون المجموعة قد فرقت بين اشتراك المنظمة في المفاوضات وبين كونها الممثل «الوحيد» للفلسطينيين، واعتبرتها «أحد الممثلين» (الموقف الفرنسي، والايطالي)، الأمر الذي عكس امتعاضاً فلسطينياً، لأنه يمثل غموضاً في الرؤية وتردداً من الاقدام على اتخاذ خطوة حاسمة[٣٧].

وفي اثناء جمود الحوار العربي ـ الاوروبي، أصدر بيان دبلن، في كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٤، الذي لم يتضمن جديداً في الموقف الاوروبي من المنظمة، حيث اشار ضمناً، الى ضرورة الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل على الرغم من علم المجموعة بأن الموقف الاسرائيلي من المنظمة لم يتغير[٣٨]. وبذلك، فان هناك شرطاً تعجيزياً تضعه المجموعة للاعتراف بالمنظمة؛ وهذا الشرط يتبنى الموقف الاميركي ويتجاهل التعنت الاسرائيلي، دون ان يعطي ميزة للحوار مع الجانب العربي. كما يؤكد

هذا الشرط عدم الحرص الاوروبي على الحوار في جانبه السياسي والمتعلق بالقضية الفلسطينية، بصفة خاصة.

**المجموعة الاوروبية وقضايا الارض المحتلة**

اكد الجانب الاوروبي، سواء على صعيد جلسات الحوار العربي ـ الاوروبي او من خلال تصويت دول المجموعة في الامم المتحدة او البيانات الصادرة عن المجموعة بشكل جماعي، رفض المجموعة للاجراءات الاسرائيلية في الارض العربية المحتلة. واشار الجانب الاوروبي، في سياق الحوار، الى ان دول المجموعة تتمسك باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحقوق السكان المدنيين التي تنطبق على الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، واكد الاوروبيون انهم يعتبرون الاجراءات من طرف واحد في الاراضي المحتلة أمراً غير مشروع.

وفي تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٧، صوتت جميع دول المجموعة لصالح قرار الجمعية العامة الرقم ٣٢/٥ الذي دان اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. وفي كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٠، صوتت جميع دول المجموعة لصالح قرار صادر عن الجمعية العامة يشجب ممارسات اسرائيل التي تمس حقوق الانسان في المناطق المحتلة.

وكالعادة، اتضحت للجانب العربي ازدواجية سلوك المجموعة، فلم تبذل المجموعة جهداً ملموساً او فعالاً لدفع اسرائيل الى وضع تنهي به احتلال الاراضي العربية الفلسطينية في ضوء المساعدات الاقتصادية والتسهيلات المالية والتجارية بين دول المجموعة واسرائيل. ولذلك، فلا غرابة في ان الجانب العربي طلب، اكثر من مرة، من الجانب الاوروبي التوقف عن تقديم العون الاقتصادي والعسكري الى اسرائيل، ما دام هذا العون يساعد في تثبيت اقدام الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية.

وتجدر الاشارة الى ان موقف المجموعة من قضية الاراضي المحتلة، ورفضها لهذا الاحتلال، يجب ان لا يعتبر موقفاً جديداً، او متميزاً، داخل الحوار العربي ـ الاوروبي؛ فهو الموقف المعلن منذ العام ١٩٦٧، اذا اخذت في الاعتبار موافقة دول المجموعة على القرار ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز الاحتلال بالقوة. هذا بالاضافة الى بيان المجموعة الصادر في السادس من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٣. ولكن ما يجب اخذه في الاعتبار هو ما اذا كانت المجموعة اتخذت اجراءات فعلية، لا لفظية، لوضع تلك المبادىء موضع التنفيذ، فيلاحظ، على صعيد العلاقات الاوروبية ـ الدولية، بروز المطلب العربي بأن تتخذ المجموعة مواقفها في المنظمات الدولية بما يتفق مع مبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة التي تدعو الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المغتصبة.

وقد سأل الجانب العربي، على سبيل المثال، في بيانه السياسي في الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق ( كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٨ )، عن ماهية الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في نظر الجانب الاوروبي، اذا لم تكن تمييزاً عنصرياً؟ وكان ذلك بمناسبة موقف المجموعة الرافض لاعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية في الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٧٥، أيضاً في ضوء رفض المجموعة الالتزام بقرار الجمعية العامة الذي ينص على حجب المساعدات العسكرية عن اسرائيل، الى ان تلتزم قرارات الامم المتحدة.

**المجموعة الاوروبية ومسألة الوطن الفلسطيني**

استفسر الجانب العربي، في الحوار العربي ـ الاوروبي، عن تصور المجموعة الاوروبية لسكان الوطن الفلسطيني، وما اذا كان الوطن في أرض فلسطين ؟ وتم ذلك مع اعلان المجموعة الاوروبية في بيانها المسمى ببيان لندن عن اقتناعها بأن حل النزاع في الشرق الاوسط يتضمن ضرورة

اقامة وطن للشعب الفلسطيني. وبذلك، فان الاستفسار العربي حول ماهية هذا الوطن، أوروبياً، كان له ما يبرره. وقد رد الجانب الاوروبي بأن المجموعة الاوروبية اكدت ضرورة تخلي اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧. ثم قدم الجانب الاوروبي، في جلسات الحوار، تأكيداً ادبياً بأنه لا يقصد الا ان يكون هذا الوطن في ارض فلسطين. وكان السؤال العربي هذا، والاجابة الاوروبية عليه، بقصد قطع الطريق على احاديث ترددت بشأن توطين الفلسطينيين خارج فلسطين.

وعند تفنيد المواقف الاوروبية من الابعاد السابقة للقضية الفلسطينية في الحوار العربي ـ الاوروبي، على ضوء المواقف العملية للمجموعة، وعلى سبيل المثال على ضوء ما يحدث في الامم المتحدة، فانه لا توجد صعوبة في الوقوف على مدى التناقض الذي يعتري تلك المواقف. فقد صوتت دول المجموعة في الخامس من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٠ على القرار الرقم ٣٥/١٦٩ للجمعية العامة، بشكل لا لبس فيه، بما يتناقض مع التزاماتها في جلسات الحوار، حتى ولو كانت تلك الالتزامات ادبية. وكان نص القرار المذكور يتمثل في اعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته في فلسطين، وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وحقه في تقرير مصيره، فوقفت كل من المانيا الاتحادية وايرلندا والدانمرك ولوكسمبورغ وبريطانيا وهولندا وايطاليا ضد القرار، بينما اقتصر الموقفان، الفرنسي واليوناني، على الامتناع عن التصويت.

ولا يستطيع المرء سوى ان يذكّر بأن الموقف الاوروبي اثبت، في اكثر من مناسبة، مراقبته للجهود الاميركية والمواقف الاميركية من قضية فلسطين واضطلاعها بقضايا تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً. فبنود القرار المشار اليه لا تتناقض مع المواقف الاوروبية المعلنة من قبل، فهي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في العودة (القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨) وحقه في تقرير المصير (خطاب كارينغتون في الجمعية العامة نيابة عن المجموعة في ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٩)، كما ان المجموعة تؤيد اقامة الوطن الفلسطيني على ارض فلسطين، ولو حتى بصورة ادبية؛ فلا يوجد، اذاً، مبرر لتصويتها بالشكل السابق سوى شعورها بتمزق الوضع العربي عقب عقد اتفاقيتي كامب ديفيد، من ناحية، وعدم الرضى الاميركي عن الجهود الاوروبية، من ناحية اخرى. ان مثل هذه التناقضات الاوروبية هي التي دفعت البعض الى طرح السؤال حول جدوى استمرار الحوار السياسي دون ان يحقق تقدماً ملموساً بين الطرفين، العربي والاوروبي.

ومن المطالب العربية الى المحاورين الاوروبيين ضرورة تزويد الرأي العام الاوروبي بحقائق الموقف المتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي واتباع سياسة اعلامية منصفة من خلال المؤسسات الرسمية وغيرها. وهو أمر يجدر التنويه باهميته بالنظر للهيمنة الصهيونية على الوسائل الاعلامية في الغرب، مع ان التعريف بالقضية في الغرب يعتمد، اساساً، على الجهود العربية اكثر من اعتماده استدراك الجانب الاوروبي الرسمي في هذا المجال.

## موقف متناقض

ان الخط البياني لموقف المجموعة الاوروبية من ابعاد القضية الفلسطينية صاعد في مجمله، ولكنه يسير بشكل متعرج وغير مستقيم. وثمة مفارقة غريبة تعتري الموقف الاوروبي هذا، مؤداها ان المجموعة تفرق، على ما يبدو، بين قضية فلسطين وقضية منظمة التحرير الفلسطينية. فالمجموعة تعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، ولكنها لم تعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب. والمنظمة، في المفهوم الاوروبي، ممثل للفلسطينيين وليست «الممثل الوحيد»! وهذا الموقف ينطوي على تناقض.

ان حق تقرير المصير يشتمل، منطقياً، على الحق في التمثيل. وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يعني حقه في اختيار ممثليه الشرعيين. ولذلك، فان المجموعة الاوروبية لا تتخذ موقفاً عادلاً من الشعب الفلسطيني حين تتردد في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب، وحين لا تتبنى مواقف مبدئية ثابتة من جميع ابعاد القضية الفلسطينية.

ولا شك في ان الاهمية التي يعلقها الفلسطينيون والجانب العربي، عموماً، تحتم ضرورة الوقوف على محددات الموقف الاوروبي، والعمل على نقل المواقف «الآنية» والمترددة نحو الثبات، انطلاقاً من اثارة البعد التاريخي للموقف الاوروبي، والذي تسبب في الحاق أبلغ الاذى بالشعب الفلسطيني؛ وكذلك من خلال التنبيه الى الاضرار التي تلحق بالمصالح الاوروبية الاقتصادية، والامنية، وبالسياسة الاقليمية الاوروبية المزمعة، في حال عدم ايجاد الحل العادل للمسألة الفلسطينية.

---

(١) حول موقف المجموعة في السياسة الدولية وتطور السياسة الاقليمية الاوروبية انظر د. حامد ربيع، **الحوار العربي ـ الاوروبي ومنطق التعامل الدولي الاقليمي**، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣. وانظر كذلك

Canotri, Louise J. and Speigel, Steven L.; *The International Politics of Regions*, New Jersey: Prentic Hell Inc., 1970.

(٢) د. ربيع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٧. وكانت وثيقة باريس (أيار ـ مايو ١٩٧١) تقدم تصوراً اوروبياً لحل الصراع العربي الاسرائيلي.

(٤) *Jewish Chronicle*, 4/6/1972.

(٥) عفاف الباز ومحمد صابر عنتر، **الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي**، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٢٨٥.

(٦) د. ربيع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٣.

(٧) أنسي مصطفى كامل، **البترول وادوات المساومة السياسية**، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٦٠.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٠.

(٩) خيري حماد، **صور من اوروبا**، القاهرة: «كتب قومية»، ١٩٦٦، ص ١٥٥.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥٩.

(١١) بشارة خضر، «الاعلام الفلسطيني والرأي العام البلجيكي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٧٢، ص ١٩٣.

(١٢) د. سلمان رشيد سلمان، «اليسار الانجليزي والقضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ص ١٧٣ ـ ١٧٧.

(١٣) خضر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١٤) د. حامد ربيع، **نظرية السياسة الحديثة**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢، ص ٥٢.

(١٥) ابراهيم الصوص، «الاعلام الفلسطيني في اوروبا الغربية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٦، آيار (مايو) ١٩٨٢، ص ١٣٢.

(١٦) د. حامد ربيع، **تأملات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ٢٠٨.

(١٧) قدم الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان وحصار بيروت في صيف ١٩٨٢ صورة واضحة لهذا المنطق الصهيوني الزائف، وحقق بعض النتائج على صعيد فهم وادراك الرأي العام الغربي لابعاد القضية الفلسطينية. انظر في ذلك:

Smith, Pamela Ann; "The European Reaction to Israeli Invasion", *Journal of Palestine Studies*, Summer, 1972.

(١٨) جويس قاضي، «الصحافة الاجنبية وقضية فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ١٠٩.

(١٩) الصوص، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦.

(٢٠) فيصل دراج، «المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٥، ص ٥٥٦ ـ ٥٧٢.

(٢١) الصوص، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤.

(٢٢) حول السياسة المتوسطية للمجموعة الاوروبية، انظر: محمد صفوت قابيل، «السياسة المتوسطية للمجموعة الاوروبية»، **شؤون عربية** (تونس)، حزيران ( يونيو ) ١٩٨٤.

(٢٣) **القضية الفلسطينية في شهر** (القاهرة)، السنة السابعة، حزيران/تموز ( يونيو/يوليو ) ١٩٨٠، ص ٢٧، (تصدرها ادارة شؤون فلسطين ـ جامعة الدول العربية).

(٢٤) **الاهرام** (القاهرة)، ١٦/٥/١٩٨٤.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ٦/١٢/١٩٨٤.

(٢٦) **القضية الفلسطينية في شهر**، تشرين الاول ـ كانون الاول ( اكتوبر ـ ديسمبر ) ١٩٨٢، ص ٢٨.

(٢٧) **الاهرام**، ٦/١٢/١٩٨٤.

(٢٨) Taylor, Alan; "The Euro - Arab Dialogue, Quest for an International Partnership", *Middle East Journal*, Vol. 32, Autumn, 1978, p. 433.

(٢٩) انيس مصطفى كامل، «الكيان الصهيوني والحوار العربي ـ الاوروبي»، **قضايا عربية** (بيروت)، شباط ( فبراير ) ١٩٨١، ص ٤٨.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٩.

(٣١) د. سامي منصور (اشراف)، **الحوار العربي ـ الاوروبي ـ بحث عن بداية جديدة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٤، ص ٨٤.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٣٣) نص بيان لندن في احمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي ـ دراسة في الجانب السياسي للحوار**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٨١.

(٣٤) **الاهرام**، ٦/١٢/١٩٨٤.

(٣٥) انظر البيان الاوروبي في الاجتماع الرابع للجنة العامة، في: الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٣٦) نص بيان المجلس الاوروبي في ٣٠/٦/١٩٨١، **شؤون عربية**، العدد ٢٩، تموز ( يوليو ) ١٩٨٣، ص ٢٢٩.

(٣٧) حسان حيدر، «القضية الفلسطينية ـ دولياً: اعتراف دولي بالانتصار الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٨، أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨١، ص ١٦٨ ـ ١٧٥.

(٣٨) **الاهرام**، ٧/١٢/١٩٨٤.

# مؤتمر القمة الاسلامي الخامس:

# قرارات مساندة لـ م.ت.ف.

عقد مؤتمر القمة الاسلامي اجتماعاته في الكويت في الفترة ما بين ٢٦ ـ ١٩٨٧/١/٢٩؛ وهو المؤتمر الخامس لدول منظمة المؤتمر الاسلامي الذي يعقد على مستوى ملوك ورؤساء الدول المشاركة فيه. وقد اشتركت في أعمال المؤتمر ٤٤ دولة، وتغيبت عنه دولتان، هما ايران التي رفضت الحضور متذرعة بمكان انعقاد المؤتمر؛ وافغانستان التي جمّدت عضويتها منذ دخول القوات السوفياتية اراضيها في العام ١٩٧٩.

وتعتبر القمة المشار اليها هي الخامسة، حيث عقدت القمة الاولى في الرباط، في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٩، على اثر حريق المسجد الاقصى الذي وقع في آب (اغسطس) ١٩٦٩؛ وشاركت فيه، آنذاك، ٢٥ دولة. وتقرر في القمة الاولى ان تكون القدس مقراً لمنظمة المؤتمر الاسلامي؛ وبانتظار تحريرها، تحددت مدينة جدة في المملكة العربية السعودية مقراً مؤقتاً. وعقدت القمة الثانية في مدينة لاهور، في الباكستان، في شباط ( فبراير ) ١٩٧٤، وشاركت فيها ٣٧ دولة. وحملت القمة الثالثة اسم «دورة فلسطين»، وعقدت في مكة المكرمة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١، وشاركت فيها ٣٨ دولة. وقد صدر عن تلك القمة البلاغ الذي عرف باسم «بلاغ مكة»، وتقرر فيه: «التزام الدول الاعضاء بتحرير القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية... وقرر المؤتمر ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة... واتفق المؤتمرون على اعلان الجهاد المقدس لانقاذ القدس» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/١/٢٤). اما القمة الرابعة، فقد عقدت في الدار البيضاء، في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٤؛ وشاركت فيها ٤٢ دولة. وتبنى المؤتمر «خطة فاس للسلام العربي؛ وأصدر قراراً بعودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامي. وكانت قد علقت عضوية مصر في المنظمة، بعد توقيعها اتفاق السلام مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ويأتي انعقاد القمة الاسلامية الخامسة في ظروف تتميز بوجود خلافات حادة وحروب بين اطراف اسلامية عدة؛ أهمها الحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

## جدول أعمال المؤتمر

بدأ وزراء خارجية الدول الاسلامية المؤتمر التمهيدي للقمة في ١٩٨٧/١/٢٢، بمناقشة المذكرات المقدمة الى الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وذلك لوضع مشروع جدول اعمال القمة.

وكانت الامانة العامة للمنظمة تلقت العديد من المذكرات واوراق العمل، منها مذكرة من م.ت.ف. بخصوص «الحرب الدائرة منذ حوالى ثلاثة أشهر بين ميليشيا حركة ' أمل' والمقاتلين الفلسطينيين حول المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٧/١/٢٤). ومنها، ايضاً، مذكرة من الجمهورية العربية السورية، التي «ركزت، بشكل رئيس، على عودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامي، ودعت الى اسقاط هذه العضوية... [لأن] مصر لم تلتزم بقرارات وانظمة ميثاق المنظمة. كما تضمنت [المذكرة السورية] طلباً ببحث زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، شمعون بيرس، الى المغرب، وطلباً بالدعوة لعقد جلسة خاصة للامم المتحدة لبحث موضوع الارهاب وتحديد مفهوم واضح له، والبحث في الاجراءات الغربية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية ضد سوريا في اعقاب ما سمي بقضية الهنداوي... كما شملت طلب بحث استمرار الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان» (**المجلة**، لندن، العدد ٣٦٣، ٢١ ـ ١٩٨٧/١/٢٧، ص ١٤).

وحصلت مشادات كلامية داخل لجنة الخبراء، كما حصل مثلها في اجتماعات اللجنة السياسية، حيث كانت

سوريا الطرف الاساسي في افتعال مثل هذه المشادات، باعتراضها على وجود مصر، مثلاً، واحتجاجها على انتخاب مندوب المغرب عضواً مقرراً للمؤتمر. وكانت اعنف تلك المشادات بين وزيري خارجيتي مصر وسوريا، د. عصمت عبدالمجيد وفاروق الشرع، حين طرح الاخير مشروعاً «من ٢٦ نقطة حول القضية الفلسطينية، ولم يرد فيه ذكر لـ م.ت.ف. فتناول عبدالمجيد الكلام، وقال: يا اخوان المشروع السوري لا يذكر اسم المنظمة ابداً... ورد الشرع، بحدة، وقال: ان من تصالح مع العدو الصهيوني ليس له علاقة بالقضية الفلسطينية... وقال عبدالمجيد: نحن نتصل في العلن، ولكن هناك مسؤولين سوريين يتصلون باسرائيل [سراً]» (**القبس**، ١٩٨٧/١/٢٧).

ومن الخلافات التي وقعت، ايضاً، اعتراض المندوب اللبناني في لجنة الخبراء على اقتراح م.ت.ف. البحث في موضوع الحرب ضد المخيمات في لبنان. وقال المندوب اللبناني ان «المخيمات أرض لبنانية، ومشكلة لبنانية داخلية، ولا نقبل بحثها هنا. وحتى اذا بحثت، واتخذ بشأنها أي قرارات، فانها مرفوضة من قبل لبنان» (**المصدر نفسه**).

وبعد مداولات استمرت حتى ١٩٨٧/٢/٢٥ بين وزراء خارجية الدول الاسلامية، تم الاتفاق على جدول اعمال المؤتمر، الذي «تضمن اربعة بنود رئيسية تضمنتها اربع اوراق عمل كويتية، أدرجت تباعاً وفقاً لأولويتها وأهميتها: الورقة الاولى سياسية، وتركز على القضية الفلسطينية ووضع القدس، والحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب الاهلية اللبنانية، والقضية الافغانية. أما الورقة الثانية، فهي اقتصادية، وتركز على هذا الجانب في الدول الاسلامية لجهة دعم برامج التنمية ومواجهة التصحر وموجة الجفاف التي تجتاح عدداً من دول الساحل الافريقي الاسلامية. اما الورقة الثالثة، فتركز على الجانب الثقافي والقيم والحضارة الاسلامية، وانعاشها من خلال مراكز البحوث والمعارض والندوات. وتناولت الورقة الرابعة مسألة انشاء محكمة عدل اسلامية تتولى، بالدرجة الاولى، فض النزاعات بين الدول الاسلامية، وفقاً لتعاليم الدين الحنيف والشريعة الاسلامية» (**المجلة**، العدد ٣٦٣، ٢١ ـ ١٩٨٧/١/٢٧، ص ١٤).

## أعمال القمة ومقرراتها

اختار المؤتمر امير دولة الكويت رئيساً له، كما كان وزير خارجيتها رئيساً للمؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية. واقترح الرئيس انتخاب هيئة مكتب مؤتمر القمة، على غرار اجتماع وزراء الخارجية التحضيري، ووافق المؤتمر على الاقتراح (**القبس**، ١٩٨٧/١/٣٠). وكان اجتماع وزراء الخارجية اختار نواباً للرئيس: دولة الغابون عن المجموعة الافريقية، وجزر المالديف عن المجموعة الآسيوية، كما احتلت م.ت.ف. مقعد النائب الثالث للرئيس، وهو امر متفق عليه في كل الاجتماعات الاسلامية، واختير المغرب مقرراً عاماً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢٤). وكذلك كان الامر في اجتماعات القمة.

كان واضحاً ان الموضوع الذي يحظى بالاولوية في جدول أعمال القمة، هو الحرب العراقية ـ الايرانية. فقد دعا رئيس جمهورية جزر المالديف، مأمون عبدالقيوم، «الى ضرورة تحقيق الهدف الاول الذي نسعى لتحقيقه في هذا المؤتمر، وهو ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية واعطاء ذلك الاولوية الكبرى. واضاف ان قضية فلسطين والقدس الشريف ولبنان وافغانستان والاقليات الاسلامية في العالم، كلها قضايا مهمة... الا انه مع أهميتها الكبرى، فان ضرورة وقف نزف الدم المسلم في ايران، والعراق، يجبرنا على اعطائه الاولوية القصوى في هذا المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢٩).

كما اكدت الرسالة المفتوحة، التي وجهها الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، الى المؤتمر أولويات جدول الاعمال، فوضع الحرب العراقية ـ الايرانية، مع التأكيد على تضامن الدول المشتركة في المؤتمر مع العراق «في رد العدوان على أرضه [وتجديد الدعوة] الى القيادة الايرانية ان تتوخى الحل السلمي الذي يضمن للطرفين حقوقهما المشروعة، ويكفل لهما التفرغ لمواجهة التحديات الحقيقية الآتية من الهيمنة الصهيونية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢٨).

ثم اشار الى القضية الفلسطينية كأولوية تالية، قائلاً: «ان اهم ما ينبغي ان ينصب عليه تضامن الدول الاسلامية قضايا التحرير، وفي مقدمتها قضية فلسطين والقدس الشريف، اللبنة الاولى التي قام عليها بناء

المنظمة الاسلامية بعد حريق المسجد الاقصى سنة ١٩٦٩» (**المصدر نفسه**).

ووضع القليبي في المرتبة الثالثة الحرب الاهلية اللبنانية، وطالب بوضع حد «لاراقة الدماء والاصطدامات الدامية في الساحة اللبنانية عامة، وفي مناطق المخيمات الفلسطينية خاصة... [وقال] ان جامعة الدول العربية تبذل كل الجهد لانهاء الاقتتال في مناطق المخيمات الفلسطينية... ولئن كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي ادارته عربيـة جمـاعيـة، فان العمق الاسلامي... من شأنه ان يعزز القدرة العربية على صنع السلام المرتكز على الاعتراف بالحقوق المشروعة» (**المصدر نفسه**).

وقد ربط معظم الزعماء العرب والمسلمين بين وقف الحرب العراقية ـ الايرانية وانهاء النزاعات الاخرى القائمة بين اطراف ثانية، واعتبروا ان وقف هذه الحرب هو المفتاح لانهاء النزاع في العالم الاسلامي. وقد عبر عن ذلك الملك الاردني حسـين بالقـول: «ان وقف هذه الحرب يمثل مفتاحاً لحل النزاعات الاخرى في العالم الاسلامي، لان اشغال العرب والمسلمين في هذه الحرب هو الهدف الاساسي من استمرارها» (**المجلة**، العدد ٣٦٥، ٤ ـ ١٠/٢/١٩٨٧، ص ١٧).

وتباينت المواقف، داخل القمة، من الدور الذي قامت، وقد تقوم به، لجنة المساعي الاسلامية؛ وطالب العراق بحل هذه اللجنة «ما دامت لم تستطع طوال السنوات الست الماضية القيام بمهمتها، وما دامت قد انحرفت عن مهمتها الاساسية؛ فما هو العائد من استمرارها» (**المصدر نفسه**).

وكان العراق تقدم عشية انعقاد القمة بمبادرة سلام ورد فيها: «اولاً، الانسحاب الكامل وغير المشروط الى الحدود المعترف بها دولياً. ثانياً، التبادل الشامل والكامل للأسرى. ثالثاً، توقيع اتفاقية سلام وعدم اعتداء بين البلدين. رابعاً، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام كل بلد لاختيارات البلد الآخر. خامساً، ان تكون ايـران والعـراق عنصرين ايجـابيين بكل ما يحقق الاستقرار والأمن للمنطقة، ومنطقة الخليج بوجه خاص» (**المصدر نفسه**، العدد ٣٦٤، ٢٨/١ ـ ٣/٢/١٩٨٧، ص ٢١).

ولم تحصل خلافات في القضايا الاخرى المطروحة على جدول الأعمال، باستثناء موضوع رئاسة المغرب للجنة القدس، «فقد تبين ان العاهل الاردني كان يرغب في تولي رئاسة اللجنة، في حالة تأكد انباء عزم الملك الحسن الثاني التخلي عن رئاستها. ولكن عندما جرت اتصالات مع المغرب اتضح... ان العاهل المغربي لم يتخلَّ عن لجنة القدس... وأكد الملك الحسن حرص بلاده على رئاسة اللجنة» (**المصدر نفسه**، العدد ٣٦٥، تاريخ ٤ ـ ١٠/٢/١٩٨٧، ص ١٨)، فطوي الموضوع.

واعتمـد المؤتمر، في ختام اعماله، مجموعة من القرارات تشمل جميع المواضيع التي طرحت على جدول الأعمال. وكانت القضايا العربية هي التي استأثرت بالنصيب الاكبر. وقال الشاذلي القليبي: «ان قرارات المؤتمر غطت كل القضايا العربية الاساسية التي حظيت، خلال النقاش العام، بجانب كبير من اهتمام الدول الشقيقة» (**القبس**، ٣١/١/١٩٨٧).

واستعرض وزير خارجية الكويت، في ختام المؤتمر، في مؤتمر صحافي، انجازات المؤتمر، والقضايا التي بقيت معلقة، حيث قال:

«١ ـ **الحرب العراقية ـ الايرانية**: ان لجنة السلام الاسلامية التي شكلتها المنظمة في قمة الطائف لا تزال قائمة... وقد جددت لها القمة الخامسة... واتفق على تكليف امير الكويت، رئيس المؤتمر، والامانة العامة للمنظمة، بمتابعة موضوع البحث عن حل للنزاع العراقي ـ الايراني.

«٢ ـ **عودة مصر الى الصف العربي**: ان مصر عضو كامل وفعال في منظمة المؤتمر الاسلامي... اما بشأن معارضة عودة مصر الى الصف العربي من قبل دول عربية، فأقول انه شأن عربي... نبحثه عندما تجتمع القمة العربية.

«٣ ـ وأكد ان المؤتمر لم يبحث موضوع زيارة رئيس وزراء اسرائيل السابق وزير الخارجية الحالي، شمعون بيرس، للمغرب... وان الاشادة بالملك الحسن الثاني انما كانت لقيادته ورئاسته للمنظمة منذ القمة الرابعة الى الآن... وموضوع زيارة بيرس للمغرب يتم بحثه في النطاق العربي.

«٤ ـ **حرب المخيمات**: ان هنـاك لجنة عربية مكلفة بمعالجة هذا الوضع، وقد زارت كلاً من دمشق وبيروت

وعقدت اجتماعات هنا... كما اجتمع مجلس الجامعة العربية بكامل اعضائه... وقد تم الاتفاق على انهاء الوضع بين الدول العربية والاخوة الفلسطينيين وبقية المتنازعين... في بيروت... وقد اتفق على فك الحصار عن المخيمات، ونحن بانتظار التنفيذ الآن» (**المصدر نفسه**).

باختصار، اتفق الجميع على ان القمة الاسلامية الخامسة كانت قمة مصالحة بين الزعماء العرب والمسلمين؛ وأشار وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي، الى ذلك بالقول: «ان جميع القرارات التي اتخذها المؤتمر كانت بالاجماع» (**المصدر نفسه**).

وعلق امير الكويت، رئيس المؤتمر، على قرارات القمة بالقول: «لقد اتخذنا قرارات، والقرارات كائن حي يولد وينمو، وان ولادته في اقراره، وان نموه في تنفيذه» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٧).

وبدوره، أعرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن تقديره للقرارات التي اتخذتها القمة الاسلامية، وتمنى ان تتمكن منظمة المؤتمر الاسلامي من تنفيذ تلك القرارات (**الشرق الاوسط**، ١/٢/١٩٨٧).

## فلسطين تواجه العرب بالمسلمين

من المعروف ان م.ت.ف. تواجه مشاكل متعددة الوجوه مع اشقائها العرب. فالنظام السوري يلاحقها منذ العام ١٩٨٣، تارة بمحاولة ايجاد بديل فلسطيني لها، وطوراً آخر باعلان الحرب عليها (حصار طرابلس)، واخيراً بدفع ميليشيا «أمل»، التي تأتمر بأمره والمدعومة منه، لادارة الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان، لمنع عودة مقاتليها من مواجهة العدو الصهيوني؛ هذا ان لم يكن لأهداف أكبر.

والتنسيق السياسي بين م.ت.ف. والاردن جمّده الاخير بقرار ملكي، لأن م.ت.ف. رفضت قبول القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن والذي يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين.

وتكاد القيادة السياسية لـ م.ت.ف. لا تجد مستقراً لها في دنيا العرب، على سعتها، هذا دون ان نتحدث عن مؤسساتها.

وقد ذهب الوفد الفلسطيني الى القمة الاسلامية بمذكرة تعرض لهذا الوضع، بشكل او بآخر، في الوقت الذي تملأ فيه انتفاضة سكان المناطق المحتلة الواجهة، كنموذج لمقاومة الاحتلال.

وعلى الرغم من ان الموضوع الاساسي المطروح على جدول أعمال القمة الاسلامية الخامسة، هو الحرب العراقية ـ الايرانية، فلقد شغلت القضية الفلسطينية اهم قراراته، كما احتلت حيزاً بارزاً في بيانه الختامي. فعلى صعيد حرب المخيمات في لبنان، طالبت قرارات المؤتمر «بوقف اطلاق النار... ورفع الحصار المفروض نهائياً عن المخيمات الفلسطينية... [وقرر] عقد جلسة طارئة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في مقر الامانة العامة بجدة لبحث اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان... [واستنكر] الحصار المفروض من قبل ميليشيا حركة «أمل» المدعمة من سوريا... في نفس الوقت الذي يقوم فيه العدو الصهيوني بالاغارة الدائمة على هذه المخيمات» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٧).

وبالنسبة للقضية الفلسطينية بشكل عام، أكدت قرارات المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني «في وطنه فلسطين... وحقه في العودة... [و] تقرير مصيره بنفسه دون أي تدخل خارجي... [و] حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وعاصمتها القدس... بقيادة م.ت.ف... [و] ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولها، وحدها، الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب والاشتراك، اشتراكاً مستقلاً ومتكافئاً، في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين... وان الحل لا يعتبر شاملاً وعادلاً ومقبولاً اذا لم تشترك م.ت.ف. في وضعه وقبوله كطرف مستقل ومتساوٍ ومتكافىء مع بقية الاطراف المعنية... وان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية والعربية، ولا يشكل اساساً كافياً لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**). كما اعلن المؤتمر «رفض كافة الاتفاقيات والمبادرات الانفرادية التي تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني» (**المصدر نفسه**).

اما بالنسبة الى مدينة القدس، فقد أكدت قرارات المؤتمر على انها «جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني

المغتصب، وهي عاصمة فلسطين ـ الدولة المستقلة ذات السيادة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٣١). وقرر المؤتمر «اقامة الاحتفالات الرسمية والشعبية بمناسبة يوم التضامن الاسلامي مع شعب فلسطين المصادف يوم ٨/٢١ من كل سنة ميلادية للتذكير بالمحاولة الآثمة لحرق المسجد الاقصى المبارك... [وقرر] الموافقة على تآخي عواصم الدول الاسلامية جميعها مع مدينة القدس الشريف، عاصمة فلسطين، تعزيزاً للتضامن الاسلامي مع شعب فلسطين» (**المصدر نفسه**) (انظر نصوص قرارات المؤتمر في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٩ ـ ١٥٦).

وقد ترأس ياسر عرفات احدى جلسات المؤتمر، بصفته نائباً للرئيس، «وأدار النقاش السياسي حول الحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب الدائرة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان» (**وفا**، تونس ، ١٩٨٧/١/٢٩).

وفي تقييمه لأعمال القمة الاسلامية الخامسة، قال عرفات: «هذه القمة من أهم القمم، وانا سميتها قمة التحدي...وبالرغم من مكان انعقاد القمة الاسلامية والحرب العراقية ـ الايرانية، الا ان القضية الفلسطينية احتفظت بمكان الصدارة في المؤتمر. ويتضح هذا من خلال القرارات التي صدرت... فهذه القرارات أعادت التذكير بأن القمة الاسلامية عقدت، اساساً، بسبب الحريق التخريبي الذي قامت به العصابات الاسرائيلية... ضد المسجد الاقصى... [و] ان القرارات التي اتخذت كانت واضحة وهامة بالنسبة للمجريات التي تعترض القضية الفلسطينية في هذه الآونة بالذات. وعلى سبيل المثال القرار الخاص بـ ٢٤٢ و ٣٣٨. فهذه القرارات اكدت ان ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يشكلان أساساً صالحاً لحل القضية الفلسطينية... كما ان القمة الاسلامية وافقت على كل الورقة الفلسطينية» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **كل العرب**، باريس، العدد ٢٣٥، ١٩٨٧/٢/٢٥، ص ١٨).

أحمد شاهين

◇
◇ ◇

# مشروع طائرة «لافي» الاسرائيلي

# معارضة اميركية وجدل داخلي

ولدت فكرة انتاج طائرة مقاتلة من صنع اسرائيلي في عهد حكومة المعراخ برئاسة اسحق رابين العام ١٩٧٤، حيث شكلت لجنة من «الصناعات الجوية الاسرائيلية» اطلق عليها اسم لجنة «حاديش»، برئاسة اللواء بنيامين بيلد. وكلفت هذه اللجنة بتقديم مقترحات بشأن انتاج طائرة في اسرائيل، فأوصت، بعد دراسة الموضوع بشكل دقيق، بانتاج طائرة مزودة بمحركين وبأن تشتري اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية كل ما لا يمكن تطويره في اسرائيل. كما اقترحت اللجنة ان يطلق على الطائرة الاسرائيلية اسم «اريه» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٢/١٥).

وعرضت هذه المقترحات والتوصيات على وزير الدفاع في حينه، شمعون بيرس، فوافق عليها؛ لكن رئيس الحكومة، اسحق رابين، ابدى بعض التحفظ وفضل التوقيع على صفقة كبيرة مع الولايات المتحدة يتم وفقها تزويد سلاح الجو الاسرائيلي بطائرات اف ـ ١٦. لكن بيرس اصر على موقفه وانتزع موافقة رابين على انتاج طائرة اسرائيلية، وعلى شراء اقل عدد ممكن من طائرات اف ـ ١٦ الاميركية الصنع. ومن الجدير بالذكر ان رابين هو احد الذين فضلوا الاتكال على الصناعات الاميركية، لأن الانتاج الذاتي سيجلب، حسب اعتقاده، مخاطر كثيرة، من ضمنها مخاطر اقتصادية (**دافار** ، ١٩٨٧/١/٤).

غير ان عيزر وايزمان، الذي خلف بيرس في وزارة الدفاع بعد ان اعتلى الليكود سدة الحكم في العام ١٩٧٧، ابدى معارضته لانتاج طائرة بهذا الحجم؛ حيث اوضح ان طائرة «اريه» هي اكبر من اللزوم، بالنسبة الى دولة اسرائيل، وليست الطائرة المثالية لسلاح الجو الاسرائيلي. وايد بعض القادة العسكريين هذا التصور، بينما عارضه آخرون، من ضمنهم الجنرال دافيد عفري، الذي شغل منصب قائد سلاح الجو الاسرائيلي في حينه (**معاريف** ، ١٥/٢/١٩٨٧). وبعد دراسة معمقة، قرر وايزمان العام ١٩٧٩ التخلي عن طائرة «اريه» وتبني انتاج طائرة «لافي» صغيرة ورخيصة ومزودة بمحرك واحد تصل تكاليفها الى ٧٠٠ مليون دولار (**معاريف** ، ١٣/١/١٩٨٧). ويقول وايزمان في هذا الصدد: «ورثت من حكومة رابين مشاريع على الورق لطائرة ' اريه ' كبيرة مزودة بمحركين. واوضحت، منذ اللحظة الاولى، انني اريد طائرة صغيرة مزودة بمحرك واحد، لكن موشي ارنس، الذي كان رئيساً للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، طالب بانتاج طائرة أكبر. لكننا اتفقنا، في نهاية الامر، في العام ١٩٨٠، وبعلم حكومة اسرائيل، على انتاج طائرة مزودة بمحرك واحد تحل مكان طائرتي الكفير والسكايهوك» (**المصدر نفسه**، ١٥/٢/١٩٨٧).

وبعث عيزر وايزمان برسالة الى هارولد براون، الذي شغل منصب وزير الدفاع في الولايات المتحدة في حينه، يطلب منه فيها تزويد اسرائيل بتسعة محركات من طراز ٤٠٤ الاميركية الصنع، على وجه السرعة (**المصدر نفسه**).

لكن هذا المشروع لم يمض قدماً، بسبب استقالة وايزمان من الحكومة على اثر خلافات مع رئيسها مناحيم بيغن، الذي خلف وايزمان في وزارة الدفاع. وكانت استقالة وايزمان فرصة ذهبية للصناعات الجوية التي لم تسلم، بتاتاً، بتصورات وايزمان، حيث بدأت تعمل باتجاه انتاج طائرة لافي اكبر، موضحة ان الطائرة البسيطة والرخيصة ستكون بمثابة طائرة انتحارية. كما اوضحت الصناعات الجوية لبيغن ان اضافة بعض الاجهزة الالكترونية يزيد في وزن الطائرة، الأمر الذي يُلزم بتركيب محرك اكبر. وقد قبل بيغن وجهة النظر هذه (**دافار** ، ٤/١/١٩٨٧). ويمكن القول ان قرار بيغن قبول وجهة نظر رجال الصناعات الجوية ليس منطقياً، لأنه لم يبن على اية اعتبارات منهجية، بل كان نابعاً من الاعتزاز القومي الذي طبق في المكان غير الصحيح (**عل همشمار** ، ١٣/١/١٩٨٧).

واثار قرار بيغن معارضة وزارة المالية، التي عبر عنها د. يكير فلسنر، الذي كان مستشاراً لوزير المالية يورام اريدور، في رسالة بعث بها الى بيغن اوضح فيها ان ليس هناك امل في ان تصبح اسرائيل في الواجهة التكنولوجية، في مجال صنع الطائرات القتالية. كما ان حجم ونوعية الطاقات المطلوبة لتطوير وانتاج مثل هذه الطائرة سيمس المجالات التي أحرزت اسرائيل فيها تفوقاً تكنولوجياً، هذا فضلاً عن ان انتاج طائرة لافي سيزيد في ارتباط اسرائيل بالولايات المتحدة. لكن بيغن لم يجب على هذه الرسالة (**المصدر نفسه**).

واوضح فلسنر ان شارون، الذي اصبح فيما بعد وزيراً للدفاع، عارض مشروع لافي لأسباب سياسية، وليس لاسباب موضوعية. ولم يستخدم ثقله ضد المشروع (**المصدر نفسه**).

ونجح موشي ارنس، بعد تعيينه وزيراً للدفاع خلفاً لاريئيل شارون الذي اوصت لجنة كاهان باقالته من الحكومة بسبب تورطه في المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا، في وضع قسم من المساعدات الاميركية في خدمة تطوير الطائرة (**دافار** ، ٤/١/١٩٨٧).

## معارضة اميركية

اوضحت الولايات المتحدة انها تعارض الاستمرار في مشروع طائرة لافي، لأن التقشف في ميزانيتها سيحول دون منح اسرائيل اكثر من المبلغ الحالي الذي تحصل عليه سنوياً، كمعونة عسكرية، والبالغ ١,٨ مليار دولار. كما اوضحت ان التقديرات الاسرائيلية لتكلفة مشروع لافي اقل من التكلفة الحقيقية له، حيث تعتقد الولايات المتحدة بأن التكلفة الاجمالية للمشروع، بما فيها الابحاث والتصنيع، ستصل الى ١١,٨ مليار دولار، اي انها تزيد بمقدار ٣,٨ مليارات دولار على التقديرات الرسمية الاسرائيلية (**الواشنطن بوست** ، ٨/١/١٩٨٧).

ويبدو ان احد اسباب معارضة الولايات المتحدة الاميركية هو ان قسماً من اموال المعونة الاميركية العسكرية

يتم تحويله لصالح مشروع الطائرة لافي، في حين يفترض ان اموال المعونة هي لتمويل مشتريات عسكرية اسرائيلية من الولايات المتحدة.

وعلى ضوء ما تقدم، اوفدت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) مساعد وزير الدفاع الاميركي د. دوف ـ بار زاكهايم، الى اسرائيل حاملاً معه بعض البدائل للافي، في محاولة لاقناع المسؤولين فيها بالتخلي عن المشروع. وقد التقى زاكهايم ومساعدوه مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بحضور سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرنغ، عن الجانب الاميركي، وبحضور رئيس الاركان موشي ليفي، ونائبه دان شومرون، ومدير عام وزارة الدفاع، دافيد عفري، وقائد سلاح الجو، عاموس لبيدوت، ورئيس ادارة مشروع لافي، العميد مناحيم عيني، ومدير عام الصناعات الجوية، موشي كارت، عن الجانب الاسرائيلي (**معاريف**، ٦/١/١٩٨٧).

واقترح زاكهايم، خلال اللقاء، خمسة بدائل، هي: ١ ـ انتاج طائرة اف ـ ١٦ في اسرائيل، بعد الحصول على موافقة شركة جنرال داينمكس التي تنتج الطائرة؛ ٢ ـ تركيب شبكات الكترونية اسرائيلية في طائرة اف ـ ١٦، وانتاج مشترك للطائرة، في الصناعات الجوية الاسرائيلية وفي شركة جنرال داينمكس؛ ٣ ـ شراء طائرات اف ـ ١٨ وتركيب شبكات الكترونية اسرائيلية فيها؛ ٤ ـ شراء طائرات هارير التي تهبط وتقلع عمودياً، وتركيب شبكات الكترونية اسرائيلية فيها؛ ٥ ـ شراء طائرات هارير وعدد من طائرات اف ـ ١٥ (**دافار**، ٥/١/١٩٨٧). وقام السفير الاميركي بيكرنغ بتسليم رابين رسالة من نظيره الاميركي، كاسبر واينبرغر، يعرب فيها عن امله في ان تدرس اسرائيل المقترحات الاميركية بتروٍ (**معاريف**، ٦/١/١٩٨٧).

كما التقى زاكهايم مع القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، وعرض عليه افضلية البدائل، من ناحية التكلفة وسرعة الانتاج (**هآرتس**، ٧/١/١٩٨٧). واوضح زاكهايم ان البنتاغون تعتقد بأن طائرة من انتاج مشترك اميركي ـ اسرائيلي يمكن ان تدخل الى الخدمة الفعلية في سلاح الجو الاسرائيلي فترة طويلة قبل اكمال انتاج طائرة لافي، كما ان اسرائيل ستمتلك طائرة مقاتلة اثبتت نفسها، هذا فضلاً عن ان اي بديل ستكون تكلفته اقل من تكلفة لافي، مما سيتيح لاسرائيل استثمار اموال المعونة الاميركية في مشاريع عسكرية أخرى، بما في ذلك انتاج مشترك اسرائيلي ـ اميركي لغواصات مزودة بمحركات ديزل (**عل همشمار**، ١/١/١٩٨٧). كما اكد زاكهايم ان اسرائيل لا تستطيع تنفيذ مشروع لافي بانفاق ٥٥٠ مليون دولار سنوياً. واستطرد يقول: «اذا كان الهدف تمديد فترة الانتاج الى ما بعد العام ٢٠٠٣، فان ذلك يعني زيادة ثمن المشروع بمئات ملايين الدولارات». وسأل: كيف ستبيع اسرائيل طائرات لافي للولايات المتحدة التي تنتج طائرات اف ـ ١٥ و اف ـ ١٦ الافضل منها (**معاريف**، ٢/١/١٩٨٧).

واجمل زاكهايم زيارته في اسرائيل بعقد ندوة صحافية في مدينة تل ـ ابيب، معلناً ان الاستمرار في انتاج لافي سيجلب المخاطر لاسرائيل، وان تكلفة الطائرة ستزيد بنسبة ٤٥ بالمئة على تقديرات اسرائيل. واوضح زاكهايم ان الولايات المتحدة لن تزيد من المساعدات العسكرية المقدمة الى اسرائيل، مؤكداً انه اذا تبنت اسرائيل اياً من البدائل الاميركية للافي، فانها ستوفر، خلال سنوات الانتاج الاولى، مبلغ ٥٥٠ مليون دولار المخصص للافي، مما سيتيح لها استخدامه في انتاج وسائل عسكرية اخرى (**عل همشمار**، ٨/١/١٩٨٧). واستطرد يقول ان من حق اسرائيل قبول، او رفض، هذه البدائل، لكن عليها ان تعرف ان المساعدات الاميركية لن تزيد على ١,٨ مليار دولار سنوياً. واذا اصرت اسرائيل على انتاج لافي، فان هذا المشروع سيسلب، اكثر واكثر، من الاموال المقدمة كمساعدة الى اسرائيل (**المصدر نفسه**). واختتم زاكهايم ندوته موضحاً ان لافي ليست طائرة اسرائيلية بحتة، اذ ان ٥٠ بالمئة من اجهزتها تصنع في الولايات المتحدة الاميركية (**المصدر نفسه**).

وفي اثناء تحدثه الى لجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي، التي ناقشت موضوع المساعدات الاميركية المقدمة الى اسرائيل، حذر زاكهايم من ان رغبة اسرائيل في التفوق الجوي، من طريق انتاج لافي، قد يؤدي الى فقدانها التفوق على الارض. كما اتهم اسرائيل بأن حساباتها لم تكن دقيقة بشأن تكلفة انتاج لافي. واستطرد ان لافي تبدو افضل من البدائل الاميركية على الورق فقط؛ اما في الواقع، فهي طائرة متدنية. وذكر ان اسرائيل قد تنتج ١٥٠ طائرة بدل ٣٠٠، وهكذا ستصل تكلفة الطائرة الواحدة الى ٣٥ مليون دولار (**دافار**، ٢٦/٢/١٩٨٧).

واوضح زاكهايم، ان في امكان اسرائيل ان تشتري من الولايات المتحدة ٣٠٠ طائرة مقاتلة خلال العشرين سنة المقبلة بثمن اقل من مبلغ الـ ٥٥٠ مليون دولار، وهو سقف نفقات انتاج لافي، كما قال رابين. وتابع: «تبين في الحسابات التي اجرتها وزارة الدفاع (البنتاغون) ان التكلفة سوف تصل الى ٩٠٠ مليون دولار سنوياً حتى العام ١٩٩٠، اذا كانت نسبة التضخم ٣ بالمئة، و ١,٤ مليار دولار، اذا بلغت نسبته ٦ بالمئة» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٥).

وتطرق زاكهايم الى ادعاءات اسرائيل بشأن البطالة التي ستنتج جراء الغاء مشروع لافي، موضحاً انه يعمل في المشروع، حالياً، ٣٨٠٠ ـ ٤٠٠٠ عامل، لذا فان ادعاء اسرائيل بأن الغاء المشروع سيتسبب في بطالة ٢٠ ألف عامل هو ادعاء مبالغ فيه. كما عارض ادعاء اسرائيل بأن الغاء بعض العقود مع شركات اسرائيلية واميركية تشترك في انتاج لافي سيكلف مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، معتقداً بأن النفقات ستتراوح بين ١٣٠ ـ ٢٠٠ مليون دولار فقط (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٢٦).

وذكرت مصادر اميركية مطلعة انه مقابل تبني اسرائيل لانتاج طائرة اف ـ ١٦ ستوافق وزارة الدفاع الاميركية على منح اسرائيل امتيازات معينة، بينها تزويدها بتقنية متطورة لتقليص نسبة استخدامها لمحطات الرادار الارضية، عبر توسيع استخدامها للاقمار الاصطناعية الاميركية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٩).

## لافي: المؤيدون والمعارضون

أثارت البدائل الاميركية لطائرة لافي التي عرضها د. زاكهايم في اثناء زيارته لاسرائيل، جدلاً بين المسؤولين السياسيين والعسكريين مؤيدي لافي والصناعات الجوية الاسرائيلية التي تحاول اثبات تفوقها التكنولوجي وبين بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين المعارضين للمشروع. رئيس الحكومة، اسحق شامير، اكد، في اثناء لقائه بوفد الجالية اليهودية البريطانية في مكتبه في القدس، ان من الضروري جداً الاستمرار في مشروع طائرة لافي، لأن الغاء هذا المشروع سيلحق الضرر بالتقدم التكنولوجي الاسرائيلي وسيؤدي الى بطالة آلاف المهندسين والفنيين، بالاضافة الى تأكيده اهمية المشروع للامن والاقتصاد الاسرائيليين (**عل همشمار**، ٤ و ١٩٨٧/١/٧). وفي السياق ذاته، يرى القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس، انه ينبغي النظر الى المشروع على انه مشروع قومي، ومستقبله مرتبط بحجم رغبة الحكومة والشعب في تقديم تنازلات في مجالات مختلفة (**معاريف**، ١٩٨٧/١/٧).

وقال وزير الدفاع، اسحق رابين، ان البدائل التي قدمتها واشنطن ليست مقنعة، لا من ناحية المضمون ولا التكلفة. واوضح ان زاكهايم لم يتمكن من الاقناع بأن أياً من البدائل الاميركية هو افضل، او ارخص، من لافي (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١/١٢). واضاف ان ليس ثمة صعوبة في اقالة ٦٠٠٠ شخص من مشروع لافي واستغلال الاموال الاميركية في مشاريع اخرى، لكن المشكلة هي في ان المشروع هو «قومي» ويوفر عملاً للمهندسين ويعود على اسرائيل بالتطور التكنولوجي. لكنه اكد ان اسرائيل ستبقى مرتبطة بالغير، وهذا هو الواقع (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٢/٩).

اما وزير الدولة، موشي ارنس، فقد رفض، بشكل قاطع، التزود بطائرات اف ـ ١٦ بدلاً من لافي، مشيراً الى ان لافي ستكون اكثر تطوراً من اف ـ ١٦ وافضل منها. وقال انه اوصى، عندما كان وزيراً للدفاع، بدراسة امكانية انتاج طائرات اف ـ ١٦ في اسرائيل، لكن تبين ان انتاجها في البلاد سيكلف اكثر من انتاجها في الولايات المتحدة الاميركية. ويعتقد ارنس بأنه اذا اصرت اسرائيل على استمرار مشروع لافي، فان واشنطن ستدفع التمويل المطلوب في نهاية الامر (**دافار**، ٥ و ١٩٨٧/١/٧).

من جهته، حذر رئيس الصناعات الجوية، يوسف زينغر، من ان الغاء مشروع لافي سيؤدي الى تراجع الصناعات الجوية، ولن يرمم هذا الضرر الا بعد فترة طويلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٤).

اما المعارضون، فيرون انه ينبغي قبول احد البدائل الاميركية. وعلى هذا الصعيد، اكد رئيس الاركان، موشي ليفي، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان لا فائدة من تنفيذ مشروع مهلهل وضعيف. وقال انه لا يمكن تنفيذ المشروع اذا القي العبء كله على الجيش الاسرائيلي فقط. وتطرق ليفي الى موقف الولايات المتحدة،

فاشار الى ان اسرائيل ستواجه مشكلات، اذا لم تقدم الولايات المتحدة المساعدات المطلوبة للافي (**معاريف**، ١٩٨٧/١/٧). واكد ليفي ان «لافي هي مشروع قومي مهم، لكنها لن تكون طائرتنا الوحيدة. ولن تكون الحل الوحيد لسلاح الجو الاسرائيلي» (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٢٧). واكد ضرورة تطوير نوعيات لمواجهة عدم التكافؤ بين اسرائيل والدول العربية. اذ ينبغي «التعبير عن النوعية في صنع شبكات اسلحة مميزة وفي طاقة بشرية متفوقة. ويكمن الجواب لهذه الامور في سلاح قومي» (**معاريف**، ١٩٨٧/١/١).

وقال عضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، يوسي ساريد (راتس)، ان طائرة لافي ستكون اغلى طائرة في العالم، ولا لزوم لها، حيث ان سلاح الجو ليس بحاجة الى اكثر من ١٠٠ طائرة، خلافاً لتقديرات سابقة بانه بحاجة الى ٣٠٠ طائرة. ووفقاً للميزانيات التي ستخصص للمشروع، فانه لن يتسنى انتاج اكثر من ١٢٠ طائرة، لذا يجب قبول احد البدائل الاميركية التي تقضي باشتراك اسرائيل في انتاج طائرة اف ـ ١٦ (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٧).

ويرى اللواء احتياط متتياهو بيلد ان للبدائل الاميركية ميزة اقتصادية، حيث انها ستحول دون استثمار مليارات الدولارات في عملية التطوير؛ هذا فضلاً عن ان عملية الشراء من الولايات المتحدة التي سيصحبها انتاج محلي بشكل واسع ستمكن من تقليص النفقات الحالية في اسرائيل، الأمر الذي سيساعد في تقليص ميزانية الامن، لأن الوضع الاقتصادي يلزم بذلك (**هاعولام هازية**، ١٩٨٧/١/٦).

اما اللواء دان شومرون، فيرى انه على سلاح الجو ان يتزود بطائرات اميركية، وعلى اسرائيل ان تركز على تطوير وسائل قتالية للقوات البرية؛ كما انه يؤيد تقليص نصيب سلاح الجو من ميزانية الامن ونقل بعض هذه الطاقات الى القوات البرية (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٣).

اما مراقب الدولة، فقد اكد انه من وجهة نظر عسكرية، فان قرار انتاج لافي يقيد جهاز الامن ويحد من مرونة قراراته، فضلاً عن ان سلاح الجو يضرب نفسه عبر مشروع لافي. ولو اعطيت الميزانية لسلاح الجو ليقرر ماذا سيعمل بها، لما قرر انتاج لافي (**هآرتس**، ١٩٨٧/١/٤).

ويقول العميد احتياط تسفي شور، المستشار المالي السابق لرئيس الاركان، انه اذا تقرر انتاج ٣٠٠ طائرة لافي، فان ذلك يعني ان آخر الطائرات سينتهي انتاجها العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢، اي بعد ٢٠ عاماً من اتخاذ القرار، وبذلك تصبح الطائرة في العام ٢٠٠٠ قديمة، من الناحية التقنية، مقارنة مع التجديدات في العالم (**معاريف**، ١٩٨٧/١/١٣).

هذا الخلاف بين مؤيدي مشروع لافي ومعارضيه ينبع من اعتبارات اقتصادية وأمنية؛ اذ يخشى مؤيدو لافي من ان الغاء المشروع سيؤدي الى زعزعة الاقتصاد الاسرائيلي والى هروب آلاف المهندسين والفنيين من ذوي الخبرة التكنولوجية الى الخارج (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢). ويرى مسؤولون في جهاز الامن ان الغاء المشروع قد يجعل الولايات المتحدة تطالب بتقليص اموال المعونة الاميركية الى اسرائيل، او بتقليص الاموال التي تسمح الولايات المتحدة بتحويلها الى شيكلات. كما اعربوا عن تخوفهم من ان وزارة المالية الاسرائيلية قد تطالب هي الاخرى بتقليص ميزانية الامن (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٢).

واكد مصدر رفيع المستوى في الصناعات الجوية ان مقترحات زاكهايم ما هي الا غطاء للنوايا الحقيقية التي تتمثل في رغبة الشركات الاميركية الاستمرار في بيع طائرات اميركية لاسرائيل، لتبقى حقلاً لتجارب الاسلحة الاميركية. ويرى المصدر عينه ان سلاح الجو الاسرائيلي لا يستطيع استيعاب ٣٠٠ طائرة اف ـ ١٦، فضلاً عن ان القرار بانتاج اف ـ ١٦ في اسرائيل سيقلل اطار العمل بنسبة ٥٠ بالمئة، بالمقارنة مع الاطار المرتبط بانتاج لافي (**هآرتس**، ١٩٨٧/١/٦ و ٤).

وترى الصناعات الجوية ان البدائل الاميركية ليست واقعية، لأن انتاج طائرة اف ـ ١٦ في اسرائيل سيكلف اكثر من انتاج طائرة لافي. واذا قبلت اسرائيل هذا البديل، فعندها ستصبح الصناعات الاسرائيلية مقاولاً فرعياً لشركة جنرال داينمكس. كما ان ذلك سيؤدي الى القضاء على البحوث الاسرائيلية والتطوير، فضلاً عن ان ذلك سيجعلها ضعيفة في المساومات المستقبلية بشأن المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة (**دافار**، ١٩٨٧/١/١٢). وتعتقد الصناعات الجوية بأن زاكهايم معاد للصهيونية، وتصريحاته تشير الى انه يرغب في ان

يصبح مهندسو طيران اسرائيليون سائقي سيارات عمومية في نيويورك (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/٤).

اما المعارضون، فيرون ان المبالغ المطلوبة لاكمال المشروع ستأتي على حساب مشاريع اخرى، حيث اكد بعض القادة العسكريين بأن استمرار مشروع لافي سيكون على حساب تسليح سلاح الجو وعلى حساب مشاريع ضرورية له. لذا، ينبغي التنازل عن لافي من اجل مستقبل سلاح الجو. ويضيف هؤلاء انه اذا حدث وقررت الحكومة ان هذا المشروع «قومي»، فينبغي تمويله من ميزانية الدولة، وليس من ميزانية الامن (**هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٢).

وقال مصدر عسكري رفيع المستوى ان ايجاد مصادر تمويل من ميزانية الدولة او من المساعدات الخارجية هو شرط لاستمرار مشروع لافي. واضاف المصدر انه اذا كان المبلغ المطلوب هو ٥٥٠ مليون دولار سنوياً؛ فهذا وفقاً لاية اسعار؟ اسعار العام ١٩٨٤ ام اسعار ١٩٨٦ ؟ فاذا كان وفقاً لاسعار ١٩٨٦، فان هذا المبلغ لا يكفي لاستمرار انتاج لافي، لأن تكلفة الانتاج ارتفعت بشكل كبير. فأجر ساعة العمل في الصناعات الجوية ارتفع من ٢٢ دولاراً الى ٣٧ دولاراً (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/٧).

## فروق في التقديرات

على ضوء الفروقات الكبيرة في تقديرات وزارة الدفاع الاسرائيلية ووزارة الدفاع الاميركية، كلف مراقب الحكومة الاميركية باعداد تقرير حول تكلفة لافي، استغرق اعداده عشرة شهور. وفي التقرير، اكد المراقب وجود فروق كبيرة بين التقديرات الاميركية والاسرائيلية. ففي حين قدرت البنتاغون ان كل طائرة لافي ستكلف مبلغ ٢٢ مليون دولار، قدرت اسرائيل ان كل طائرة ستكلف ١٥,٥ مليون دولار. اما تقرير المراقب، فيشير الى ان التكلفة ستتراوح بين ١٧ ـ ١٨ مليون دولار، هذا اذا انتجت الصناعات الجوية الاسرائيلية ٣٠٠ طائرة حتى العام ٢٠٠٢. اما اذا قل هذا العدد، فان التكلفة ستكون اكبر (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٢/٢٢).

وهناك بعض النقاط الاخرى المختلف حولها بين الاميركيين والاسرائيليين. فوزارة الدفاع الاميركية تعتقد بأن ساعة العمل ستكلف ٤٧ دولاراً بينما تعتقد وزارة الدفاع الاسرائيلية بأنها ستكلف ٢٦ دولاراً. اما التقرير، فيشير الى ان الساعة ستكلف ٣٢ دولاراً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٣). كما يشير التقرير الى انه سيكون على اسرائيل ان تستثمر مليار دولار سنوياً حتى العام ٢٠٠٠. وفي سنوات معينة، التي تعتبر ذورة المشروع، سترغم على تخصيص مبلغ لا يقل عن ١,٤ مليار دولار سنوياً (**المصدر نفسه**).

وسئل وزير الدفاع الاميركي، كاسبر واينبرغر، عن مدى صحة استنتاجات المراقب الاميركي، فأجاب: «لا تقبل تقديرات المراقب لهذا الموضوع» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٢/٢٠).

وقال اعضاء الكونغرس الاميركي الذين يؤيدون مشروع لافي ان القرير الذي اعد بناء على طلب وزارة الدفاع الاميركية يثبت ان الارقام التي تحدث عنها زاكهايم بشأن تكلفة الطائرة هي ارقام مبالغ فيها (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر اسرائيلية ان هناك اهمية كبرى للتقرير. اذ اشترط بعض مؤيدي اسرائيل في الكونغرس الاميركي مواصلة تأييدهم لمشروع لافي، اذا كانت حسابات المراقب قريبة من حسابات اسرائيل اكثر من قربها الى حسابات البنتاغون (**دافار** ، ١٩٨٧/١/٧).

## «ورطة لافي كورطة لبنان»

يرى بعض الصحافيين والمعلقين ان طائرة لافي هي ضرورة اقتصادية وامنية لاسرائيل، بينما يعتبر آخرون انها ستضعف الامن والاقتصاد الاسرائيليين معاً، حيث ذكر ان المبالغ التي ستخصص لمشروع لافي سنوياً كبيرة للغاية، وان تخصيص ٥٥ ـ ٧٧ بالمئة من مجمل المساعدات الاميركية المقدمة الى اسرائيل لمدة تزيد على عشرة اعوام لتنفيذ مشروع واحد، سيؤدي الى مساس كبير بالجيش الاسرائيلي وتسليحه وتدريباته. كما ان قرار وزير الدفاع، اسحق رابين، تخصيص مبلغ ٥٥٠ مليون دولار سنوياً ليس واقعياً، لأن الصناعات الجوية لا تستطيع الانتهاء من انتاج الطائرة في الوقت المحدد بهذا المبلغ، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو زيادة المبلغ (رؤوبين فدهتسور ، **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٤).

ويعتقد آخر بأن لافي، كطائرة ورق، ممتازة، لكن اسرائيل فشلت في مراهنات على اوراق اكثر من اللازم. وان نظام القوة القتالية لسلاح الجو سيبقى قائماً على طائرات اف ـ ١٥ و اف ـ ١٦ التي اثبتت جدارتها في اختبارات عدة، مثل تدمير المفاعل النووي العراقي وقصف مقار م.ت.ف. في تونس. وينتهي الصحفي الى ان طائرات اف ـ ١٥ و اف ١٦ ومیغ ٢٩ قد تستخدم في السنوات العشر المقبلة من قبل اسلحة الجو في الدول العربية المحيطة باسرائيل. ومن المحتمل ان تكون قدرة طائرة لافي متدنية بالمقارنة مع قدرة هذه الطائرات، لذا من المستحسن التخلي عن المشروع (امير ادرن، **دافار**، ١٩٨٧/١/٩).

وقال آخر ان الطائرة ولدت في عهد «جنون العظمة»، عهد بيغن ـ شارون اللذين اعتقدا بأن اسرائيل هي الدولة الرابعة في العالم، وفي امكانها ان تعمل كل شيء: فرض نظام جديد في لبنان والشرق الاوسط، وانتاج طائرة حديثة. ففي البداية، قالوا ان غزو لبنان سيستغرق ٤٨ ساعة، وان طائرة لافي ستكون صغيرة ورخيصة؛ لكنه تبين ان الحرب استغرقت فترة طويلة جداً وان لافي كبيرة وثمينة. وهكذا، فانه كان من السهل التورط في لبنان وفي مشروع لافي؛ لكن الخروج منهما صعب. ويختتم بالقول ان «دولة اسرائيل العظمى» تواجه صعوبات في تأمين الادوية للمستشفيات، فكيف ستتمكن من اكمال مشروع لافي، الذي سيكلف مبالغ باهظة (عوديد ليفشيتس، **عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٩).

وكتب آخر مقالة اوضح فيها ان الولايات المتحدة الحالية لا تخيف احداً وان دولارها لم يعد عملة صعبة، الا في اسرائيل. واذا حدث وفقدت توازنها، فعلينا الابتعاد عنها بقدر الامكان، والا فانها ستسقط علينا اولاً. واذا حدث وسقطت علينا، فانها ستتمكن من النهوض خلال فترة وجيزة؛ اما نحن، فسنبقى منبطحين على الارض لفترة طويلة. لذا، علينا ان لا نصدقهم بكل ما يتعلق بلافي، لأن الولايات المتحدة الحالية ليست الولايات المتحدة التي كانت في السابق، لا تجاهنا ولا تجاه نفسها. كما ان ليس كل ما هو جيد للولايات المتحدة يجب ان يكون جيداً بالنسبة الينا. وان ما عملته الولايات المتحدة، مؤخراً، هو سيء لنا ولها. وعلى ضوء ذلك، ينبغي على السياسيين عدم الركض وراء الولايات المتحدة بعيون مغلقة (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨٧/١/١٢).

وكتب عضو الكنيست يوسي ساريد مقالة ذكر فيها ان الجميع، باستثناء موشي ارنس، يقولون الآن انهم لو عرفوا في حينه ما يعرفوه حالياً عن لافي لما ايدوا المشروع. في الواقع، ان شيئاً لم يتغير منذ ذلك الوقت. لا احتياجات اسرائيل ولا قدرتها. ويضيف ساريد ان القادة العسكريين ادركوا، دائماً وابداً، ان سلاح الجو ليس بحاجة الى لافي، بسبب عدم وجود امكانات لتطويرها وانتاجها، وانه من الافضل التزود بطائرات اف ـ ١٦ معدلة وجاهزة ليتسنى تخصيص الطاقات الاسرائيلية لتطوير ما لا يمكن شراؤه من اي مكان آخر. لكن احداً من العسكريين لم يجرؤ على قول ذلك، لأنه، لو فعل، لدفع الثمن غالياً (**هآرتس**، ١٩٨٧/١/١٥).

ورأى رئيف شيف انه لن تكون هناك اية اهمية لأي بديل من لافي، اذا لم تنظر اليها على خلفية احتياجات سلاح الجو العملية، وتأثير هذه الامور على نظام قواته في المستقبل. واضاف ان الجانب الصناعي التكنولوجي للافي مهم جداً، شرط ان لا يتنافى ذلك مع قدرة الجيش الاسرائيلي على البقاء قوياً، وتحقيق التوازن في بنية قواته. ويختم شيف بأن الوزير ارنس يؤمن بامكان الحصول على مساعدات اضافية من الولايات المتحدة لاكمال المشروع، لكن هناك من يشكك في ذلك. فاذا صدق المشككون، فان ذلك يعني ان استمرار تطوير لافي، وانتاجها، من حساب ميزانية الامن، سيضعف الجيش الاسرائيلي، مما سيؤثر، بالتالي، في نسب القوى بيننا وبين العرب، وقد يكلف ذلك دماء كثيرة (**هآرتس**، ١٩٨٧/١/٩).

خليل السعدي

# النزعة العدوانية في النفسية الاسرائيلية

د. رشاد عبدالله الشامي، **الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية**، الكويت: سلسلة «عالم المعرفة» ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حزيران ( يونيو ) ١٩٨٦.

يتألف الكتاب الذي نحن بصدده من خمسة فصول. يعالج المؤلف في الفصل الاول «الشخصية اليهودية في اطار الانعزالية الغيتوية» ويرى ان اليهود عاشوا اقليات منعزلة في بلدان مختلفة وخضعوا لتأثيرات ثقافية ولغوية متعددة ومتباينة، فلم تتكون شخصية يهودية واحدة، ولم يكن هناك ارتباط جغرافي لها، «ومن هنا، فان الجغرافيا لم تكن جزءاً من هويتها، ولم تكن سمة من سمات تراثها الذي تميز بتعدد مراكزه الجغرافية».

وتعود بداية العزلة اليهودية الى مرحلة وجود اليهود في مصر حين كلفهم فرعون بالعمل، فاعتبروا ذلك اهانة وصمموا على الخروج من مصر، وجعلوا «يهوه»، الههم القبلي، ينكل بالمصريين. وفي شرق اوروبا، اتخذت مناطق الانعزال اليهودي تسميات متعددة منها: «الشتتل» اي المدينة الصغيرة، و «الكاهال».

على ان الذاتية اليهودية في عزلتها وعدم ذوبانها في بوتقة القوميات المتواجدة بين ظهرانيها قد نتج عنها بدايات الاشكالات في روسيا القيصرية في الربع الاول من القرن التاسع عشر، عندما فرض القيصر نيقولا الاول التجنيد الاجباري على اليهود، فاخذ اثرياؤهم يتهربون منه بالرشاوى. وجاءت اجراءات القيصر ضدهم قاسية بعد تسلمه دراسة من لجنة روسية خاصة اشتملت على شدة تعصب اليهود الديني، واحتقارهم للاغيار، وتصورهم انهم «شعب الله المختار». وكان من جملة هذه الاجراءات الغاء «الكاهلات»، واخضاع اليهود للادارة العامة، ومنعهم من اتخاذ ازياء خاصة، والزامهم بالخدمة العسكرية لمدة تصل الى ثلاثة اضعاف المدة العادية.

بدأت حياة العزلة اليهودية اختيارية، ثم اصبحت الزامية، اثر صدور نشرة بابوية في منتصف القرن السادس عشر توصي، لاول مرة، بعزل اليهود، اجبارياً، في احياء معينة في مناطق نفوذ البابوية.

نشأت العزلة اليهودية الاختيارية بدوافع محض يهودية، وذلك للمحافظة على الشرائع الدينية وما يتبعها من طقوس تتعلق بالمقابر، والاكل، والمطهر، والزواج، ومن اجل المساعدة المتبادلة، وبسبب الشعور بانعدام الامن لتصورهم بكراهية الاغيار لهم. ونتج عن هذه العزلة الاختيارية، والالزامية فيما بعد، قلة الاختلاط بالمسيحيين، وتزايد الشبهات حولهم، وتدهور المستوى الاجتماعي عندهم، الامر الذي ترك اثراً في وجدانهم وعمّق انفصالهم عن العالم الخارجي؛ وفوق ذلك باتوا يشعرون بهاجس الخوف خارج الغيتو من عالم شرير معادٍ لهم. ولازمهم الاعتقاد بأن الغيتو هو درع الامان لهم. واصبحوا على هذه الصورة «امة» داخل امة لا تجانس بينهما.

لقد كان للعامل الديني الدور الاساس في قيام العزلة؛ كما كان للقواعد الدينية التي فرضها حاخامات اليهود بتشدد، مدعاة لاستهزاء الآخرين، الامر الذي ادى الى المزيد من التشرنق والتحجر الديني، الذي كان له دور حاسم في توجيه الحياة اليهودية، لا سيما بعد تدوين اجتهادات الحاخامات التي عرفت بالتلمود، ونتج عن ذلك المزيد من العزلة، لأن هذه الاجتهادات شددت على مقولة «شعب الله المختار» و «الشعب المقدس»، وهو الامر الذي اشعر اليهود بالتمييز والتفرد والتعالي. ولقد اصبح الكنيس اليهودي يقوم بدور فعال في الحياة الاجتماعية والتعليمية، وعلى الاخص في التوجيه الديني المبني على تدريس اللغة العبرية والتوراة والتلمود، بحيث اصبح النشء يؤمن بأن «شريعة اسرائيل هي ذروة اعمال الرجل اليهودي في حياته ومعيار لمركزه الاجتماعي».

في مثل هذا المناخ الغيتوي تبلورت السمات السيكولوجية الاساسية للشخصية اليهودية «التي عانت نوعاً

من الانفصام في الرؤية جعل الصراع في المشاعر، والتناقض الحاد في السلوك، محوراً رئيساً تحددت من خلاله السمة الرئيسة لتلك الشخصية، وهي عقدة التناقض بين الشعور بالاستعلاء والشعور بالدونية والاضطهاد». ومرد ذلك الى الديانة اليهودية ذاتها. ففي سفر الخروج اشارات متعددة الى اذلال اليهود واضطهادهم في مصر، وفي الديانة ذاتها تميزهم بأنهم «شعب الله المختار».

ان عقدة التناقض هذه قد خلقت لدى اليهود كراهية الاغيار، وجاءت ردة الفعل من الاغيار كراهية اليهود واضطهادهم، وهذا ما اصطلحوا على تسميته باللاسامية. ان اليهود يتحملون تبعة المسؤولية عن الاضطهاد الذي لحق بهم لأنه كان ردات فعل. ولقد افادوا من هذه الكراهية لهم في تألبهم وظهور الصهيونية فيما بينهم وامست اللاسامية سلاحاً يشهرونه في وجه كل شاجب لعدوانهم.

يدور الفصل الثاني حول فشل حركة التنوير اليهودية، وبروز الانعزالية الصهيونية. فمع ظهور حركة التنوير الاوروبية التي دعت الى محاربة الاستبداد، وتحرر العقل، تقلص دور المعبد اليهودي نسبياً. ولقد اتصف موقف دعاة التنوير الاوروبي من اليهود بالسلبية، اذ اعتبرهم هؤلاء الدعاة انهم «شعب جاهل ومتوحش، زاول، لمدة طويلة، أخس انواع البخل، وابغض انواع الخرافات، ويحمل كراهية، لا تعادلها كراهية، لكافة الشعوب التي تسامحت معه، وكانت سبباً في ثرائه».

وبسبب ظلال التلمود، والمعابد اليهودية، والعزلة، لم تجد حركة التنوير في الاوساط اليهودية في شرق اوروبا نجاحاً، على الرغم من نجاحها النسبي في غرب اوروبا. لقد خشي اليهود، في شرق اوروبا، من ان تؤدي حركة التنوير الى الاندماج، «وشكلت الصهيونية الوجه المعبر عن هذا الخوف من الامتصاص»، لا سيما بعد ازدياد موجة العداء لليهود، اثر اغتيال القيصر الكسندر الثاني واتهام احد اليهود بالجريمة. وعلى هذا الاساس، بدأت كفة الاتجاه الصهيوني ترجح على كفة حركة التنوير اليهودية، وبدت سمات الاتجاه اليهودي الصهيوني في مواقف عدة، منها التمرد على اليهودية التقليدية والانجراف نحو العلمانية. ومع تبني الصهيونية للدين، اصبحت المشكلة الملحة هي مسألة مكان عمل منتج من اجل اليهود هي المشكلة الاكثر الحاحاً من الطقوس. وبذلك تمكنت الحركة الصهيونية من احتواء التيارات الاصلاحية والتحررية التي انتشرت في صفوف اليهود، في اواخر القرن التاسع عشر، ولكنها، على الرغم من العلمانية الظاهرة، «استندت في برنامجها السياسي والثقافي الى الاساطير القديمة، خاصة اسطورة العودة والشعب المختار». ومن سمات الاتجاه الصهيوني هذا محاربة الاندماج مع الاغيار الذين يكرهون اليهود، لان الاندماج يعني العبودية، فلا بد من الحفاظ على قومية يهودية مميزة تتخذ العنف والانتقام هدفاً وغاية للبقاء بين الاعداء، والتحرر من عبوديتهم، والتخلف من كراهيتهم.

في الفصل الثالث، يعالج المؤلف الظروف التي اتاحت المجال لنشأة «الشخصية اليهودية الاسرائيلية»، ويرد ذلك الى عاملين: الاول هو التخوف من فقدان الذاتية اليهودية بفعل الاندماج، والثاني العداء والاضطهاد لليهود في شرق اوروبا. غير ان التحرك الصهيوني بقي محدوداً اول نشأته وانشطر اليهود بين مؤيد للحركة الصهيونية وبين معارض لها. غير ان ظروفاً مستجدة في غرب اوروبا، كان آخرها محاكمة «درايفوس»، اليهودي الفرنسي، بتهمة الخيانة جعلت تيار المؤيدين للحركة يتزايد. ومع ظهور هرتسل على مسرح الاحداث، تبلورت الايديولوجية الصهيونية وبرنامجها العملي لاقامة «الوطن القومي» بمعونة دولة عظمى. وابصر هذا التوجه النور باصدار وعد بلفور العام ١٩١٧، وبقيام الانتداب البريطاني على فلسطين الذي مهد لوجود اسرائيل، التي اصبح اليهود فيها يتكونون من اليهود الشرقيين (السفاراديم) ويهود الغرب (الاشكنازيم) والجيل المولود في فلسطين (الصباريم)، واصبح لكل مجموعة شخصيتها المميزة. على ان «الصباريم» يُعتَبرون «الانبياء الحقيقيين والورثة الشرعيين والامتداد الحضاري، بكل ما تعنية هذه الكلمة، بالنسبة الى الاشكنازيم، والصفوة الاسرائيلية».

يعدد المؤلف، في الفصل الرابع، السمات الاساسية للشخصية اليهودية الاسرائيلية الاشكنازية والصبارية، فيرى انها تتميز بالامور الآتية:

١ ـ الاحساس بالوطنية الاسرائيلية: فالصباريم لم يرتبطوا، ايديولوجياً، باسرائيل لكونهم ولدوا فيها، وان ارتباطهم العاطفي باليهود خارج اسرائيل اقل من ارتباطات المهاجرين اليها، وان الاسرائيلي الذي ولد في فلسطين او اسرائيل لا يعبر عن قيم الشخص الذي هاجر اليها.

٢ ـ رفض الحل الارثوذكسي للعلاقة مع التراث اليهودي: ذلك ان «الصبار» لم يعد متقيداً بالسلوك الديني الذي مورس بالغيتو، وليس معادياً للدين في الوقت عينه. والصباريم يقدمون انفسهم كاسرائليين وليسوا كيهود.

٣ ـ تحول الايديولوجية الى مجرد جزء من العالم الثقافي الشامل: لقد اصبح الاتجاه السائد لدى الشخصية اليهودية الاسرائيلية هو «التحرر، بقدر الامكان، من قيود الايديولوجية الملزمة، والاتجاه الى الاستقلال الذاتي والى العلاقات المباشرة اكثر من الاتجاه الى قيم الوجود الجماعي».

٤ ـ الانقسام الذاتي بين الواقع الاسرائيلي القائم وواقع مخلفات الغيتو الماضي.

٥ ـ التجمع حول السلطة في حال حصول تهديد خارجي.

٦ ـ التأرجح بين الاخلاص للجماعة تحت تأثير مناخ الحرب، وعدم المبالاة بالآخرين خارج هذا المناخ.

٧ ـ الاحساس بالافتقاد للجذرية: لقد قاد الصباريم هذا الاحساس للتفتيش عن الآثار ليثبتوا، من خلالها، تجذرهم في فلسطين، بحيث «اصبح الايمان بالتاريخ لدى الشباب الاسرائيلي بديلاً من الدين. فهم يكتشفون، في عالم الآثار، قيماً دينية. انهم يتعلمون ان آباءهم عاشوا في هذه البلاد منذ ثلاثة آلاف عام، وان هذا ملكهم». فالتنقيب بالنسبة الى الصباريم هو نوع من تأكيد الذات.

٨ ـ البرود العاطفي: من السمات الرئيسة التي تميز الانسان الاسرائيلي، خاصة ابناء الكيبوتسات، انه «عدواني لا يعرف الرحمة، منغلق على نفسه، لا يعرف حرارة الانفعال، حاقد على كل من هم حوله، شاعر بأنه مختلف عنهم».

٩ ـ الحساسية تجاه النقد وتجاه الشرعية: بنيت الايديولوجية الصهيونية على ادعاءات باطلة، منها «الحق التاريخي» و «الوعد الالهي»؛ وهذه المقولات مخالفة للتاريخ والعقل. ومع ذلك، فهي، في منظور اصحاب هذه الايديولوجية، حقائق مقدسة لا تجوز مناقشتها؛ فكل نقد موضوعي يعتبر تهجماً باطلاً مرفوضاً، وانهم على حق، ولو كان عملهم عدوانياً ارهابياً.

١٠ ـ الروح العدوانية: ان تاريخ اليهود، قبل عصر التوراة، وبعده، تاريخ دموي حربي مليء بالغزو والعدوان، تغلب عليه صفة الشراسة والعنف. غير انهم، بعد مجازر الاشوريين والبابليين والرومان، قد تحولوا الى الخنوع والالتواء. كانوا عبيداً في مصر، وتحولوا غزاة لارض كنعان. عادوا الى الخنوع في الغيتوات، ثم تحولوا الى غزاة شرسين لفلسطين، وزاد في شراستهم الاضطهاد النازي الذي ترك اثراً واضحاً في السمات السلوكية للنمط الصهيوني ثم على الشخصية اليهودية الاسرائيلية، فغدا اليهودي ـ الضحية نازياً له ضحاياه، يقتل بلا رحمة. وهكذا تشكلت في فلسطين العصابات الصهيونية الارهابية التي بدأت جرائمها البشعة في دير ياسين وامتدت الى صبرا وشاتيلا، ولا تزال في استمرارية لهذا النهج الذي امسى قاعدة سلوكية دائمة. وهذا ما اوضحه هيربرت موريسون زعيم مجلس العموم البريطاني، في اثناء مناقشة مشكلة فلسطين العام ١٩٤٦، بقوله: «لقد احضر الاسرائيليون النازية معهم من اوروبا الى فلسطين متمثلة في التعصب، والتفرقة، والعنصرية، والتردد، والرعب، والخضوع للقوة؛ فهم يحتمون بها لكيلا تدمرهم وتؤدي بهم الى الزوال».

ربما كان الفصل الخامس والاخير، الذي يتناول فيه المؤلف جذور ودوافع الروح العدوانية تجاه العرب في الشخصية اليهودية الاسرائيلية، هو المحور الرئيس للكتاب. ان الروح العدوانية تجاه الاغيار قديمة قدم الوجود اليهودي. ولقد ازدادت حدة في مراحل التاريخ منذ بداية نشوء الغيتو في الاحياء، حتى نشوء الغيتو الكبير ـ اسرائيل. اما جذور هذه العدوانية تجاه العرب فمرتبطة بالعوامل التالية:

١ ـ استلهام الروح العدوانية في التراث الديني اليهودي: ففي التوراة شواهد كثيرة على هذه الروح العدوانية، الى درجة نجد ان التوراة تطبع العقيدة الاسرائيلية برباط وثيق بين «حرب اسرائيل» و «رب اسرائيل»، حيث يصبح هذا الرب هو «رب الجنود» الذي يحقق لبني اسرائيل قهر اعدائهم ويحثهم على التنكيل بهم واغتصاب ارضهم. وهذا واضح الدلالة في اسفار «الخروج» و «التثنية» و «العدد» و «يهوشواع» وسواها. واننا اليوم نجد هذا الاستلهام في تقاليد جيش الدفاع الاسرائيلي. فكل وحدة تحمل تابوتاً توضع فيه التوراة وقد نقش عليه «انهض بالله وبدع اعداءك يتشتتون، واجعل الذين يكرهونك يهربون امامك»، تماما كما فعل يهوشواع بن نون حسب وصية موسى. ومن المعلوم ان التعاليم التوراتية تدرس اليوم في المدارس الاسرائيلية، وبذلك تصبح

شخصيات التوراة رموزاً ومثلاً للاجيال الاسرائيلية المتعاقبة. لقد اصبح يهوشواع، في منظور بن ـ غوريون، البطل القدوة. وعلى غرار يهوشواع سار بن ـ غوريون بروح عدوانية معتبراً، هو وسواه، ان حروب الاسرائيليين هي حروب مقدسة مبررة، وان ما يقوم به جيش الدفاع الاسرائيلي هو من تشريعات التوراة.

٢ ـ استلهام تقاليد الروح العدوانية في الفكر والسلوك الصهيوني: تميزت الصهيونية بالتعصب العنصري والديني بسبب الانغلاق والاضطهاد الذي لحق باليهود في شرق اوروبا وعلى ايدي النازية، واصبح الصهيونيون، بعد تنبه الفلسطينيين لمآربهم البعيدة جراء الهجرة الاستيطانية، ازاء خيارين ـ على حد قول موشي دايان: اما الاستجابة لرغبات العرب، وفي ذلك نهاية الصهيونية؛ واما الهجرة والاستيطان بحد السيف لاقامة اسرائيل.

ولقد تمثل هذا الاتجاه في اقوال وممارسات العديد من قادة الصهيونيين؛ اذ اعتبر زئيف جابوتينسكي، الأب الروحي لمناحيم بيغن، ان التوراة والسيف قد نزلا من السماء. وبيغن مذ كان يردد: «نحن نحارب، فنحن، اذاً، نكون». ومن شعاراته «بالدم والنار سقطت مملكة يهودا، وبالدم والنار ستقوم يهودا»، بحيث امسى سلوك العنف كالطقوس الدينية تماماً، وبات العنف في الشرعة الصهيونية الوسيلة الوحيدة المتاحة للبقاء والتخلص من العبودية.

لقد وصف ارنولد توينبي جرائم اليهود في فلسطين، بقوله: «اذا كان سواد الخطيئة ينبغي ان يقاس بدرجة العنف التي اذنب بها المذنب في حق النور الذي منحه الله اياه، فان اليهود عذرهم اقل في طرد العرب الفلسطينيين من ديارهم، من عذر بنوخذ نصّر، وتيتوس، وهادريان، ومحاكم التفتيش الاسبانية، والبرتغالية، حين طردوا يهود فلسطين وغيرهم في الماضي».

٣ ـ الفزع من ذكريات النكبة النازية: اصبح للنكبة التي لحقت باليهود على ايدي النازية اعمق الاثر في تكوين العقلية الاسرائيلية. لقد امسى ليوم النكبة يوم حداد خاص، كما تحدد يوم آخر لضحايا الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ولا تزال المدارس الاسرائيلية تغذي عقول النشء باخبار النكبة المريعة المبالغ فيها، لخلق شعور معين عند النشء قائم على التحسس بخطر نكبة ثانية، فلا بد من امتشاق سيف العدوان لدرء خطر اية نكبة لاحقة.

٤ ـ تمجيد القسوة الاسبرطية، كمثل اعلى: نتجت عن تقاليد الروح العدوانية في الفكر الصهيوني وتواصل الحروب نزعة عشق القوة والعنف بين الشباب الاسرائيلي. وهذه المسلكية تولد في نفس النشء من خلال التدريب القاسي والتلقين الفكري الصهيوني والديني، واصبح للارهاب مثل اعلى يتجسد في «انبياء» معاصرين، امثال اريئيل شارون ومائير هار ـ تسيون، فباتوا، تماماً، مثل يهوشواع، قدوة ورمزاً للاسرائيلي.

٥ ـ عسكرة المجتمع الاسرائيلي: اتجه اليهود في شرق اوروبا، بعد مذبحة كيشينيف في بداية القرن الحالي، الى انشاء وحدات يهودية في الغيتوات، لدفع عملية الاضطهاد عنهم. وبعد صدور وعد بلفور العام ١٩١٧ انشأ الصهيونيون قوى مسلحة اعتمدت، منذ نشأتها، على العنف والعدوان والارهاب لتحقيق تطلعاتها. وعقب الحرب العالمية الاولى، ظهرت المنظمات الارهابية الصهيونية في فلسطين، وكانت ابرزها منظمة «هاشومير» ومنظمة «هاهاغاناه هاعتسميت» ومنظمة «غدود هاعفوداه»، ثم ظهر الى جانبها منظمة «هآرغون» ومنظمة «هاشوراه». وبعد ذلك تم انشاء قوة ضاربة للهاغاناه اطلق عليها اسم «البالماح»، وكانت اول وحدة عسكرية متفرغة، وبرزت اهميتها كقاعدة تنظيمية وثقافية امدت الجيش الاسرائيلي، فيما بعد، بكادرات القيادة. ولقد حرص دافيد بن ـ غوريون على استخدام العبرية في الجيش الصهيوني الجديد الذي شكلت «البالماح» نواته؛ كما نجح في دمج المنظمات الصهيونية الارهابية كافة في هذا الجيش، الذي اصبح معروفاً بجيش الدفاع الاسرائيلي. وتسلق قادة هذا الجيش، لاحقاً، المراكز السياسية القيادية في الدولة.

٦ ـ الرفض العربي للوجود الاسرائيلي: لم يدر في خلد آباء الصهيونيين الاول ان العداء العربي لهذا الوجود الاسرائيلي الغريب سيجعل اسرائيل غيتو جديداً محاطاً بعداء عربي دائم، الامر الذي نتج عنه مفهوم «الامن القومي الاسرائيلي» القائم على حتمية الحروب لتأمين الامن القومي وخلق شخصية يهودية مقاتلة غير خانعة، كما كانت الحال في مرحلة الغيتو؛ وبذلك اصبح العدوان مرتبطاً بالبقاء وديمومة الوجود.

٧ ـ الطابع الامبريالي لاسرائيل: سار اليهود، عبر تاريخهم، في مماشاة القوى المهيمنة في اماكن تواجدهم،

فلعبوا دور العمالة. هذا الدور مارسوه حديثاً مع بريطانيا، ولا يزالون يمارسونه مع الولايات المتحدة الاميركية.

٨ ـ الاحساس بحتمية الحروب للوجود الاسرائيلي: اصبحت الحروب بمثابة تجسيد ومتنفس حتمي وضروري للروح العدوانية لدى الشخصية اليهودية الاسرائيلية، مهما حاول الصهيونيون اخفاء هذه الروح برفعهم اغصان الزيتون. فانتصاراتهم في حروبهم ومعاضدة اميركا المطلقة لهم، ووراءها الغرب، لم توصلهم، بعد، الى الحلم المنشود. فالحرب «التي لازمت الجيل الصباري، منذ ولادته حتى الآن، ستظل تلازمه، باعتبارها المأزق الرئيس الذي وضعته فيه الحركة الصهيونية واسرائيل وسط المحيط العربي الرافض لمقومات هذا الوجود». وستبقى الحرب جزءاً من ماضي هذا الوجود، ومن حاضره، ومستقبله. انها امر وجود، وطريق لجمع الصف الاسرائيلي في معركة تنازع البقاء. انها الوسيلة لاذابة التناقضات الداخلية بين التيارات المتعددة، بين السفارديم والاشكنازيم، بين المتدينين والعلمانيين، فهي من مستلزمات الحياة والوجود؛ اذ لا بد من العدوان المستمر لاقامة التضامن وضمان الوجود؛ ولا بد من الارتهان للامبريالية الاميركية في الحاضر وحمل عصاها والحصول على دعمها الاقتصادي والسياسي والعسكري لديمومة الوجود المرفوض».

هذه هي ابرز الافكار في الكتاب. وتكمن اهميته، في الوقت الحاضر، في تبيان تأصل الروح العدوانية والنزعة الارهابية في النفسية الاسرائيلية الحاقدة الناقمة، في وقت يتغنى القادة الاسرائيليون باناشيد السلام، وينخدع بعض القادة العرب فيلهثون وراء سراب خادع، متجاهلين العنصرية الصهيونية والنفسية الاسرائيلية والممارسات المتلاحقة منذ اكثر من نصف قرن، والمتصفة بالعنف والمجازر والتوسع الاستيطاني واغتصاب الاراضي وتهجير السكان، ناهيك بالتوجه العربي الرسمي الى الولايات المتحدة، سعياً وراء حل سلمي، في حين تناصر الولايات المتحدة، علناً، اسرائيل في عدوانها وارهابها، بلا مداراة او خجل.

ان اصدار هذا الكتاب، في هذا الوقت، امر هام في زمن التحدث المخادع عن السلم، والحلول السلمية، لانه يوضح حقائق تعامى الكثيرون عنها. انه يكشف النفسية الاسرائيلية الحاقدة، الناقمة، الشريرة، التي تقدس الحرب والارهاب. انها النازية الجديدة، المترابطة مصالحها مع الامبريالية على حساب شعوب المنطقة.

يوسف حدّاد

◇
◇ ◇

# النفوذ الصهيوني في السياسة الاميركية

بول فندلي، **من يجرؤ على الكلام** (مترجم)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥، ٥٧٧ صفحة.

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، تقلصت الاستراتيجية العربية الخاصة بالصراع العربي ـ الامبريالي الصهيوني من تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، عبر القضاء على الكيان الصهيوني، الى مجرد ازالة آثار نكسة ١٩٦٧؛ كذلك تراجعت الصراعات العربية التي تميزت، في الخمسينات وأوائل الستينات، بالصراع بين الانظمة العربية «التقدمية» والانظمة العربية التي كانت توصف بالمحافظة، وحلّت محلها الدعوة الى العمل العربي المشترك من أجل ازالة آثار النكسة، بغض النظر عن الخلافات القائمة فيما بين النظم العربية، وكما عبر جمال

عبدالناصر «بأن المعركة هي معركة كل العرب، لا فارق بين وطني يميني ووطني يساري». ودشن مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم، في آب (اغسطس) ١٩٦٧، هذه السياسات العربية الجديدة الخاصة بتفاعلات النظم العربية، والتي تقوم على ثلاثة مبادىء: أولها عدم التدخل في شؤون النظم العربية الاخرى؛ وثانيها تجاوز الخلافات المجتمعية القائمة في كل قطاع عربي؛ وثالثها احلال مصادر جديدة للنفوذ والزعامة العربية، حيث صارت القوة الاقتصادية للنفط مصدراً اساسياً للنفوذ والزعامة والتأثير السياسي في الوطن العربي.

وصاحب كل ذلك، اتباع العديد من الانظمة العربية لسياسة مد الجسور مع الولايات المتحدة الاميركية، وقبول المشاريع الاميركية لحل مشكلة الشرق الاوسط، وانتشرت فكرة امكان «تحييد اميركا» وايقاف فاعليتها في مؤازرة اسرائيل. ولعب الجهاز الاعلامي الدور الاساسي في عملية تهيئة الاذهان للتغير المطلوب، وهو الابتعاد التدريجي من الاتحاد السوفياتي، وطرح فكرة امكان التفاهم مع اميركا، ثم الدعوة الى الكف عن معاداتها، حيث لا طاقة لنا بذلك، وحيث من الممكن تحييدها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ومن طبائع الامور ان تتجاوب الادارة الاميركية مع تلك الاتجاهات العربية «المعتدلة» ولكن بحذر، كي تدفع اصحابها الى مزيد من «الاعتدال». فنشطت «الارساليات الدبلوماسية الاميركية» وكثرت زيارات السياسيين الاميركيين غير الرسميين لعدد من الاقطار العربية، بدعوى التعرف على مشكلات الشرق الاوسط، ودراسة الموقف العربي، وامكانات تحقيق السلام في المنطقة دون الاخلال بأمن اسرائيل وتفوقها المطلق في المنطقة.

وكان بول فندلي هو احد هؤلاء السياسيين غير الرسميين الذين لعبوا دوراً كبيراً في بداية السبعينات في تمهيد السبيل للعرب لاعادة علاقاتهم بالولايات المتحدة، وذلك عبر زياراته، غير الرسمية، ولقاءاته بالعديد من الملوك والرؤساء العرب، ونقل وجهات نظرهم، ورسائلهم، الى الادارة الاميركية، وتبشيرهم بتفهم واشنطن لمواقفهم، ومداعبة احلامهم في حياد اميركي تجاه الصراع في المنطقة.

وعلى الرغم من ان فندلي يشير في كتابه الى ان زيارته الاولى للمنطقة كانت بدعوى الافراج عن احد المسجونين الاميركيين بتهمة التخابر في عدن، ولم يكن لها أي مغزى سياسي، الا انه يذكر، ايضاً، انه قام، خلال الجولة ذاتها، بلقاء الرئيس حافظ الاسد في سوريا والرئيس سالم ربيع علي في عدن.

ولذلك، كان لا بد من الاستعراض السابق لظروف المنطقة العربية، ومتغيرات تلك الفترة، كي ندرك المهمة الاساسية التي جاء من اجلها فندلي، وهي حمل رسالة من هنري كيسنجر الى من يهمه الامر من حكام العرب تتضمن التزام اميركا المستمر بالعمل في سبيل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، ورغبة اميركا في تدعيم علاقاتها بالوطن العربي. وكانت هذه الرسالة ـ كما وصفها فندلي ـ وسيلة دبلوماسية لجس النبض، أي التعرف على مدى استجابة الحكومات العربية للسلام الاميركي، ورعايتها للمصالح الاميركية في المنطقة.

على اية حال، لم يكن فندلي ـ او اي من الاميركيين الذين زاروا المنطقة في تلك الفترة ـ مناصراً للحق العربي في مواجهة الوجود الصهيوني، ولم يكن صديقاً للعرب، كما يحاول البعض ـ عرباً وصهيونيين ـ تصوير هؤلاء الاميركيين المنادين بعلاقات عربية ـ اميركية متينة؛ فهم لا يرون في ذلك الا حكومات عربية ترعى مصالح اميركا في المنطقة، فلا بد، اذاً، من ان تلقى مساندة اميركا وصداقتها. ويفخر فندلي، في كتابه، بأنه «ندد بالعنف الفلسطيني» ولم ير الحق الفلسطيني الا في حدود «اقامة دولة في الضفة والقطاع مقابل الاعتراف باسرائيل ونبذ وسائل العنف». ويفخر، ايضاً، بأنه «صوت في الكونغرس، باستمرار، الى جانب مساعدة اسرائيل، ووجه انتقادات شديدة الى الدول العربية، وخاصة الى مصر».

كل ما سبق يدفعنا الى الحذر من الكاتب، والحذر من الوقوع في فخ التحدث عن اصدقاء العرب، او المناصرين للحقوق العربية، من الاميركيين؛ فهؤلاء يضعون المصالح الاميركية في المقام الاول، بشكل متميز عن النفوذ الصهيوني الذي يسعى الى فرض المصالح الاسرائيلية ووضعها في المقام الاول في سياسات اميركا تجاه المنطقة.

رغم كل ذلك، فقد تعرض فندلي لهجوم واسع من اليهود الاميركيين، انتهى به الى الفشل في انتخابات الكونغرس العام ١٩٨٢، بعد تسعة عشرة عاماً قضاها عضواً فيه. ودفعت به الهزيمة الى العمل مدة عامين متواصلين لاعداد هذا الكتاب القيم، الذي يترصد فيه نشاط اللوبي الصهيوني في اميركا ووسائل عمله، وكيفية

تأثيره، ومدى نفوذه لدى الادارة الاميركية ومراكز صنع القرار، سواء في الكونغرس او في البيت الابيض او في المراكز العلمية والجامعات، وايضاً في البنتاغون وجهاز المخابرات الاميركية.

والقارىء المدقق يكتشف حقيقة تبدو غريبة بعض الشيء، وهي ان الادارة الاميركية حرة في الاختيار والتعامل مع رعاة مصالحها وحلفائها في اي منطقة في العالم، باستثناء الشرق الاوسط، حيث تفرض اسرائيل عليها، دوماً، ان تكون هي، فقط، الراعي الوحيد للمصالح الاميركية في المنطقة، وان اي سياسي او دبلوماسي اميركي يسعى لتوطيد علاقات اميركا بحلفاء عرب في المنطقة ليس له سوى المجابهة مع اللوبي الصهيوني؛ وعادة ما تنتهي مساعيه ليس الى فشل او طرده من منصب فحسب، بل ومحاصرته ومنعه من ممارسة أي نشاط عام.

وذلك يوضح ان الفهم الخاص في أن اسرائيل ما هي الا مجرد اداة لرعاية المصالح الاميركية في المنطقة، أصبح فهماً قاصراً، حيث تطورت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، واصبحت لاسرائيل اليد الطولى في صوغ السياسة الاميركية في المنطقة، وفقاً للمصالح الاسرائيلية في المقام الاول؛ ولعل هذا ما يزعج بعض الساسة والدبلوماسيين واصحاب المصالح الاميركية في الشرق الاوسط، وخاصة احتكارات النفط.

ويستنجد بول فندلي، في كتابه، بحلفاء اميركا العرب لممارسة ضغط، عبر لوبي عربي يلعب دوراً موازياً للوبي الصهيوني. ولكن يبقى السؤال، بعد كل ما يكشف عنه فندلي من نفوذ قوي للوبي الصهيوني على مراكز صنع القرار الاميركي، هل يستطيع اصدقاء اميركا العرب في تحقيق أمل فندلي بافتراض تطابق المصالح الاميركية مع هؤلاء العرب ؟

يكاد يكون من المستحيل الاجابة بنعم. اولاً، تعتبر واشنطن اسرائيل الحليف الاول والاساسي في المنطقة، ذلك لأن حلفاءها من العرب لا يتمتعون بالاستقرار المطلوب الذي تنعم به اسرائيل؛ كما تثير صداقتهم لاميركا نقمة قطاعات واسعة من الشعوب العربية؛ ثانياً، وبناء على العامل الاول، تقف اميركا، بشكل دائم، بجوار اسرائيل عند تصاعد حدة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المنطقة، مما يدفع علاقاتها مع اصدقائها العرب الى أزمات متوالية؛ ثالثاً، ان الجالية اليهودية كبيرة الحجم (ستة ملايين) وواسعة الانتشار والثراء، هي جزء أصيل في نسيج المجتمع الاميركي، على عكس الجالية العربية صغيرة العدد، والممزقة بين النزاعات الاقليمية والطائفية، بالاضافة الى انها جالية مغتربة.

على أية حال، يبقى كتاب فندلي وثيقة اساسية ونادرة في كشف أساليب الانشطة الصهيونية وكيفية رسمها للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط، خاصة وان المكتبات العالمية، والعربية منها بصفة خاصة، ليس لديها الوثائق والدراسات الكافية حول طبيعة هذه الانشطة، مما يدفع البعض، أحياناً، الى التقليل من شأن النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ان بعض الكتابات قد ضخّم من هذا النفوذ، الا انه لم يبلغ الحقيقة، فالواقع الذي يصفه فندلي أفدح من اي تصور عربي لمدى نفوذ هذا اللوبي.

ومن ابرز ما تطرق اليه فندلي هو ما يتصل بعمل اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك). فهي ـ حسب المؤلف ـ أشهر لجان الكونغرس الاميركي، وصاحبة السلطة الرئيسة بين جماعات الضغط في واشنطن. وليست «ايباك» سوى جزء من اللوبي الصهيوني، ولا مبالغة في انها تتحكم، فعلاً، بكل تصرفات الكونغرس بشأن السياسة الشرق أوسطية. وهذا الوضع يدعو الى تندر بعض الاوساط الحكومية، فيذكر السفير الاميركي السابق في السودان: «اننا كنا في وزارة الخارجية نتندر بأنه اذا اعلن رئيس وزراء اسرائيل، يوماً ما، ان الارض مسطحة، لأصدر الكونغرس، خلال ٢٤ ساعة، قراراً يهنئه فيه على هذا الاكتشاف».

وحتى رئيس الولايات المتحدة يلجأ الى «ايباك»، كلما واجهته مشكلة سياسية معقدة لها علاقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. فعلى سبيل المثال، حينما واجه رونالد ريغان معارضة علنية متزايدة لوجود مشاة البحرية الاميركية في لبنان، سعى في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣ الى الاستعانة بـ «ايباك» التي ضمنت له أغلبية اصوات مجلسي الشيوخ والنواب، فاتصل ريغان، شخصياً، الذي غمرته الفرحة، برئيس «ايباك» ليشكره.

وتتولى «ايباك» تقديم المساعدات المادية والسياسية الضخمة الى مرشحي الكونغرس، فتضمن، في المقابل، ولاءهم واصواتهم في اي قرار يصدره الكونغرس خاص بالشرق الاوسط. وايضاً، تتولى التنديد ومهاجمة اي عضو في الكونغرس يصوت ضد رغبتها، على نحو ما فعلت مع فندلي نفسه وكثيرين غيره، مثل مكلوسكي الذي وقف،

يوماً، ضد منح اسرائيل هبة جديدة قدرها خمسون مليون دولار بعد قيامها بمذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، الأمر الذي أثار ضده هجوم «ايباك» وتحديها له في انتخابات كاليفورنيا العام ١٩٨٢، التي انتهت بهزيمته وفقدانه لمقعده في الكونغرس بعد ١٥ سنة من العضوية. واستمرت «ايباك» في محاصرة مكلوسكي حتى حين عاد الى عمله كمحامي في احدى الشركات الاميركية، اذ دفعت عدداً من الشركاء وكبار عملاء الشركة لرفض عمل مكلوسكي؛ كما تعقبته، مرة اخرى، حين ذهب للعمل في احدى الجامعات الاميركية.

الى ذلك، هناك النائب دايملي الذي قطعت الجماعات الموالية لاسرائيل العون المالي عنه بغية اسقاطه في انتخابات العام ١٩٨٤، لانه سجل نقطتين سوداوين في سجل موالاته لاسرائيل: الاولى انه طرح، احياناً، اسئلة واستفسارات حول المساعدات الاميركية الى اسرائيل؛ والثانية، والاسوأ في نظر «ايباك»، هي انه «تورط» في مقابلة ياسر عرفات مرتين. واتخذ هذا الموقف ضد دايملي على الرغم من انه كان اول اميركي اسود زار اسرائيل عقب حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وشارك في انشاء لجنة «الاميركيين السود لنصرة اسرائيل»، ونظم حملة اعلانية لصالح اسرائيل في صحف كاليفورنيا، واصبح صوتاً يعتمد عليه في الكونغرس الى جانب المصالح الاسرائيلية.

وكم من مرة تقدم اللوبي الصهيوني بقرارات الى الكونغرس وتمت الموافقة عليها بأغلبية ساحقة. وأبرز هذه القرارات هو الخاص بتحريم كل اتصال بين الحكومة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حتى ولو تم ذلك من طريق فريق ثالث، الا اذا اعترفت المنظمة باسرائيل. وكذلك القرار الخاص بحظر بيع اية طائرات او اسلحة متقدمة للاردن، ما لم تلتزم الاردن، علناً، بالاعتراف باسرائيل.

اما عن مدى تأثير اللوبي الصهيوني في السياسات التي يتخذها رئيس الولايات المتحدة الاميركية، فيذكر الكتاب هذه الواقعة ضمن العديد من الوقائع المشابهة. ففي العام ١٩٧٥ كان الرئيس جيرالد فورد يسعى الى اقامة علاقات مع «المعتدلين» العرب، فأصدر بياناً دعا فيه الى اعادة تقييم لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. فجاء رد اسرائيل ليس من عاصمتها ولكن من مجلس الشيوخ الاميركي، حيث حركت اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، فجمع توقيعات ثلاثة ارباع اعضاء مجلس الشيوخ على انهم مؤيدون لموقف اسرائيل، ولا يؤيدون اعادة التقييم التي يرغب فيها فورد. فأذعن فورد، ولم يعد الى تحدي اللوبي اطلاقاً.

كذلك، حينما حاول ريغان استصدار قرار من الكونغرس يقضي ببيع طائرات الاواكس للمملكة العربية السعودية، فصار الكونغرس الاميركي ساحة لمعركة واسعة شنتها «ايباك» ضد هذا القرار، وانتهت برفض المجلس للاقتراح بأكثرية ٣٠١ أصوات.

وفي هذه المعارك، لا تمارس «ايباك» ضغطها عبر الكونغرس والادارة الاميركية فحسب، بل عادة ما تلجأ الى كسب عطف الجمهور الاميركي، بتكثيف البرامج الاعلامية الخاصة بتاريخ اضطهاد اليهود في اوروبا. وذلك يبرز مدى نفوذها ايضاً لدى وسائل الاعلام الاميركية.

وبالطبع، لا ننسى اصوات اليهود القادرة على حسم انتخابات الرئاسة والكونغرس الى حد كبير، والتي تظل سيفاً مسلطاً على رئيس الجمهورية وأعضاء الكونغرس.

كذلك يتطرق فندلي الى الاختراق الصهيوني لوزارتي الدفاع والخارجية، فيذكر انه في حرب «يوم الغفران» (تشرين الاول ـ اكتوبر) سنة ١٩٧٣، ارادت اسرائيل دبابات من أحدث طراز مزودة بمدافع من عيار ١٥٠ ملم. ولكن لم يكن في الامكان تدبير عدد كاف منها، حتى ولو سحبت من القوات الاميركية. فعالج البنتاغون المشكلة بدبابات من طراز سابق مزود بمدفع من عيار ٩٠ ملم. وعندما وصلت هذه الدبابات، تذمر الاسرائيليون واكتشفوا ان ليس لديهم ذخيرة من العيار المطلوب، فطلبوا تزويدهم منها على وجه السرعة. وبحثت البنتاغون وفتشت عنها في كل اسلحة الجيش والبحرية ومشاة البحرية، ومشطت كل المخازن والمستودعات، فلم تجد شيئاً منها، فبعثت برسالة تبلغ الى اسرائيل النبأ؛ الا ان الاسرائيليين بعثوا برد مذهل. قالوا: «بلى، لديكم ١٥ ألف قذيفة من هذا العيار في مستودع مشاة البحرية في هاواي». وعندما دققت وزارة الدفاع في الامر، تبين لها ان المعلومة الاسرائيلية صحيحة، وقامت بشحن الكمية الى اسرائيل.

ويستطرد فندلي في روايات شبيهة تعكس مدى التغلغل الاسرائيلي في وزارتي الدفاع والخارجية وفي المخابرات المركزية، والكيفية التي يتم بها هذا الاختراق، والصمت الاميركي شبه المطلق عليه. ونتيجة لذلك، تعرف اسرائيل

كل ما تريده من معلومات عن مقررات الحكومة الاميركية ومواردها. وعادة، عندما تتقدم بطلبات المشتريات، تقدم معلومات عن أعتدة وزارة الدفاع، أفضل وأدق من معلومات البنتاغون.

ويشير احد السفراء، الذي ما زال يقوم بمهمة عظمى في الشرق الاوسط، قائلاً: «من الحقائق التي لا مراء فيها ان كل من هو في موقع السلطة يتردد في وضع أي شيء يتعلق باسرائيل على الورق (اذا كان سيحجب عن علم اسرائيل). ففي احدى المرات تلقيت مكالمة هاتفية من صديق يهودي ينبهني، بحكم الصداقة، الى ان جميع تفاصيل الوثيقة الطويلة عن السياسة في الشرق الاوسط، والتي كنت قدمتها لتوي الى الادارة الاميركية، والتي كانت ممهورة بـ ' سري جداً ' باتت معروفة. وحتى يزيل أي شك فيما يقوله تلا على مسامعي بالهاتف كل كلمة فيها».

ان الولايات المتحدة تصمت، عادة، عن عمليات «الموساد» الاسرائيلي على الاراضي الاميركية، خشية اغضاب الجالية اليهودية، من جانب، ولاعتبار ان «الموساد» مصدر قيّم للمعلومات بالنسبة الى المخابرات الاميركية.

والأهم من ذلك ان اسرائيل توجه هذه الاجهزة والادارات وفقاً لمشيئتها. فعلى سبيل المثال، وخلال أزمة الرهائن في ايران العام ١٩٨٠، نقل أحد الصحفيين عن تقارير المخابرات الاميركية، قدمتها في الواقع السفارة الاسرائيلية، ان منظمة التحرير الفلسطينية لغمت السفارة الاميركية في ايران لاحباط أي محاولة اميركية لانقاذ الرهائن. ولكن، ثبت، فيما بعد، عدم صحة المعلومات التي كان الغرض منها مزيداً من العداء الاميركي للمنظمة.

كذلك، يتتبع فندلي، في كتابه، سيطرة اللوبي الصهيوني على دراسات الجامعات الاميركية المتعلقة بالشرق الاوسط، ودوره في عزل العديد من اساتذة الجامعات المتخصصين في هذا المجال، وذلك في حملة واسعة أشبه بالحملة المكارثية. فقد وصل الامر بها الى حد المطالبة بعزل استاذة في جامعة، لانها أعدت دراسة عن الشرق الاوسط لم تشر فيها الى اسرائيل. ولم يبرئها، في التحقيق معها، سوى ان دراستها كانت عن الشرق الاوسط خلال الامبراطورية العثمانية، اي قبل قرون من الاحتلال الاستيطاني الصهيوني !

خالد الفيشاوي

◇
◇ ◇

# صادرات الاسلحة الاسرائيلية الى اميركا اللاتينية

Bahbah, Bishara; *Israel and Latin America: The Military Connection,* London: Macmillan, 1986, XVI + 210 Pages.

ظهرت اخبار وروايات عديدة، خلال السنوات الاخيرة، حول ظاهرتين متوازيتين، هما: ازدياد حجم وأهمية صادرات الاسلحة الاسرائيلية، ونمو وتعميق العلاقات الامنية ـ العسكرية بين اسرائيل وبعض دول اميركا الوسطى، والجنوبية. وجاءت غالبية الاخبار، في البداية، على نحو اشاعات وروايات، ثم تطورت لتصبح معلومات مؤكدة، انكشف بعضها كفضائح. وكانت المناسبة الاولى البارزة لاتضاح وجود دور اسرائيلي هام في تسليح الحكومات العسكرية الرجعية، هي خلال الانتفاضة الشعبية العارمة ضد الدكتاتور أناستازيو سوموزا في نيكاراغوا، علماً بأن ذلك لا يعني، اطلاقاً، ان العلاقة العسكرية اقيمت في اواخر عقد السبعينات فحسب، بل

انها قديمة تعود الى الخمسينات والستينات مع بعض الدول الاميركية اللاتينية. واكتسب النشاط التسليحي الاسرائيلي شهرة أوسع، على الرغم من عدم تأكيد المعلومات رسمياً، حين شكت بريطانيا من قيام اسرائيل بتزويد الارجنتين بالطائرات المقاتلة طراز «نيشر» ـ وربما «سكايهوك» ـ وصواريخ مضادة للسفن طراز «أكزوسيه» خلال حرب جزر المالوين (فوكلاند) العام ١٩٨٢.

يتناول بشارة بحبح هذا الموضوع بطريقة شاملة تدفع القارىء الى التعمق والمتابعة. ومع ان دراسته ليست الاولى من نوعها، اذا ما اخذنا في الاعتبار بعض المقالات والكتيبات الاخرى السابقة؛ الا انها الاولى من حيث الحجم والشمولية. فهو يحدد اطاراً منهجياً للموضوع، من خلال فصل يعالج فيه سياسة الحكومات الاسرائيلية تجاه تصدير الاسلحة، وآخر يستعرض فيه الصناعة الحربية الاسرائيلة، في حين اقتصر عمل من سبقوه على التركيز على الارقام والحقائق الخاصة بحجم ومضمون المعونة العسكرية الاسرائيلية لبعض الدول الاميركية، وكانت اهتماماتهم، أساساً، بالظرف الراهن، وقلما ربطت المعلومات بخلفيتها التاريخية أو بالدوافع والحوافز الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية. أما بحبح، فقد بيّن موقع تصدير الاسلحة وتوسيع الصناعات العسكرية في السياسة والاقتصاد الاسرائيليين، وأهمية ومركزية السوق الاميركية اللاتينية تحديداً، قبل ان يتناول علاقات محددة، بواقعها وماضيها وآفاقها، موضحاً التقاءها مع سياسات الولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في تلك المنطقة. وللولوج في ذلك يؤكد، بداية، ان ما دفعه الى دراسة العلاقة العسكرية بين اسرائيل واميركا اللاتينية هو الاهمية الحيوية التي يتسم بها تصدير الاسلحة بالنسبة الى اقتصاد اسرائيل، فيذكر ان حجم الصادرات العسكرية الاسرائيلية ونسبتها، مقارنة بأهم صانعي الاسلحة الدوليين ـ كالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا ـ ، ليسا خارقين للعادة، اذ تمثل تجارة الاسلحة الاسرائيلية ما بين ٠,٦ و ٤ بالمئة فحسب من المجموع العالمي. صحيح ان هذه النسبة مقبولة لدولة صغيرة، وخاصة ان اسرائيل تحتل «المرتبة الحادية عشرة كمصدر اسلحة في السوق العالمي، وذلك ليس انجازاً قليلاً» (ص ٥)، لكنها لا تشكل ميزة رئيسة تبرر اختيار اسرائيل للدراسة بدلاً من مصدر اكبر. الا ان اي بلد آخر لا يعتمد على مبيعات اسلحته كاسرائيل، الى درجة يصدر كبار المسؤولين فيه تصريحات تدل على الضرورة الملحة لمتابعة وتوسيع تصدير الاسلحة الى الخارج. ويشتق من ذلك اتكال اسرائيل الملحوظ على العلاقات مع الطغمات العسكرية العنصرية والفاشية، وعلى تزويدها بالمعدات والخدمات والاستشارات، وعلى الانخراط في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الاميركية.

ان هذه الاعتبارات تميز الحالة الاسرائيلية وتجعلها فريدة من نوعها، حتى مقارنة بالصناعات الحربية في تايوان وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا وتوجد اوجه تشابه مع هذه الدول طبعاً، لكن ليس بدرجة اتكال الاقتصاد والكيان الاسرائيليين على انتاج وتصدير الاسلحة.

يواصل بحبح تركيزه على الفكرة السابقة في الفصل الاول، فيكتب ان خصوصية الحالة الاسرائيلية لا تكمن في كثافة العلاقات التسليحية مع «الانظمة التي تخوض الحرب ضد شعوبها» فحسب، بل في اقامة الروابط الاستشارية مع تلك الحكومات. فالمشاركة الاسرائيلية المباشرة بالعمليات المضادة للغوار وبقمع المقاومة الشعبية هي التي تميز اسرائيل عن غيرها من الدول التي قد تزود الانظمة ذاتها بالاسلحة، لكن دون ان تتورط، بشرياً وتعبوياً. ويضيف المؤلف ان هذه السمة تجعل الصادرات العسكرية الاسرائيلية اكثر عرضة للهزات والانقطاع نتيجة تغير الحكومات المحلية، كما حصل في نيكاراغوا وايران؛ ملاحظاً، ايضاً، ان الحجة الاسرائيلية الرئيسة لتنمية سياسة انتاج وتصدير الاسلحة، أي تعزيز الاستقلالية المادية وبالتالي السياسية عن الولايات المتحدة، ساقطة، خاصة وان التجربة الفعلية اظهرت ازدياد الاعتماد الاسرائيلي على التمويل الاميركي ونقل التكنولوجيا، كلما ازدادت المشاريع الاسرائيلية أهمية وتعقيداً. بل صارت اسرائيل مضطرة أكثر الى بيع خدماتها وتنسيق سياساتها العالمية مع الادارة الاميركية لكسب الرضى، وليس العكس.

تنفرد اسرائيل بمزايا اخرى تجعل برامجها لتطوير وانتاج وتصدير الاسلحة ناجحة، علاوة على تقديم الخدمات العسكرية ـ الامنية الخاصة الى زبائنها. ويتعلق ذلك النجاح بقدرة اسرائيل على تعديل، او تحديث، المعدات المصنوعة في الخارج أصلاً، كدبابات سنتوريون و ام ـ ٤٨ وطائرات سكايهوك و فانتوم و ميراج ـ ٣، وايضاً بالقدرة على انتاج المعدات الاسرائيلة الاصيلة، كدبابات مركافاه وطائرات لافي (ولو انها تحتوي على قطع

اجنبية، كالمحركات).

في الفصل الثاني، يفسر بحبح أهم عوامل نجاح الصناعة العسكرية الاسرائيلية. ويتمثل العامل الاول بوجود مخزون بشري كبير من العلماء والمهندسين والعمال الماهرين، اذ يبلغ عددهم عشرة آلاف عالم و ٢٠ ألف مهندس (عدا العمال). وتدل هذه الارقام على أعلى نسبة متفرغين في اعمال البحث والتطوير في العالم، علماً بأن العدد يزداد بمعدل ١٦ بالمئة سنوياً. ثم يتمثل عامل ثانٍ في قيام الحكومة بتشجيع الصناعة العسكرية من خلال الدعم المباشر وشراء المنتجات، وايضاً من خلال تخصيص ٤٦ بالمئة من الاموال المكرسة للبحث والتطوير للقطاع العسكري تحديداً، مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٢ ـ ٨ بالمئة في غالبية الدول الصناعية. ويضيف المؤلف الى ما سبق وجود تقبل واسع لدى الجمهور الاسرائيلي لفكرة انتاج الاسلحة وتصديرها، اذ يشكل ذلك النشاط مصدر «افتخار وطني». وتتمثل دعائم أخرى في انخفاض مستوى الاجور مقارنة بالصناعات الغربية، ووجود جهاز مركزي ينسق المبيعات، ومشاركة العديدين من العسكريين السابقين في ادارة الصناعات الحربية واجهزة التسويق في الخارج.

تقابل هذه العوامل «المحلية»، عوامل اخرى خارجية. ويتألف اهم عاملين خارجيين من تدفق الرساميل ونقل التكنولوجيا الى اسرائيل. وحول ذلك، يقدم بحبح احصاءات تدل على حجم حصص ملكية الشركات الاميركية للشركات الفرعية الاسرائيلية، فيظهر ان بعض أشهرها ـ كشركات «تاديران» و «إلبت» و «إنتل» ـ تخضع للملكية الاميركية بنسب ٤٥ و٣٧ و ١٠٠ بالمئة على التوالي. ولا تشمل تلك الارقام حجم المعونات الرسمية التي سمحت الادارات الاميركية المتعاقبة للحكومة الاسرائيلية بتحويلها من غرض شراء البضائع الاميركية لغرض تطوير البضائع المنافسة الاسرائيلية. ثم ينتقل المؤلف الى جانب نقل التكنولوجيا، حيث يذكر حصول اسرائيل على التكنولوجيا العصرية من خلال انتاج وتجميع الاسلحة الغربية بموجب رخص قدمتها الحكومات الاوروبية. وبما ان الكثير من المعدات المتقدمة انتج في اسرائيل بواسطة اموال غربية، أو حتى تحت رعاية شركات اجنبية، فقد اكسبت اسرائيل التكنولوجيا المتضمنة فيها ايضاً. ويضيف المؤلف، اخيراً، ان التكنولوجيا الاميركية انتقلت، ايضاً، مع العلماء والمهندسين الذين هاجروا الى اسرائيل، وكذلك من خلال «صفقات تكنولوجية» خاصة والسماح لشركات اسرائيلية بالاشتراك في اعمال البحث والتطوير والانتاج في داخل الولايات المتحدة ذاتها ـ ولا نذكر، في كل ذلك، جانب التكنولوجيا النووية التي غنمتها اسرائيل من الغرب عبر السنين.

يجيب بحبح، في الفصل الثالث، على سؤال لا بد من ان يطرحه القارىء: ماذا يفسر بروز منطقة اميركا اللاتينية تحديداً في استيعاب الاسلحة والخدمات العسكرية الاسرائيلية ؟ فيلاحظ، بداية، ان اسواق عدة مغلقة، عملياً، في وجه الصادرات السلاحية الاسرائيلية ـ دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان، حيث توجد صناعات حربية محلية ناشطة تعارض المنافسة الاسرائيلية، ودول المنظومة الاشتراكية، بسبب التنافس والعداء السياسي في آن، ودول المجموعتين، العربية والاسلامية ـ، مما يعني ان فرص اسرائيل الاساسية لا بد من ان تأتي بين دول العالم الثالث. ثم يضيف ان منطقة اميركا اللاتينية مليئة بالصراعات المحلية، أكثرها خلافات حول الحدود او المياه الاقليمية وما تحتويه من موارد طبيعية، وبعضها سياسي وتاريخي، عدا الثورات الشعبية والتدخلات الاميركية. ويؤدي وجود حالة توتر عالٍ الى بحث حثيث عن الاسلحة في منطقة خاضعة للنفوذ الاميركي، مما يتيح لاسرائيل فرصاً تجارية اكبر حتى من دول حلف شمال الاطلسي (ناتو). كما تستغل اسرائيل وجود الحكومات العسكرية التي تشيع في اميركا اللاتينة اكثر من اية قارة اخرى.

في مقابل كل ذلك، تتمتع اسرائيل بمزايا تساعد في ترويج منتجاتها في اميركا اللاتينية. ويذكر المؤلف ان ابرزها هو وجود شبكة تسويق، على شكل تجار اسرائيليين موجودين في المنطقة منذ سنوات يتمتعون بعلاقات حميمة بالتجار والضباط المحليين ذوي النفوذ والسلطة. وتدعم الحكومة الاسرائيلية اعمال هؤلاء بتخفيف الرقابة المركزية على الصفقات التي يدبرونها والسماح بتقديم الرشاوى الضخمة الى المسؤولين المحليين. كما تستفيد المنتجات الاسرائيلية من كونها مناسبة للمتطلبات المحلية، من حيث السعر والوظيفة، اذ لا توجد في القارة نظم اسلحة رئيسة بالغة الحداثة او التعقيد، مما يلغي الحاجة، لدى اية دولة اخرى، الى امتلاك ما يوازيها او الى انفاق المبالغ الكبيرة لشراء مثلها. وازاء ذلك، تبدو الاسلحة الاسرائيلية مفيدة، لأنها تشمل الاسلحة القديمة

المستحدثة او الاسلحة المتطورة من المستوى المتوسط، وتعرض هذه المنتجات بأسعار مقبولة اجمالاً. ويلاحظ المؤلف، بشكل خاص، قيمة المعدات الخفيفة الاسرائيلية ـ الرشاشات والخوذات واجهزة الاتصال والمراقبة ـ لاعمال القمع والحرب المضادة للغوار. فاذا ما اضيفت الخدمات الفنية والاستشارية التي ترفقها اسرائيل بمبيعاتها من الاسلحة، تكتسب بضائعها جاذبية ورواجاً واضحين، علماً بأنها تتعرقل كلما اصطدمت بنظام ديمقراطي، كالذي في المكسيك، ذي تقاليد تقدمية.

يقسم بحبح اميركا اللاتينية الى منطقتين، يدرس كلاً منهما في فصل منفرد، فيتناول اميركا الجنوبية من خلال حالتين خاصتين، هما الاكوادور والارجنتين، في الفصل الرابع، واميركا الوسطى من خلال حالتي نيكاراغوا وغواتيمالا، في الفصل الخامس.

ان الاكوادور هي من أقدم اصدقاء اسرائيل في قارة اميركا اللاتينية، بحيث تشكل حالة مؤاتية للدرس. وقد ابتدأت العلاقة الثنائية في أواسط الستينات، حين نظمت اسرائيل «القوى العسكرية» (الناحال) في الاكوادور، وحين استضافت عدداً من الشبان الاكوادوريين (اضافة الى الشبان من ١٢ بلداً اميركياً لاتينياً آخر)؛ كما استقبلت اسرائيل اعداداً كبيرة من الضباط الاكوادوريين ابتداء من العام ١٩٦٥؛ ونظم الطرفان مجموعة من الزيارات المتبادلة والندوات، بين العام ١٩٧٠ والعام ١٩٨٤. وما يلفت الانتباه هو ان الاكوادور لم ترزح تحت الحكم العسكري الا نادراً؛ فما هو، اذاً، السبب الذي ادى الى ولادة تلك العلاقة الوثيقة ؟ يرد بحبح بالاشارة الى تمتع قادة الجيش بنفوذ قوي، على الرغم من تولي حكومة مدنية امور السلطة رسمياً، مما يؤدي الى حماية العلاقة الخاصة باسرائيل بواسطة الضباط الذين ساهمت بتربيتهم. كما عانت الاكوادور من ضائقات فرضتها الولايات المتحدة الاميركية على استيراد الاسلحة، مما شجع اللجوء الى اسرائيل، كبديل. يضاف الى ذلك، ايضاً، ان الاكوادور تخوض صراعاً تاريخياً مع جارتها البيرو، لطالما انفجر دموياً، مما دفعها الى التسلح والى بناء علاقات تسليحية ثابتة ومضمونة. ويلاحظ المؤلف نمو التعاون بين اسرائيل والاكوادور لبناء صناعة عسكرية محلية، علماً بأنها تعاني من الشوائب والصعاب.

اما الارجنتين، فلم تربطها باسرائيل الروابط التاريخية المتينة، بل جاء الاقتراب نتيجة ظروف آنية نشأت في اواخر السبعينات. وكان تبادل البلدين يتألف، اساساً، من السلع المدنية حتى ذلك الوقت، ومال لصالح الارجنتين؛ لكن لم تكن العلاقات السياسية حميمة، على الرغم من اعتراف الارجنتين الباكر بدولة اسرائيل. لكن ادت خلافات الارجنتين مع تشيلي وتجاوزات الطغمة العسكرية الحاكمة أخيراً الى تقويض العلاقات مع مصادر الاسلحة الاميركية والاوروبية. وعندئذٍ ملأت اسرائيل الفراغ الناجم، حتى باتت الارجنتين تستورد ٢٥ بالمئة من صادرات الاسلحة الاسرائيلية. وجاء الدفع الكاسح للعلاقة مع حرب المالوين (فوكلاند) العام ١٩٨٢، اذ امتنعت الولايات المتحدة الاميركية عن تزويد الارجنتين بأية اسلحة، فيما قامت اسرائيل بسد احتياجاتها الطارئة كافة. وما يلفت الانتباه، هنا، هو المفارقة المثيرة بين السياسة المعلنة لاسرائيل وبين الواقع في الارجنتين، حيث توجد جالية يهودية تبلغ ٣٠٠ ألف نسمة. فاسرائيل تعلن انها تحمي اليهود وانها تستخدم مبيعات الاسلحة لتشتري ودّ السلطات وضماناتها بعدم ايذاء اليهود المحليين، لكنها لم تقطع شحنات الاسلحة حين تعرض اليهود للمضايقات، بل وتعززت العلاقات في الوقت الذي استعرت اللاسامية في الارجنتين.

ان ما يميز علاقة اسرائيل بدول اميركا الوسطى ـ في نظر بحبح ـ هو المسألتان التاليتان: تشكيل الاسلحة الاسرائيلية نسبة هامة من واردات الاسلحة في المنطقة، والدور الاسرائيلي البارز في الحروب المضادة للغوار. صحيح ان مجموع حجم واردات الاسلحة ليس خارقاً، نظراً الى صغر دول اميركا الوسطى وصغر جيوشها وتعداد سكانها واقتصاداتها، لكن الاسلحة الاسرائيلية تحديداً تشكل عنصراً هاماً جداً؛ بل تشكل اسرائيل اهم مصدر سلاح الى غواتيمالا، ومصدراً هاماً لنيكاراغوا (قبل الثورة) والهوندوراس والسلفادور وكوستاريكا. وتنعكس هذه الحقائق في بروز خاصية سياسية هامة لعلاقة اسرائيل باميركا الوسطى، ألا وهي التلاقي الوطيد في المواقف السياسية وفي التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية. ومما يؤكد ذلك هو ان الدعم الدبلوماسي الوحيد المستمر الذي لقيته اسرائيل في الامم المتحدة، عدا الدعم الاميركي (الشمالي)، جاء من بين هذه الدول الاميركية. لكن لم تمنع هذه العلاقة اسرائيل من بيع الاسلحة لطرفين متحاربين، في اكثر من مناسبة، (مثل الهوندوراس

والسلفادور ) كي تكسب من وراء تناحرهما! ويستعرض المؤلف، بعد ذلك، حجم ونوعية وخلفية العلاقات العسكرية الاسرائيلية بكل دولة اميركية وسطى، قبل ان يشرح مدى تضافر السياسة الاميركية والممارسات الاسرائيلية في المنطقة.

في الفصل السادس، الختامي، يقوم بحبح بتقويم سياسة التصدير الاسرائيلية، فيلاحظ الانجاز الذي حققته اسرائيل في هذا المجال، لكنه ينبه الى وجود عوائق كامنة، ربما ستمنع استمرار نمو مبيعات الاسلحة الاسرائيلية. ويتمثل العائق الاهم في المشاكل السياسية التي تعترض اسرائيل بسبب احتلالها للاراضي العربية وهضم الحقوق الفلسطينية وتعاونها مع العنصرية والفاشية الدولية. وتبرز مشكلة أخرى هامة، هي منافسة الدول الصناعية والدول النامية، على حد سواء، في مجال انتاج وتصدير الاسلحة. كما تعاني اسرائيل من المضايقات الاميركية على صادراتها، وتعاني اكثر، الآن، من عودة الولايات المتحدة الاميركية الى التصدير النشط الى دول اميركا اللاتينية التي كانت تعاني من حجب الاسلحة الاميركية سابقاً. الى ذلك نأمل في ان تكون ملاحظة بحبح الاخيرة هي مشكلة اسرائيل الكبرى مستقبلاً، بحيث يدفع الدور الاسرائيلي القذر شعوب القارة الى نبذ اسرائيل، كلياً، والتحرر من الثالوث البشع الذي يبيدهم: الطغمات العسكرية والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل. وفي هذا الصدد، يشير بحبح الى تزايد التعاطف الجماهيري مع القضية الفلسطينية و م.ت.ف. وذلك نتيجة لاختبار المثل والاخلاق الاسرائيلية. وللتدليل على تحقق هذا المسار، يسوق المؤلف مثلاً حياً، هو: نيكاراغوا.

يزيد خلف

◇
◇ ◇

# ندوة حوار: ما هو الارهاب ؟

**الارهاب الدولي ومشكلات التحرير والثورة في العالم الثالث، القاهرة:**
اتحاد المحامين العرب، آب (اغسطس) ١٩٨٦.

مع سيطرة الظاهرة «الريغانية» المحافظة على الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية، اصبح الحديث حول الارهاب في لغة الخطاب السياسي للرئيس الاميركي وأركان الادارة الاميركية هو أبرز عناصره. واخذت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة تروج له في مواجهة حركات التحرير الوطني في العالم.

لكن هذا المصطلح الغامض اكتسب أهمية ودلالة متزايدة في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث قامت وسائل الاعلام الغربية، والاميركية، والاسرائيلية، باطلاق هذا التعبير، بكل ايماءاته ومضامينه السلبية، في مواجهة السلوك السياسي والكفاحي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة كافة، وذلك باطلاق تعبير «الارهابيين» كجزء من سياسة المواجهة على الساحة الدولية للجهود التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى الاعتراف الدولي بالمنظمة، ثم بشرعية العمل الفدائي والكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي.

ونظراً لتزامن الحديث حول ما يسمى «الارهاب الفلسطيني» في وسائل الاعلام الاميركية، والغربية، وتصريحات المسؤولين في الادارة الاميركية، والاسرائيلية، والبريطانية ـ وكل ذلك لتسويغ وتبرير العدوان العسكري الاسرائيلي المسلح ضد مقر المنظمة في تونس، فخطف الطائرة المصرية ـ كذلك الافعال وضروب السلوك السياسي

والعسكري الاميركي ـ الاسرائيلي المنافية لاحكام القانون الدولي، هي التي دفعت باتحاد المحامين العرب ـ وهو أحد المنظمات الاقليمية الدولية غير الحكومية ـ الى دعوة صفوة مختارة من رجال العلم والقانون والسياسة لمناقشة ظاهرة الارهاب الدولي ومشكلات التحرير والثورة في العالم الثالث، وذلك في شكل دائرة حوار، والتي تعقد، دورياً، لالقاء الضوء العلمي، والسياسي، والقانوني، على ظاهرة من أهم الظواهر السياسية والقانونية الكبرى التي تواجه المجتمعات العربية.

أعد الورقة الرئيسة التي أجري حولها الحوار والجدل د. اسامة الغزالي حرب، الخبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام»، وأدار الحوار حولها الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل. وقد اكتسبت هذه الندوة اهميتها على مستويات عدة:

اولاً: النقص الواضح في الأدب السياسي العربي لبحوث عميقة حول ظاهرة الارهاب الدولي، على الرغم من ان وسائل الاعلام العربية والنصوص السياسية الرائجة تستخدم هذا المصطلح دون ابراز مضمونه وتمييزه عن الظواهر الاخرى.

ثانياً: ان هناك خلطاً متعمداً في وسائل الاعلام الغربية، والعربية أيضاً، وفي تصريحات رؤساء ، ووزراء، عرب بين الكفاح الوطني المسلح وبين ما يسمى بـ «الارهاب الدولي».

هذا، وقد نشرت هذه الندوة في كتاب بعنوان «الارهاب الدولي ومشكلات التحرير والثورة في العالم الثالث»، قام باصداره اتحاد المحامين العرب، والذي سوف نتناول، في عرضنا له، النقاط التالية:

١ ـ الافكار الاساسية التي تضمنتها الورقة الرئيسة، والتي ستكون موضوعاً للاختلاف، أو الاتفاق، معه من قبل المعقبين أو المحاورين.

٢ ـ اهم الاطروحات المخالفة لورقة النقاش، وايضاً وجهات النظر المؤيدة لها.

٣ ـ رؤيتنا الخاصة للظاهرة، والورقة، والحوار.

## الأفكار الاساسية

في البداية يمكن القول ان الورقة الاساسية وكذا التعقيبات والمناقشات حاولت ان تجيب عن سؤالين أساسيين: الاول، ما هو «الارهاب» ؟ وهل هناك تعريف محدد لهذا المصطلح يمكن تطبيقه على احد اشكال العنف والصراع السياسي ؟ والثاني، ما الذي يميز الارهاب عن الكفاح المسلح ؟

والكاتب، في مقدمة بحثه، يقدم مدخلاً منهجياً لدراسته لظاهرة الارهاب الدولي. ويمكن ابراز هذا المدخل في النقاط التالية:

١ ـ اهمية المشكلة، ومن ثم اختياره للموضوع للبحث والدراسة. فالباحث يرى ان الدراسات باللغة العربية حول ظاهرة الارهاب الدولي وعلاقته بالثورة في العالم الثالث لا تتعدى الصفر كثيراً، ناهيك عن انعدام وجهة النظر المصرية او العربية المستقلة. لذلك يجد ان الباحث في ذلك الميدان مطالب ليس فقط بفهم واستيعاب كم هائل من الدراسات والتحليلات واستخلاص ما هو مفيد وجوهري منها، وانما، ايضاً، ببلورة وجهة نظر مستقلة ترتبط بخبراتنا ومصالحنا القومية.

٢ ـ ان البحث يحاول ان يقدم معالجة سياسية لموضوع الارهاب الدولي، أي ان الورقة «تنتمي الى علم السياسة، خاصة في فرعي النظرية السياسية والسياسات المقارنة... والارهاب السياسي الذي نتناوله، هنا، خاصة في تعبيره الدولي، يستمد توصيفه من علاقته بالسلطة السياسية في الدولة وانقسام المجتمع الى حاكمين ومحكومين، او الى سلطة تحكم وشعب يُحكَم... وبهذا المعنى، فان الارهاب، كشكل من اشكال العنف، يمكن ان يمارس من المحكومين ازاء السلطة السياسية الحاكمة مثلما يمكن ان يمارس من جانب تلك الاخيرة ازاء الواقعين تحت سلطتها، بل وان يمارس في علاقة الدول والمجتمعات بعضها البعض» (ص ١١).

ويؤكد الباحث ان التاريخ نادراً ما عرف طرفاً اعترف باستخدامه للارهاب، ليس فقط لان الارهاب مجرد اداة، او وسيلة، وانما، ايضاً، لان تلك الاداة تثير ـ كما ذكرنا ـ التقزز والاشمئزاز. والنظام السياسي يلجأ الى الارهاب تحت اسم الحفاظ على الامن القومي وحماية الشعب والوطن. والسلطة الاستعمارية تمارس الارهاب

تحت شعار حفظ الامن والنظام.

٣ ـ في المقابل، فان القوى المعارضة للنظم المستبدة والرجعية قد تضطر الى اللجوء للارهاب باسم التقدم والثورة. وحركات التحرر الوطني قد تلجأ اليه لتحقيق الحرية والاستقلال.

٤ ـ مع ضخامة التراث الارهابي في العصر الحديث للقوى الاستعمارية ازاء الشعوب المستعمَرة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية والنظم الفاشية والعنصرية والاستيطانية، فان الارهاب ينسب، الآن، الى القوى التي قاومتها أكثر مما ينسب اليها هي. وتلك هي، بالتحديد، العقبة الاساسية التي حالت دون اتفاق المجتمع الدولي على مسألة «الارهاب الدولي» في اطار الامم المتحدة، حتى الآن.

٥ ـ ان ثمة وجهتي نظر يطرحهما الكاتب، منطلقاً من انتمائه الى العالم الثالث، بصفة عامة، ومصر، بصفة خاصة.

وجهة النظر الاولى ترى ان الذين يتحدثون، في المجتمع الدولي، عن الارهاب، وعن مكافحته، انما يقصدون، بالدرجة الاولى، حركات التحرير الوطني المعادية للاستعمار والامبريالية والقوى المطالبة بالحقوق الديمقراطية في عديد من بلاد العالم، خاصة في العالم الثالث، مستهدفين محاصرتها وتشويه صورتها، وان علينا، بالتالي، الا ننـزلق الى استعمال هذا التعبير وان نسمي القوى والاطراف المختلفة في الحلبة الدولية بمسمياتها الحقيقية المرتبطة باهدافها ومصالحها.

وقد عبر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن وجهة النظر تلك في خطابه الشهير في الجمعية العامة للامم المتحدة العام ١٩٧٤، عندما قال: «ان الذي يقاتل من اجل قضية عادلة، والذي يقاتل لتحرير بلاده، والذي يقاتل ضد الغزو والاستغلال والاستعمار، لا يمكن ان يسمى ارهابياً».

وجهة النظر الثانية ترى ان من الصعب تجاهل هذا المصطلح الآن، وان علينا، حالياً، ان نبرز، باستمرار، الجوانب الاخرى التي تحاول تلك المؤسسات طمسها من صورة الارهاب الدولي، أي التي تتعلق بالممارسات الاستعمارية والعنصرية للدول الكبرى؛ وايضاً ايضاح الحدود التي تضطر فيها الحركاتُ الثورية والديمقراطية وحـركـات التحرر العلني الى اللجوء للارهاب، خاصة وانه يمكن الاتفاق على مدلول فني، او اجرائي، محدد لاصطلاح الارهاب (ص ١٣).

ومن ثم يمكن تقسيم البحث، بعد ذلك، الى اربعة اجزاء.

الجـزء الاول خاص بتعـريف الارهاب وتصنيفه. ويبرز الكاتب فيه مدى المشكلة التي تصادف الباحث لتعريف الارهاب، من ناحية تعدد الرؤى ومن ناحية الكثافة التي فرضت بها تلك الظاهرة نفسها. وهو يسلّم بأن «الارهـاب السيـاسي فعـل رمزي يتم لاحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزماً استعمال العنف او التهديد». ويرى ان هذا التعريف للارهاب السياسي يظل ذا طابع فني بالدرجة الاولى، وهو ما يتسق مع النظر الى الارهاب كأداة، او وسيلة، لتحقيق اهداف شتى متباينة. وفي صور هذه الحقيقة، فان وضع تصنيف للارهاب لا ينبع من مقوماته او خصائصه الفنية، وانما يرتبط باهدافه وبالاطراف المنغمسة فيه.

من هذا المنظور يطرح الباحث ثلاثة معايير اساسية لتصنيف الارهاب السياسي: المعيار الاول هو الهدف من الفعل الارهابي، فيرى ان هذا المعيار هو اصعب المعايير واكثرها ارتباطاً بالتوجهات الايديولوجية، وبالتالي اكثره اثارة للجدل؛ المعيار الثاني هو هوية الطرف الذي يقوم بالفعل الارهابي، وذلك على اساس التفرقة بين ان يكون القائم بالفعل الارهابي فرداً، او جماعة غير رسمية او غير شرعية غالباً وبين ان يكون القائم بذلك الفعل مؤسسة رسمية، بمعنى ان تكون تابعة لجهاز الدولة؛ المعيار الثالث هو النطاق الذي يتم فيه الفعل الارهابي، من حيث الاتحاد المشترك، او الموحد، لاطراف الفعل الارهابي.

ثم ينتقل الباحث الى الجزء الثاني وهو العلاقة بين ما يسمى بالارهاب الدولي والاهداف الثورية. ويطرح الباحث سؤالاً: لماذا ذلك التصاعد في النشاط الارهابي الدولي لحركات التحرر والثورة ؟ وما دلالات ذلك ؟ لذلك يحدد، في البداية، ما يلي:

١ ـ بشكل عام، ليس في تاريخ الثورات، وحركات التحرر الوطني، وكذلك في الادبيات التي ترتبط بها، ما يفيد بأن الارهاب كان من بين وسائلها او مبادئها الرئيسة.

٢ ـ العنف الثوري، وعلى الرغم من انه من المفاهيم الماركسية الرئيسة، الا انه يظل مرتبطاً بالطبع الطبقي للماركسية، اي باعتباره العنف الجماهيري او عنف الطبقة العاملة.

ويرى ان ظهور هذه الموجة من الارهاب انما يرتبط، على وجه التحديد، بالمرارة والاحباط اللذين اصابا الكثير من القوى الوطنية، بعد النتائج المحبطة التي اسفرت عنها تجاربها في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، في الخمسينات والستينات، نحو نظم سياسية ديمقراطية مستقرة لها، وتراجعها وبالتالي في المواجهة مع القوى الاستعمارية.

الجزء الثالث يتناول أسباب تقلص الوظيفة الثورية للارهاب على النحو التالي:

١ ـ الهدف المتميز للعمليات الارهابية للاعلان عن وجود حركة المقاومة او الثورة وطرح اهدافها ومبادئها لم يعد في الامكان تكراره بالقوة والفعالية عينهما اللتين عرفهما العالم في البداية. فتكرار العمليات ذاتها قلل من تأثيرها الاعلامي.

٢ ـ حيث يحقق العمل الارهابي دفعاً للروح المعنوية لحركة المقاومة او الثورة وللمتعاطفين معها، الا ان ذلك الهدف لا يلبث ان يضعف مع الوقت.

٣ ـ التطور العلمي والتكنولوجي، كشف الاسلحة المراقبة، الحصر الدقيق للاشخاص.

٤ ـ تكريس الصورة الدموية للمنظمات الارهابية.

٥ ـ ان الانشطة الارهابية أسهمت في مزيد من الالتفاف الشعبي حول النظم الحاكمة.

ان نسبة غالبة من عمليات «الارهاب الثوري» موجهة ضد اهداف تنتمي الى المعسكر الغربي والى الولايات المتحدة بشكل خاص. وقد استطاعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ابراز الوجه القبيح «للعمل الارهابي الثوري».

اما الجزء الرابع، فيتناول الارهاب الدولي المضاد. وفي ذلك، يرى الباحث ان ادانة الارهاب لم تقتصر على المعسكر الغربي فقط، بل، ايضاً، بالنسبة الى المعسكر الشرقي، وذلك: اولاً، من منطلق استنكار العنف الفردي والمغامرات السياسية، كطريق للثورة؛ ثانياً، من منطلق التركيز على ظروف ازمة المجتمعات الرأسمالية، باعتبارها البيئة التي تولد بعضاً من اسوأ صور الارهاب الدولي المعاصر.

على ان رد الفعل الاميركي لم يقتصر على التشهير الاعلامي، بل تعداه الى درجة «اننا نجد انفسنا ازاء نمط متميز من الارهاب الدولي والمؤسس. نتيجة لذلك، يرى الكاتب ان على كافة القوى المطالبة بحرياتها واستقلالها او المنادية بالديمقراطية في بلادها، ضرورة سلوك الطريق الاكثر جدوى، والاكثر جذرية، والاكثر صعوبة، اي طريق العمل الجماهيري واسع النطاق».

ويختتم الكاتب بحثه بأن العائد السلبي للارهاب الدولي على حركات المقاومة والتحرر الوطني، والمقاومة الفلسطينية ابرز امثلتها، انما يدفع، بشدة، تلك الحركات، مرة اخرى، الى ميدان قتالها الرئيس، اي ارض بلادها هي، حيث المواجهة المباشرة مع العدو. وفي هذا السياق، فقط، فان كافة أشكال القتال السلمي والمسلح تصبح حقاً مشروعاً، بل واجباً مفروضاً، لتحرير الارض واستخلاص الحقوق.

## التعقيبات والطروحات المؤيدة، والمخالفة

يفترض في التعقيب انه تقويم للبحث، بمعنى ابراز نقاط القوة والضعف فيه، من النواحي المعلوماتية والمنهجية المستخدمة، ثم تقويم وتحديد وضبط المفاهيم والمصطلحات المتضمنة. غير اننا نجد في التعقيبات الثلاثة، بصفة عامة، باستثناء تعقيب د. وحيد رأفت، انها تحذو حذو المقولة السابقة؛ اذ تناول المعقبون نقاطاً مختلفة عما جاء في الورقة، خاصة التعقيب الثاني والثالث. الا ان هذا لا يمنع من استعراض اهم الافكار الاساسية، بالنسبة الى التعقيب الاول والذي قدمه د. رأفت، الذي تحفظ من الورقة، في جزئيتين:

«١ ـ انني ارى، حقيقة، اننا حتى نكوّن فكرة واضحة عن الارهاب الدولي، ولكي نصل فيها الى توصيات او الى رأي مبلور، لا يمكننا، اطلاقاً، ان نغفل الناحية القانونية للموضوع، لأن الموضوعين متكاملان... ومن ثم فتسليط الاضواء على الناحية السياسية واغفال الناحية القانونية قد اثر على النتائج التي اتى اليها الباحث على

سبيل المثال، فيما يتعلق بتقسيم الارهاب: ارهاب ثوري، وارهاب رسمي تقوم به الحكومات، فالقانون لا يعترف بهذا. القانون او الاتفاقيات الدولية تتحدث عن نوع واحد هو الارهاب الثوري، اي الارهاب الذي يقوم به افراد وجماعات. وهكذا نستطيع ان نقول انه، من الناحية القانونية، ما يسمى بارهاب الدولة امر غير وارد.

«٢ ـ ان الورقة تقصر الارهاب الثوري على حركات التحرير والمقاومة ضد الاستعمار، او الاحتلال، او الاستبداد، ولكن هناك الحركات الانفصالية (الايكا ـ السيخ ـ التاميل).

«وفي النهاية قد يكون مفيداً لو استبعدنا الارهاب الحكومي، على الاقل قانوناً، وقسمنا الارهاب الثوري الى ثوري وفوضوي».

التعقيب الثاني تناول الارهاب الدولي، في ضوء أحكام القانون. والتعقيب الثالث تناول جهود الامم المتحدة في تأييد الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطني ومكافحة الارهاب. وفي هذا التعقيب يستعرض المعقب جهود الامم المتحدة في تأييد الكفاح المسلح، منذ نشأتها والى الآن، ويقرر ان المجتمع الدولي، ممثلاً في الجمعية العامة للامم المتحدة، قد أيد كفاح الشعوب بقدر ما دان الاعمال الارهابية الموجهة ضد أشخاص مدنيين أبرياء. وكانت الجمعية العامة حريصة على توضيح عدم الخلط بين المقاومة المشروعة والارهاب في الوهلة الاولى لدراسة هذا الموضوع. وقد حرصت الامم المتحدة، بجميع اجهزتها، على التفريق بين الارهاب والمقاومة الوطنية التي هي حقوق مشروعة معترف بها في ميثاق الامم المتحدة. وفي الدورة الثانية والثلاثين، ناقشت اللجنة دراسة تحليلية حول ظاهرة الارهاب، أعدتها الامانة العامة للامم المتحدة. وحللت الدراسة وجهات نظر الدول بالنسبة الى الاسباب الكامنة وراء ظاهرة الارهاب؛ وتعرضت لتعريف الارهاب، واقترحت تدابير عملية لمكافحته. وقد قررت الدراسة ان العديد من الدول أكد ضرورة التسليم باستبعاد الاعمال التي تقوم بها حركات التحرير الوطنية المعترف بشرعية كفاحها لتحقيق اهدافها في تقرير المصير والاستقلال من تعريف الارهاب، الذي لم يتم التوصل اليه حتى الآن، على الرغم من تحفظ بعض الدول على هذا الاستبعاد.

وبقدر ما كانت التعقيبات دون المستوى المرجو منها، كانت المناقشات اكثر عمقاً واثارة، من ناحية التقييم الموضوعي للورقة، علاوة على انها طرحت، بدورها، عدداً من الاستفهامات حول الظاهرة عينها. سنبدأ، اولاً، بنقاط الاختلاف.

طرح اللواء طلعت مسلم عدداً من التحفظات، يمكن اجمالها في النقاط التالية:

١ ـ ان الورقة حددت عناصر مميزة لما اسمته بـ «الارهاب». والحقيقة ان دراسة كل هذه العناصر تنسحب، في الوقت عينه، على ظاهرة الحرب الحديثة، في كونها عنفاً او تهديداً، وانها انتهاك للقواعد الأساسية للسلوك الانساني.

٢ ـ يرجع الباحث مبررات اللجوء الى الارهاب الى محدودية ميدان المعركة. وهذا يتناقض مع الواقع؛ اذ اننا نجد ان اعمال الكفاح المسلح قد شملت مناطق واسعة وصلت الى اتساع الميدان ليطبق على حدود دولة ما او قطاع كبير: منها في الاتحاد السوفياتي، واوروبا الغربية، وفي فيتنام الجنوبية، وكمبوديا، وفلسطين، ولبنان، وغيرها.

٣ ـ يتحدث الباحث عن تقلص فاعلية الكفاح المسلح ويثير نقاطاً هامة كثيرة حول كثرة المنظمات وكيفية تقرير احقية منظمة ما في تمثيل قضية ما، ويشير الى انها لم تعد تؤدي، بالضرورة، الى الهدف. وعلى الرغم من الاتفاق الجزئي معه، الا انه يجب الاشارة الى انه اغفل عاملاً هاماً هو تخلي حركات التحرير التي امكنها التحرير عن دعم الحركات الاخرى التي تناضل من اجل الحرية.

٤ ـ لا بد من الاختلاف مع ما جاء في الورقة حول اقتصار الكفاح المسلح على منطقة الصراع، اذ يتنافى ذلك مع كون هذا الصراع عملاً من اعمال الحرب واتساع مسارح الحرب الحديثة لتشمل جميع اهداف العدو في جميع انحاء العالم، خاصة وان قوى القمع المعادية لا تلتزم بهذه القاعدة.

ويختم المناقش بأنه يمكن استخدام ما جاء في الورقة كاستراتيجية لفترة، دون التقيد بها الى الابد.

ثم تحدث نبيل عبدالفتاح، ناقداً، في البداية، طروحات المعقبيْن، د. وحيد رأفت و د. رجاء مرسي. قال ان ما طرحه د. رأفت ليس سوى تعبير عن المنطق والمصالح الغربية في النظر الى استنكار العنف في

العلاقات الدولية. وقد اشار د. مرسي الى ان بعض وثائق الامم المتحدة تنطوي على تفرقة واضحة بين ما يسمى بالارهاب والكفاح المسلح والمبدأ الخاص بحق تقرير المصير. ولكن غالبية هذه الوثائق هي اقرب الى الاعلانات، او التوصيات، وان كانت لها قيمة معنوية، باعتبارها صادرة من بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، الا انها، في النهاية، بدون قيمة الزامية كاملة. وهذا ما يؤكده د. احمد جلال عزالدين؛ اذ يرى ان جهود الامم المتحدة ومنظمات افريقيا وعدم الانحياز تنحصر في قرارات توفيقية وليست حاسمة. غير ان د. عصمت سيف الدولة يقول ان كل القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة تبيح الكفاح المسلح ضد الاستعمار، والنظم العنصرية. والكفاح المسلح - أياً كانت تسميته - ضد الصهيونية مشروع ومباح، سواء أكان داخل اسرائيل او خارجها، معللاً بأن الصهيونية مبدأ ينتمي اليه كل من يسلم ويعترف بأن لليهود حقاً تاريخياً في ارض فلسطين، وقد يكون يهودياً او عربياً او انجليزياً.

ثم ينتقل الى التعريف الذي اورده الباحث بأن تعبير الارهاب هو تعبير غامض، لأنه يعطي معنى عاماً يشمل ضروباً او انماطاً عديدة من العنف الداخلي للدولة وسيادة قوانينها العقابية. وهذا التعريف، ايضاً، لا يميز بين اشكال العنف الموجهة من جماعة سياسية وطنية او قومية ضد شكل استبدادي او طاغوتي من اشكال النظم السياسية المستبدة داخلياً وبين استخدام بعض حركات التحرر الوطني والكفاح المسلح ضد الاعداء، سواء تمثلوا في دولة استعمارية تحتل ارضاً او اية ممارسات امبريالية لدولة ما، كالولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

اما عن نقاط الاتفاق حول ما جاء في الورقة، فيطرحها د. محمد السيد سعيد، ويمكن اجمالها في الآتي:

١ - يطرح د. اسامة الغزالي حرب قضية الارهاب من منظور علم الثورة الوطنية الديمقراطية. ومن هذا المنظور، ليست هناك امكانية للخلط بين الارهاب، كشكل نوعي للكفاح، وبين حق الثورة. والواقع ان مصطلح الارهاب يصبح ضرورياً من وجهة النظر العالمية، وذلك بمقارنته للعمل السياسي والعسكري او العمل الصراعي عامة بأشكال اخرى للكفاح. فالارهاب، من ناحية المصدر، يتميز بأنه عمل نخبوي فردي، وعادة مالا يستدعي الجماهير للعمل السياسي، بل ويحتقر الجماهير الشعبية.

٢ - ان الارهاب قد تم قبوله باعتباره «وسيلة استثنائية» ومؤقتة. أما الارهاب واسع النطاق، وكشكل رئيس للكفاح، فقد تم نبذه، تماماً، للاسباب الاتية:

(أ) ان الارهاب لا يتفق، عامة، مع الاخلاقيات والجوانب الانسانية الجوهرية للثورة الوطنية والديمقراطية والاشتراكية. ولا تستطيع الحركات الوطنية والديمقراطية والاشتراكية ان تزعم لنفسها مكانة الثورة، اذا تخلت عن هذا الجانب الانساني والاخلاقي التقدمي تاريخياً.

(ب) ان الارهاب لا يتفق مع النتائج الاساسية لعلم الثورة، باعتباره العلم الذي يحدد لنا افضل الطرق الممكنة، موضوعياً، واقصرها، لنجاح الثورة. فالارهاب لا يفضي الى تحطيم، او شل، الالة الاساسية للاستعمار او النظام الدكتاتوري والقهري.

(ج) ان الارهاب يفتقر الى المحتوى التعليمي والتثقيف الذاتي للجماهير في سياق الكفاح بالثورة الوطنية والديمقراطية كعمل جماهيري هو سياق تتعلم منه الجماهير، وفي ظروف ممارسته الفعلية، برنامجها الصحيح وتتسلح عبره بالوعي والتنظيم الضروري للدفاع عن مطالبها ومكاسبها.

من هذا المنطلق، ومن رفض لما يمكن تسميته جنوح الارهاب للثورة الفلسطينية؛ لان هذا الجنوح يؤدي الى:

(أ) ان الجنوح الارهابي للثورة الفلسطينية قد انتهى الى تعميق الميل الانشقاقي داخل الثورة الفلسطينية. فالارهاب المحتد يرتبط، على نحو عميق، بالانشقاق، وذلك لانه يحتوى بطبيعته. ثم ان الارهاب هو الطريق الحتمي لتحويل الاختلافات الثانوية الى تناقضات كبرى زائفة تدفع الى الانشقاق.

(ب) ان الجنوح الارهابي قاد، حتماً، الى الاختراق الكثيف للثورة الفلسطينية من قبل النظم العربية المختلفة.

(ج) ان الارهاب، كشكل سائد للكفاح، ينتهي الى أثر معمق لليأس الجماهيري بين صفوف الشعب الفلسطيني.

## ملاحظات أساسية

بدورنا، يمكن اجمال عدد من الملاحظات حول الورقة الاساسية، والحوار، في النقاط التالية:

١ ـ ان الباحث سلم بأن هناك ارهاباً، على الرغم من صعوبة تحديد تعريف للارهاب، ومن ثم لماهية الارهاب. وهذا ما اعترف به الباحث نفسه. ليس ذلك فحسب، بل ان الباحث عمم «الارهاب»، كذلك، على حركات التحرير والقوى المناهضة للاستعمار والقوى المناهضة للانظمة الحاكمة المستبدة. ومن ثم، فخطف الطائرات أو نسف مبـان تشتمل على مدنيين يتساوى مع ما تقوم به قوى وطنية ضد انظمة استبدادية او قوى تناهض النظم العنصرية والاستعمار والصهيونية. فهل يتساوى الارهاب الثوري مع الارهاب الرسمي او المؤسس ؟ وحتى مع التسليم بما ذهب اليه الباحث بأن هناك «ارهاباً ثورياً»، فكيف، اذاً، تتقلص الوظيفة الثورية للارهاب ؟ على سبيل المثال، وطبقاً لما ذهب اليه الباحث، فمجموعة الساندينستا، في نيكاراغوا، في اثناء مقاومتها لحكم سوموزا الاستبدادي، ليست سوى مجموعة ارهابية ثورية. ومع هذا، فقد استطاعت ان تقضي على حكم سوموزا، من خلال ثورتها المشهورة. وهذا يعني ان الارهاب الثوري نجح، وما زال ينجح، خاصة اذا طبقنا قولنا هذا على السلفادور وتشيلي، وعلى ما تم، في السابق، بالنسبة الى الثورة الكوبية. ومن ثم، لا يجب ان توصف حركات التحرير، او الثورة، بأنها ارهابية، خاصة اذا علمنا ان الكلمة عينها تقترن بها التوصيفات الاخلاقية، من اجرام ووحشية وخلافه، حتى لو قيل «ارهاب ثوري».

٢ ـ النقطة الثانية ما يتعلق بالثورة الفلسطينية. فالباحث، في نهاية بحثه، يرى ان العائد السلبي للارهاب الدولي على حركـات المقاومة والتحرر الوطني (او المقاومة الفلسطينية) انما يدفع، بشدة، تلك الحركات، مرة اخرى، الى ميدان قتالها الرئيس: أي ارض بلادها هي، حيث المواجهة المباشرة مع العدو. ونحن، بدورنا، نسأل: كيف ؟ خاصة اذا كان المثال، هنا، المقاومة الفلسطينية. فالباحث يعلم جيداً ان معظم الدول العربية، بل كل الدول العربية المشتركة مع الارض المحتلة في الحدود تحرم على الفصائل او الفدائيين الفلسطينيين التسلل من على اراضيها. ليس ذلك فحسب، بل ان سوريا لا توافق على ان يتحرك الفدائيون الفلسطينيون من الاراضي اللبنانية (الجنوب). اذن، فكيف تقاتل الثورة الفلسطينية ؟ اذا عملت الثورة الفلسطينية بما ذهب اليه الباحث، لوضعت البندقية جانباً، ولاصبح الكفاح المسلح مجرد شعار.

٣ ـ ان ما طرحه د. محمد السيد سعيد بالجنوح الارهابي للثورة الفلسطينية هو توصيف مبالغ فيه.

٤ ـ ان ما ذهب اليه د. عصمت سيف الدولة بأن من يسلّم بأن لليهود وطناً، سواء أعربياً كان أو انجليزياً او اسرائيلياً، يجعل الكفاح المسلح أمراً مشروعاً ضده، يجعلنا، من جانبنا، نسأل: كيف ؟ خاصة ان معظم دول العالم يعترف بان لليهود وطناً في فلسطين. فهل ينبغي على الثورة الفلسطينية ان تقوم بمحاربة كل هؤلاء ؟ اعتقد بأن استنتاج د. عصمت سيف الدولة عاطفي، اكثر منه استنتاج موضوعي.

وفي النهاية، يمكن القول ان الورقة التي قدمها د. اسامة الغزالي حرب، وما تضمنتها من افكار وتصورات، هي في غاية الاهمية؛ اذ ان البحث هو خلاصة جهد كبير قام به الباحث.

سيد عبد المجيد

# ١ ـ المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين

عقد الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين مؤتمره التوحيدي العام في الجزائر، في الفترة الواقعة ما بين الثامن والعاشر من شباط (فبراير) ١٩٨٧؛ وذلك برعاية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ووزير الثقافة والسياحة الجزائري، بوعلام السايح. وحضر الافتتاح وزير الاعلام الجزائري، بشير رويس، اضافة الى وفود الاتحادات الدولية الصديقة، ووفود تمثل اتحادات الكتاب والصحافيين في الاقطار العربية.

افتتح المؤتمر بكلمة الامين العام لاتحاد الكتاب والصحافيين والتراجمة الجزائريين، العربي الزبيري، فوجه كلمة تمنّى فيها للمؤتمر النجاح «ليكون بذلك قدوة للسياسين في الجدية والتضحية والوحدة» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٨٧/٢/٩).

وتحدث رئيس اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، محمود درويش، مؤكداً «ان ضجيج الخلاف كان أعلى من حقيقة الخلاف... وكم قلنا ان الصراع على اختيار وسائل الصراع كان اقوى من الابداع». واعتبر درويش الخلاف داخل اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين احد عناوين الخلاف على القرار السياسي، وخاصة بعد ان تحول الاتحاد الى ما يشبه التنظيم السياسي (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٧/٢/٢١).

والقى وزير الثقافة والسياحة الجزائري، بوعلام السايح، كلمة، رحب فيها، باسم الجزائر، بانعقاد المؤتمر، وتمنّى له النجاح في اعماله «ليكون بذلك خطوة على طريق تحقيق الوحدة التنظيمية والسياسية الفلسطينية» (**المجاهد**، الجزائر، ١٩٨٧/٢/٩).

واخيراً تحدث الاخ ياسر عرفات، مستعرضاً الوضع المأساوي الذي تعيشه جماهير المخيمات الفلسطينية في لبنان، «والذي بلغ حداً جعل سكان المخيمات يستفتون في مسألة أكل جثث قتلاهم» (**وفا**، تونس، ١٩٨٧/٢/٨). واكد عرفات ان اطراف المخطط الطائفي مصممة على تنفيذ مخططها البشع «المتمثل في تقسيم لبنان الى كانتونات طائفية على طريق تنفيذ وبلقنة المنطقة بأسرها، وهذا لا يتحقق الا بضرب الجسم الوطني الفلسطيني في لبنان؛ هذا الجسم اللاطائفي، والذي لا يقبل التقسيم، والذي يخوض، الآن، قتالاً عنيداً، ليس دفاعاً عن الحجارة كما يتوهم البعض، بل دفاعاً عن الامة العربية في مواجهة المشروع الطائفي» (**المصدر نفسه**).

رُفعت الجلسة الصباحية ليستأنف النشاط بعد ظهر اليوم عينه لتثبيت العضوية والنصاب القانوني لعقد المؤتمر. واقر المؤتمر تثبيت العضوية والنصاب دون اشكالات تُذكر. وطرحت رئاسة المؤتمر نداءين عاجلين: احدهما يتعلق بالحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، والثاني يتعلق بالحرب العراقية ـ الايرانية، الا ان حدة الحوار الدائر حول مضمونهما من قبل الاعضاء المحاورين، حالت دون اقرارهما، مما حمل رئاسة المؤتمر على احالتهما الى لجنة خاصة للصياغة.

## اعمال اللجان

انبثقت من المؤتمر اربع لجان، هي: الحريات الديمقراطية، والنظام الداخلي، والثقافية، والسياسية، وباشرت اعمالها في صباح اليوم الثاني. وفي حين انهت اللجان الثلاث الاولى اعمالها دون عقبات جوهرية تذكر، لم تتمكن اللجنة السياسية من صوغ البيان السياسي للمؤتمر، حتى الساعة الاخيرة لانعقاده. وجاءت اعمال اللجان على النحو التالي:

اجتمعت لجنة الحريات الديمقراطية بحضور عشرين عضواً عاملاً في المؤتمر، وتم انتخاب عزالدين المناصره رئيساً للجنة، ومحمود قدري مقرراً. وبعد مناقشة جدول الاعمال، تركزت المداخلات حول

«ميثاق الشرف للكتابة الفلسطينية»، فأوصت اللجنة بما يلي:

- تشكيل صندوق مالي لدعم المعتقلين والشهداء من الكتاب والصحافيين، في حال تعرضهم للاعتقال او الشهادة.
- تكليف الامانة العام تشكيل لجنة خاصة لتكريم الشهداء من الكتاب والصحافيين، وتضع لذلك الاسس والقواعد اللازمة.
- تكليف الامانة العامة تشكيل لجنة متابعة دائمة لتنفيذ ميثاق الشرف وقرارات المؤتمر حول الحريات الديمقراطية.
- توجيه الشكر للجان الدفاع عن الحريات العربية كافة ولجنة الدفاع عن الثقافة القومية، في مصر على وجه الخصوص.
- تكليف الامانة العامة تشكيل لجنة متابعة عربية ودولية للدفاع عن حقوق كتابنا وصحافيينا داخل الوطن المحتل، ورصد انتهاكات العدو الصهيوني لهذه الحقوق، وتكليف اعضاء الامانة العامة اصدار كتاب، بلغات مختلفة، يتضمن رصداً لمظاهر الاعتداء على حرية الصحافة والفكر والرأي والابداع داخل الارض المحتلة (**تقرير لجنة الحريات الديمقراطية** ، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

كما ووجهت اللجنة نداء الى كتاب وصحافيي العالم، جاء فيه: «يتعرض نضال شعبنا التحرري الى حملة مسعورة من قبل العدوين، الامبريالي والصهيوني، في محاولة لالحاق تهمة الارهاب بنضال شعبنا الذي اجازته كافة الاعراف والقوانين الدولية، بما فيها ميثاق الامم المتحدة وقراراتها. اننا ندعو كتاب العالم وصحافييه ومبدعيه الى مقاومة حملة التشويه هذه، وفضح مراميها وانحرافها، والتمييز بين الارهاب الذي نرفضه ونقاومه وبين النضال التحرري الذي يخوضه شعبنا، والذي هو جزء من نضال البشرية جمعاء في سبيل التحرر والسلم والتقدم» (**المصدر نفسه**).

لجنة النظام الداخلي، من جهتها، انتخبت احمد عبدالرحمن رئيساً لها، وصادق الشافعي وهاني حوراني، مقررين. وتوصلت اللجنة، من خلال مناقشة مواد قانون النظام الداخلي، الى عدد من التعديلات، بما يتلاءم وطبيعة المؤتمر العام للاتحاد. فتم تعديل الفقرة (أ) من المادة ١٥ واصبحت كالتالي: «يدعى المؤتمر العام للانعقاد مرة كل ثلاث سنوات، بدلاً من سنتين». كما تم تعديل المواد المتعلقة بمجلس الاتحاد، واوصت اللجنة، على ضوء الملاحظات التي طرحت حول عضوية المؤتمر، وكذلك عضوية الاتحاد، «ان المؤتمر يوصي الامانة العامة المنتخبة بالوقوف عند عضوية الاتحاد وتدقيقها، وفقاً لشروط العضوية المنصوص عليها في النظام الداخلي للاتحاد، واعادة ترتيب امور فروع الاتحاد على ضوء ذلك» (**تقرير لجنة النظام الداخلي**، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

اللجنة الثقافية انتخبت يحيى يخلف رئيساً لها، وأكرم عرفات نائباً للرئيس، وليانه بدر مقرراً، واوصت بضرورة التنسيق فيما بين المؤسسات الثقافية الفلسطينية، على اسس من الخطط المشتركة، وذلك بهدف تنشيط النتاج الثقافي الفلسطيني، ورعايته. كما اوصت بضرورة ايلاء الثقافة الوطنية داخل الوطن المحتل، اهتماماً استثنائياً، واعادة نشر الكتب المتميزة الصادرة هناك. وكذلك بضرورة اقامة اسابيع ثقافية وندوات من اجل ابراز الجوانب الحضارية والكفاحية للشعب الفلسطيني، وضرورة اصدار ببلوغرافيا شاملة بالكتاب والصحافيين والادباء الفلسطينيين، وضرورة تشكيل لجنة خاصة لكتابة تاريخ الادب العربي الفلسطيني المعاصر، والعمل على دراسة مشروع المكتبة الوطنية الفلسطينية.

اما على صعيد البحث، فقد أوصت اللجنة بضرورة دعم مركز الابحاث الفلسطيني ومراكز البحوث والدراسات الاخرى، وبضرورة عقد حلقة دراسية ثقافية تتناول الادب الفلسطيني من مختلف جوانبه، واقامة حلقة دراسية خاصة للكشف عن الاساليب الصهيونية في مجالات الادب والفن، وتخصيص جوائز تشجيعية للمبدعين من الكتاب والصحافيين الفلسطينين (**تقرير اللجنة الثقافية** ، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

الى هذا، أقر المؤتمر توصيات اللجان، في وقت لم تكن اللجنة السياسية قد تمكنت من انهاء تقريرها السياسي، اضافة الى عدم التمكن من حسم بعض النقاط التنظيمية المتعلقة بمجلس الاتحاد وصلاحياته. وبذلك تعطلت اعمال المؤتمر مساء ١٩٨٧/٢/٩. وصباح اليوم الثالث للمؤتمر (١٩٨٧/٢/١٠)، دعت رئاسة المؤتمر الى جلسة

مسائية في الساعة الثامنة، وكانت هي الختامية، حيث تمت تلاوة البيان السياسي، والتصويت على بعض تعديلات النظام الداخلي، والتصويت على ترشيح قائمة ائتلافية باسماء الامانة العامة المقترحة.

واكد البيان السياسي تمسك الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ورفض، وادانة، أي محاولة لشقها واحتوائها والوصاية عليها او خلق بدائل منها. وبخصوص الحرب بين العراق وايران، دعا البيان الى ايقافها فوراً، ودان ايران لاستمرارها في الاعتداء واحتلال اراضٍ عربية عراقية، وطالبها بالانسحاب، فوراً، والجلوس الى مائدة المفاوضات. وفي ما يتعلق بالتحالفات، اكد البيان ضرورة تمتين التحالف مع دول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي، وتأييده لنضال حركات التحرر في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية في سبيل الاستقلال الوطني.

كما تعرض البيان الى المخاطر الاساسية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وفي مقدمها التنسيق ما بين الاردن والكيان الصهيوني، في ما يتعلق بخطة التنمية، والتقاسم الوظيفي.

وبخصوص الحرب على المخيمات في لبنان، اكد البيان انها الحلقة الثانية من حلقات المخاطر والمؤامرات التي تتمثل في الحرب البشعة ضد المخيمات التي تشنها قيادة حركة «أمل»، تدعمها في ذلك أطراف عربية، وكذلك العدو الصهيوني.

واكد البيان رفض القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لحل القضية الفلسطينية، ورفض مشروع ريغان وكافة المشاريع والحلول التصفوية التي تستهدف القضية الفلسطينية، كما اكد المؤتمر على ان الاطار المناسب لايجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية هو المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات ضمن اطار الامم المتحدة بحضور م.ت.ف. على قدم المساواة مع كافة الاطراف كطرف مستقل ومتكافىء وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن (النص الكامل للبيان السياسي في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٧ ـ ١٥٨).

وقوبل البيان السياسي بتصفيق وتأييد اجماعي من المؤتمر. اثر ذلك، تقدم رئيس المؤتمر باقتراح تعديل النظام الداخلي على نحو يقضي بالغاء مجلس الاتحاد وتوسيع الامانة العامة بحيث تصبح ٢١ عضواً بدلاً من ١٦ عضواً. ووافق المؤتمر على هذا الاقتراح بالاجماع.

واخيراً تمت تلاوة اسماء قائمة الائتلاف المقترحة للامانة العامة، والتي اتفق ممثلو الفصائل بشأنها. ووافق المؤتمر على القائمة دونما معارضة، وهي تضم كلاً من: محمود درويش، احمد عبدالرحمن، حكم بلعاوي، نبيل عمرو، ابراهيم برهوم، احمد دحبور، رشاد ابو شاور، يحيى رباح، غانم زريقات، زياد عبدالفتاح، بلال الحسن، محمود شقير، صابر محي الدين، بسام ابو شريف، جميل هلال، غازي الخليلي، حسن الكاشف، فيصل زكي، علي اسحق، ماهر الشريف، حسين ابو شنب.

وبذلك، تمكن المؤتمر من التوصل الى صيغة توحيدية للاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، تضم الاطراف الفلسطينية كافة، على الرغم من الخلافات القائمة فيما بينها، والخلافات التنظيمية العديدة التي ترافقت مع سير اعمال المؤتمر، وما نتج عنه. فقد طغى نجاح المؤتمر، سياسياً، على سواه من ملاحظات، قد يكون لها شأنها مستقبلاً على اعمال الامانة العامة الجديدة.

## ٢ ـ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

عُقدت في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة التونسية، في الفترة ما بين ١٢ ـ ٢٢ كانون الثاني (يناير) الماضي، الدورة الثامنة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة. حضرت المؤتمر وفود تمثل المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وفلسطين والجمهورية اللبنانية، وممثل عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وممثلو الامانة

العامة لجامعة الدول العربية.

تصدرت جدول أعمال الدورة متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر في دورته السابعة والثلاثين، فاطلع المؤتمرون على تقرير الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول تطورات القضية الفلسطينية، فيما بين دورتي المؤتمر ٣٧ و ٣٨، وأكدوا، فيما يختص بالقضية الفلسطينية، دور الاستيطان الصهيوني في تغيير معالم الارض الفلسطينية، ودور نضال الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين، والمقيمين داخل الوطن المحتل منذ العام ١٩٤٨؛ وكذلك مستقبل الاراضي المحتلة، وأثرها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي على ضوء التطورات الحالية.

أما على الصعيد الاقليمي ـ العربي، فقد أبرزت مداولات المؤتمر دور تعدد بؤر الصراع الحادة داخل المنطقة العربية، واثرها في اهدار الطاقات العربية، وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية. كما ناقش المؤتمر اختلال التوازن الاستراتيجي بين اسرائيل والدول العربية في عدة نواح، اهمها: الحيازة الاسرائيلية لقدرة نووية يفتقر الجانب العربي لها، وكذلك نمو التفوق التكنولوجي الاسرائيلي، على صعيد مختلف الاسلحة.

اما على الصعيد الدولي، فقد ابرزت مناقشات المؤتمر تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، ونمو وتصاعد النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية، مقابل استمرار تدهور النفوذ العربي في الولايات المتحدة واوروبا. وفي ما يتعلق بشؤون الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، تعرض المؤتمر للأخطار التي تهدد الحرم القدسي، والاستفزازات الصهيونية في القدس، ومواجهتها في الارض المحتلة. ودعا المؤتمر الى «مواصلة الجهود في سبيل تأمين دعم صمود المواطنين في وطنهم المحتل، بجميع الوسائل، لأن ذلك يشكل رداً مباشراً على الاستفزازات والممارسات التعسفية التي يتعرض لها المواطنون، ويسهم في احباط الخطة الصهيونية التي تستهدف وضع المواطنين العرب في حالات تضطرهم الى النزوح من وطنهم. وناشد المؤتمر جميع الدول العربية الوفاء بالتزاماتها لدعم الصمود في فلسطين المحتلة والعمل على زيادة هذا الدعم في جميع المجالات.

وبحث المؤتمرون في ما ورد في المذكرة الاردنية، المقدمة الى المؤتمر، والمتعلقة بأثر الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. كما أجري استعراض ممارسات الشرطة الاسرائيلية تجاه الموقوفين الفلسطينيين، وممارسات الشرطة الاسرائيلية بشأن المعتقلين الفلسطينيين بما يتنافى وحقوق الانسان.

وبحث المؤتمر في تطورات الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وعمليات مصادرة الاراضي عبر مختلف الوسائل، بما في ذلك التزوير والاحتيال؛ واوصى باعتبار عمليات مصادرة الاراضي والاستيلاء عليها عمليات باطلة، واعتبار جميع المستوطنات التي اقامتها، وتقيمها، سلطات الاحتلال الاسرائيلي، امتداداً للاستعمار الاستيطاني في فلسطين. وفي ما يختص بعرب الجليل، فقد بحث المؤتمر في ما جاء في الدراستين المقدمتين من الامانة العامة للجامعة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) ومن وفد الجمهورية العربية السورية، حول الاضطهاد الاسرائيلي لعرب الجليل، واوصى باعتبار شؤون الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الصهيوني منذ العام ١٩٤٨ جزءاً لا يتجزأ من شؤون الفلسطينيين في المناطق المحتلة الاخرى من فلسطين المحتلة، وان تقوم الجهات المختصة في الدول المضيفة، و م.ت.ف. والامانة العامة للجامعة، بمتابعة شؤون هؤلاء المواطنين في جميع المجالات، واعداد دراسات شاملة لهذه الشؤون، وتقديم تقارير دورية بذلك الى المؤتمر لدراستها، تمهيداً لمعالجة ما تدعو الحاجة الى معالجته منها.

كما اطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة اليه حول شركة كهرباء القدس، واوصى باعتبار موضوعها مُدرجاً على جدول اعمال الدورة المقبلة. واحال المؤتمر موضوع توحيد الجامعات العربية في فلسطين المحتلة الى دورته المقبلة ايضاً.

اما بشأن جامعة القدس المفتوحة، فأوصى المؤتمر جميع الجهات المختصة في الدول العربية، والمنظمات الدولية المعنية، والمؤسسات التربوية، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بتقديم المعونة المادية والفنية، والمساندة المعنوية، الى جامعة القدس المفتوحة، وتكثيف التعاون معها، في سبيل تحقيق اغراضها.

وفي ما يتعلق بشؤون الكيان الصهيوني، فقد

ناقش المؤتمر اربع قضايا اساسية تتعلق بذلك، وهي: الهجرة اليهودية المعاكسة، ودور اسرائيل في القارة الافريقية، وتطورات مسألة يهود «الفلاشا»، ومحاولة اسكانهم في الضفة الغربية المحتلة، والمشاركة في برنامج حرب النجوم.

وحظي الوضع الفلسطيني في الدول العربية المضيفة بمناقشات واسعة داخل المؤتمر؛ فاطلع المؤتمرون على جملة التقارير المتصلة بالهجرة الفلسطينية، ومعاملة الفلسطينيين في الدول العربية؛ واكدوا ضرورة حل مشاكل الفلسطينيين المتعلقة بالحصول على وثائق السفر، او تجديد الوثائق.

كذلك ناقش المؤتمر شؤون الفلسطينيين لدى وكالة الاغاثة وازمة الوكالة المالية، وأوصى بما يلي:

○ يقوم المشرفون على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة وفي م.ت.ف. باجراء الاتصالات اللازمة بالمفوض العام للوكالة، وحثه على زيادة المخصصات المالية للخدمات التعليمية والصحية لهذا العام.

○ يقوم المشرفون على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة وفي م.ت.ف. باجراء الاتصالات العاجلة بالمفوض العام للوكالة ومطالبته باعادة النظر في الخطة متوسطة الاجل للوكالة للثلاث سنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩)، بحيث تراعي هذه الخطة:

(أ) الغاء حالات التقشف التي تعرضت لها البرامج الرئيسة الثلاثة للوكالة (التعليم، والصحة، والاغاثة).

(ب) مراعاة الاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين والاوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، وارتفاع الاسعار، لدى وضع تقديرات الميزانية السنوية للوكالة وللخطة.

(ج) اخذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي دعت الى اعادة توزيع حصص الاعاشة على اللاجئين الفلسطينيين في الاعتبار، والعمل على تنفيذها.

(د) اعادة الحقوق التي فقدها العاملون المحليون في الوكالة، نتيجة سياسة التقشف التي اعلنتها سنة ١٩٨٥.

(هـ) اجراء التقشف في مجال النفقات الادارية.

واستعرض المؤتمرون اوضاع الفلسطينيين في لبنان، وقطاع غزة، واكدوا ان اوضاع الفلسطينيين في لبنان هي اوضاع غاية في السوء، وقاسية بمختلف وجوهها. اما في قطاع غزة، فان الفلسطينيين يعيشون في كثافة سكانية تعتبر من اكثر مناطق العالم كثافة بالسكان، اذ تبلغ درجة الكثافة ١٤٠٠ شخص في الكيلومتر المربع الواحد.

اما النقطة الاخيرة، فتم تخصيصها للقضية الفلسطينية، وتطورات عرضها في الامم المتحدة. ونظراً لأهميتها، أوصى المؤتمر بأن تقوم الوفود المشاركة فيه، بالتعاون مع الجهات المختصة لديها، باعداد دراسة بشأن اسلوب عرض القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، وتزويد الامانة العامة للجامعة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) بهذه الدراسات لبحثها في دورة المؤتمر المقبلة. وبناء على توصية المؤتمر، تقرر عقد الدورة المقبلة في العاصمة الاردنية، عمان، في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٧.

سميح شبيب

# الفلسطينيون في الداخل

**صالح برانسي:** من مواليد العام ١٩٢٩، ومن قرية الطيبة في المثلث. اتممت دراستي الابتدائية في قرية الطيبة، ثم درست سنة واحدة في مدرسة طولكرم الثانوية، انتقلت بعدها الى كلية النهضة في القدس، وتخرجت منها في العام ١٩٤٨. مباشرة، تطوعت بعد تخرجي في جيش الانقاذ، وبعدها في الجيش العراقي؛ ولكن بعد فترة قصيرة تبين لي ان الجيوش العربية قد وفدت الى فلسطين لتطبيق قرار التقسيم، لا لتحاربه، فاستقلت من الجيش العراقي.

في العام ١٩٤٩، ضمت منطقة المثلث الى القطاع المحتل، في اعقاب اتفاقية رودس التي عقدت بين اسرائيل والدول العربية، وبشكل خاص اثر الاتفاقية مع الملك عبدالله. في العام ١٩٥٠، عينت مدرساً للمرحلة الثانوية. وبعد سنتين عينت مدرساً للغة العربية في مدرسة الطيبة الثانوية. وفي ١٩٥٧، شاركت في اقامة الجبهة الشعبية. وفي ١٩٥٩، شاركت في تأسيس «حركة الارض». وفي ١٩٦١، فصلت من عملي بسبب نشاطي السياسي، ووضعت، منذ ذلك الحين وحتى العام ١٩٦٩، تحت الاقامة الجبرية، والاعتقال البيتي؛ ثم قامت السلطات باعتقالي في السنة عينها، وقدمت الى المحكمة العسكرية، بتهمة اقامة «تنظيم تخريبي» في المناطق المحتلة، وحكم علي بالسجن لمدة عشر سنوات، امضيتها، بكاملها، في السجن، وخرجت من السجن في آذار (مارس) ١٩٧٩.

لقد اتيحت لي الفرصة، للمرة الاولى، للقيام بجولة خارج البلاد، اثر دعوة تلقيتها للمشاركة في مؤتمر الخريجيين العرب في اميركا. وهناك رتبت لي جولة اعلامية حول القضية الفلسطينية. وفي العام ١٩٨٠، عدت الى البلاد، وقد صادفت عودتي محاولة اغتيال رؤساء بلديات الضفة الغربية، وكانت في البلاد حملة واسعة تدعو الى الاضراب العام لمدة ثلاثة ايام، احتجاجاً على الحادث. اثر ذلك، وضعت تحت الاقامة الجبرية مرة اخرى، وبقي الامر سارياً حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣. في تلك الفترة، كنا بدأنا بتأسيس مركز لاحياء التراث الفلسطيني؛ فما ان انتهى مفعول الاقامة الجبرية حتى غادرت البلاد مرة ثانية، وذلك لتلقي العلاج الطبي، من جهة، وللحصول على دعم مادي ومعنوي لمركز احياء التراث في الطيبة، من جهة اخرى.

## اوضاع العرب بعد النكبة

في اعقاب حرب العام ١٩٤٨، لم يبق في البلاد سوى ٨٠ الف نسمة تقريباً، غالبيتهم من القرويين البسطاء، الذين وجدوا انفسهم يعيشون في ظروف استثنائية ومذهلة. يعيشون في حالة صدمة موجعة لتخلي اخوانهم العرب عنهم. فبين ليلة وضحاها، تحول الفلسطينيون من شعب حر، ومن اكثرية تعيش فوق ارضها، الى اقلية مضطهدة تعيش تحت حكم عسكري فاشي. هذه الاقلية وجدت نفسها كالقطيع بلا راع، وذلك اثر طرد وتهجير معظم، أو كل، القيادات السياسية والفعاليات الاقتصادية والثقافية. ولكن المجتمع الفلاحي، بطبيعته وبفطريته، معروف بالصلابة، حتى لو اتسمت بالسلبية في بعض الاحيان. فقد عبر هذا المجتمع عن رفضه للواقع من خلال التمسك المبالغ به بتقاليده وعاداته ولغته، ومحاولة النهوض، اقتصادياً، من جديد؛ فكان هذا هو الشكل الهادىء للرفض وللنضال السلبي. لقد كان مثمراً في حينه، وفي ظل الظروف التي كانت سائدة. لاول مرة، شعر الفلسطينيون في الداخل بأنهم مسؤولون، ولوحدهم، عن مواجهة هذا العدو الشرس، وبامكانات ضئيلة ومحدودة، ومسؤولون عن اتخاذ قرارات مصيرية خاصة بهم، وبوجودهم الفعلي، والمعنوي.

ان الظروف التي عاشها العرب داخل اسرائيل قد ساهمت في تنمية وتطوير قيادات جديدة، ظهرت من خلال التجربة المباشرة، والنضال العملي. فهذه القيادات قد خرجت من بطن المجتمع، وعبرت عن طموحاته وارادته. انها لم تتوارث مناصبها ومواقعها، وهذه هي السمة الاولى لنضال العرب داخل اسرائيل. اما السمة الاخرى للنضال، في تلك الفترة، فقد تركزت على الاصرار على البقاء في الوطن بشتى الطرق. فبعد اقامة الدولة مباشرة، فرض الحكم العسكري على العرب، وكان الهدف الاول لهذا الحكم ينصب على تهجير من بقي من الاهالي من ارضهم، وتفريغ البلاد من اهلها الاصليين؛ وحدثت مجازر كثيرة لقرى بكاملها لتحقيق هذا الهدف؛ وكانت الشاحنات الاسرائيلية تحمل اهالي القرى وتقذف بهم وراء الحدود؛ ولكن هؤلاء كانوا يعودون الى ارضهم متسللين، ويبدأون من جديد.

وقد حدثت حملات تضييق شاملة، حتى على المواد التموينية. وحصلت مجاعات. ومجاعة الخبز التي سادت في البلاد، وخصوصاً منطقة المثلث تعتبر من اشهرها. لقد كان هذا في سنة ١٩٥٣. والخبز، كما هو معروف، طعام اساسي لدينا. فكان الناس يضطرون الى التسلل الى المستوطنات الاسرائيلية لشراء الطحين او الخبز. واذا ما حدث ان ضبط احد من قبل السلطات، يؤخذ منه الطحين، او الخبز، ويضرب ضرباً مبرحاً، ويقدم الى محكمة عسكرية.

ان نضالنا، في البداية، كان محلياً وعضوياً، وبمبادرات فردية الى حد ما. والمقصود، هنا، نضال الحركة الوطنية. اما بالنسبة الى الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فان المسألة مختلفة، وسأتحدث عنها لاحقاً.

اذن، ان النضال كان محلياً. بمعنى ان كل قرية، او منطقة، كانت تعبر عن رفضها للواقع الجديد بطريقتها، خصوصاً وان الحكم العسكري قد عزل القرى عن بعضها البعض، وكذلك الحال بالنسبة الى المدن. كان هناك انقطاع كامل بين القرى والمدن العربية. ولم تكن هناك اية وسيلة للاتصال بين هذه القرى والمدن، وهذا الامر ادى الى ظهور قيادات محلية في كل قرية، ومدينة، على حدة، ولم تكن الظروف تسمح بتعرف هذه القيادات المحلية على بعضها البعض، خصوصاً وان هذه القيادات لم تكن معروفة قبل العام ١٩٤٨. من هنا، وجدت القيادات المحلية نفسها مضطرة الى التعامل مع الحزب الشيوعي، على الرغم من غضب الشارع العربي عليه بسبب موقفه المؤيد لقرار التقسيم في العام ١٩٤٧. ان العرب داخل اسرائيل قد وجدوا، بصورة عملية، ان الحزب الشيوعي كان عنيداً وصلباً في دفاعه عن حقوقهم المدنية، والمعيشية، ووجدوا فيه سداً منيعاً وحامياً لهم يتحصنون وراءه.

لم تكن المسألة بالنسبة الينا، في تلك الايام، كيف نعيش ؟ وانما المسألة الاهم هي الوجود والحفاظ على الوجود. ان نكون او لا نكون. ان عدم خبرتنا وضحالة تجربتنا في اساليب النضال قد دفعتنا الى ابتكار اساليبنا الخاصة. فعندما شعرنا بأن السلطات تقاوم تزايد النسل لدينا، كان الاكثار من النسل سلاحاً قوياً في يدنا. وكنا نشعر بأن قلة عددنا قد تكون من اسباب ضعفنا، مع ادراكنا لصعوبة اعالة هذا العدد الكبير من الاولاد؛ وهذا يؤكد ما قلته سابقاً من ان المسألة المطروحة لدينا بالحاح، هي وجودنا بالدرجة الاولى. اما كيف سنعيش، فقد كانت هذه المسألة الثانية، من حيث الاهمية.

ان القيادات المحلية التي ظهرت لم تكن سوى براعم. ولم يكن امامها سوى الحزب الشيوعي، الذي اتخذت منه مظلة، وعملت معه. فمن جهة، كان الحزب، الى حد ما، وسيلة آمنة للنضال؛ ومن جهة اخرى، هو السبيل الوحيد لتلك القيادات الشابة للتعرف على بعضها البعض والالتقاء مع بعضها. فقد كان من الصعب ـ على سبيل المثال ـ ان تحصل على تصريح لعقد اجتماع يضم القوى الوطنية. بل كان هذا امراً مستحيلاً. ولكن الحزب الشيوعي كان يحصل على مثل هذا التصريح من السلطات. وهكذا، يمكن القول ان العمل، من خلال مظلة الحزب الشيوعي وليس في اطاره المباشر، الى جانب المشاركة في المجالس المحلية والقطرية التي تعقد جلسات بين حين وآخر، قد ساهما في تعارف الشبان الذين اصبحوا، فيما بعد، قيادة الحركة الوطنية. ومع مرور الوقت، بدأت مراحل اكثر جدية في العمل، مما اثمر، بعد سنوات قليلة، ولادة «الجبهة الشعبية» التي سأتحدث عنها لاحقاً ايضاً.

اود، هنا، ان اشير الى بعض المحاولات التي ظهرت بين حين وآخر لتأسيس حزب عربي داخل

اسرائيل. مثل محاولة المطران حكيم، والياس كوسا، وغيرهما.

ان السلطة عندما شعرت بفشل محاولاتها طرد العرب، وتنبهت الى بدايات ظهور مد وطني حقيقي، حاولت احتواء هذه الظواهر الجديدة، والالتفاف حولها. المقصود، هنا، الالتفاف على بدايات النهضة الوطنية، وبدايات العمل الوطني الجماعي، وذلك من خلال اساليب عدة، من ضمنها تشديد القمع ضد العناصر الوطنية، وايجاد وتشجيع القوائم العربية داخل الاحزاب الصهيونية، ثم دفع بعض الرموز الى انشاء حزب عربي يقطع الطريق ازاء بروز حركة وطنية عربية.

بالنسبة الى النقطة الاولى، فان سجل الحكم العسكري حافل بالممارسات القمعية الشاملة ضد الشعب الفلسطيني ورموزه الوطنية في الداخل. اما فيما يتعلق بالنقطتين التاليتين، فان محاولات عديدة برزت من قبل افراد مشبوهين، دفعت بهم الاحزاب الصهيونية للاعلان عن اقامة حزب عربي. وكانت هذه المحاولات مرتبطة بحزب صهيوني، ولم تكن مستقلة على الاطلاق، ومن ضمنها المحاولات التي قام بها حزب العمل (مباي سابقاً)، او احدوت عفوداه. وجميع هذه المحاولات لم تعمر طويلاً، لانها كانت مرفوضة من قبل الناس.

المحاولة الاكثر جدية جاءت في اعقاب توحيد مباي مع احدوت عفوداه، حيث استغل يغئال الون علاقاته الشخصية مع بعض العرب واسسوا ما يسمى بـ «الحزب العربي». وكان من قيادته زكي دياب، من طمرة، وهو معروف بارتباطاته بالسلطة، اضافة الى كونه زعيماً لاحدى حمائل طمرة؛ وسليم خليل، من بلدة الطيبة، وكان في حينه زعيماً لاحد فروع عائلة جبارة في الطيبة؛ وبالتأكيد، فان محاولة المطران حكيم لتأسيس حزب عربي كانت واحدة من ابرز المحاولات المشبوهة، الا انه فشل في تحقيق هدفه.

اما بالنسبة الى دعوة المحامي الياس كوسا لانشاء حزب عربي، فانها تختلف عن المحاولات السابقة. فالياس كوسا فلسطيني من حيفا، ومن اصل مصري، وهو، في رأيي، شخص وطني، ولا يشك في وطنيته، ولم تكن له اية علاقة مع الاحزاب المشبوهة. ولكن محاولته قد فشلت لعدة اسباب، من ضمنها حساسية موقف جماهيرنا تجاه كل ما هو اسرائيلي. فقد دعا الياس كوسا، وجبور جبور، رئيس بلدية شفاعمرو، الى انشاء حزب عربي. الا ان مقتل هذه الدعوة قد جاء في اعقاب دعوة الياس كوسا الشباب العربي الانضمام الى صفوف الجيش الاسرائيلي، لانه كان يعتقد بأن هذا الامر سيساهم في انتظامهم. ولم تكن نظرته هذه صحيحة، وبذلك فشلت الدعوة وماتت الفكرة التي نادى بها. بل، بالاحرى، ان فكرته قد ولدت ميتة. فالدعوة ظهرت في العام ١٩٥٤، وانتهت في العام عينه.

أما بالنسبة الى المحاولات الوطنية الجدية، والصادقة، فقد كانت موجودة. الا ان غياب القيادة المجربة، والمعروفة جماهيرياً، أخر في ظهور اية حركة منظمة. لذلك، لم يكن مسغرباً، ابداً، ان اول، وأهم، حركة ظهرت في مناطقنا، بعد العام ١٩٥٨، كانت حركة ناصرية. لقد فجّر عبدالناصر، في داخلنا، احساسنا بذاتنا وكرامتنا، وادركنا ان هناك من يفكر بنا، ويهتم بما يهمنا. من هنا، يمكن القول ان بدايات العمل السياسي الوطني قد بدأت في العام ١٩٥٤، وتصاعدت في ١٩٥٦، وتبلورت في ١٩٥٨. ففي ١٩٥٦، وبعد اندحار العدوان الثلاثي على مصر، وصل الشعور القومي ذروته، وظهرت قيادات جديدة عبرت عن رأيها صراحة وبدون خوف او وجل، انها القيادات والشخصيات نفسها التي شكلت، فيما بعد، الجبهة الشعبية؛ امثال منصور كردوش، وحبيب قهوجي، ومحمد عبدالرحمن، وحنا مسمار، وصالح برانسي؛ اما بالنسبة الى الياس معمر، وصبري جريس، فقد كانا طالبين في الجامعة في ذلك الوقت، وكانا من القيادات في موقعيهما، ثم اصبح صبري من قيادة حركة الارض. كان انتماؤنا القومي، في تلك المرحلة، حاداً الى درجة الشوفينية، ولكن لم تكن فيما بيننا علاقات منظمة؛ كنا نتلمس طريقنا.

## الجبهة (العربية) الشعبية

قامت الجبهة الشعبية في العام ١٩٥٨ للدفاع عن حقوق المواطنين العرب لاهداف سياسية. وهذه نقطة خلاف بيننا (التيار القومي) وبين الحزب الشيوعي الاسرائيلي. وقد شكلت الجبهة الشعبية بعد ان كان المناخ السياسي ناضجاً وملائماً لتحالف القوى في جبهة واحدة. ففي اعقاب عدوان العام ١٩٥٦، ونتيجة لموقف الاتحاد السوفياتي الايجابي

من الحركة القومية العربية التي حملت مصر لواءها في حينه، ونظراً لدعم الاتحاد السوفياتي لمصر خلال العدوان الثلاثي، فان هذا الموقف قد ساهم في كسر الجليد بين الجماهير العربية والاحزاب الشيوعية، وبالتالي في انعكاس ذلك على الاوضاع عندنا. اضافة الى ذلك، بدأت اسرائيل، بعد العدوان الثلاثي، وتحديداً بعد العام ١٩٥٧، بتغيير سياستها تجاه العرب، خصوصاً وانها شعرت بأن انظار العالم تتجه نحوها، وتراقب الاوضاع الداخلية لهذا الكيان، سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً. من هنا، اخذت، وبصورة نسبية، تخفف من ضغوطها على الجماهير العربية، وساهم في ذلك فشلها في القضاء علينا مادياً، مما جعلها تفكر بجدية للقضاء علينا قومياً؛ فشنت حملة شعواء لطرد المدرسين القوميين من اعمالهم، وفرضت علينا برامج دراسية تخدم اهدافها، ووضعت اوامر قمعية جديدة ضد التعليم العربي. واهم موضوعين تناولهما التغيير، هما التاريخ العربي واللغة العربية. فالتاريخ الذي يدرس عندنا هو، فقط، سلسلة من استعراض الحياة الشخصية للقيادات، دون اي ذكر لدور هذه القيادات في التغيير داخل مجتمعاتها. ومثل هذه البرامج تؤدي الى العدمية القومية، وعدم احساس الطالب بالانتماء الى مجتمعه العربي، وعدم الافتخار به. وكذلك الحال بالنسبة الى اللغة العربية.

هذا على صعيد التربية والثقافة؛ اما على صعيد الاقتصاد، فقد كان الهدف الاساسي للسلطة يتركز على ضرب الاسس الاقتصادية للمجتمع العربي، لتحوّل مجتمعنا الى مجتمع طفيلي يعيش على هامش الاقتصاد اليهودي، ومن خلال استخدام المجتمع اليهودي له.

وفي المجال السياسي، منعت السلطات قيام اية قيادة وطنية مستقلة؛ كما منعت اصدار اية صحيفة، او دورية، عربية مستقلة تعبر عن افكار المجتمع العربي. فمن يرغب في التعبير عن رأيه، ليذهب الى الاحزاب الموجودة وينضم اليها.

اما في الفترة التي تلت العام ١٩٥٧، وبعد وصول التعويضات الالمانية للكيان الصهيوني، بدأت بذور نهضة صناعية تظهر داخل المجتمع اليهودي. وبرزت، بالتالي، ضرورة البحث عن ايدي عاملة رخيصة، وهذه يمكن توفيرها من خلال العرب الموجودين في البلاد. لذلك، بدأت السلطات بتخفيف القيود المفروضة على تحرك العرب وتنقلهم.

كل هذه العوامل جعلت من قيام الجبهة الشعبية ضرورة ملحة، على ان تكون الجبهة الاطار الوطني الذي يدافع عن حقوق الانسان العربي، كمواطن في اسرائيل.

ضمن هذا الاطار، بدأت العناصر الوطنية والقومية تتعرف، ببطء، على بعضها البعض. وبدأ الفرز يظهر، بشكل حاد، بين اولئك الذين يؤيدون الشيوعيين والآخرين الذين يؤيدون القوميين. وعلى الرغم من هذا الفرز، فقد كانت هناك حاجة الى التحالف بين القوى الوطنية، فنشأت فكرة الجبهة الشعبية، بهدف تصعيد النضال من اجل حقوق المواطن العربي. وتأسست، بعد ذلك، لجنة تحضيرية مؤلفة من: منصور كردوش، وحبيب قهوجي، ومحمود السروجي، وحنا مسمار، عن العناصر القومية، ومحمد عبدالقادر يونس، ورئيس مجلس محلي كفرياسيف يني يني، ومختار قرية نحف من عائلة عبدالغني، ولا اذكر الآن اسمه الاول، وهؤلاء كانوا من المستقلين؛ الا ان الحزب الشيوعي استطاع ان يؤثر فيهم، فيما بعد. اما العناصر الشيوعية، فقد تكونت من اميل توما، واميل حبيبي، وصليبا خميس، وفؤاد خوري؛ وقد تقدم هؤلاء بطلب الى السلطات لتسجيل تنظيم سياسي باسم «الجبهة العربية»، الا ان السلطات رفضت الطلب بحجة ان الاسم عنصري، ولذلك تغير الاسم الى «الجبهة الشعبية». كانت الجبهة تصدر نشرات باسمها. ولم يكن لها دستور مكتوب. اما برنامجها، فقد كان يستهدف تحقيق المساواة الكاملة بين العرب واليهود. وقد استمرت الجبهة في عملها نحو عام ونصف العام.

ان من اهم انجازات الجبهة الشعبية، في رأيي، تجميع رموز الحركة الوطنية، وتعرفهم على بعضهم البعض، ثم تحريك الشارع العربي على نطاق واسع، وبشكل عملي، ومن ثم استقطاب قاعدة واسعة من الجمهور العربي حولها، واحياء القضية الفلسطينية. ومن النتائج التي يمكن استخلاصها من تجربة الجبهة، نتيجة هامة، وهي ان العمل السياسي مع الجماهير، ومن خلالها، يعتبر اهم ضمان لاستمرار وجدوى، اي عمل سياسي. فالفترة التي ظهرت فيها الجبهة، كانت فترة نهوض وطني

وجماهيري، وقد توفرت الظروف لمثل هذا النهوض، فقويت الجبهة بهذه الجماهير، كما ان الجماهير قويت بالجبهة.

وعلى ما اذكر، ان موشي دايان قدم مشروعاً اسمه «مشروع قانون تركيز الاراضي». وقد اصطدم هذا المشروع بهبّة جماهيرية عارمة، فاضطر دايان الى الغاء مشروعه، واسقاطه من مشاريع الكنيست.

من ناحية اخرى، خرجنا بنتيجة اخرى من خلال تجربتنا في الجبهة، وهي ان الحزب الشيوعي (ماكي) يحاول دائماً ان يستثمر علاقاته ومشاركته في اية جبهة لصالح الحزب؛ علاوة على ان الحزب الشيوعي يفضل ان يتعامل مع افراد وليس مع قوى منظمة. كما ان التجربة مع الحزب، في حينه، اوصلتنا الى نتيجة مفادها انه يتخذ غالبية قراراته، وليس كلها، بناء على مواقف الاتحاد السوفياتي، وليس حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية الداخلية. من هنا، استنتجنا ان هناك صعوبة كبيرة في العمل مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي على مسائل بعيدة المدى؛ فالحزب يستثمر كل عمل لصالحه ولصالح ابراز عناصره وقياداته على حساب ابراز العناصر والقيادات الوطنية الاخرى، وهذا الامر عكس نفسه، بصورة سلبية، على الجبهة الشعبية. اضافة الى ذلك، فان الخلاف الذي وقع بين عبدالناصر، من جهة، والاتحاد السوفياتي، من جهة اخرى، وبين عبدالناصر وعبدالكريم قاسم، عكس نفسه على التحالف داخل الجبهة؛ فمن غير الممكن الّا نتأثر بهذا الخلاف؛ فنحن جزء لا يتجزء من العالم العربي، نتفاعل فيه ومعه.

ان العاملين، الداخلي والخارجي، ساهما، بدورهما، في فرط عقد التحالف داخل الجبهة الشعبية. فقد شعرت القوى الوطنية الفلسطينية، في تلك الفترة، بضرورة تعزيز شخصيتها القومية والوطنية تجاه هجمة السلطة، من جهة، وهجمة الشيوعيين، من جهة اخرى، سواء في الداخل او الخارج. وهكذا وجد الحزب الشيوعي نفسه في مواجهة مع القوى الوطنية. وبشكل منطقي وطبيعي كان الناس ينحازون الى جانب القوى الوطنية، لأنها، بالمقارنة مع الحزب، على الرغم من كل ما قدمه في دفاعه عن الحقوق المدنية للمواطن العربي، كانت اكثر تمثيلاً للمواطن، واقدر من الحزب الشيوعي على ابراز مشاعره، وتمثيلها، والتعبير عنها.

على الرغم من هذا، حاولنا تجاوز الخلافات الخارجية، واكمال مسيرتنا مع الحزب. ففي احد الاجتماعات للجنة التنفيذية ـ آخر اجتماعات اللجنة والذي تسبب بالانقسام ـ وقف منصور كردوش، متحدثاً باسم القوى الوطنية، وناشد المجتمعين الاّ يتأثروا بالخلافات في الخارج بين عبدالناصر والشيوعيين. وقال لهم: «اننا واياكم، هنا، لنا وضع خاص جداً، وعلينا ان نحاول، قدر الامكان، ان نتجاوز الخلافات ولا ندعها تؤثر في ما يمكن ان نقدمه هنا الى جماهيرنا، وما نستطيع ان نواجه به السلطة من دفاع عن مصالح هذه الجماهير». واضاف: «اننا واياكم لسنا سوى مجموعة صغيرة، ولن نؤثر في ترجيح كفة الصراع في الخارج لأي من الطرفين، الشيوعي أو القومي، وليس من مصلحتنا ان نكون طرفاً فيه، نهاجم هذا الطرف على حساب الطرف الآخر». فوقف اميل حبيبي وقال، رداً عليه: «اننا شيوعيون وحزبيون. ولا نستطيع ان نقف على الحياد تجاه قضية كهذه. نحن جزء من الحركة الشيوعية في العالم، ولا نستطيع إلّا ان نتفاعل مع اية معركة يخوضها اي حزب شيوعي، وفي أي منطقة في العالم».

فقال له منصور كردوش: «ونحن ايضاً جزء لا يتجزأ من الحركة القومية العربية، ولا نستطيع ان نتجاهل اية معركة يخوضها شعبنا العربي في الخارج. ولكننا نقترح عليكم، وعلينا، موقف الحياد تجاه ما يدور في الخارج، لادراكنا لخصوصية وضعنا، وصغر حجمنا وحجمكم».

فرد عليه اميل: «لا نستطيع التجاوب معك».

فأجابه منصور: «اذن، لم تعد بيننا امكانية للتعاون. واذا كنتم اعلنتم الحرب، فنحن بالمرصاد، مع ادراكنا لسلبية هذا الموضوع على جماهيرنا».

وانفض الاجتماع ـ الذي كان عقد في حيفا ـ على ذلك. وفي طريق عودتنا، التقينا اميل حبيبي، فبادر بالقول: «ان زعيمكم قد مات وانتهى، ولستر هذا الميت ما عليكم الا دفنه» *.

* المقصود هنا جمال عبدالناصر. الا ان صالح برانسي لم يوضح المناسبة التي قال فيها حبيبي هذا القول، علماً بأن عبدالناصر كان حياً في ذلك الوقت (و. ج).

فهاج حبيب قهوجي غاضباً، واندفع نحو اميل حبيبي؛ الا اننا فصلنا بينهما. وتوجهت انا الى اميل حبيبي، وقلت له: «اذا حدث وعدنا للتحالف سوية مرة ثانية، فاننا لن نرفض ذلك، ولكننا، بالتأكيد، سنرفض التحدث مع اميل حبيبي، مهما كانت الظروف. اننا سنتحاور مع الحزب، ولكننا لن نقبل بك محاوراً، ولن نتحاور معك». وبالفعل، بعد سنوات عدنا، ولاسباب عديدة، وفي مجالات محددة، للتعاون مع الحزب الشيوعي، ولكن لم يكن اجتماعنا معهم ابداً ممثلاً باميل حبيبي.

ان انسحابنا من الجبهة الشعبية قد ترك آثاره السلبية في اوساط الحزب الشيوعي. ففي العام ١٩٥٩، دخل الحزب معركة انتخابات الكنيست، ونزل مستواه التمثيلي من ست اعضاء الى ثلاثة اعضاء.

بعد ذلك، عاد الحزب للتعاون معنا، وكوّنا، معاً، اللجنة العربية ـ اليهودية لمقاومة الحكم العسكري، واللجنة العربية لمقاومة مصادرة الاراضي. بمعنى، ان التعاون مع الحزب الشيوعي قد استمر في اعلى مراحل خلافنا. لكن اميل حبيبي لم يمثل، ابداً، في الجلسات المشتركة. اننا لا نتنكر لدور الحزب، ونحن نعترف بفضل الحزب الشيوعي علينا كقوى وطنية. فقد تعارفنا كرموز للحركة الوطنية، تحت مظلة الحزب، وعملنا تحت هذه المظلة وكسبنا قاعدة جماهيرية. ومن خلال العمل معه، اكتسبنا خبرة في العمل الجماهيري. كما اننا لا ننكر، ابداً، مواقف الحزب الصلبة في الدفاع عن مصالح الجماهير في الداخل، وبشكل يومي. ولكننا نختلف مع الحزب الشيوعي في موقفه من القضية الفلسطينية، وفي عدد آخر من القضايا. فبأي حق يفترض الشيوعيون ان جميع المجتمع الفلسطيني يجب ان يكون متماثلاً مع مواقفهم. ان الحزب الشيوعي السوفياتي نفسه لم يصل الى هذه المرحلة بعد. فما زالت في الاتحاد السوفياتي اعداد كبيرة من المسلمين، والمسيحيين، والطوائف العديدة، ومتدينين وغير شيوعيين. فكيف يفترض الحزب، عندنا، ان تسير الامور بهذه السرعة في فلسطين وحسب اهوائهم ؟ اننا، باختصار، نرى ان الواقعية التي يطالبنا بها الحزب تعني، بالنسبة الينا، دراسة الواقع من اجل تغيير ما هو سلبي فيه، وليس دراسة امكانية الحياة والتعايش مع سلبيات الواقع، كما يرى الحزب الشيوعي.

## «حركة الارض»

تحدثت حتى الآن عن مرحلتين من مراحل النضال الفلسطيني للعرب داخل اسرائيل: المرحلة الاولى، عندما لم تكن هناك قيادات، ثم بداية بروز هذه القيادات من خلال النضال اليومي، دون ان تكون هناك صلات فيما بينها. والمرحلة الثانية، عندما بدأت هذه القيادات العمل تحت مظلة الحزب الشيوعي، وضمن اطار الجبهة الشعبية، حيث بدأت القيادات الوطنية ـ غير الشيوعية ـ تتعرف على بعضها البعض.

أما المرحلة الثالثة، فقد جاءت بعد انقسام الجبهة الشعبية والاختلاف مع الشيوعيين مباشرة؛ حيث بدأت المشاورات للبدء بعمل منظم من المنطلق القومي. وعقدنا اجتماعاً تشاورياً (تأسيسياً) في الناصرة للبحث في الخطوة التالية. وشاركت فيه نحو خمسين شخصية. وكان، قبل ذلك، اتخذ قرار بضرورة اقامة تنظيم سياسي، او حركة سياسية، على المستوى القطري، وتقرر ان يكون اسم الحركة «الارض»، تعبيراً عن الارتباط بالارض، وكرمز للتمسك بوطننا. وتقرر التقدم بطلب للحصول على ترخيص لاصدار صحيفة لهذه الحركة لتكون وسيلة ايصال آرائنا ومواقفنا القومية الى الجماهير. واصدر المجتمعون بياناً تضمن القرارات التي اتخذت. ودعا البيان كل المعنيين الى الاتصال بعنوان معين في الناصرة، أو حيفا، من اجل التشاور لبدء العمل في تطبيق القرارات. وبدأت الاتصالات، وتمت عدة لقاءات. تساقط قسم من الخمسين، وبزغت اسماء جديدة. ومن خلال المشاورات والعمل، تبلورت قيادة معينة اخذت على عاتقها مهمة وضع دستور للحركة من اجل تنظيم العمل واقامة فروع وخلايا في المناطق المحتلة.

اننا لم نترك الامور تجري بصورة عفوية، بل بدأنا بتنظيم الاجتماعات في مناطق مختلفة وبواسطة اشخاص معروفين بمواقفهم الوطنية. كنا نتصل بهم ونطلب منهم ترتيب لقاء مع اشخاص لديهم الاستعداد للعمل من اجل مصلحة شعبهم. وكنا ننتقل من مكان الى آخر لهذه المهمة. قسم من الذين كنا نتصل بهم كان يعلن انتسابه مباشرة، وقسم كان يقول: دعني افكر، وقسم لم يبد أي

استعداد للعمل.

في تلك الفترة، لم تكن لدينا حركة منظمة، ومرخصة. ولم نكن قادرين على اقامة فروع، او فتح باب العضوية والانتساب. لقد كنا في المرحلة التأسيسية. اضافة الى ذلك، لم يكن القصد هو فتح باب الانتساب الرسمي بقدر ما كان القصد تهيئة الجماهير، وايجاد التعاطف مع الفكرة، والاستعداد للعمل من اجلها، وكسب التأييد لها. كذلك، فنحن لا نستطيع ان ندعو الجماهير الى الانتساب، وليس لدينا برنامج عمل معلن واهداف سياسية واضحة. وما كنا نطرحه لم يتجاوز العموميات، او المبادىء العامة.

المرحلة الثانية، كانت مرحلة اعداد البرنامج السياسي. وهذه المهمة كانت مرهقة جداً، لأنه، في تصوري، لم يكن هناك، في ذلك الوقت، اي تنظيم فلسطيني في الداخل، او الخارج، لديه برنامج سياسي محدد وواضح لحل القضية الفلسطينية. وكل ما اذكره، ان أحمد الشقيري، في ذلك الوقت، لم يكن لديه برنامج سياسي واضح لحل المشكلة الفلسطينية.

نحن اول من قال ان الشعب الفلسطيني خسر جميع محاولاته النضالية، لانه لم يكن يملك ارادته، وانما كانت هذه الارادة مصادرة، وكانت في ايادي الزعامات العربية، فكثيراً ما كانت المفاوضات تتم مع دمشق او غيرها. لقد اخذنا جميع الاحداث بعين الاعتبار، واستفدنا منها في صوغ برنامجنا. لاحظنا، مثلاً، اننا فشلنا في ثورات ١٩٢١ و ١٩٢٣ و ١٩٣٦ و ١٩٤٨، لان الامور لم تكن في يدنا، وانما، دائماً، كانت في يد غيرنا. وخرجنا بنتيجة مفادها: لا يمكن للشعب الفلسطيني ان يتحرر، الا اذا استرد ارادته، وتملك لنفسه حق اتخاذ القرار المتعلق بمصيره. لذلك، نحن كنّا اول من دعا الى ابراز الكيان الفلسطيني، واول من طالب بأن على الشعب الفلسطيني ان يقرر مصيره بيده. كما قلنا ان على الشعب الفلسطيني ان يتجمع في اطار معين، وان تبرز منه قيادة تعبر عن مصالحه، مستقلة في اتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلة الفلسطينية.

الشيء الثاني الذي اخذناه في الاعتبار، هو ارتباط هذا الكيان بالامة العربية؛ فقلنا ان الشعب الفلسطيني لا بد ان يكون له كيان مستقل، لكنه جزء من الامة العربية، وكذلك جزء من حركة التحرر العالمية. ثلاث حلقات مترابطة: اقليمياً، وقومياً، وعالمياً. وهذا هو التعبير عن الفكر التقدمي في البرنامج المطروح، الذي لم يكن اقليمياً شوفينياً، وانما هو قومي وتقدمي، ومنفتح على الفكر الانساني، من خلال الانتماء الى حركات التحرر العالمية والتضامن مع الشعوب المناضلة من اجل حريتها. وقلنا، ايضاً: نحن جزء لا يتجزء من الشعب العربي الفلسطيني، وهو، بدوره، جزء لا يتجزء من الامة العربية، التي، بدورها، جزء لا يتجزء من الحركة التحررية في العالم، لتأكيد الارتباط العضوي بين هذه الحلقات. كما قلنا ان اي حل للمشكلة الفلسطينية لا يمكن ان يكون مقبولاً، الا اذا ارتضاه الشعب الفلسطيني. ولكننا لم نعط الشعب الفلسطيني الحرية المطلقة لاختيار الحل، بل ربطنا ذلك بشرط، وهو: على الا يتعارض هذا الحل مع الاماني العليا للامة العربية، وهي الحرية والوحدة الاشتراكية.

وقد عبرنا، في برنامجنا، عن المبادىء والمواقف التي تتعلق بنضالنا، كجزء موجود داخل اسرائيل، مثل حقوق المواطنة، وضد التمييز القومي والطبقي، وضد مصادرة الاراضي، والمطالبة باعادة كل ما سرق وصودر على ايدي السلطات. وقلنا، علناً: اذا كانت اسرائيل تتطلع الى السلام، فان الشرط الاول لتحقيق ذلك، هو الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، والاعتراف بالحركة التحررية العربية، باعتبارها القوة المقررة في منطقة الشرق الاوسط. وهذا، ايضاً، اعتبر طرحاً فكرياً جديداً في حينه.

ثم، اذا اخذنا القضايا العالمية، انطلاقاً مما ذكرناه بأننا جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية، فان تفسير هذا الموقف ينطلق من وحدة العالم الرأسمالي ـ الامبريالي في هجمته على العالم الثالث وعلى الشعوب المضطهدة، وهذه الوحدة تستلزم اتحاد المعسكر الثاني لمواجهة وحدة الاعداء.

## نقاط الاختلاف بين «الارض» و «الشيوعي»

هناك نقاط عدة نختلف حولها مع الشيوعيين الاسرائيليين:

اولاً: يرى الشيوعيون ان هناك معسكرين كبيرين، هما المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وهم ينحازون الى المعسكر الاشتراكي. اما نحن، فاننا نرى ان هناك ثلاثة معسكرات، هي

المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ـ الامبريالي ومعسكر عدم الانحياز. ونحن نعتبر انفسنا جزءاً من معسكر عدم الانحياز. اننا ندعو الى التحالف مع المعسكر الاشتراكي، ولكننا لا نعتبر انفسنا جزءاً منه.

ثانياً: نختلف مع الحزب الشيوعي حول ما يتعلق بموقفه من القضية الفلسطينية وسبل حلها.

كانت مواقف الحزب من القضية الفلسطينية متغيرة، ومتبدلة. وهذا ناجم عن رضوخه للواقع، واستعداده للتغير على ضوء التغيرات الحاصلة في الواقع القائم. فالرضوخ للواقع امر كنا دائماً نرفضه، لان الحق حق ولا يتغير. وفي رأينا، لا يوجد نظام حكم في العالم مستعد للتنازل لخصمه بمحض ارادته، الا اذا فرض عليه التنازل. لذلك، فان اي حل عادل يجب ان تسبقه استعدادات لاحداث تغيير في موازين القوى لصالح هذا الحل. وكدليل على تغيير الشيوعيين لمواقفهم، نجد انهم، في البداية، طالبوا بتنفيذ قرار التقسيم الصادر في العام ١٩٤٧. ثم طالبوا بحق اللاجئين في العودة. ثم بحقنا، كفلسطينيي مناطق ١٩٤٨ في تقرير المصير، بما في ذلك حق الانفصال عن اسرائيل. ثم الغى الحديث عن حق الانفصال، وصار حق تقرير المصير مرهوناً بالضفة الغربية وقطاع غزة. وسبق ان طرح الحزب الشيوعي حق اللاجئين في الاختيار بين العودة او التعويض. وغير ذلك من المواقف والحلول التي لا تصيب جوهر القضية. وفي ١٩٦٠/١٩٦١ طرح الشيوعيون شعاراً هز مشاعر الناس في تلك الفترة، عندما اعترفوا بأن اليهود يشكلون شعباً وقومية، وقالوا ان حل القضية الفلسطينية يجب ان يتم على اساس المصالح القومية لكلا الشعبين، وهذا الموقف كان مرفوضاً من قبل حركة الارض.

كذلك، فان الشيوعيون قد انسجموا مع انفسهم منطقياً؛ فهم يثقفون عناصرهم على اساس انهم جزء من الكيان الاسرائيلي، اي على اساس الولاء لاسرائيل، وهذا يعني تشجيع عناصرهم على الانخراط في خدمة الدولة ومؤسساتها. قد يفسر ذلك على انه يساهم في تحريض اليهود ضد الدولة وعنصريتها، الا ان الفرق، هنا، كبير بين ان نختار النضال بين شعبنا الفلسطيني، او بين اليهود. ان شعبنا هو سلاحنا الاول، فكيف يمكن لي ان اناضل مع شعبي، وفي الوقت عينه اثقفه على اساس الارتباط المصيري باسرائيل ؟ لذلك، فان اقصى ما يمكن ان يطالب به الحزب هو المساواة مع اليهود؛ اما في ما يتعلق بالشعب الفلسطيني، فان الحزب يغدو اشبه بالمتعاطف معه اكثر من كونه جزءاً منه. اما نحن، فقد طرحنا انفسنا على اننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني. وقد شن الشيوعيون علينا، في حينه، حملات عنيفة، واعتبرونا مغامرين، ونريد ان ندفع بالسلطة لكي تطرد البقية الباقية من الفلسطينيين. نحن نؤمن بأنه لا يمكن ان نصل الى حقوقنا بالتوسل، والاستجداء، من اسرائيل. هذه الحقوق نصل اليها بالنضال والتضحية.

ان الحزب الشيوعي، قد طرح، في السنوات الاخيرة، ان العرب في اسرائيل جزء من الشعب الفلسطيني؛ الا ان هذا الشعار ليس له اي مضمون سياسي، لانهم يؤكدون على ارتباطهم المصيري باسرائيل. اما نحن، فنقول بأننا جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. وذات مرة، جاءت المخابرات لتفتيش بيتي؛ وقال لي احدهم: ليكن موقفك مثل موقف الشيوعيين، عندها لن يلحق بك اي ضرر، قل انكم جزء من الشعب الفلسطيني، ولكن لا تقل انكم جزء لا يتجزأ منه، لان هذا يعني هدم دولة اسرائيل.

اضافة الى ذلك، فان موقف الشيوعيين من مسألة تمثيل الفلسطينيين هو على النحو التالي: انهم يقولون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، لكنهم يستثنون تمثيل المنظمة للفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨، ويعتبرون انفسهم ممثلين للشعب الفلسطيني في الداخل. اننا، كحركة وطنية، نرفض هذا المنطق، ونرفض تسميتنا بعرب اسرائيل. اننا لا نتنكر لدور الحزب الشيوعي، ولكن هذا لا يعني عدم تسجيل نقاط الاختلاف معه.

## لماذا ظهرت حركة الارض ؟

جاءت حركة الارض استجابة ضرورية لمرحلة تاريخية معينة. انها لم تقم اعتباطاً، بل انها استجابة عملية لمتطلبات مرحلة تاريخية محددة. فحتى سنة ١٩٥٧، كان هدف السياسة الرسمية الاسرائيلية تصفية وجودنا المادي في البلاد. لقد اقاموا دولتهم على اساس ان تكون دولة اليهود الخالصة والنقية، واستعملوا كل الوسائل لارهابنا

وترحيلنا، ولكنهم فوجئوا بوجود ما يزيد على ٧٠ الف فلسطيني بعد اتفاقية الهدنة. وشكل هذا الوجود مأزقاً لهم، لانهم لم يتصوروا ان يقيموا دولتهم وفيها فلسطينيون. لذلك لم يمتلكوا، في البداية، سياسة موحدة مسبقة لمواجهة احتمال من هذا النوع. كانوا، في البداية، في سباق مع الزمن، للتخلص من الفلسطينيين والحاقهم باخوانهم في المنفى. وترك امر تنفيذ ذلك، للحكام العسكريين، ولكنهم فشلوا في تحقيق هدفهم. فكل الجرائم التي ارتكبت ضدنا لم تجد نفعاً، ولم يرحل احد طوعاً او بملء اختياره. عندئذٍ، اضطرت السلطة الى تغيير شكل سياستها نحونا دون التخلي عن الهدف الاستراتيجي باقامة الدولة اليهودية النقية. لكن طرد الفلسطينيين امر يقتضي توفر الظروف المناسبة لتحقيقه. وعلى هذا الصعيد، برزت، بعد العام ١٩٥٧، ممارسات عدة تقود الى الهدف الاستراتيجي. منها محاولة ضرب انتماء شعبنا القومي، وجعلنا اقلية معزولة مفككة الاوصال والروابط، وتفتيتنا الى عائلات وعشائر وطوائف، ومنعنا من تأسيس حركتنا الوطنية على المستوى القطري، وغير ذلك من اساليب الضبط والسيطرة والتفتيت.

ولمواجهة هذه الهجمة، وفي ظل وجود اطار وطني للدفاع عن اهدافنا ووجودنا وانتمائنا القومي، كانت هناك حاجة ماسة الى قيام حركة فلسطينية لديها الاستعداد للتضحيات من اجل اهدافها. من هنا، كانت حركة الارض استجابة لمطلب تاريخي، في مرحلة مررنا بها.

ان التطور الفكري الذي حصل داخل الحركة يكمن في اننا لم نتبن الفكر القومي، نتيجة دراسات نظرية، وانما الواقع وتحدياته فرضت علينا ان نتبن هذا الفكر. اننا قررنا جميع خطواتنا من خلال تجربتنا العملية وانطلاقاً من حاجتنا. اننا نناضل ضمن الجماهير ومن اجلها، وليست لدينا امكانات اخرى. واذا اردنا تجنيد الجماهير، علينا ان نربط المصلحة الفردية بالمصلحة العامة. فالجماهير لا يمكن تحريكها بالشعارات، وانما بالممارسة العملية. لذلك، لم نطرح شعارات قومية مبنية على العاطفة، وانما شعاراتنا كانت لها مضامين اجتماعية واقتصادية، وركزنا على العمال والفلاحين، وهم قوام شعبنا في الداخل. من هنا، فان تجربتنا القومية كانت منفتحة نحو التطور التقدمي، وجماهيرنا، بطبيعتها، تقدمية. قد لا تعرف جماهيرنا هذه الحقيقة، ولكن هذا هو الواقع، والسبب في ذلك يعود الى اننا، قومياً وطبقياً، مضطهدون، ونحن، بطبيعتنا، ضد الاضطهاد والقمع، فهذه هي مقدمات الفكر التقدمي بأبسط صورها.

البعض يصفنا بأننا متطرفون ومتعصبون قومياً؛ الحقيقة كنا، فعلاً، نتطرف في انتمائنا، وفي طرحنا، عن سبق اصرار، لان هناك هجمة شرسة ضدنا، كقومية، وكشعب. وتجاه هذه الهجمة، لا بد من اتخاذ موقف حاد، علماً بأننا، في حقيقة موقفنا، ضد التطرف، ولكن لا خيار لدينا سواه وسوى التوجه الى جماهيرنا وتحريكها، واستغلال اقصى ما يمكن ان يحرك الجماهير، واستخدام كل ادوات التعبئة. ان السلطات عندما اخرجتنا على القانون واعتبرتنا حركة محظورة، استندت الى اننا لا نعترف بدولة اسرائيل، ولم ترد كلمة اسرائيل، ولو لمرة واحدة، في دستورنا، وبأننا قد تحدثنا عن الفلسطينيين وايجاد حل لمشكلتهم، ولم نتحدث عن اليهود، واعتبروا ذلك تجاهلاً لوجود اسرائيل من طرفنا.

اننا عندما طرحنا تصورنا للحل، لم نتحدث عن حل لليهود، لانه ليس لديهم مشكلة؛ فنحن الضحية. من هنا، ركزنا على ضرورة موافقة الشعب الفلسطيني على اي حل، تأكيداً لاستقلالية ارادته. عندما طرحنا تصورنا للحل، لم نعط حلاً مفصلاً؛ فنحن لم نتمكن من ذلك لاعتبارات كثيرة، منها وجودنا في ظل دولة اسرائيلية. لا نستطيع ان نطرح حلاً تفصيلياً نناقش فيه مصير اليهود، فنحن لا نريد استفزازهم ضدنا، ونحن لم نثبت اقدامنا على الارض بعد. ولكن في الوقت عينه، فان لدينا تصورات لحل هذه المشكلة، بعضنا يوافق عليها، والبعض الآخر لا يوافق. وانا ساحتفظ، الآن، برأيي الشخصي بشأن هذا الموضوع لاعتبارات كثيرة. اما منصور كردوش، فقد عبر عن تصوره للحل في مقابلة اجرتها معنا مجلة «ادغار» التابعة لحركة العمل السامي. ففي هذه المقابلة، اقترح كردوش حلاً يقوم على ان فلسطين تعتبر جزءاً من المنطقة ككل، ولا بد من قيام اتحاد فيديرالي في المنطقة. وفي امكان اليهود ان يعيشوا في المنطقة وليس شرطاً ان يكونوا مركزين في فلسطين. انهم يستطيعون العيش حيثما ارادوا،

ولكنهم لا يعبرون عن انفسهم في دولة لوحدهم.

يقول البعض ان حركة الارض لم تكن جماهيرية. والرد على ذلك، ببساطة، اننا استطعنا ان نمول كل مصروفاتنا من خلال تبرعات الناس المؤيدين لنا. مثلاً، انا كنت، مما ابيعه من صحيفة «الارض» في الطيبة لوحدها، أؤمن كل تكاليف طباعة الصحيفة. وكنا، ايضاً، نجمع تبرعات من الناس بشكل شخصي او من طريق الصحيفة. لقد كنا، نحن قيادة الحركة، نبيع الصحيفة بأنفسنا، لنتواصل مع الجماهير مباشرة. وكان منصور يبيعها في الناصرة وقراها، وحبيب قهوجي في حيفا ومحيطها، وصبري جريس في الجامعة العبرية في القدس، وهكذا. مثلاً، انا كنت اوزع نحو ٧٠٠ عدد في قرى المثلث، واحياناً كنت ارى ان جميع هذه الاعداد ستوزع وتنفد في الطيبة لوحدها، اما قرى المثلث الاخرى فستحرم منها، لذلك كنت اضع جانباً حصة القرى الاخرى حتى لا تحرم منها. كانت الصحيفة تنتقل من يد الى اخرى، فالعدد الواحد كان ينتقل الى اربعة وخمسة اشخاص.

وعندما منعت الحركة من النشاط، واعتبرت خارجة على القانون، كان علينا ان نعود الى النشاط السياسي من مدخل آخر، وهو خوض معركة انتخابات الكنيست من خلال قائمة تضم بعض قيادات حركة الارض. والقائمة كانت تحتاج الى ٧٥٠ تزكية حتى تتوافر فيها شروط خوض الانتخابات. وقد حصلنا على اضعاف هذا العدد، على الرغم من ان السلطات جنّدت كل امكاناتها للضغط على الناس الذين منحونا تزكياتهم. لقد كان لدينا رصيد هائل من التزكيات، مما يؤكد اتساع قاعدتنا، وشعبيتنا.

لقد آمنّا بأن اقامة التنظيم هي الوسيلة المثلى لتعبئة الجماهير. الا ان الظروف التي واجهناها كانت تعيق اقامة تنظيم جماهيري، علماً بأن هذا كان هدفنا. لذلك، فقد اضطررنا الى اللجوء لوسيلة اخرى، وهي ايجاد قيادة قطرية قادرة على استقطاب الجماهير، وتعبئتها، وتحريكها؛ فالاعتماد الاساسي كان على القيادة، وقد كانت هذه القيادة موزعة على مناطق مختلفة، في حيفا والناصرة وعكا والمثلث واللد والقدس. وكان من المفروض ان تحرك الجماهير على المستوى القطري.

ان حركة الارض قد ادركت اهمية الهيكلية التنظيمية، وكانت تسعى اليها، ودخلت معارك من اجل تحقيقها؛ ولكن عندما فشلت، اضطرت الى ان تلجأ الى الوسيلة الاخرى، وهي القيادة على المستوى القطري. وفشل حركة الارض في بناء التنظيم الجماهيري لم يكن نابعاً من تصورها الذاتي، وانما لأسباب موضوعية، اهمها موقف السلطة الاسرائيلية الثابت، والواضح، والذي يحظر قيام تنظيم سياسي مستقل للفلسطينيين، وجملة الممارسات والمضايقات التي مورست ضدنا.

## مسار «حركة الارض»

**منصور كردوش:** من مواليد الناصرة سنة ١٩٢٥. درست في مدرسة الفريندز في القدس، وساهمت، بعد العام ١٩٤٨، بالنشاط الوطني داخل فلسطين المحتلة.

(ويعتبر كردوش من مؤسسي الجبهة الشعبية سنة ١٩٥٨، حيث كان عضواً للجنة التنفيذية فيها، ثم بادر، مع زملائه، الى تأسيس «حركة الارض». يعتبره البعض الاب الروحي لهذه الحركة، والمحرك الفكري الاساسي لها. تعرض الى الاعتقال والنفي والاقامة الجبرية عدة مرات. قام بعدة نشاطات بعد حظر حركة الارض، كما ساهم في تأسيس صندوق انيس كردوش للمنح الدراسية، والمساهمة في لجنة احياء تراث راشد حسين. ثم تفرغ لجمعية الصوت في الناصرة، التي تعنى بنشر الفكر التقدمي الفلسطيني وتعميقه).

تم اللقاء بين الافراد الذين شكلوا حركة الارض في اطار الجبهة الشعبية التي انشئت في

العام ١٩٥٨، بالمشاركة مع الشيوعيين، للدفاع عن حقوق العرب داخل اسرائيل، وفي مقدمها المطالبة بايقاف عمليات المصادرة. وكان عمل الجبهة، خلال فترة نشاطها، ناجحاً. الا ان العمل من خلالها لم يدم طويلاً، حيث حدث انشقاق داخلها، على اثر الانشقاق الذي وقع في العالم العربي في حينه حول مسألة الوحدة العربية ومفهومها. فقد كان هناك فريقان: فريق مع الوحدة العربية، أي اندماج الدول العربية في اطار واحد، وتقف الجمهورية العربية المتحدة، بزعامة عبدالناصر، في طليعة هذا الفريق؛ وفريق آخر مع فكرة «الاتحاد العربي»، أي ما يشبه التحالف، أو الجبهة، بين الدول العربية، ويقف في طليعته، في حينه، عبدالكريم قاسم بعد ثورة ١٤ تموز ( يوليو ) ١٩٥٨.

وقد ادى الخلاف بين الفريقين الى احداث انشقاق في العالم العربي بين الحركة القومية العربية، والاحزاب الشيوعية العربية التي ساندت عبدالكريم قاسم في موقفه. ودخل هذا الخلاف علينا في مناطق ١٩٤٨، وعكس نفسه على تحالفنا مع الشيوعيين في اطار الجبهة الشعبية، مما ادى الى حدوث انشقاق داخل الجبهة. فنحن، كمؤسسين لحركة الارض، لم نكن، قبل قيام الجبهة، نعرف بعضنا البعض؛ كما لم نكن فريقاً، وانما افراداً التقينا حول مواقف متشابهة من خلال العمل اليومي. فانا، مثلاً، لم اكن اعرف، سابقاً، محمود السروجي احد مؤسسي الارض، وتعرفت عليه في اطار الجبهة، وكذلك الحال بالنسبة الى العناصر الاخرى التي شاركت، فيما بعد، في حركة الارض.

ان الخلاف داخل الجبهة الشعبية بدأ عندما اخذ الحزب الشيوعي الاسرائيلي بشن حملة على الحركة القومية العربية، وعلى عبدالناصر، مسانداً في ذلك موقف العراق، والاحزاب الشيوعية العربية. وقد طالبنا الحزب بأن يكف عن حملته، والا يعمل على تعميق الخلاف بيننا، والا يجعل الاحداث الخارجية تؤثر في تحالفنا، الا انه رفض هذا الطلب، وقال قادته لنا: «اننا لا نستطيع ان نقف مكتوفي الايدي تجاه ما يجري في الخارج». كما قال لنا مندوبهم في الجبهة، المرحوم اميل توما: «اننا، كشيوعيين، نعبر عن رأينا في صحيفتنا، فاذا شئتم اسسوا لانفسكم صحيفة خاصة بكم وهاجمونا». وبذلك جاءت فكرة تأسيس صحيفة لنا من اقتراح اميل توما. وكان هذا الاجتماع نهاية لتحالفنا مع الشيوعيين وبداية للتفكير بتأسيس حركة خاصة بنا، لها صحيفة تنطق باسمها. بعد خروجنا من الجبهة الشعبية، التقينا، سبعة اشخاص، في الناصرة، واتفقنا على العمل سوية، وتقدمنا بطلب الى حاكم اللواء في اللد للحصول على ترخيص لاصدار صحيفة عربية. ولما تأخرت اجابته على طلبنا، قررنا التحايل على القانون واصدار «نشرة لمرة واحدة» على ان تكون هذه النشرة/ الصحيفة، في كل مرة، باسم مختلف، وباسم محرر مختلف. وحددنا في العدد الاول اهدافنا. وخلال اصدارنا لصحيفة «الارض»، على شكل نشرة لمرة واحدة، اجريت انتخابات الكنيست، فرفعنا شعار مقاطعة هذه الانتخابات. ثم استمر عملنا في اصدار الصحيفة مرة كل اسبوع او عشرة ايام. كنا نوزع في الناصرة حوالى ١٠٠٠ نسخة، ٧٠٠ نسخة توزع خلال نصف ساعة فقط، والباقي نوزعه على البيوت والمحلات. وكنا نكتشف، بعد توزيع الصحيفة، انها وفرت لدينا مبلغاً اكثر مما كنا نتوقع، نظراً لحماس الناس وتأييدهم الكبير لنا، وتبرعهم السخي.

في العدد السابع، والثامن، كتبنا رسالة مفتوحة الى حاكم اللواء، نشرناها في صحيفتنا، وتتعلق بمسألة الحصول على ترخيص للصحيفة. ذكرنا فيها ان محمود السروجي سيكون صاحب الامتياز، وحبيب قهوجي المحرر المسؤول عنها. وذكرنا اننا لم نستلم، حتى الآن، رداً على طلبنا، على الرغم من مضي فترة طويلة على تقديمه.

بعد العدد الحادي عشر، او الثاني عشر، قامت السلطات باعتقالنا، وبتفتيش بيوتنا. ومن ضمن ما وجدوه في بيتي اوراق تثبت اننا كنا نعمل على اصدار النشرة/ الصحيفة كفريق وليس كأفراد. من ضمن هذه الاوراق، ورقة عليها اسماء الاشخاص الذين سنسدد اليهم بعض الاموال المترتبة على اصدار الصحيفة. واعتبرت السلطات هذه الورقة، وغيرها من الاوراق، دليلاً ضدنا، واثباتاً بأننا تحايلنا على القانون واصدرنا صحيفتنا بأسماء مختلفة، وقدمنا الى المحاكمة. وهناك واجهتنا المحكمة بأدلة اخرى استخدمت ضدنا، وهذه الادلة عبارة عن اخطاء وقعنا فيها بأنفسنا. فنحن، من حيث لا ندري، يسّرنا للسلطة عملية ضربنا. ومثال على ذلك، كنا ننشر في عدد من اعداد الصحيفة موضوعاً ما، ثم نكتب:

«البقية في العدد القادم»، أي اننا كنا ننشر دراسات وموضوعات على حلقات؛ كذلك كنا ننشر اعلانات للتبرع للصحيفة من اجل استمرارها. ان هذه الاخطاء، التي لا تنطبق على مواصفات ما يسمى بـ «نشرة لمرة واحدة»، اكدت للمحكمة ان وراء هذه الصحيفة اشخاص يعملون كفريق، بغض النظر عن اختلاف اسم الصحيفة، من عدد الى آخر. وهكذا لم يستطع محامينا تامير، الذي اصبح فيما بعد وزيراً، ان يبرىء ساحتنا، فحكمت علينا المحكمة بأحكام مختلفة.

بعد محاكمتنا، جاء جواب حاكم اللواء، يرفض فيه منحنا ترخيصاً. وخلال هذه الفترة، بدأ بعض الافراد بالانسحاب من العمل. فقد جاء محمود السروجي، وقال: «اعتبروني منسحباً». وبالفعل ترك العمل معنا نهائياً.

على الرغم من رفض حاكم اللواء لطلبنا، الا ان طموحنا باصدار صحيفة عربية خاصة بنا لم يتوقف.

بعد المحاكمة، بدأت مرحلة جديدة من العمل. فقد استفدنا من المرحلة الاولى، وذلك بعد ان عرفنا قدرات بعضنا البعض، وحددنا من سيستمر معنا ومن سيتخلى عنا. وفكرنا، هذه المرة، بتأسيس شركة للنشر يتم من خلالها اصدار صحيفة لنا بطريقة قانونية، على ان تكون هذه الشركة هي صاحبة الامتياز، وليس شخصاً محدداً، حتى لا نقع في الخطأ السابق. تقدمنا بطلب الى مسجِّل الشركات، لتسجيل «شركة الارض المحدودة للطباعة والنشر». الا ان الطلب رفض، على الرغم من توفر كل الشروط القانونية اللازمة. عندئذٍ، لجأنا الى المحكمة العليا، وكان محامينا، في تلك الفترة، المرحوم حنا نقارة. وجاء قرار المحكمة لصالحنا، حيث اعتبرت المحكمة ان مسجل الشركات قد تجاوز صلاحياته، وانه لا يملك سلطة مطلقة تخوله رفض الطلب، في حال توفر الشروط القانونية، وان صلاحياته محصورة، فقط، في الاطار الفني. الا ان مساعد المستشار القانوني استأنف ضد قرار المحكمة العليا. ونحن، بدورنا، قبلنا هذا التحدي. وفي هذه الاثناء، كان المحامي المرحوم حنا نقارة قد رفض الاستمرار في القضية، فظهرنا في المحكمة بدون محام. وجاء قرار المحكمة، مرة اخرى، لصالحنا. وقد حاولت المحكمة الايقاع بيننا وبين محامينا لتخليه عن القضية، اذ قالوا لنا انه في امكاننا اتخاذ اجراءات قانونية ضده، لكننا رفضنا طلبهم، وقلنا لهم ان هذه المسألة هي بيننا وبين المحامي، ونحن سنحلها، فيما بعد.

بعد تأسيس «شركة الارض المحدودة»، تقدمت الشركة بطلب الى وزير الداخلية للحصول على ترخيص للصحيفة، على ان يكون صالح برانسي هو المحرر المسؤول، نظراً لاعتقادنا بأن الشروط اللازمة للمحرر المسؤول متوفرة لديه، وذلك بعد ان قيل لنا ان حبيب قهوجي لا يتمتع بمواصفات المحرر المسؤول، لانه لا يحمل الشهادة التي تؤهله لذلك. أما بالنسبة الى برانسي، فانه فوق سن ٢٥ سنة، ولديه خبرة صحفية، ويحمل شهادة «المترك»؛ وهذه، جميعها، هي الشروط التي يطلبون توفرها في المحرر المسؤول. ومع ذلك، جاء رد حاكم اللواء بصورة مختصرة على النحو التالي: «ان الشروط اللازمة للمحرر المسؤول لا تنطبق على صالح برانسي». حاولنا ان نثبت العكس ونقدم البراهين لتأكيد أهليته، ولكننا فشلنا. عندها بدأنا نفكر بشخص آخر تنطبق عليه جميع الشروط اللازمة كما حددوها، حتى لا نترك لهم اي مبرر، فوجدنا ان الشخص المناسب لهذه المهمة هو صبري جريس. وهو جامعي، الا انه لم يكن قد اتم، بعد، سن الخامسة والعشرين. فانتظرنا حتى بلغ هذا العمر، وتقدمنا بطلب جديد؛ الا ان وزير الداخلية، ومن خلال حاكم اللواء في حيفا، رفض الطلب. ورفعنا القضية الى محكمة العدل العليا، الا ان المحكمة اتخذت قرارها لصالح السلطة، وبذلك لم يسمح لنا بتحقيق حلمنا في اصدار صحيفة عربية. كان محامينا في ذلك الوقت يعقوب يوريدور.

بعد ذلك، قررنا ان نرفع مذكرة احتجاج ضد السلطة واجراءاتها ونرسلها الى الهيئات الدولية. وطبعنا المذكرة، وارسلناها الى السكرتير العام للامم المتحدة. وكانت هذه المذكرة هي القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد كان ذلك مبرراً للسلطة لاخراجنا على القانون، لاننا شرحنا، في مذكرتنا، اوضاع العرب داخل اسرائيل والمظالم التي يتعرضون اليها، ووقعناها كأشخاص، وليس كشركة، ووقع المذكرة معنا اشخاص ليسوا في شركة الارض، امثال جبور جبور.

بعد هذه المذكرة، بدأت السلطة تبحث في وسيلة لضربنا، بعد ان فضحنا ممارساتها في المحافل

الدولية، ولدى السفراء والقناصل الاجانب في اسرائيل. وبدأت الصحافة تشن حملة واسعة ضدنا. ثم، فجأة، قامت السلطة باعتقالنا، ووجهت الينا تهماً مختلفة. انا، مثلاً، وجهت الي تهمة الاتصال بشخص قادم من قطاع غزة، حاملاً معه من مصر ذهباً، لنقوم بتوزيعه على افراد شركة الارض. كما اعتقل حبيب فهوجي وصبري جريس بتهم الاتصال بشخص جاء من سوريا. اما صالح برانسي، فقد اعتقل لأنه اصدر بياناً ندد فيه بعملية اعتقالنا. وبذلك تكون السلطة قد اعتقلت اربعة من قياديي حركة الارض، كما فرضت الاقامات الجبرية على عدد آخر من الاعضاء. وبينما كنا في المعتقل، اصدر وزير الدفاع امراً عسكرياً يخرجنا فيه على القانون، وكان ذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤.

بعد عدم ثبوت التهم الموجهة ضدنا، وخروجنا من السجن، قررنا العمل بطريقة مختلفة، ذلك على الرغم من اوامر الاقامات الجبرية المفروضة علينا. قررنا ان نخوض معركة الانتخابات البرلمانية، وتشكيل قائمة انتخابية تضم افراداً منا، وآخرين لا علاقة لهم بحركة الارض. وبالفعل، شكلنا قائمة من عشرة اشخاص، اولهم صالح برانسي وآخرهم منصور كردوش. وكان اسم القائمة «القائمة الاشتراكية». ولكننا فشلنا في محاولتنا هذه، بعد حرماننا من المشاركة في الانتخابات، وبذلك انتهت الانتخابات، دون ان نتمكن من المشاركة فيها، وبقينا تحت الاوامر الجبرية حتى ١٩٦٧/٦/٥، أي حتى وقوع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وخلال الحرب اعتقلنا مرة ثانية، وابعد بعضنا الى الخارج. وبعد الافراج عنا، فرضت علينا الاقامة الجبرية مجدداً، ووضعنا تحت المراقبة الدائمة، ومنعنا من دخول المناطق المحتلة، الضفة والقطاع. وبقي هذا الحظر قائماً بالنسبة الي حتى ١٩٨٦/٧/١٥.

اننا، في حقيقة الامر، لم نفكر بخوض انتخابات الكنيست، الا بعد ان أخرجنا على القانون، ومنعنا من ايصال صوتنا عبر صحيفة خاصة بنا. ولو تمكنا من الوصول الى الكنيست، فاننا سنتمكن من العمل بشكل قانوني، وتلغي الاوامر العسكرية التي اخرجتنا على القانون. الا ان السلطة قد تنبهت الى ذلك، فقامت بنفي اربعة منا الى مناطق مختلفة، وهم أنا وصالح برانسي وحبيب قهوجي وصبري جريس. وامضينا في النفي ثلاثة شهور.

لقد كان همنا الاساسي هو تعميم صوتنا ونشره عبر صحيفة الارض. لقد كان لنا عدد كبير من المؤيدين في الجامعات وفي القرى العربية؛ وفي الامكان القول، ان دائرة المؤيدين قد توسعت، وخصوصاً بين صفوف طلبة الجامعة العبرية، الذين كانوا يساعدوننا، سواء في تحرير النشرة، او تصحيحها، او في توزيعها في قراهم.

ان الحركة الناصرية قد اثرت فينا كثيراً، واعطتنا دفعاً كبيراً للعمل، خصوصاً ان جمال عبدالناصر كان، في ذلك الوقت، يعبر عن كل امانينا، وآراؤه كانت مقبولة من قبل العرب داخل اسرائيل. فالعرب قد تجاوبوا مع آرائه القومية، وقد كنا نعبر عن موقف هذه الجماهير من خلال تماثلنا مع آراء عبدالناصر. وهناك مثال على مدى شعبية عبدالناصر لدى جماهيرنا في ذلك الوقت؛ ففي احد اعداد صحيفة «الارض» وضعنا على الصفحة الاولى صورة عبدالناصر، وكتبنا «ناصر العرب في يوم النصر». وكانت هذه الصورة سبباً في توزيع ١٠٠٠ نسخة بسرعة خيالية.

لو سئلت ماذا يمكن ان اضيف على مبادىء حركة الارض فيما لو توفرت الظروف لعودتها الى الوجود، لقلت: هناك امور اضيفها، وامور اخرى احذفها:

اولاً: اول ما يمكن ان احذفه هو النقطة التي تختتم مواقفنا واضع مكانها فاصلة؛ مثلاً اقول ان مطالبنا هي الانسحاب من المناطق المحتلة، واقامة الدولة الفلسطينية (فاصلة) التي هي خطوة اولى لتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية (فاصلة). اننا قد طالبنا، في بعض مواقفنا، تنفيذ قرار التقسيم لأن هناك توأم (دولتين)، المولود الاول خلق (اسرائيل)، والمولود الثاني لم يخلق بعد (الدولة الفلسطينية)؛ ولكن عند ذكر موضوع الدولة الفلسطينية اضع فاصلة، ولا اضع نقطة. انني اعتقد بأن قرار التقسيم كان قراراً مجحفاً وغير عادل؛ عندها كان القبول بشيء أفضل من لا شيء. بعد ذلك قد تتطور الامور على نحو افضل.

ثانياً: لم يعد شعار الوحدة العربية، الذي كنا نرفعه، صالحاً، وانما صارت هذه الوحدة عبئاً. فانا اعتقد بأن على الفلسطينيين ان يوحدوا بيتهم ويعملوا من المنطلق الفلسطيني، حتى يتمكنوا من

تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية، ويبنوا لانفسهم وطناً، ويعود اللاجئون الى ديارهم. ان بناء الوطن هو طريق الوحدة وليس العكس.

وهناك نقطة اخرى، وهي ان قناعتي بعدم جدوى العمل على المستوى القطري قد ازدادت عمقاً. والمقصود، هنا، دخول معترك انتخابات الكنيست. فعلى الرغم من اننا حاولنا في الماضي دخول المعركة الانتخابية، الا ان ترتيبي في القائمة الاشتراكية كان الاخير، من جهة، ومن جهة اخرى، لم يكن امامنا سوى هذا الخيار لنواصل عملنا السياسي. لقد اردنا ان ندخل من الشباك، بعد ان اغلقوا الابواب في وجوهنا.

ان العمل القطري هو، في رأيي، على حساب المبادىء. ان الذي يتراجع عن مبادئه يفتح له الصالون في الكنيست؛ ولن يكون هذا الا على حساب الاهداف المقدسة؛ فالعمل القطري يستهدف الكرسي في الكنيست.

اما بالنسبة الى العمل البلدي، اي على مستوى السلطات البلدية، والمحلية، فأنا معه بشدة، لأنه يتناول القضايا المحلية للقرية، او المدينة. وارى ان احتلال المواقع في عشرين مجلساً محلياً يعتبر مسألة عظيمة، حيث ان في امكان القائمين على هذه المجالس، في المراحل الاولى، ان يتعاونوا في القضايا المحلية: في قضايا الاراضي وغيرها، ثم يصبح في امكانهم، في مرحلة متقدمة، ان يتعاملوا في القضايا المصيرية، خارج اروقة الكنيست.

اعداد: وليد الجعفري

# السوريون دخلوا لنجدة «أمل»

توقع المراقبون، قبل انعقاد القمة الاسلامية في الكويت، انعقاد قمة عربية على هامشها تشكل مقدمة لانعقادها الرسمي، في وقت لاحق؛ لكن ذلك لم يحصل، حيث لم تتحقق المصالحات التي كانت متوقعة بين بعض الزعماء العرب الذين تعنيهم تلك القمة، التي يفترض خلالها البحث في مسألتين اساسيتين، هما: القضية الفلسطينية، وعودة مصر الى جامعة الدول العربية، اضافة الى الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية. ولم يستطيع وسطاء الخير، من الملوك والرؤساء العرب، تحقيق مصالحة بين الرئيس السوري حافظ الاسد والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات؛ كما ان الاجتماع العارض بين الرئيس السوري والرئيس المصري حسني مبارك لم يؤد الى مصالحتهما، وظل موقف سوريا من الحرب العراقية ـ الايرانية على حاله مع تعديلات طفيفة ظهرت في خطاب الأسد في القمة الاسلامية. وقد حصلت بعض اللقاءات الثنائية، والثلاثية، بين هذا الملك وذاك الرئيس، وكان ابرزها اللقاء الخماسي الذي ضم ملك المغربية السعودية والرئس السوري وأمير الكويت والرئيس الجزائري وملك الاردن، وقد اعتبر قمة مصغرة.

على الصعيد الفلسطيني، كان لقاء الملك الاردني حسين برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ايجابياً وأسفر عن احياء عمل اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الأهل في الاراضي المحتلة؛ مع ان معظم المراقبين اعاد احياء عمل اللجنة المذكورة الى تحويل المملكة العربية السعودية مبلغ ٩,٥ ملايين دولار الى صندوق اللجنة؛ كما اجرت المملكة السعودية اتصالات مع الجانبين الاردني والفلسطيني من اجل احياء عمل اللجنة المشتركة بشكل مستقل عن الاتصالات الجارية لاعادة التنسيق السياسي ( **القبس** ، الكويت، ١٩/٢/١٩٨٧ )؛ وقد «نفت مصادر اردنية، نفياً قاطعاً، وجود أي تبدل سياسي في الموقف الاردني تجاه م.ت.ف. ما لم تزل اسباب الخلاف... وهي تتلخص باعتراف م.ت.ف. بالقرار ٢٤٢ دون لبس ولا غموض ( **المصدر نفسه** ). واكد وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، «عدم وجود خلاف بين الاردن و م.ت.ف. حول القضية الفلسطينية [وأشار] الى ان نقطة الخلاف تتركز على تلبية بعض المتطلبات لحضور ومشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي... واذا انتهت، فان التنسيق يكون قائماً دون اي اشكال بين عمان والمنظمة» ( **المصدر نفسه** ، ٢٤/١/١٩٨٧ ). واشار عرفات، بدوره، الى ان لقاءه مع الملك حسين كان «لفتح صفحة جديدة في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية وبدء حوار جديد واعادة احياء اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية الخاصة بالأرض المحتلة... [وان] المطلوب دعم الصمود وليس تحسين المعيشة لوجه الاحتلال» ( من مقابلة مع ياسر عرفات، **كل العرب** ، باريس، العدد ٢٣٥، ٢٥/٢/١٩٨٧، ص ١٨ ). وتحدث رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، عن اجتماع الملك حسين مع عرفات، قائلاً ان غايته «ازالة التوتر في العلاقات... ولكن... ليست هناك عودة... الى الوراء... [و] ان م.ت.ف. لا تريد اعادة طرح اعادة الحياة للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني حول ازمة الشرق الاوسط» ( **القبس** ، ٢١/٢/١٩٨٧ ).

التطور الجديد في العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية كان قبول الاردن رئاسة خليل الوزير (ابو جهاد) للجانب الفلسطيني في اللجنة، حيث «لم يكن الاردن يمانع في انعقاد اللجنة المشتركة في السابق، لكنه كان يتمسك بقراره عدم استقبال خليل الوزير... [و] كانت م.ت.ف. تصر على ان يترأس ابو جهاد الجانب الفلسطيني... وقد قبل الاردن... رئاسة ابو جهاد للجانب الفلسطيني استجابة لوساطة عربية» ( **المصدر نفسه** ، ١٩/٢/١٩٨٧ ). وقد وصف الوزير «اجتماعات

اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة... بأنها ناجحة وحققت اغراضها على طريق العمل المشترك لدعم صمود المواطنين في الاراضي المحتلة» ( **فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، العدد ٢٤٢، ١٩٨٧/٢/٢٨، ص ٧ ).

والموضوع الأهم، الذي حظي بنشاط عربي، وفلسطيني، مكثف على هامش القمة الاسلامية، هو موضوع الحرب ضد المخيمات، واستمرار ميليشيا حركة «أمل»، المدعومة من سوريا، في حصارها لتلك المخيمات لاكثر من ثلاثة شهور متوالية. وكانت م.ت.ف. طلبت «عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية على ان يعقد جلساته بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥، في الكويت، لمناقشة تقرير لجنة المساعي لانهاء الحرب الدائرة حول المخيمات الفلسطينية، وذلك لاطلاع وزراء الخارجية العرب على نتائج اتصالات اللجنة مع المسؤولين السوريين واللبنانيين» ( **الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩٨٧/١/١٩ ).

وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في ١٩٨٧/١/٢٥ برئاسة وزير خارجية الجزائر، أحمد طالب الابراهيمي، وحضور الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، واستمع الى تقرير أعدته اللجنة العربية المكلفة بمعالجة اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقال ناطق رسمي باسم الأمين العام للجامعة العربية «ان مجلس الجامعة أقر، بعد مداولات... بحضور جميع وزراء الخارجية العرب، الخطة التي وضعتها اللجنة بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان... كما كلفها ببذل الجهود لتنفيذها في اقرب وقت ممكن، واغتنام فرصة وجود القادة العرب في الكويت... لاجراء الاتصالات اللازمة مع كافة الاطراف» ( **القبس** ، ١٩٨٧/١/٢٧ ).

وعقدت اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمعالجة ازمة المخيمات اجتماعاً، في الكويت أيضاً، في ١٩٨٧/١/٢٨، حضره رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي ضمن كلمته الى اللجنة «آخر المعلومات عن الوضع في المخيمات الفلسطينية، واقتراحات بشأن تنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الجامعة» ( **المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

ولم يجد القرار الذي اعلنته م.ت.ف. بالانسحاب من مغدوشة القريبة من صيدا، وهي الذريعة التي تتمسك بها ميليشيا «أمل» لمتابعة الحصار؛ وتجددت الاشتباكات بعنف في ١٩٨٧/٢/٢. وقد اصدر وزير خارجية الجزائر، بصفته رئيساً لمجلس الجامعة العربية، والامين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، نداء، جاء فيه: «يذكر الرئيس الحالي لمجلس الجامعة والامين العام ان مجلس الجامعة... اقر الخطة التي وضعتها اللجنة الوزارية العربية... تلك الخطة التي قضت بوقف اطلاق النار الى جانب تدابير اخرى، كالانسحاب الى مواقع ما قبل الاحداث الاخيرة وفك الحصار؛ وقد وافقت جميع الاطراف المعنية على هذه الخطة والتدابير التي تضمنتها والتزمت بتنفيذها. وبدأت، فعلاً، بعض الاطراف تنفيذ التدابير المتفق عليها. غير انه لوحظ، للأسف الشديد، خرق لوقف اطلاق النار، وهو ما يخشى اتساعه، فيعود الوضع الى ما كان عليه... [وناشد] جميع الاطراف ضبط النفس» ( **وفا**، تونس، ١٩٨٧/٢/٣ ). وعلقت م.ت.ف. على النداء سالف الذكر، في تصريح اكدت فيه: «اولاً: لقد استجابت م.ت.ف. لكل نداءات واتفاقات وقف اطلاق النار السابقة؛ ثانياً: لقد قدمت القيادة الفلسطينية، تعبيراً عن رغبتها الجادة في وقف هذه الحرب البشعة، مبادرة الانسحاب من مغدوشة؛ ثالثاً: لقد كنا ننتظر من لجنة المساعي العربية ان تحدد الطرف المسؤول عن استمرار العدوان ضد مخيماتنا الفلسطينية، بعد الاستجابة الفلسطينية لتنفيذ المبادرة العربية والبدء الفعلي بذلك من خلال الانسحاب من مغدوشة... وبرغم ذلك، واصلت الاطراف من عصابات ' أمل ' والقوات السورية والجيش الاسرائيلي الاستمرار بالعدوان على مخيماتنا واطفالنا ونسائنا» ( **المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٢/٤ ).

ولم يكن حظ المبادرة العربية لانهاء الحرب الدائرة حول المخيمات بأفضل من حظ المبادرة الايرانية، لأن الاطراف الاساسية التي تدير الحرب على المخيمات، في جنوب لبنان، او بيروت الغربية، لم تحقق اهدافها؛ والمبادرة العربية، حسب تعليق امين سر القيادة المؤقتة لـ «فتح» (المنشقين)، العقيد ابو موسى هي، «انها لخدمة ما يريده عرفات في لبنان، والغاء لدور جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» ( **السفير** ، بيروت، ١٩٨٧/١/١٦ ) التي تريد لها

سوريا ان تكون «الممثل» للفلسطينيين، لانها، حسبما يقول الرئيس السوري حافظ الاسد، لها مع سوريا «تصور استراتيجي واحد، وبالتالي لا استطيع [الأسد] ان اتصور انهم سيتفقون معه [عرفات] على خطه السياسي. وعندما قلت يتفقون، افترضت ان الاتفاق سيكون وفق الاستراتيجية الفلسطينية الحقيقية، وبالتالي وفق الاستراتيجية السورية... ولو كان الامر غير هذا، لما اختلفوا» ( من مقابلة مع الرئيس السوري حافظ الاسد، **القبس** ، ١٩٨٧/١/٢٤ ).

## عض أصابع أم كسر عظم ؟

دخلت الحرب ضد المخيمات طوراً جديداً، اعتباراً من أوائل شهر شباط ( فبراير ) ١٩٨٧. فقد شنت منظمة التحرير الفلسطينية حملة اعلامية ناجحة ضد من يحاصرون المخيمات، على الصعيد المحلي اللبناني، والاقليمي العربي، والدولي، تحت شعار «وقف حرب التجويع» التي تشن ضد المخيمات الفلسطينية. ووجهت اللجنة الشعبية لمخيم برج البراجنة رسالة مفتوحة الى عدد من القيادات الروحية الاسلامية، جاء فيها: «ان سكان المخيم لم يعد لديهم القدرة على البقاء، وليس لدينا بديل آخر؛ اذ لم يعد هناك وجود لقطط او كلاب» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٧ ). وطلبت اللجنة من كبار رجال الدين «اصدار فتوى تبيح لهؤلاء اللاجئين اكل لحوم البشر... وبعثت اللجنة برسائل الى الزعيم الايراني آية الله الخميني، ومفتي لبنان الشيخ حسن خالد، والى نائب رئيس المجلس الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والى المرشد الروحي لحزب الله الشيخ محمد حسين فضل الله، بهذا الخصوص» ( **الاهرام** ، القاهرة، ١٩٨٧/٢/٧ ).

وقد اثار النداء اياه الاوساط العربية والعالمية. فقد صرح الشيخ محمد حسين فضل الله بالقول: «اننا نطلق الصرخة عالية، وان علينا ان نعمل شيئاً، اي شيء لهؤلاء المدنيين من النساء والشيوخ والاطفال الذين يعيشون مأساة الجوع والمرض والخوف» ( **الحرية** ، نيقوسيا، العدد ٢٠٠ (١٢٧٥)، ١٥ ـ ١٩٨٧/٢/٢١، ص ٧ ). وقال الشيخ علي الطنطاوي: «اما حكم الاسلام في هذا الذي وقع فيه، ويقع عند المخيمات في لبنان، فلا والله لا الاسلام... يجيزه، ولا النصرانية، ولا اليهودية، ولا تقره أعراف اللصوص وقطاع الطرق، ولا طباع الذئاب في الغاب والحيات والعقارب... وكل اولئك ينكرونه ويأبونه، ويصرخون، لو كان لهم لسان، بالبراءة منه... ان كان الذي يفعل هذا انساناً، فأنا اخجل، بعد اليوم، ان اكون من بني الانسان... قولوا لقائد كتائب ' أمل ' الشيعية، ألقوا عن وجوهكم قناع الشيعية، فان شيعة علي امير المؤمنين ابن عم رسول الله... لا ترضى بكم شيعة لها» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ). حتى ليبيا التي تعتبر من الدول الموالية لسوريا احتجت، وأعلن مبعوثها، المقيم في دمشق منذ بداية الحرب الاخيرة، «انه لم يعد مبرر، على الاطلاق، لاستمرار القتال او استمرار الحصار. هناك قوى تراهن على سقوط هذه المخيمات عسكرياً من الخارج او سقوطها من الداخل بسبب الجوع؛ واذا حصل ذلك، فان كل شيء سيتغير، فلسطينياً ولبنانياً وعربياً» ( **الحرية** ، العدد ٢٠٠ ـ ١٢٧٥، ١٥ ـ ١٩٨٧/٢/٢١، ص ٧ ).

وكما قلنا، لم تقتصر المواقف من «حرب التجويع» على العالمين، العربي والاسلامي، وشملت العالم اجمع، حيث مورست ضغوط معنوية، واجريت اتصالات دبلوماسية مع سوريا، للضغط على «أمل» لانهاء حصار المخيمات، مما اجبر قيادة «أمل» في ١٩٨٧/٢/١٥ على اعلان السماح بادخال مواد تموينية الى المخيمات المحاصرة. لكن اعلان «أمل» هذا، كان قولاً، لا فعلاً، وقد وجهت م.ت.ف. نداء جاء فيه: «اننا ندعو حركة ' أمل ' ومن معها الى تنفيذ ما اعلنوا عنه في بياناتهم المتتالية منذ يوم ١٩٨٧/٢/١٥، وخاصة ان الجانب الفلسطيني قد نفذ جميع بنود المبادرات الكريمة، وندعو، في نفس الوقت، الى فك الحصار، فعلاً لا قولاً، عن مخيمي البرج وشاتيلا لنتمكن جميعاً... من ايقاف النزف الدموي الذي لا يخدم الا العدو الصهيوني» ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

ووجه مجلس وزراء المملكة العربية السعودية نداء عاجلاً الى السلطات اللبنانية، والى القوى الوطنية الفاعلة على الساحة اللبنانية، «للعمل بسرعة على تطويق الامور... وبذل الجهود الممكنة لفك الحصار والسماح للشاحنات التي تحمل المواد الغذائية والاسعافات الاولية، بالدخول الى سكان

المخيمات واجلاء الجرحى والمرضى منهم... كما ناشد... الدول العربية والاسلامية الشقيقة للاسهام الخير الفعال في هذا الاتجاه» ( **الشرق الاوسط** ، ١٠/٢/١٩٨٧ ).

وقد اثمرت الحملة الاعلامية ضد «حرب التجويع» باعلان سوريا مبادرتها لايقاف اطلاق النار وانهاء حصار المخيمات. وتضمنت المبادرة السورية الدعوة الى:

«١ ـ وقف فوري وشامل لاطلاق النار...

«٢ ـ انسحاب جميع المسلحين الفلسطينيين الى مخيماتهم، وكذلك انسحاب المتورطين من اللبنانيين من المواقع التي تمركزوا فيها في شرقي صيدا، وعودة حركة ' أمل ' الى جميع مواقعها السابقة التي كانت فيها قبل الرابع والعشرين من شهر تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٨٦...

«٣ ـ تطبيق الاتفاقات المعقودة سابقاً حول المخيمات الى ان تتمكن الحكومة اللبنانية من اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها تنظيم الوضع...

«٤ ـ البدء بادخال التموين الى المخيمات فوراً...

«٥ ـ الاجتماع بين القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية لتنظيم العلاقات بين الطرفين» ( **البعث** ، دمشق، ١٣/٢/١٩٨٧ ). ومع ذلك، استمر الحصار.

التطور الآخر، الذي صاحب الحملة الاعلامية ضد التجويع، كان انفجار القتال بين ميليشيا «أمل»، من جهة، ومقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي ومنظمات اخرى، من جهة اخرى، في شوارع بيروت الغربية، في ١٥/٢/١٩٨٧. ويعود الخلاف بين هذه الاطراف الى اسباب عدة، منها سعي حركة «أمل» الى الاستئثار بالقرار في كل ما يخص بيروت الغربية وجنوب لبنان؛ ومنها، ايضاً، الموقف من الحرب الدائرة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان. فقد قال الامين العام لاتحاد قوى الشعب العامل، كمال شاتيلا: «لقد أصبحت الميليشيات قوة احتلال لابد من التحرر منها عبر انتفاضات شعبية تشمل كل المناطق... لقد صدر عن قيادة اتحاد قوى الشعب العامل بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٦ مشروع لحل مشكلة حرب المخيمات... وقلنا في المشروع انه ليس من حق حركة ' أمل ' ، ولا غيرها، تحديد اسلوب العلاقة مع الفلسطينيين، لان هذه القضية مهمة كل الوطنيين التوحيديين المرحلية. والدولة حينما تنهض على اسس العدل الوطني تتولى هي وضع القواعد السليمة والثابتة لهذه العلاقة» ( من مقابلة صحفية مع كمال شاتيلا، **القبس** ، ٢٦/١/١٩٨٧ ).

وتقف «أمل» وحيدة على الساحة اللبنانية، مع شعارها «نزع سلاح المخيمات» في مواجهة كل الاطراف الاخرى. ويبدو ان تلك الاطراف استفادت، جزئياً، من اعلان المبادرة السورية، سابقة الذكر، وفجرت القتال ضد ميليشيا «أمل» التي حاولت افتتاح مكتب لها بالقرب من مكتب للحزب الشيوعي اللبناني؛ فانفجر القتال عنيفاً في كل شوارع بيروت الغربية. وبدأت الغلبة تظهر لصالح تحالف القوى الوطنية اللبنانية على ميليشيا «أمل»، وكادت، في اليوم السادس للقتال، ان تتصل بالمخيمات الفلسطينية لفك الحصار عنها. وعلق رئيس جهاز المخابرات السورية في لبنان، العميد غازي كنعان، على انفجار القتال في بيروت الغربية بين اطراف تُعد جميعها حليفة لسوريا، بالقول انه «يعرف هذه المرة ان المؤامرة يديرها ياسر عرفات... بهدف تهديد المكتسبات القومية في لبنان، وسوف نواجه هذه المؤامرة وادواتها اياً كانوا» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩/٢/١٩٨٧ ). كما ان رئيس حركة «أمل» كان وجه تهديداً مستتراً الى الوزير وليد جنبلاط، في وقت سابق على انفجار القتال، قائلاً: «ان عمليات القصف من الجبل تعكس قراراً سياسياً يستهدف تأخير التوصل لحل لحرب المخيمات» ( **المصدر نفسه** ، ١٠/٢/١٩٨٧ ).

هذه التطورات، دفعت سوريا الى اتخاذ قرار بادخال قواتها العسكرية الى بيروت الغربية، حيث، كما قال الرئيس الاسد: «لم يكن لدينا خيار آخر. فالمجازر التي ارتكبت في بيروت تركتنا امام واحد من قرارين: اما الانسحاب وترك الساحة للدمار الكامل، او التدخل. وقد اتخذنا قرار التدخل، لأن ما يحصل في بيروت هو تهديد لسوريا ولأمنها» ( **المجلة** ، لندن، العدد ٣٦٩، ٤ ـ ١٠/٣/١٩٨٧، ص ١٣ ). ولاعطاء التدخل العسكري السوري مسحة من الشرعية، استدعت دمشق كلاً من رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، ورئيس مجلس النواب،

حسين الحسيني، والوزراء سليم الحص ووليد جنبلاط ونبيه بري، وقد جعل الاخير مقره دمشق منذ بدء ميليشياته حصار المخيمات. وتوجه هؤلاء بنداء الى الرئيس السوري، عند اجتماعهم به، طلبوا فيه ادخال قوات سورية الى بيروت الغربية لضبط الاوضاع الامنية فيها. ويبدو ان سوريا كانت تعد لمثل هذا التدخل، حيث استجاب الرئس السوري، فوراً، للطلب، في جلسة الاجتماع التي ضمت مجموعة السياسيين اللبنانيين المذكورة اعلاه مع الرئيس الاسد؛ وفي ١٩٨٧/٢/٢١ كانت طلائع القوات السورية عند مشارف بيروت في خلدة؛ وفي ١٩٨٧/٢/٢٢ انتشرت تلك القوات في شوارع بيروت الغربية. وتنقل مجلة «المستقبل» (باريس، السنة ١١، العدد ٥٢٣، ١٩٨٧/٢/٢٨، ص ١٦)، عن اجتماع تم في اواخر حزيران ( يونيو ) ١٩٨٦، في دمشق، ضم نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، ود. الياس سابا، ونائب رئيس مجلس النواب اللبناني، منير ابو فاضل، ود. نجيب ابو حيدر، ان الاخير عندما طلب من خدام تدخل سوريا عسكرياً، قال خدام: «ان مثل هذا القرار يجب ان يأخذ في الاعتبار مختلف المعطيات الاقليمية والدولية». وتوضح سرعة تنفيذ القرار السوري ان سوريا كانت حصلت على ضوء اخضر، دولي واقليمي، لدخول بيروت الغربية.

وقد عارضت م.ت.ف. دخول القوات السورية الى بيروت، «وطلبت، بالحاح، من الدول العربية ان تنهض بمسؤولياتها الوطنية في حماية المخيمات الفلسطينية؛ وطالبت بعودة قوة الردع العربية الى لبنان لكفالة امن هذه المخيمات. كما اقترحت على الدول العربية، اما ارسال قوة عربية مشتركة، او كفالة هذه الحماية بواسطة قوة دولية تابعة للأمم المتحدة، او تزويد م.ت.ف. بالوسائل اللازمة لحماية المخيمات الفلسطينية» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٤ ). ولم يكن طلب م.ت.ف. هذا عبثاً؛ فقد صرح رئيس حركة «أمل» نبيه بري، في ١٩٨٧/٢/٢٣، بالقول: «ان الخطوة اللاحقة بعد انتشار القوات السورية هي تجريد المخيمات من السلاح» ( **الحرية** ، نيقوسيا، العدد ٢٠٢ ـ ١٢٧٧، ١ ـ ١٩٨٧/٣/٧، ص ٣٢ ). كما ان رئيس جهاز المخابرات السورية في لبنان، العميد غازي كنعان، كان اكد «ان الحصار سيستمر على المخيمات في بيروت الى ان تتم تسوية مشكلة المخيمات السياسية، والى ان يتمكن الاخوة في جبهة الانقاذ من طرد رجال عرفات، الذين سنقوم بتصفية حساباتنا معهم» ( **فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، العدد ٦٤٣، ١٩٨٧/٣/٧، ص ٦ ). واعتبرت جريدة «البعث» (١٩٨٧/٢/٢٤) الناطقة بلسان الحزب الحاكم في دمشق، «ان عدو بيروت ولبنان كله والعروبة بأسرها، هو اسرائيل، ورموزها وحلفاؤها، امثال عرفات الذي عمل ويعمل على حرق بيروت».

وقد قوبلت الخطوة السورية، عربياً، بالصمت من قبل معظم الدول العربية، باستثناء الكويت التي دعا وزير خارجيتها «جميع اللبنانيين الى التجاوب مع الخطوة السورية ومع التحرك السوري الجديد المتمثل في الموافقة على ارسال قوات سورية لنشر الامن في بيروت بناء على طلب الزعماء اللبنانيين» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٢ )؛ في حين اعتبرها الرئيس اللبناني امين الجميل خطوة غير دستورية ( **المصدر نفسه** )؛ بينما شددت المملكة العربية السعودية على ضمان «أمن المخيمات الفلسطينية وحماية سكانها ابناء الشعب الفلسطيني من اي اعتداء يقع عليهم، مع استمرار تأمين وصول حاجاتهم من المؤن والمواد الغذائية والاسعافات الطبية الى المخيمات. ودعا مجلس الوزراء السعودي جميع الفرقاء اللبنانيين الى العمل على تحقيق هذا المطلب الانساني العادل» ( **المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٢/٢٣ ).

كما قوبل الدخول السوري الى لبنان، دولياً، بالتحفظ والانتظار لرؤية نتائج هذه الخطوة. فقد نقل عن مسؤولين اميركيين القول: «اذا ما لاقت [هذه الخطوة] النجاح، فلا مانع عند الاميركيين في تولي سوريا الدور الجديد، طالما انه في اطار دور الشرطي، حتى وان ادى ذلك الى ترجيح الدور السوري في المنطقة كلها» ( **الحوادث** ، لندن، العدد ١٥٨٣، ١٩٨٧/٣/٦، ص ٢١ ). وفي اسرائيل، صرح وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ورئيس الاركان، موشي ليفي، بـ «ان انتشار الآلاف من القوات السورية في بيروت لا يشكل تهديداً لاسرائيل في مرحلته الراهنة، وان عليها ان تنتظر، وترى، وتتابع، سير الاحداث» ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/٢٤ ). ولتطمين اسرائيل بأن القوات السورية لن تتجه جنوباً، قال العميد غازي كنعان:

«ان اللواء الثاني عشر في الجيش اللبناني سيتولى مهمة الانتشار على الطريق الساحلية ما بين خلدة ونهر الاولي على مداخل صيدا» ( **الحوادث** ، العدد ١٥٨٧، ١٩٨٧/٣/٦، ص ١٧ ).

## ظروف التدخل السوري، وأهدافه

تقول بعض المصادر المطلعة: «ان السوريين اتخذوا قرارهم بالدخول العسكري الى بيروت الغربية من جديد، بعدما ضمن عدم معارضة القوى الدولية والاقليمية الاخرى التي تملك نفوذاً في لبنان، وان هذه القوى تأمل في ان يحل السوريون هناك كثيراً من مشاكلهم المستعصية، وقد تكون من بينها مشكلة المخطوفين الاجانب في لبنان» ( **التضامن** ، لندن، العدد ٢٠٣، ١٩٨٧/٢/٢٨، ص ٩ ). وعلى هذا الاساس، فان «البريطانيين يرحبون بها شرط ان تنجح في تحرير تيري ويت من الاحتجاز. والاميركيون يتوقعون الافراج عن الرهائن، كمحاولة يائسة لاعادة الاعتبار الى ريغان. والسوفيات يطلبون التعامل مع سكان المخيمات باهتمام... ووزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، يعلن ان اهتمامه محصور باستكشاف الخطوة العسكرية المقبلة، وما اذا كانت دمشق ستدفع بقواتها نحو الجنوب، ام لا» ( **المستقبل** ، باريس، السنة ١١، العدد ٥٢٣، ١٩٨٧/٢/٢٨ ).

ويرى بعض المراقبين «ان القرار الذي اتخذه السوريون... فرضته حسابات سورية خاصة اكثر مما فرضته تطورات حرب الشوارع... بين اطراف حليفة مع سوريا في لبنان... بل ان هناك من يقول ان السوريين لم يدفعوا بهذا الحجم من قواتهم الى بيروت الغربية، الا بعدما اكتشفوا حجم الهزيمة التي لحقت بـ ' أمل ' صاحبة الدين الكبير على السوريين، انطلاقاً من كونها حاربت ' قوة ' عرفات العائدة الى المخيمات الفلسطينية في ضواحي بيروت وفي جنوب لبنان معاً... [وبهذا] يفسر المراقبون في بيروت حجم الترحيب الحار الذي لاقاه الجنود السوريون الداخلون الى بيروت من حركة ' أمل ' » ( **التضامن** ، العدد ٢٠٣، ١٩٨٧/٢/٢٨، ص ٩ ). وفي تقدير وليد جنبلاط «ان عملية الدخول قد انقذت ' أمل ' من مواجهة المعارضة الشعبية» ( **المستقبل** ، السنة ١١، العدد ٥٢٣، ١٩٨٧/٢/٢٨ ). ويبدو من خلال معظم الاجتهادات التي صدرت عن القيادات السياسية في بيروت الغربية «ان ' حرب المخيمات ' هي التي ساعدت على اتخاذ قرار الدخول، لانها اخذت بعداً لبنانياً، وعربياً، ودولياً، كان من الصعب تقدير نتائجه» ( **المصدر نفسه** ). وهكذا جاء قرار دمشق بارسال قوات عسكرية الى بيروت الغربية لمواجهة «ظاهرتين بالغتي الاهمية على الساحة اللبنانية، الاولى تمثلت بعودة م.ت.ف. بقوة سياسية وعسكرية الى بيروت... والظاهرة الثانية كانت ظاهرة الخطف التي رافقت الشلل الامني في بيروت... ولا شك ان عودة ابو عمار بقوة الى بيروت كانت ستعني بالنسبة الى دمشق هزيمة سياسية اخرى... وخصوصاً ان بوادر تحالفات سياسية مقلقة للسوريين كانت قد بدأت تظهر بين الرئيس اللبناني وقيادة م.ت.ف. من جهة، وبين م.ت.ف. وعدد من التنظيمات اليسارية في بيروت، وفي مقدمتها الحزب التقدمي الاشتراكي، بشكل أعاد الى الذاكرة مشروع ' الحركة الوطنية ' سنة ١٩٧٦، الذي اختلفت دمشق مع بعض توجهاته في ذلك الحين» ( **المجلة** ، العدد ٣٦٩، ٤ ـ ١٠/٣/١٩٨٧، ص ١٣ ). ويبدو ان هدفي ضرب الوجود الفلسطيني في لبنان، والتقرب الى الولايات المتحدة، والغرب عموماً، عبر محاولة اطلاق سراح الرهائن، هما اللذان حددا الخطوة السورية بشكل اساسي. فقد ذكر العميد غازي كنعان، في اول بيان له حول مهمات القوات السورية: «ان اطلاق الرهائن يأتي بين هذه المهمات، وطالب المنظمات التي تحتجز رهائن باخلاء سراحهم» ( **المصدر نفسه** ، ص ١٤ ). اما بالنسبة الى الهدف الاول وهو تصفية وجود م.ت.ف. في لبنان، فيبدو ان هذا الدور سيوكل الى المجموعات الفلسطينية الموالية لسوريا. فقد قال قائد القوات السورية في بيروت: «انه يتحتم على افراد جبهة الانقاذ الموالية لسوريا... ان يوجهوا اسلحتهم الى انصار الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات» ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٣/١ ). وبعد ان كان العميد كنعان اعلن، مع دخول القوات السورية بيروت الغربية، انها ستنتشر، ايضاً، في الضاحية الجنوبية، عاد ليعلن «ان هذه القوات [السورية] لن تدخل منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت... لأنه لم تقع فيها معارك» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ). وقد رحبت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بدخول

القوات السورية، واعتبرته، في بيان لها، ضماناً فعلياً لحماية أمن المخيمات الفلسطينية واستقرارها وعودة الحياة الطبيعية اليها» ( **الشرق الاوسط**، ٢٤/٢/١٩٨٧ ). وقال رئيس حركة «أمل» نبيه بري، في تصريح له، في ٢٥/٢/١٩٨٧، «ان ما انجز من شأنه ان يساعد على تمكين جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية من تسلم مسؤولية الامن داخل المخيمات والسيطرة على ' العرفاتيين ' الذين يحاولون عرقلة مسيرة الامن» ( **الحرية**، العدد ٢٠٣ ـ ١٢٧٨، ٨ ـ ١٤/٣/١٩٨٧ ). فهل تخطط سوريا لحرب اخرى داخل المخيمات الفلسطينية تدفع فيها الموالين لها من المنظمات الفلسطينية الى القتال مع مؤيدي م.ت.ف.؟

## استمرار حصار المخيمات

لم يطل زمن الهدوء الذي ساد في بيروت مع دخول القوات السورية اليها؛ هذا اذا لم نفصل بين بيروت وضاحيتها الجنوبية. فقد تجددت اعمال قصف المخيمات من قبل ميليشيا حركة «أمل»، ولم تكترث القوات السورية بما يدور في محيط المخيمات. وقد ذكرنا، سابقاً، ان العميد كنعان اعلن «ان الحصار سيستمر على المخيمين... الى ان يتمكن الاخوة في جبهة الانقاذ من طرد رجال عرفات». وامتص السوريون الحملة العالمية والعربية ضد «حرب التجويع» بالسماح بادخال بعض المؤن الى المخيمات المحاصرة بطريقة تبقي تلك المخيمات رهينة المزاج والقرار السوريين. فقد افاد بيان لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، في مخيم شاتيلا، بأنه «منذ ان دخلت القوات السورية بيروت الغربية... تم امداد مخيم شاتيلا مرتين بالمؤن... المرة الاولى في ٢٧ [شباط] فبراير الماضي، حيث تم امداده بـ ١٦ طناً من الدقيق و٤ أطنان من اللبن تم ادخالها عن طريق وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، غير انها لم تكف لبضعة ايام، ثم بعد ذلك بيومين دخلت سيارتا شحن صغيرتان ببعض المؤن، بمبادرة من ثلاث منظمات موالية لسوريا، غير ان محتوياتها لم توزع الا على اعضاء هذه المنظمات... وقد انتشرت القوات السورية على بعد بضعة امتار من مخيم شاتيلا... ولم يتم رفع الحصار الغذائي عن مخيم شاتيلا، ولم يستطع أحد ان يخرج منه. وفي برج البراجنة، تستطيع النساء منذ ١٨ [شباط] فبراير الماضي الخروج للتزود بالمؤن، غير ان ميليشيا ' أمل ' التي تحاصر المخيم قتلت ١١ منهن، واصابت ٣٢ سيدة بجراح منذ ذلك التاريخ» ( **القبس**، ٩/٣/١٩٨٧ ). وأصدرت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) بياناً في ٧/٣/١٩٨٧، جاء فيه: «ان الاعتداءات المستمرة على المخيمات تمنعها من تزويد المخيمات بالاحتياجات الضرورية للسكان المحاصرين... [وقد] منعت الاعتداءات على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة... هذا الاسبوع، قوافل الاونروا المحملة بالمواد التموينية والطبية من الدخول الى المخيمات... كما انها تلقت [اونروا] تبليغاً بعدم القيام بأي محاولة للوصول الى المخيمات خلال الايام القادمة... لقد استطاعت الاونروا دخول مخيم برج البراجنة مرتين، ومرة واحدة الى مخيم شاتيلا... [و] لم تستطع الوصول الى مخيم الرشيدية قرب صور» ( **وفا**، ٨/٣/١٩٨٧ ).

ويعلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، على الدور السوري بالقول: «لو لم تكن القوات السورية متورطة، تورطاً كاملاً، في العدوان على المخيمات الفلسطينية، لكانت استطاعت فك الحصار عنها، وايقاف القتل والتدمير» ( **فلسطين الثورة**، العدد ٦٤٣، ٧/٣/١٩٨٧، ص ٦ ).

وتدخلت، ايضاً، جامعة الدول العربية لفك الحصار وامداد المخيمات بالمواد التموينية، فأوفدت الامين العام المساعد للجامعة، الاخضر الابراهيمي، والامين العام لجمعيات الهلال الاحمر العربية، عبدالغني آشي، اللذين اجتمعا مع رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، كما اجتمعا مع الوزير نبيه بري في وقت لاحق، وذلك للبحث في وضع المخيمات وطريقة امدادها بالتموين. وقال الابراهيمي: «اننا نسعى الآن لتجميع المساعدات العربية تمهيداً لارسالها الى بيروت والسكان الفلسطينيين واللبنانيين الذين تضرروا من هذه الاحداث... [وأعرب] عن أمله في انتهاء ' حرب المخيمات ' الفلسطينية في القريب العاجل» ( **الشرق الاوسط**، ١٠/٣/١٩٨٧ ).

وستمر الحصار، وتستمر المساعي العربية عبر بوابة سوريا التي تدعم من يديرون الحصار على المخيمات الفلسطينية، مما جعل الزعيم الفلسطيني عرفات يرسل برقية عاجلة الى السكرتير

العام للامم المتحدة دي كويلار «يطالبه فيها بالتدخل الفوري لوضع حد للاوضاع التي تواجهها، حالياً، المخيمات الفلسطينية في لبنان، ووصف عرفات الاوضاع في المخيمات بأنها وصلت درجة خطيرة» ( **الاهرام**، ١٢/٣/١٩٨٧ ). والامم المتحدة مسؤولة عن حماية المخيمات الفلسطينية، حسب قول عرفات، فـ «بناء على قراري مجلس الامن ٥١٦ و ٥١٧، يتوجب على ٥٧ مراقباً دولياً موجودين حتى اللحظة، في مقرهم بجوار السفارة الكويتية، حماية المخيمات الفلسطينية. فالاعتداء عليهم هو اعتداء على دولهم وعلى الامم المتحدة... [و] سنطلب توسيع صلاحيات القوات الدولية الموجودة حالياً في جنوب لبنان، لتصل الى مخيماتنا في بيروت» ( **فلسطين الثورة**، العدد ٦٤٣، ٧/٣/١٩٨٧، ص ٦ ).

أ. ش.

◇
◇ ◇

## المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

# اوروبا: مؤتمر دولي للسلام

لوحظ، منذ مطلع العام الجاري، ان وتيرة التحرك الاميركي في سبيل البحث في تسوية لأزمة الشرق الاوسط قد خفّت بنسبة كبيرة، وان الركود فيه جاء، على نحو ما، لصالح التحرك الاوروبي. فقد شد الانتباه قيام اوروبا الغربية، كدول منفردة، وكمجموعة في اطار السوق المشتركة، بحركة نشطة على هذا الصعيد، كانت محطّ انظار المعنيين والمتتبعين، على اختلاف نوازعهم. وعلى الرغم من ان شيئاً من هذا القبيل كان قيد التداول، اعلامياً، في أواخر العام الماضي، وذلك، حسب ما ذكر في حينه، لتعزيز امكان الخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها عملية التسوية، الا ان الاهتمام الاوروبي المشار اليه بلغ درجة فوق المألوفة، خصوصاً وان اوروبا المجتمعة دأبت، خلال السنوات الاخيرة، في التزام مواقف تراجعية، وفي احسن الحالات تسويفية، فضلاً عن مواقفها المتناقضة، كدول منفردة.

واكثر من هذا، لوحظ ان السبب في تضاؤل النشاط الاميركي، وكذلك في غض نظر واشنطن عن التصرف الاوروبي، يعودان، في رأي المراقبين، الى عاملين مترابطين، على نحو متوالٍ: الأول هو ان ليس لدى الادارة الاميركية جديد في ما يعني حلحلة الوضع في الشرق الاوسط، وبالتالي فان عتيقها مطموس بفضيحة «ايران غيت» الطاغية على ما عداها داخلياً، بعد ان شكلت هذه الفضيحة نقطة الضعف الأخطر في نهجها السياسي. والثاني، فان صلته الوثيقة بالأول تُفسّر بأن ادارة الرئيس ريغان ليست في وارد، في غياب انهماكها القسري الداخلي، ترك ساحة الشرق الاوسط خالية من الحركة خشية ان يؤدي ذلك الى مضاعفات اقليمية، وأخرى دولية، ليست مقبولة اميركياً. اقليمياً، ثمة في الاعتبار احتمال ان يتسبب شلل الحركة في تعميق حالة اليأس لدى بعض الاطراف المعنية مباشرة بالصراع، مما قد يقود، بالتالي، الى تصاعد وتيرة السجال في المنطقة والى احتمالات مخاطرها المتعددة؛ ثم، خارجياً، هناك تخوف من ان يستغل الاتحاد السوفياتي الوضع القائم، والارتباك السياسي الاميركي، في تحسين مواقعه، والتحرك نحو مواقع جديدة.

فاذا أمنت الادارة الاميركية هذين الامرين، يصبح في ميسورها ان تتفرغ لترتيب أوضاعها الداخلية، من جانب، وكذلك تتفرغ للقيام بمراجعة

شاملة لسياستها الخارجية بصورة عامة، من جانب آخر. وفي مجال سياستها الخارجية، نصح المحللون السياسيون في الادارة الاميركية مستشاري الرئيس الاميركي بالتحرك في اتجاهين: محاولة «رأب الصدع» الذي احدثته صفقة الاسلحة الاميركية ـ الايرانية في العلاقات العربية ـ الاميركية؛ والتخفيف، الى حدّ معين، من تشدد واشنطن ازاء تحركات الاطراف المحسوبة عليها، على صعيد تناول ازمة الشرق الاوسط، خشية استغلال بعض هذه الاطراف ـ اوروبا خصوصاً ـ للتراجع الاميركي.

في اطار الاتجاه الاول، اقترح المحللون الخطوتين التاليتين:

○ «ان تحاول الادارة الاميركية اثبات حسن النية في سياستها من جديد، على مستوى تعاملها مع القرارات الدولية» (**القبس**، الكويت، ١٠/١/١٩٨٧).

○ «ان تقوم بالاتصال، فوراً، مع الاطراف الرئيسية في الشرق الاوسط، لتضع أمامهم: ١ ـ خفايا الصفقة الاميركية ـ الايرانية؛ ٢ ـ خطوط اميركية جديدة للعمل في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار الثاني، تم اقتراح خطوتين أخريين:

○ لمحاصرة النفوذ السوفياتي، لا تمانع واشنطن في: «١ ـ ان تقوم مصر بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي، وتكليفها برفع النتائج النهائية حول الموضوع الى الولايات المتحدة؛ ٢ ـ لا مانع ان يصل الاردن مع منظمة التحرير الفلسطينية الى اتفاق من نوع ما حول التمثيل الفلسطيني، ولكن بما يرضي بقية الاطراف» (**المصدر نفسه**).

○ ان تُعطي [واشنطن] للدول الاوروبية فرصة اثبات شخصيتها السياسية في بعض القضايا، مع ضرورة وضع خطوط حمراء للمجموعة الاوروبية لا يسمح بتجاوزها، الا بالتنسيق مع الادارة الاميركية، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضايا الخارجية التي تهم اميركا واوروبا في آن. وفي رأس قائمة هذه القضايا قضية الشرق الاوسط». ولهذا لم تضغط واشنطن على الحكومة البريطانية لمنعها من اصدار قرارها بالموافقة على فصل مكتب م.ت.ف. عن مكتب جامعة الدول العربية بعد ان ظل ملحقاً به منذ العام ١٩٧٢، علماً بأن بريطانيا هي اكثر الدول الاوروبية التزاماً بالموقف الاميركي؛ ولهذا، ايضاً، لم تتشدد واشنطن في ضغطها للحؤول دون قيام رئيس الوزراء الفرنسي، جاك شيراك، علناً ـ على غير العادة الفرنسية المتبعة ـ بتوجيه شكر الى م.ت.ف. لمساعدتها في اطلاق سراح رهينة فرنسية في لبنان (**المصدر نفسه**).

## اوروبا: العامل الاقليمي

ولكن ما يراه المحللون الاميركيون في ان التوجه الجديد هو خطوة محض اميركية بغية الحفاظ على نسق تسوية غربي خالص، يرفده فريق آخر بمعطيات أخرى، محض اوروبية، تنطوي عليها اجابة السؤال حول كيفية حصول الاختلاف النسبي في الموقف الاميركي، وما اذا كان هذا الاختلاف يتفق، بشكل من الاشكال، مع تركيبة جديدة قوامها متناقضان: «اعطاء فرصة اثبات الشخصية» و «الخطوط الحمراء»! فالمعطيات الاوروبية هي محصلة نظرة اوروبية تستدعي الحذر، حرصاً على مصالح اوروبا في العالم العربي وصيانة استمراريتها. وحرصها هذا يدفعها الى تتبع المجريات عن كثب، والتوقف عند العوامل التي من شأنها ان تمس تلك المصالح بشكل مؤثر، فتعيد النظر في جملة مواقفها على ضوئها. وواشنطن تدرك ذلك حق الادراك، ولذلك فهي تخشى ان تستغل اوروبا نقطة الضعف الراهنة في السياسة الاميركية وتجنح الى الخروج على ارادة صانعي القرار في البيت الابيض.

ويرى هذا الفريق ان العوامل الاقليمية المستجدة التي غيّرت في اتجاه التحرك الاوروبي تتجمع في اطار عامل واحد أعاد، على غير توقع، الى معادلة التسوية رقمها الصعب؛ وهو العامل الفلسطيني. فالاوروبيون رسموا سياساتهم في السنوات الاخيرة على فرضية ان هذا العامل لم يعد من القوة بحيث يستطيع ان يملي شروط وضع سياسة معينة يكون له فيها قدر من الاعتبار. غير ان الاحداث المتسارعة الاخيرة على ساحة الشرق الاوسط، لا سيما على الساحة اللبنانية، قد برهنت على عكس ذلك تماماً، وكانت، في محصلتها، بمثابة «رسالة الى من يهمه الأمر» غنية عن البيان.

وحسب التقويمات المعلنة، فان عناصر قوة العامل الفلسطيني المتجدد في معادلة الصراع تتمثل في ما يلي:

○ النجاح الذي حققته «فتح» في العودة الى لبنان (ليس عندوني، «مصلحة مشتركة»، **ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩٨٧/٢/٦، ص ٧)، وفشل كل القوى، المحلية والاقليمية، في منع تحقيقه.

○ الصمود «الاسطوري» للفلسطينيين في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان منذ أكثر من ستة شهور، واخفاق القوى المتعددة التي تحاصرها من اقتحامها، على الرغم من المحاولات المتواصلة على هذا الصعيد. والواقع ان الاوضاع المأساوية التي يعاني منها سكان المخيمات المحاصرة اثارت ردود فعل احتجاجية عدة، رسمية وشعبية، في دول اوروبية، مثل ايطاليا وفرنسا.

○ «معارضة الاردن للهجمات التي تشنها ' أمل '، بدعم سوري، على المخيمات الفلسطينية. فالاردنيون يرون في هذه الهجمات محاولة لانجاز عملية ترحيل جماعي لفلسطينيي لبنان باتجاه الاردن» (**المصدر نفسه**).

○ استمرار التأييد الشعبي القوي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من المحاولات الاردنية المستمرة للاجهاز عليه (**المصدر نفسه**).

○ تجدد الدعم السوفياتي لـ م.ت.ف. واستمرار السوفيات في بذل الجهود لاعادة الوحدة الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

○ تبني مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، في قراراته، لورقة العمل التي قدمها عرفات الى المؤتمر، والتي تتضمن ادانة للقرار ٢٤٢، باعتباره عنصراً غير ملائم لتحقيق تسوية سلمية (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذه المستجدات، برز الاهتمام الاوروبي، على نحو مختلف واكثر حرارة، بأزمة المنطقة وبضرورة حلّها عبر مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية. وتجلى هذا الاهتمام، اولاً، في موافقة الاوروبيين، فرادى، قبل ان تتشكل، فيما بعد، في موقف جماعي. ويمكن رصد هذا الاهتمام في جملة التحركات والتصريحات التي ادلى بها عدد من المسؤولين في هذا الاتجاه، على اختلاف مراتب مسؤولياتهم.

ففي تحديد «طبيعة الشعور الاوروبي في المرحلة الراهنة»، حول مشاركة دول المجموعة في أي جهد دبلوماسي دولي بخصوص الشرق الاوسط، صرّح وزير خارجية بلجيكا الرئيس الحالي للسوق المشتركة، ليو تنديمانز، بأن الدول الاوروبية «لن تتخلى عن جملة المبادىء المتوازنة التي يتضمنها ' بيان البندقية ' الاوروبي لعام ١٩٨٠». وهو البيان الذي ينص على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اي مسعى سلمي (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٢/٥).

ايطاليا اعلنت موقفها بصورة اكثر تحديداً، على ألسنة ثلاثة من كبار مسؤوليها. فقد اكد رئيس وزرائها، بتينو كراكسي، أهمية تعزيز التفاهم الاردني ـ الفلسطيني الذي يعتبر، في رأيه، «نقطة البداية لخطة التحرك على الطريق المؤدية نحو السلام». ومع تحذيره «من ان النزاعات المزمنة... تقدم الارضية المناسبة لنمو بذور الارهاب»، أكد، ايضاً، ان حلاً عادلاً للنزاع العربي ـ الاسرائيلي «يجب ان يقوم على اساس اعادة المناطق العربية المحتلة للعرب، وضمان الأمن والسلام لجميع دول المنطقة، في اطار ضمانات دولية، وحل المشكلة الفلسطينية بصورة تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». ومن جانبه، اشار وزير الخارجية، جوليو اندريوتي، الى ان بلاده «تفكر في موضوع عقد مؤتمر دولي... يرتكز على عقد اجتماع للجنة تحضيرية». وفي معرض توضيحه لذلك، قال ان صيغة من هذا القبيل من شأنها ان تحقق هدفين: الاول هو «التزام من الاطراف المعنية و [من] الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن لسلوك طريق الحل السياسي لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي»؛ والثاني هو «تجنب طرح شروط مسبقة قد تؤدي الى احباط المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢٢). الى هذا، اعتبر وزير الدفاع، جيوفاني سبادوليني، ان اسرائيل «هي مصدر الصعوبات التي تعترض فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام». واشار الى صعوبتين، واحدة «تتمثل في اشتراط تل ـ ابيب اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وحل مشكلة اليهود السوفيات»، والاخرى تعترض مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر. ثم تطرق سبادوليني الى خطة التنمية الاردنية، فاعتبرها مرتبطة بالمؤتمر الدولي، وذلك على الرغم من «صفتها الاقتصادية» (**القبس**، ١٩٨٧/١/٢٠).

اسبانيا، كذلك، اعلنت عن تأييدها لعقد مؤتمر

دولي تشارك فيه م.ت.ف. واكدت ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني. ودعمت موقفها بقيام رئيس وزرائها، فيليب غونزاليس، بالاجتماع الى رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات في تونس. وتعليقاً على هذا الاجتماع، كتبت صحيفة «ايل بائيس» الاسبانية في افتتاحيتها: «ان منع المنظمة من اتخاذ مكان لها في المفاوضات... وهو ما تنشده اسرائيل والولايات المتحدة... لهو بمثابة اغماض العيون ازاء الحقيقة، أو كاستخدام امكانية التفاوض كطعم يؤدي الى استمرار الظروف الراهنة» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٧). وفي السياق ذاته، قام غونزاليس، ايضاً، بزيارة لمصر اجرى خلالها محادثات مع الرئيس حسني مبارك. وفي اعقاب المحادثات، عقد غونزاليس مؤتمراً صحافياً، في القاهرة، تحدث خلاله حول الدور الاوروبي في عملية التسوية، فقال: «ان هناك وعياً جديداً حول مسائل الشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط، وهناك محاولات للحركة النشطة لحل الامور والتعاون مع بلدان المنطقة لايجاد حل سلمي» (**الاهرام**، القاهرة، ١٤/١/١٩٨٧).

وانطلاقاً من ضرورة الاستفادة من التحرك الاوروبي ودعمه في آن، جدّدت الامم المتحدة تأكيد مواقفها بشأن ازمة الشرق الاوسط. وفي هذا الصدد، دعا الامين العام بيريز دي كويلار «الى مضاعفة الجهود من اجل المساهمة، بدرجة كبيرة وفعّالة، في تحقيق تسوية مشرفة تتضمن السلام العادل»، معتبراً ان الازمة القائمة في المنطقة وجميع المشاكل المتفرعة منها «ترتبط، بشكل غير مباشر، بعزل الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة» (**الشرق الاوسط**، ١٧/١/١٩٨٧). وفي مناسبة اخرى، تطرق دي كويلار، بشكل مفصل، الى الصيغة المؤمل الوصول اليها، فقال ان المؤتمر الدولي يعتبر الوسيلة الفضلى للبحث في حل مشكلة الشرق الاوسط، وان اقتراح تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن هو اقتراح صحيح تماماً. واوضح، في السياق، ان اي مفاوضات جادة، في هذا الاطار، لكل جوانب المشكلة، لا بدّ من ان تشمل كل الاطراف المعنية، وينبغي، ايضاً، ان تبدأ في اقرب وقت ممكن. وعندما سئل عن دور الامم المتحدة في العمل على تحقيق ذلك، تطرق الى انجازات المنظمة الدولية التي «ظلت تهتم بالمشكلة الفلسطينية قرابة ٤٠ عاماً»، والى القرارات العديدة التي اتخذت «لعقد مؤتمر دولي، كوسيلة مناسبة للوصول الى حل شامل، وعادل، ودائم»، والتي كان آخرها القرار الذي اتخذ في كانون الاول (ديسمبر) الماضي ودعا الى تشكيل لجنة تحضيرية برعاية مجلس الامن. وحول وضع م.ت.ف. ذكر دي كويلار «ان الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة اعترفت بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وان عدد الدول التي تعترف بالمنظمة في ازدياد مستمر» (من حديث لبيريز دي كويلار، **الشرق الاوسط**، ١٩/١/١٩٨٧).

## سعي اقليمي متعدد

قوبل النشاط الاوروبي بسعي اقليمي متعدد. ولوحظ ان هذا السعي بدأ مساره نحو بعض العواصم الاوروبية على ضوء الاعتقاد بأن دول السوق الاوروبية المشتركة مقبلة على تحديد موقف جديد بشأن ازمة الشرق الاوسط، وكذلك الاعتقاد بقدرة اوروبا على التأثير في حركة التسوية. وقد تمثل هذا السعي في جولة اوروبية قام بها الملك الاردني حسين، وأخرى قام بها وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، وكان سبقهما، في جولة مماثلة، الرئيس المصري حسني مبارك. وقيل بصدد هذه الجولات، عموماً، ان الضيوف «الاقليميين» سعوا في العواصم التي استقبلتهم، وكل من جهته، الى خطب ودّ الاوروبيين واستمالتهم، وان التميز كان سمة مباحثات كل من الملك حسين وبيرس.

فالملك حسين يصرّ على المؤتمر الدولي، وسيلة لحل الازمة، ويصر على مشاركة «الفلسطينيين» فيه، لكنه، في الوقت عينه، يريد الوصول الى نتيجة لا تتضمن حق مشاركة م.ت.ف. طرفاً مساوياً، أو في الحد الاقصى، لا تتضمن حق وحدانية المنظمة في التمثيل. ومفاد هذا الطرح، ان اصرار الملك على المؤتمر يخدم، بالنسبة اليه، غرضاً مزدوجاً: فهو، بالدرجة الاولى، يؤمن، من خلاله، غطاء عربياً بعد ان تكون اطراف عربية قد شاركت الى جانبه فيه؛ وبالدرجة الثانية يستطيع، تحت هذا الغطاء، مفاوضة الاسرائيليين حول مستقبل الضفة والقطاع، ويكون في هذا تجنب الوقوع في خطيئة مماثلة لتلك التي اقترفها الرئيس المصري السابق،

انور السادات. والواقع، ان الموقف الاردني الذي تم ابلاغه الى المسؤولين الفرنسيين، في اثناء محادثات الملك حسين في باريس، ليس بعيداً من هذا الاستنتاج. فقد ذكرت مصادر عربية ان الموقف الذي استمع اليه الفرنسيون يتلخص في ثلاث نقاط رئيسة:

«١ ـ هناك استعداد اردني لاجراء مفاوضات مع اسرائيل، لكن في اطار مؤتمر دولي وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. ولم يوضح المسؤولون الاردنيون كيف تكون هذه الرعاية.

«٢ ـ ان المسؤولين الاردنيين يتفهمون، تماماً، الالحاح المصري لاحياء اتفاق عمان واستئناف التنسيق السياسي بين الاردن وقيادة م.ت.ف. لكن المسؤولين الاردنيين ابلغوا [الى] المصريين و[الى] جهات اخرى ان لا مجال لاستئناف التنسيق السياسي مع قيادة م.ت.ف. ما لم تقبل القيادة الفلسطينية الاعتراف، علناً وصراحة، بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ دون شروط ودون المطالبة بادخال اية تعديلات عليهما.

«٣ ـ ان هذا الموقف الاردني ليس نابعاً من رغبة عمان في انتزاع ورقة الاعتراف الفلسطيني بوجود اسرائيل دون مقابل، بل هو نابع من رغبة الاردن، وفقاً لما ذكره المسؤولون الاردنيون، في ازالة كل العقبات امام عقد مؤتمر سلام دولي لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وامام اشتراك الفلسطينيين في هذا المؤتمر. ولا مجال، في رأي الاردن، لأن تشترك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، سواء في اطار وفد اردني ـ فلسطيني مشترك أو في اطار آخر، ما لم تقبل المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، دون تعديلات ولا شروط» (**القبس**، ١٥/١/١٩٨٧).

ولعل الفرنسيين استمعوا جيداً للملك حسين، ولكنهم، على ما يبدو، لم يوافقوه على كل طروحاته. ففي حفل العشاء الذي اقامه الرئيس فرانسوا ميتران للعاهل الاردني، ابدى ميتران تأييده لعقد مؤتمر دولي، واستعداد بلاده للاسهام في عملية الاعداد له، وترحيبه بأي «عرض واقعي»، الا انه اكّد، في الوقت عينه، «ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، بنفسه» (**الاهرام**، ١٤/١/١٩٨٧). وعُزّز الموقف الفرنسي هذا بحديث لوزير الخارجية، جان ـ برنار ريمون، حول علاقة فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية، عندما قال ان هذه العلاقة «طبيعية تماماً، نتيجة تطورها خلال السنوات الماضية». واوضح، في هذا المجال، انه استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، اربع مرات، ثم ابدى استعداده للاجتماع برئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات (**القبس**، ٢٣/١/١٩٨٧).

وفي ايطاليا، تحادث الملك حسين في الموضوع عينه، وركّز على خطة التنمية الاردنية كأحد العناصر الاساسية فيه. وفي هذا الصدد، اعتبر المسؤولون الايطاليون ان الخطة الاردنية للتنمية «أمر مستحب»، غير انها «لا يمكن ان تمثل بديلاً لحل سلمي للمشكلة الفلسطينية» (من تصريح لوزير الخارجية الايطالية، جوليو اندريوتي، **المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٧).

اما وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، فقد وقّت جولته لتتم بعد جولتي الرئيس مبارك والملك حسين، وذلك ـ كما يبدو ـ في خطوة ترمي الى الوقوف عن كثب، وسريعاً، على ما توصلا اليه مع الاوروبيين، من ناحية، ثم السعي الى ابطال مفعول ما يمكن ان يكون قد احرز مما لا يتفق مع التوجه الاسرائيلي ازاء تسوية ازمة المنطقة، من ناحية أخرى. وقد اختار بيرس لندن محطة اولى، لاعتبارين اساسيين: الاول هو ان بريطانيا «صديقة حميمة» للطرفين، الاسرائيلي والاردني، وعلى ذلك تستطيع ان تستخدم نفوذها في الاردن؛ والثاني هو اعتماد اسرائيل على رئيسة الوزراء الحالية، مارغريت تاتشر، في هذا الصدد، لأنها تعتبر، في نظر القادة الاسرائيليين، «صديقاً يعتمد عليه، ولن يخون مصالح اسرائيل في اي حال». فالعلاقة الوطيدة التي تربطها باسرائيل «ليست مقتصرة على الآراء المؤيدة فحسب... وانما هي تقرن القول بالعمل» (جوزف فينكليستون، «آمال السلام ما زالت حية»، **جويش كرونيكل**، ١٦/١/١٩٨٧).

ولهذا، يعتقد المسؤولون الاسرائيليون، ومن ضمنهم بيرس، بأن تاتشر «مؤهلة، على نحو فريد، للتوسط بين اسرائيل والاردن» (**النهار**، بيروت، ٢٣/١/١٩٨٧) لكي يوافق المسؤولون الاردنيون على الاخذ بوجهة النظر الاسرائيلية، خصوصاً بعد ان قطعت «اسرائيل والاردن... خطوة مهمة على طريق المفاوضات المباشرة» (**القبس**، ٢٣/١/١٩٨٧). ووجهة النظر هذه تقوم، في

الاساس، على رفض المؤتمر الدولي على النحو الذي تطرحه الاطراف الاخرى في الصراع، لأنه، حسب تعبير بيرس نفسه، «وجع رأس نحن في غنى عنه الآن» (**المصدر نفسه**)، ولأن مؤتمراً من هذا النوع، يشارك فيه الاتحاد السوفياتي، غير ممكن في المستقبل المنظور. ولذلك، فان اسرائيل تستعجل بدء المفاوضات المباشرة، انطلاقاً من اقتناع بأن انتظار بعض الاطراف لكي يعمل من اجل تجسيد تصوره حول مؤتمر دولي بالمواصفات المذكورة، سوف يتيح لـ م.ت.ف. فرص استعادة قوّتها ونفوذها، ليس فقط في لبنان على نحو ما حصل، بل، ايضاً، في الضفة الغربية وقطاع غزة (**التايمز**، ٢٢/١/١٩٨٧، ص ١٥).

وذكرت مصادر دبلوماسية اوروبية ان بيرس حمل وجهة النظر الاسرائيلية آنفة الذكر لعرضها ليس على المسؤولين البريطانيين فحسب، وانما، كذلك على المسؤولين الفرنسيين وعلى مجلس وزراء السوق المشتركة، وهي تتمثل في النقاط التالية:

«١ ـ تسعى اوروبا، وتحديداً بريطانيا، الى اقناع الملك حسين بالعودة الى فكرة المفاوضات المباشرة مع تأمين الحد الادنى من الغطاء الدولي.

«٢ ـ يكون هذا الغطاء على شكل مؤتمر دولي متحرك، ترأسه الولايات المتحدة. والمقصود بالمتحرك هو تشكيل ثلاثة وفود، غير مجتمعة تحت سقف واحد، يتحرك بينها مندوب اميركي لتبادل الاقتراحات والمناقشات.

«٣ ـ يكون الوفد الاول مؤلفاً من مندوبين اسرائيليين. والوفد الثاني من مندوبين اردنيين ومصريين. والثالث من مندوبين اوروبيين، بصفة مراقبين.

«٤ ـ يتم اشراك وفد فلسطيني من طريق الحاقه بالوفد الاردني ـ المصري، ويترك للاردن [أمر] اختيار الاسماء المناسبة.

«٥ ـ تتولى بريطانيا، بما لها من علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، اقناع الادارة الاميركية بتجديد مساعيها في المنطقة، بعد الجمود الذي طرأ عليها منذ فضيحة صفقة الاسلحة الاميركية الى ايران» (**القبس**، ٢٤/١/١٩٨٧).

وفي اثناء مباحثاته التي اجراها مع كل من تاتشر ووزير الخارجية، جفري هاو، شعر بيرس بأن تفاؤله لم يكن في محله تماماً، وان الشعور المستجد هذا مردّه الى ان طروحاته لقيت «استجابة باردة» لدى البريطانيين (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١/١٩٨٧). ففي ظل النظرة الاوروبية الراهنة، لاحظ «ان لندن بدأت تميل الى فكرة القبول بمظلة دولية للمفاوضات اكثر من اي وقت مضى؛ حتى انه لمس من هاو ان بلاده لن تمانع في عقد المؤتمر بصيغته المعروضة (اشراك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن) اذا كان ذلك يضمن الوصول الى الحل المنشود». ونقل مصدر اوروبي عن هاو قوله «ان اوروبا لا تستطيع الوقوف ضد هذه الفكرة، في حال اتفق الجميع عليها... ويبدو، الى الآن، ان فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا اصبحت جميعها متفقة على هذا الأمر» (**القبس**، ٢٤/١/١٩٨٧).

وفي فرنسا، قوبل بيرس بأكثر من ذلك. فعلى الرغم من اللقاء «الودي جداً» الذي تم بينه وبين رئيس الوزراء، جاك شيراك، والذي «اتاح مقارنة بين وجهات النظر» وأظهر انفتاحاً فرنسياً «على كل المقترحات»، الا ان باريس، في النهاية، سوف «تنضم الى موقف الاكثرية، خصوصاً بالنسبة الى فائدة عقد اجتماع للجنة التحضيرية» (**النهار**، ٢٤/١/١٩٨٧). ولاضفاء مزيد من الايضاح حول المباحثات الفرنسية ـ الاسرائيلية، قالت مصادر الخارجية الفرنسية ان المسؤولين الفرنسيين الذين التقوا بيرس قد اوضحوا له ان باريس ترى «انه من غير الممكن، في ظل الظروف الراهنة، الوصول الى تسوية سلمية في منطقة الشرق الاوسط، من خلال محادثات مباشرة بين الاطراف العربية واسرائيل، كما تطالب بذلك تل ـ ابيب». واضاف هؤلاء انه من اجل دفع مساعي السلام الى امام، فلا بد من «ان تبذل الجهود في اطار دولي، بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن [بغية] توفير ضمان دولي يمكن ان يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكذلك تطلعات الجانب الاسرائيلي في... الامن والحدود المعترف بها» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/١/١٩٨٧).

أما في بروكسل، فقد سمع بيرس ما أثار حفيظته. فقد قال له وزير خارجية بلجيكا الرئيس الحالي للسوق الاوروبية المشتركة، ليو تندیمانز، صراحة، ان المجلس الوزاري للسوق يعارض وجهة النظر الاسرائيلية، مؤكداً ان «بيان البندقية» لعام

١٩٨٠ لا يزال يمثل نقطة انطلاق للموقف الاوروبي بشأن الشرق الاوسط. واوضح تنديمانز لبيرس ان المجلس الوزاري للسوق «يدعو، مجدداً، الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، واعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير واشراك م.ت.ف. في مساعي التسوية السلمية». وذكرت مصادر ان هذا التصريح قد أغاظ بيرس، مما دفعه الى انتهاز فرصة تحدثه الى الصحافة ليشن هجوماً عنيفاً على تنديمانز، ثم طالب اوروبا بتشجيع الحوار المباشر بين اطراف النزاع في الشرق الاوسط، دون ان يشير في حديثه الى «بيان البندقية». واعتبر ان عقد المؤتمر الدولي لا يمكن ان يكون بديلاً من المفاوضات المباشرة (**القبس**، ١٩٨٧/٢/٧؛ نقلاً عن **فرانكفورتر الجمانيه**، ١٩٨٧/٢/٢).

## «بيان بروكسل»

عموماً، أجمع المحللون السياسيون على ان جولة بيرس الاوروبية أخفقت في تغيير النظرة الراهنة لدول مجموعة السوق الاوروبية تجاه صيغة التسوية المزمعة لازمة الشرق الاوسط. وتأكدت صوابية هذا الاجماع على ضوء الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية هذه الدول في بروكسل واصدروا في اعقابه بياناً (١٩٨٧/٢/٢٣) أيدوا فيه فكرة عقد المؤتمر الدولي تحت اشراف الامم المتحدة، على ان تشارك فيه الاطراف المعنية وكل الاطراف الاخرى التي في مقدورها ان تقدم مساهمة للتوصل الى السلام وتحافظ عليه وان تشارك في التطوير الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الاوسط. وثبّت البيان اهتمام اوروبا بالمنطقة العربية، مشيراً الى ان اوروبا سوف تسعى او تساهم في التقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٦).

وقد وصفت مصادر غربية البيان بأنه البداية لتحرك اوروبي حقيقي وفعّال بشأن ازمة الشرق الاوسط، واعتبرته مكملاً لـ «بيان البندقية». واكدت ان المجموعة الاوروبية باتت مقتنعة، تماماً، بالمؤتمر الدولي الذي يجب ان يعقد «انطلاقاً من حقيقتين، هما: الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف. والاعتراف بحق دول المنطقة بالعيش في أمن وسلام» (**القبس**، ١٩٨٧/١/٢٦).

من جهته، عقب وزير خارجية بريطانيا، جفري هاو، على البيان، فربط الضرورة التي حتّمته بالوضع الخطير وغير المستقر في الشرق الاوسط على صعيد عملية السلام. وقال ان ثمة وجهة نظر متنامية بأن المؤتمر يمثل عاملاً مساعداً ضرورياً، وقد يعطي الزخم السياسي المطلوب لعملية السلام الهشة. واوضح هاو ان مجموعة السوق المشتركة لم تحاول وضع صيغة اوروبية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن المبادرة الاوروبية سوف تصل الى الاطراف كافة التي يجب ان تشارك في المحادثات، من اجل دراستها رسمياً (ريتشارد أوين، **التايمز**، ١٩٨٧/٢/٢٤).

من ناحية أخرى، عُلم ان هاو عارض، خلال اجتماع بروكسل، الخروج ببيان جديد يعلن فيه الاوروبيون عن خطوات جديدة بالنسبة الى المؤتمر، وذلك تنفيذاً لما طالبت به ايطاليا واليونان واسبانيا. كذلك عارضت بريطانيا فكرة اعلان وزير خارجية بلجيكا رئيس المجموعة، تنديمانز، عن روزنامة زيارات الى العواصم العربية، حيث كان من المتوقع ان يحمل تنديمانز، عقب الاجتماع، سلسلة من المقترحات العملية حول الوضع في الشرق الاوسط. وقد أرجَع مصدر مطلع التصرف البريطاني هذا الى ان لندن ترغب في ان تتفادى اتخاذ مواقف قد تتجاوز ارادة الادارة الاميركية على هذا الصعيد (**القبس**، ١٩٨٧/٢/٢٤).

محمود الخطيب

# أحداث دامية

تجـرى في الضفـة الغـربية وقطاع غزة، منذ أواخـر كانـون الثاني ( يناير ) ١٩٨٧، تظاهرات واشتباكات متقطعة بين المواطنين وقوات من جنود الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود. مركز ثقل هذه الاحداث كان، حتى الذكرى السنوية الاولى لاغتيال رئيس بلدية نابلس ظافر المصري، مدينة خان يونس وسط قطاع غزة، التي عاشت في سياق هذه الاحداث اسبـوعـاً داميـاً مع مقتـل احد ابنائها برصاص الجيش الاسرائيلي. وبعد ذلك، تمركز ثقل الاحداث في مدينة نابلس، حيث اطلقت دورية تابعة للجيش الاسرائيـلي النـار على مواطنين من المدينة، فقتلت احـدهم وجرحت آخر. وفي كلتا المرحلتين، شهدت منـاطق متفـرقـة في الضفـة والقـطـاع تظاهـرات واشتباكات واضرابات، خفتت حيناً وعنفت حيناً آخر.

ولكن، على الرغم من ذلك، ووسط أجواء التوتر الشـديد الذي ساد في هذه المناطق، تابعت هيئات واتحـادات نقـابيـة عدة جهودها لانتخاب هيئاتها الادارية ومجالسها الجديدة، وهو ما سنتعرض له ادنـاه. وهذه الاتحادات النقابية هي: نقابة عمال النجـارة والبناء، وجمعية المهندسين في قطاع غزة، ونقـابة المحامين الاردنيين، وفرع نقابة الاطباء في طولكرم، ومجلس طلبة جامعة بيرزيت، في الضفة الغربية.

## خان يونس مدينة محاصرة

مر على مدينة خان يونس أسبوع طويل عاشته مضـطربـة ومثـارة. فمنذ الاعلان عن قرار ابعاد المواطن محمد دحلان (٣٤ سنة)، وهو من سكان المـدينـة، وتـظاهرات الطلاب لا تهدأ. وكانت هذه الحادثة بداية للعنف الدموي: قتيل واحد وثمانية جرحى، أصيب اثنان منهم بجراح خطيرة؛ وبقيت المـدينـة محـاصرة طيلة اسبـوع. واخـذت تطوف شوارعهـا عشرات السيـارات المصفحـة التـابعـة لدوريات الجيش الاسرائيلي ويعبرها عشرات الجنود. وصار على كل شاب يعبر الشارع ان يتوقف، ويخرج بطاقـة هويتـه، بينما الجنود الاسرائيليون يطلقون قنابل الغاز المسيل للدموع على المواطنين، في اثناء مرورهم. كان الجنود لا يتوقفون لحظة عن التفتيش المذل ومصادرة بطاقات الهوية. ويؤكد شهود عيان ان الجنود الاسرائيليين اخذوا يطلقون النار في كل الاتجاهات، ويرد الاولاد الصغار على ذلك برشقهم بالحجـارة واشعـال اطارات السيارات. أما حرس الحدود، فكانوا يجرجرون خلفهم الشبان الصغار لارغـامهم على اطفـاء النـار المشتعلة بالاطارات. اسبوع من الارهاب غير المحدود عاشته خان يونس.

هذه الصورة التي اوردتها صحيفة «الشعب» المقـدسية (١٩٨٧/٢/٨) نقلاً عن «عل همشمار» الاسرائيليـة، هي واحدة من شهادات كثيرة كتبت حول الاسبـوع الدامي الذي عاشته خان يونس، ضمن موجة ارهاب اسرائيلية شملت عدداً من مدن ومخيمـات الضفـة الغـربية وقطاع غزة، سقط في اثنائها غير قتيل وعشرات الجرحى.

فقـد أصدر قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائـيـلي، اسـحـق مردخـاي، بتـاريـخ ١٩٨٧/١/١٣، امـراً يقضي بابعاد محمد يوسف شاكر دحلان، من سكان مدينة خان يونس. وصرح مصدر عسكري اسرائيلي للاذاعة الاسرائيلية بأن دحلان يرأس حركة الشبيبة في «فتح»، ويعتبر من المبادرين والداعين الى العمل المسلح ضد اسرائيل، ويعـطي الاوامـر لاتباعه في قطاع غزة. وقد تسلم دحـلان نقـوداً، وتلقى أوامـر من قيادة «فتح» في الخارج، وكان أحد المسؤولين عن التظاهرات التي شهدها قطاع غزة مؤخراً. كما كان على اتصال دائم مع ابو علي شاهين، الذي أبعد في الماضي من منطقة رفح. واوضح المصدر أنه سبق وأن القي القبض على محمـد دحـلان ست مرات، وسجن لقيامه بأعمال مسلحة ضد الامن الاسرائيلي. واضاف المصدر انه

عندما لم تؤد هذه الاجراءات الى وضع حد لنشاط دحلان، قررت السلطات الاسرائيلية ابعاده ( **الشعب** ، القدس، ١٤/١/١٩٨٧ ).

وطبقاً لحقه في التوجه الى لجنة الاعتراضات العسكرية، ومن ثم الى المحكمة العليا الاسرائيلية للاعتراض على قرار ابعاده، تقدمت المحامية لينا تسيمل والمحامي خالد القدرة، اللذان تم توكيلهما من قبل دحلان لتولي قضيته، باستئناف ضد قرار الابعاد. ونقلت مصادر صحافية عن اقارب دحلان قولهم «ان محمد لم يقم، حتى الآن، بأي نشاط عسكري ضد الجيش الاسرائيلي، ولم يعثروا لديه على اية قنابل او اسلحة». وحذر هؤلاء من ابعاده، لأن ذلك سيدفعه الى الانضمام الى الذراع العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسيكون، في نهاية الأمر، احد القادة مثل ابو علي شاهين أو اكرم هنية، وان ابعاده سيؤدي الى مزيد من الاثارة وتهييج السكان ( **المصدر نفسه**، ١٦/١/١٩٨٧، نقلاً عن **حداشوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر ). وهذا ما حدث في اعقاب ابعاد محمد دحلان الى الاردن، خصوصاً وأن قطاع غزة وبقية المناطق المحتلة كانت تعيش اجواء التوتر الشديد، بسبب حصار حركة «أمل» للمخيمات الفلسطينية في لبنان، ومنعها ادخال المواد التموينية اليها؛ حيث انطلقت تظاهرات احتجاجية في خان يونس، تعرض لها جنود الاحتلال الاسرائيلي واطلقوا عيارات نارية على المتظاهرين، واصيب، نتيجة ذلك، شاب يدعى احمد الاسطل (١٨ سنة) برصاصة في صدره، لم يلبث ان توفى على أثرها. كما اصيب شابان آخران بجروح طفيفة خلال التظاهرة ( **الفجر** ، القدس، ٣٠/١/١٩٨٧ ). وذكرت مصادر اسرائيلية ان الاضطرابات التي عمت مدن قطاع غزة بعد ذلك، بدأت في اعقاب اجتماعات عقدها محرضون من الشبيبة، وان حواجز من الحجارة اقيمت في شوارع مدن القطاع، واشعلت اطارات السيارات، وقذف الطلاب المتظاهرون السيارات العسكرية الاسرائيلية وجنود حرس الحدود بالحجارة، وتم اعتقال أحد عشر طالباً من «مدرسة فلسطين» في غزة. واكدت هذه المصادر ان خان يونس كانت مركز هذه الاضطرابات «فهي المدينة التي عاش فيها زعيم الشبيبة المبعد محمد دحلان» ( **الشعب** ، ٣١/١/١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ، بدون ذكر تاريخ النشر ). وهذا ما أكده، ايضاً، اسحق مردخاي، الذي قال «ان سبب الاعمال الاخيرة هو ابعاد محمد دحلان الى الاردن، حيث اثارت هذه الخطوة ردود فعل لدى الشبيبة»، التي وصفها بـ «غير المنظمة» ( **المصدر نفسه** ، ٣/٢/١٩٨٧ ). غير ان التظاهرات عنفت، بصورة اكبر، في اعقاب مقتل احمد الاسطل، وادى رشق المتظاهرين لجنود حرس الحدود بالحجارة الى اصابة جندي اسرائيلي بجروح بسيطة ( **المصدر نفسه** ). وامتدت التظاهرات الى عدد من مدن الضفة الغربية ومخيماتها، فوقعت اشتباكات بالحجارة مع جنود الاحتلال الاسرائيلي في كل من القدس والخليل ونابلس ورام الله وطولكرم وبيرزيت ومخيمي بلاطة والجلزون، وتعطلت الدراسة في عدد كبير من مدارس هذه المدن والمخيمات. كما اغلقت سلطات الاحتلال جامعة النجاح. واصدر قائد المنطقة الوسطى، الجنرال ايهود براك، امراً يقضي بغلق جامعة الخليل لمدة ثلاثة اسابيع، اعتباراً من ٢٢/٢/١٩٨٧ ( **المصدر نفسه** ، ٢٣/٢/١٩٨٧ ).

في اطار هذه التحركات، التي بدأت تتمحور حول اعلان التضامن مع المخيمات الفلسطينية في لبنان، اصدرت لجنة الدفاع عن المخيمات، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٧، بياناً استنكرت فيه محاصرة «أمل» وعناصر من الجيش السوري للمخيمات الفلسطينية في لبنان، ومنعها ادخال المواد الغذائية والادوية اليها. وجاء في البيان: «ان هدف اعداء شعبنا في لبنان، من اعمالهم البشعة هذه ضد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات المحاصرة، هو ارغام اكثر من نصف مليون لاجىء فلسطيني على الهجرة الى الاردن للاستقرار فيه، كوطن بديل للفلسطينيين، الامر المرفوض اصلاً، جملة وتفصيلاً» ( **المصدر نفسه** ، ١١/٢/١٩٨٧ ).

وأدى استمرار التظاهرات ورشق الجنود بالحجارة، واطلاق الجيش الاسرائيلي النار على المتظاهرين، الى اصابة احمد حسن عواد ابو هوني (١٩ سنة) من سكان مخيم المغازي (وسط قطاع غزة) برصاصة اخترقت كتفه الايمن، كما اصيب بكسر في احد أصابع يده، ونقل الى المستشفى الاهلي العربي في غزة. كذلك اصيب علي الحزباوي من نابلس بجروح، اثر اطلاق الرصاص عليه، في اثناء

تظاهرة اقيمت قرب «مدرسة كمال جنبلاط للبنات». واصيب اربعة من طلاب الجامعة الاسلامية في غزة بجروح. وخلال تظاهرة عبرت شارع عمر المختار في غزة (١٥/٢/١٩٨٧)، اطلق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين، فاصيبت الطالبة ختام عبدالحافظ بدوان (١٧ سنة)، من محلة الزيتون، برصاصة في ساقها اليسرى. كما اصيب وليد عبدربه الخليلي وصالح محمود صالح قفّة (١٦ سنة) وهاني المزيني (١٦ سنة) وعبدالقادر المشهراوي (١٦ سنة) بجروح مختلفة، ونقلوا، جميعاً، الى المستشفى الاهلي العربي، حيث اخرجت الشظايا من انحاء مختلفة في اجسادهم. كذلك اصيب خالد محمد الجمل اصابة خطرة في بطنه ونقل الى مستشفى الشفاء، وأجريت له عملية جراحية عاجلة، حوِّل على اثرها الى مستشفى تل هاشومير في تل ابيب، نظراً لسوء حالته الصحية (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٧). واصيب، ايضاً، الطفل اكرم شعث (١٠ سنوات) بطلق ناري في ساقه اليسرى. كما اصيب سليمان عبدالله ابو الحصين (١٨ سنة) بثلاثة عيارات نارية في ساقه اليسرى وقدمه اليسرى، وكلاهما من سكان خان يونس (**الفجر**، ٢٠/٢/١٩٨٧).

وفي الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد ظافر المصري، رئيس بلدية نابلس السابق، تركزت الاحداث في مدينة نابلس، مسقط رأس الشهيد، التي شهدت في ٢/٣/١٩٨٧ اضراباً بهذه المناسبة. فقد اغلقت ابواب المحال التجارية في المدينة، ورفعت الاعلام السوداء، ونظمت ثلاث مسيرات داخل المدينة، وانتشرت دوريات الجيش الاسرائيلي على شوارعها وقامت بغلق بعضها ووضع الحواجز عند مداخلها. واطلق احد الجنود النار باتجاه عدد من الشبان قرب المركز التجاري في نابلس، فاصيب أمجد فارس فايز يعيش (١٧ سنة) بطلق ناري أدى الى استشهاده؛ كما اصيب زميل له يدعى عبدالمعطي ذيب عنتر (١٩ سنة) اصابة خفيفة في رأسه. وطبقاً لما اوردته مصادر اسرائيلية حول الحادث، فان دورية اسرائيلية امرت ثلاثة شبان بالتوقف بهدف اجراء تفتيش اعتيادي، الا أنهم رفضوا الاستجابة للامر ولاذوا بالفرار. ودعا الجنود الشبان الثلاثة للتوقف مرة اخرى، الا انهم رفضوا ذلك مجدداً. عندئذٍ، اطلق افراد الدورية عيارات نارية تحذيرية في الفضاء، ثم باتجاه الشبان الثلاثة، مما أدى الى مقتل أحدهم وجرح الثاني، اما الثالث فقد فر من المكان (**الشعب**، ٣/٣/١٩٨٧، نقلاً عن وكالة انباء **عتيم**، دون ذكر تاريخ نشر الخبر). غير ان مصادر اسرائيلية اخرى اوردت النبأ بصورة مختلفة تبين، بشكل اوضح، مسؤولية جنود الدورية الاسرائيلية عن مقتل الشاب أمجد يعيش. فقد ذكرت هذه المصادر ان تحريات الشرطة العسكرية افادت بأن جنود الدورية الاسرائيلية لم يتقيدوا، تماماً، بالاوامر المعطاة لهم، والتي تفترض اطلاق النار، اولاً، في الفضاء، بغرض التحذير، قبل اطلاق النار باتجاه أرجل المتظاهرين. وتضيف المصادر، نقلاً عن شهود عيان، ان الجنود فعلوا ذلك واطلقوا عيارات نارية في الفضاء، لكنهم أتبعوها باطلاق النار مباشرة باتجاه الشبان الثلاثة في نابلس (جويل غرينبرغ، جنود ينتهكون الاوامر باطلاق النار على شاب من نابلس، **جيروزاليم بوست**، ٥/٣/١٩٨٧).

## المعتقلون الى «انصار ٢»

خلال هذه الموجة من التظاهرات، القت سلطات الاحتلال الاسرائيلي القبض على عشرات الشبان من المتظاهرين، وزجت بهم في معتقل «انصار ٢» في غزة؛ وهو المعتقل الذي كانت السلطات الاسرائيلية نفسها اعلنت، قبل شهر ونصف (مطلع العام الحالي)، عن اغلاقه. وذكرت مصادر صحافية اسرائيلية انه تم ادخال ١٣٠ شاباً الى المعتقل معظمهم من الطلاب من سكان مدينتي خان يونس وغزة. ونقلت هذه المصادر عن ضابط كبير في قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي قوله، ان الظروف تحسنت داخل هذا المعتقل، وان المعتقلين باتوا يتمتعون ببعض الخدمات (**الشعب**، ٢٤/٢/١٩٨٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، بدون ذكر تاريخ النشر). وذكرت مصادر أخرى انه تم فتح معتقل «انصار ٢» مع بداية موجة التظاهرات في قطاع غزة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، حيث تم سجن مئتي معتقل بداخله، بمن في ذلك اشخاص تم سجنهم احترازياً عشية ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية. ولم يكن المعتقل قد أعد لاستقبال مثل هذا العدد الكبير من المعتقلين، الذين اشتكوا من اعمال وممارسات تعذيب تعرضوا لها من جانب حراس المعتقل. وقال المعتقلون انهم

اجبروا على النوم ليلاً ببطانية واحدة لكل شخصين، وقدمت اليهم كميات قليلة من الطعام من نوعية رديئة. وقالت هذه المصادر انه يوجد، حالياً، ١٥٥ معتقلاً في معتقل «أنصار ٢»، حشروا في اربعة «بركسات» كبيرة، وتقوم على حراسة المكان عناصر من الجنود والشرطة العسكرية وجنود حرس الحدود الاسرائيليين ( **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **حداشوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر ).

## النقابات تنتخب هيئاتها

أجريت بتاريخ ٢١ شباط ( فبراير ) ١٩٨٧ انتخابات نقابة عمال النجارة والبناء في قطاع غزة، حيث تم انتخاب هيئة ادارية جديدة للنقابة. وأجريت الانتخابات في جو من التوتر الشديد، بسبب الحصار الذي فرضته قوات كبيرة من حرس الحدود حول مكاتب اتحاد النقابات العمالية في غزة.

وتعتبر هذه الانتخابات الاولى منذ الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة قبل عشرين عاماً، حيث رفضت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، طيلة هذه الفترة، السماح باجرائها ( **الطليعة** ، القدس، ١٩٨٧/٢/٢٦ ). وفي هذا الصدد، اوضح رئيس نقابة عمال البناء والنجارة، عايش محمد عبيد، في مؤتمر صحافي عقد في بيت اغرون بُعيْد اجراء الانتخابات بأيام معدودة، انه، منذ العام ١٩٦٧، اوقفت السلطات العسكرية الاسرائيلية نشاطات النقابات العمالية في قطاع غزة، رغم مطالبة النقابات، غير مرة، بالسماح لها باعادة نشاطها، ولكن دون جدوى. واضاف ان السلطات سمحت، في العام ١٩٨٠، للنقابات بفتح ابوابها، لكنها منعت اجراء انتخابات جديدة او تنسيب عمال جدد اليها، كما حظرت تشكيل لجان نقابية وفروع لها في قطاع غزة.

في مطلع العام الحالي، وقع ١٣٠ عضواً من نقابة عمال النجارة والبناء عريضة تطالب باجراء الانتخابات، واختيار ثلاثة اعضاء من بين المنتسبين الى النقابة لتشكيل لجنة تحضيرية، وفق لوائح وقوانين اتحاد النقابات. وتحدد يوم ٢١ شباط (فبراير ) موعداً لعقد الجمعية العمومية للنقابة واجراء الانتخابات، بعد أن تم ارسال اشعار الى ضابط ركن العمل الاسرائيلي. وتضمن الاشعار اسماء وارقام البطاقات الشخصية للاعضاء، كما تم الاعلان عن ذلك كله في الصحافة المحلية ( **الشعب** ، ١٩٨٧/٣/٤ ).

صبيحة يوم الانتخابات، فرض جنود الاحتلال الاسرائيلي جواً من الارهاب حول مركز الاقتراع، بهدف منع العمال من الدخول الى المكان والادلاء بأصواتهم. وازاء اندفاع العمال واصرارهم على ممارسة حقهم النقابي، استدعت سلطات الاحتلال قوات كبيرة تمركزت حول بناية اتحاد النقابات وعملت على منع عشرات العمال من الوصول اليها ( **الاتحاد** ، حيفا، ١٩٨٧/٢/٢٢ ). غير ان قيام عدد من الوفود بزيارات تضامنية مع اتحاد نقابات العمال في قطاع غزة، في يوم الانتخابات، اسهم، الى حد كبير، في كسر الطوق الذي فرضته قوات الاحتلال. وكان ابرز هذه الوفود وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الذي ضم رئيس كتلة الجبهة في الهستدروت، بنيامين غورين، وجميل ابو راس، ورئيسة كتلة الجبهة في مجلس نعمات في الهستدروت، يافه غبيش، وعضو سكرتارية عصبة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل، يوسف الغازي ( **الطليعة** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ). واوضح ممثلو نقابة عمال النجارة والبناء ان ٧١ عاملاً ممن يحق لهم الاقتراع من أصل ٣١٦ عاملاً، تمكنوا من اختراق الحصار والوصول الى مقر الانتخابات، حيث أدلوا بأصواتهم. كما اوضح ممثلو النقابة ان الانتخابات أُجريت بصورة قانونية، وفقاً للمادة ٤١ من نظام النقابة، والتي تنص على اجراء الانتخابات بحضور نصف الاعضاء وواحد، فاذا لم يكتمل النصاب خلال ساعتين تجرى الانتخابات بمن حضر، وتكون نتائجها، في هذه الحالة، شرعية وتتفق واللوائح والقوانين المعمول بها في هذا المجال ( **الشعب** ، ١٩٨٧/٣/٤ ).

وبنتيجة التصويت، فاز في الانتخابات عايش محمد عبيد، الذي اصبح رئيساً للنقابة، وتوفيق محمد المبحوح، نائباً للرئيس وسكرتيراً لمجلس ادارة النقابة، وزياد صبحي عاشور، أميناً للصندوق، وعمر شاكر ابو عون وجميل احمد حرس وعزالدين أحمد السلح ومحمد علي العماري، اعضاء في الهيئة الادارية. وكانت اشرفت على عملية الانتخابات لجنة ضمت ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، تشكلت من عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد، يونس تيم، وعضو مجلس الاتحاد،

يوسف الطميزي. كذلك شارك في الاشراف على الانتخابات ممثلون عن نقابات الخدمات العامة والخياطة والنسيج في قطاع غزة وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وجمعية بنك الدم ( **الطليعة** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ).

بعد الانتخابات واعلان اسماء الهيئة الادارية الجديدة، تعرض الفائزون لضغوطات وملاحقات كثيرة من قبل سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي التي اعتقلت، ليلة الانتخابات، توفيق محمد المبحوح، وافرجت عنه في اليوم التالي، بعد ان طالبته بالتراجع عن مواقفه والطعن في شرعية الانتخابات. ورفض المبحوح المطالب الاسرائيلية، واعلن ان الانتخابات شرعية تماماً، وان القرار في هذا الشأن هو قرار الجمعية العامة للنقابة، وليس قراره الشخصي. وعرِّض هذا الموقف صاحبه للاعتقال مرة اخرى، حيث تليت عليه المطالب الاسرائيلية عينها وكرر، بدوره، رفضه لها. كذلك استدعت سلطات الاحتلال رئيس الهيئة الادارية للنقابة، عايش عبيد، واحتجزته لمدة ٢٤ ساعة،ابلغت اليه، خلالها، المطالب عينها. كما اعتقلت السلطات، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده عايش بعيد الانتخابات، العامل محمد أحمد شعبان، الذي اعتبرته سلطات الاحتلال من نشطاء الحركة العمالية في قطاع غزة. وتعرض شعبان، في اثناء فترة اعتقاله، لتعذيب نقل بسببه الى المستشفى الاهلي العربي للعلاج ( **الشعب** ، ١٩٨٧/٣/٤ ).

تعتبر تجربة الانتخابات في نقابة عمال النجارة والبناء في غزة بصورة خاصة شاهداً على طبيعة الصراع الجاري في المناطق المحتلة بين السلطات العسكرية الاسرائيلية وبين النقابات المهنية. ففي هذا المجال، تدعي سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأن الجزء الاكبر من النشاطات والفعاليات النقابية ليس الا غطاء للقيام بنشاطات سياسية في المناطق المحتلة. أما الزعماء النشيطون في النقابات المهنية، فيؤكدون انهم لا يقومون بهذه النشاطات، الا من اجل توفير المال وخوض نضالات نقابية تستهدف تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات العمالية في المناطق المحتلة ( **المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٣/٦؛ من مقال لداني روبنشتاين، **دافار** ، دون ذكر تاريخ النشر ).

## انتخابات أخرى

على الصعيد النقابي، ايضاً، اجريت خلال شهري كانون الثاني/شباط ( يناير/فبراير ) الماضيين انتخابات نقابية في كل من جمعية المهندسين في قطاع غزة ونقابة المحامين الاردنيين ونقابة الاطباء في طولكرم ومجلس طلبة جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، وكانت كما يلي:

○ جمعية المهندسين في قطاع غزة: اجريت الانتخابات في هذه الجمعية بتاريخ ١٩٨٧/١/١٣، وفازت، بنتيجتها، الكتلة الوطنية بثمانية مقاعد. وحصلت الكتلة الاسلامية المنافسة على مقعد واحد. تمت عملية الاقتراع في قاعة جمعية الشبان المسيحية، وأدلى ٣٢٧ عضواً من أصل ٣٩٠ يحق لهم التصويت بأصواتهم في الانتخابات، وتغيب ٦١، وأبطلت ورقتان لعدم قانونيتهما. وفاز، بنتيجة الانتخابات، المهندسون سعد حزمه وحاتم ابو شعبان وعبدالسلام زقوت وافريج الخيري وفريد الغرابلي وجمال النواجحة واسماعيل ابو شنب وسليم الآغا ووليد شهادة. وانتخب، من بين الفائزين، المهندس حاتم ابو شعبان، نقيباً للجمعية، بعد ان حصل على ١٤٧ صوتاً مقابل ١٣٨ لمنافسه على منصب النقيب، اسماعيل ابو شنب ( **المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/١/٢٤ ).

○ نقابة المحامين الاردنيين، واجريت فيها الانتخابات بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٣؛ حيث تم اختيار عضوين لمجلس النقابة من بين اعضائها في الضفة الغربية، ففاز المحاميان وليد العسلي وصالح ابو عيد بـ ١٣٤ صوتاً و١٢٨ صوتاً على التوالي ( **الطليعة** ، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

○ نقابة الاطباء في طولكرم: عقدت الجمعية العامة لفرع نقابة الاطباء في طولكرم اجتماعها الانتخابي بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٩ في مجمع النقابات المهنية، وذلك بحضور رئيس فرع النقابة في الضفة الغربية، د.صلاح البسطامي، حيث اجريت انتخابات فرع النقابة، شاركت فيها كتلتان واسفرت نتائجها عن فوز احمد ابو بكر وسليم غنايم وعفيف جودة ومنذر السلمان وعزمي زنابيط وحسن خريشة ومحمد شاكر عبوشي وعادل عبدالخالق وهنطش ابو هنطش، بمقاعد الهيئة الادارية ( **الفجر** ،

١٩٨٧/٢/٢٠ ).

○ مجلس جامعة بيرزيت: وسط منافسة حامية بين ثلاث كتل انتخابية أجريت، بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢، انتخابات مجلس جامعة بيرزيت. والكتل المتنافسة هي: الاولى كتلة «شهداء مغدوشة»، وهي تحالف يضم حركة الشبيبة الطلابية وكتلة الوحدة الطلابية وكتلة الاتحاد الطلابي التقدمية؛ والثانية هي كتلة الشهيد غسان كنفاني؛ أما الثالثة، فهي الكتلة الاسلامية. وقد فازت كتلة «شهداء مغدوشة» بجميع مقاعد مجلس الطلبة. ووزعت المهمات الادارية على الفائزين كما يلي: مروان البرغوثي، سكرتيراً عاماً. ومحمد الجباريني، سكرتيراً للجنة الثقافية، ورنا سنان، سكرتيرة اللجنة الفنية، ولؤي شعث، سكرتيراً للجنة المالية، ورياض عطاري، سكرتيراً للجنة الكافتيريا، وجمال القرط، سكرتيراً للجنة التخصصات، واشرف الزين، سكرتيراً للجنة العمل التعاوني، وماجد عبدالفتاح، سكرتيراً للجنة الاجتماعية، ويوسف القرم، سكرتيراً للجنة الرياضية ( **الشعب** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ).

ربعي المدهون

# قرارات «القمة الاسلامية» بشأن القضية الفلسطينية

[في ما يلي نصوص قرارات مؤتمر القمة الاسلامي الخامس بشأن القضية الفلسطينية].

...

**ثالثاً ـ بشان وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان:**

ان مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد في الكويت في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ جمادى الاولى ١٤٠٧ هـ . ٢٦ ـ ٢٨ [كانون الثاني] يناير ١٩٨٧ م. منطلقاً من مبادىء واهداف ميثاق المؤتمر الاسلامي، مؤكداً على استمرار تعزيز التضامن الاسلامي مع شعب فلسطين والتزام الدول الاسلامية الثابت بدعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير اراضيه،

واذ يشعر ببالغ القلق حول ما يجري من احداث مفجعة ضد المخيمات بهدف تدميرها وازالتها وتشريد سكانها واجبارهم على النزوح منها تنفيذاً لمخططات التوطين والوطن البديل التآمرية على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وقيادته الشرعية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، واذ يعرب عن استنكاره الشديد لاستمرار الحصار المفروض من قبل ميليشيات حركة «امل» المدعمة من سورية، حول المخيمات الفلسطينية، وقصفها بمختلف انواع الاسلحة الفتاكة، وقتل وجرح الالاف من سكانها من الاطفال والنساء والشيوخ، ومنع وصول الادوية والعلاجات والمواد التموينية لها، وقطع الماء والكهرباء عنهم، اضافة الى اعمال الخطف والاعتقال والمداهمة والقتل على الهوية؛ كل ذلك حدث في نفس الوقت الذي يقوم فيه العدو الصهيوني بالاغارة الدائمة على هذه المخيمات وقصفها جواً وبحراً وفي مجزرة رهيبة ومتواصلة تجري فصولها المرسومة منذ عدة سنوات تحت سمع العالم وبصره، مسترشداً بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بحماية اللاجئين الفلسطينيين وايوائهم في الدول العربية المضيفة وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبالاستناد الى جميع القرارات الاسلامية الصادرة بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وخاصة نداء وزراء خارجية الدول الاسلامية التنسيقي في الثاني من [تشرين الاول] اكتوبر ١٩٨٦ والوارد في البيان /أ/٤١/٧٤٠:

اولاً ـ يقرر الدعوة الى:

١ ـ وقف اطلاق النار وجميع اشكال الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية فوراً.

٢ ـ رفع الحصار المفروض نهائياً عن المخيمات الفلسطينية وتأمين وصول المساعدات الطبية والمواد الغذائية لسكانها.

٣ ـ عودة المهجرين والمختطفين الفلسطينيين الى مخيماتهم واعادة تعميرها لهم والتعويض عن جميع ما لحق بهم من خسائر واضرار.

٤ ـ دعم وتأييد الجهود التي تبذلها اللجنة التي شكلتها جامعة الدول العربية في اجتماع مجلسها الطارىء الاخير بشأن تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة العربية حول وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان.

ثانياً ـ يقرر عقد جلسة طارئة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في مقر الامانة العامة بجدة لبحث اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان.

**رابعاً ـ بشأن قضية فلسطين والشرق الاوسط :**

ان مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في الكويت في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ جمادى الاولى ١٤٠٧ هـ : ٢٦ ـ ٢٨ [كانون الثاني] يناير ١٩٨٧ م. منطلقاً من مبادىء واهداف ميثاق المؤتمر الاسلامي، مؤكداً على استمرار تعزيز التضامن الاسلامي مع شعب فلسطين والتزام الدول الاسلامية الثابت بالوقوف صفاً واحداً الى جانب النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، مؤكداً على ان قضية فلسطين ـ بما فيها مدينة القدس الشريف ـ هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الاوسط، وان استمرار احتلال العدو الاسرائيلي الصهيوني للاراضي الفلسطينية، والعربية، ورفضه الانسحاب منها، وضمه لمدينة القدس الشريف واعلانها عاصمة ابدية وموحدة، وتنكره للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، انما يشكل انتهاكاً

صارخاً لمبادىء القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية، معبراً عن بالغ القلق من ازدياد تردي الاوضاع، سواء في منطقة الشرق الاوسط، وبخاصة في فلسطين المحتلة، نتيجة للحروب والاعتداءات المستمرة التي يشنها العدو الاسرائيلي الصهيوني على دول المنطقة وشعوبها، وبخاصة الشعب الفلسطيني، وبالدعم الكامل واللامحدود من قبل الولايات المتحدة الامريكية، مما يعرض السلم والامن الدوليين لأشد حالات الخطر، مقتنعاً بوجوب اتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة لمواجهة تمادي العدو الاسرائيلي وعصاباته الصهيونية في عدوانهم المستمر، وانتهاكاتهم المتعمدة لحرمة المسجد الاقصى المبارك، وتصاعد عملياتهم الارهابية الرسمية والمنظمة، وممارستهم اليومية لسياسة الارض المحروقة ضد المواطنين العرب والفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، وبخاصة في مدينة القدس الشريف، موقناً بأن الوقت قد حان لاتخاذ التدابير الزجرية التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وتطبيقها الفوري على العدو الاسرائيلي الصهيوني، معتبراً ان الابقاء على اي شكل من اشكال العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية، وغيرها، وعلى اي مستوى كان مع العدو الاسرائيلي الصهيوني، انما يشجعه، ويساعده، على مواصلة احتلاله للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وعلى تنكره الدائم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وما يجسده ذلك من مخاطر حقيقية على المبادىء والقيم والتراث والثقافة والحضارة الاسلامية، وما يشكله، ايضاً، من مخالفة واضحة وصريحة لميثاق المؤتمر الاسلامي، وقراراته العديدة، مسترشداً بجميع قرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن قضية فلسطين والشرق الاوسط، واستناداً الى جميع القرارات الاسلامية الاخرى والصادرة بهذا الشأن:

اولاً - تأكيد التزامه وتمسكه التام بالمبادىء والاسس التالية، التي ينبغي ان يقوم عليها حل قضية فلسطين والشرق الاوسط، وهي:

١ - ان قضية فلسطين - قضية المسلمين الاولى - هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ولب الصراع العربي - الاسرائيلي.

٢ - ان قضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط، كل لا يتجزأ في المعالجة والحل: وعلى هذا، فلا يمكن تجزئة الحل او جعله يشمل بعض اطراف الصراع وقصره على بعض اسباب النزاع دون غيرها. كما لا يمكن اقامة سلام جزئي؛ اذ لا بد ان يكون السلام شاملا لجميع الاطراف.

٣ - ان السلام العادل في المنطقة لا يمكن ان يقوم الا على اساس انسحاب العدو الاسرائيلي الكامل، وغير المشروط، من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تشمل:

(أ) حقه في وطنه فلسطين.

(ب) حقة في العودة الى وطنه واسترداد ممتلكاته، كما كفلتها قرارات الامم المتحدة.

(ج) حقه في تقرير مصيره بنفسه، ودون اي تدخل خارجي.

(د) حقه في الممارسة الحرة لسيادته على ارض وطنه وعلى موارده الطبيعية فيها.

(هـ) حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة في فلسطين، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - مدينة القدس الشريف - عاصمة فلسطين - جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة، ولا بد من انسحاب العدو الاسرائيلي الكامل، وغير المشروط، منها، واعادتها الى السيادة الفلسطينية.

٥ - ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولها، وحدها، الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب، والاشتراك، اشتراكاً مستقلاً ومتكافئاً، في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي - الاسرائيلي، من اجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وان الحل لا يعتبر شاملاً وعادلاً ومقبولاً اذا لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في وضعه، وقبوله، كطرف مستقل ومتساو ومتكافىء مع بقية الاطراف المعنية؛ كما لا يحق لاي جهة ان تدعي التمثيل، او التفاوض، حول قضية فلسطين، شعباً وارضاً وحقوقاً؛ كل ما يخالف ذلك يعتبر لاغياً، وباطلاً، ولا يترتب عليه اي اثر قانوني.

٦ - ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية، والعربية، ولا يشكل اساساً كافياً لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط.

٧ - رفض كافة الاتفاقيات والمبادرات الانفرادية التي تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في

العودة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، والتي تتناقض مع مبادىء الحل العادل، والشامل، للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط، ضمانا للسلام العادل والشامل في المنطقة.

ويؤكد المؤتمر على ضرورة تقديم الدعم الكامل والفعال للشعب الفلسطيني في وطنه المحتل، مادياً ومعنوياً، وتعزيز صموده ومقاومته لمؤامرة الادارة الذاتية.

ثانياً ـ والتأكيد على ان اي حَل لا يقوم على تلك المبادىء والاسس جميعها، وتطبيقها بدون استثناء، لا يمكن ان يؤدي الى السلام العادل، بل يزيد من عوامل تفجير الوضع في المنطقة ويساعد العدو الاسرائيلي على تحقيق اهدافه وسياسته التوسعية والاستعمارية الاستيطانية العنصرية، ويشجع على الحلول الثنائية والجزئية، ويتجاهل جوهرالقضية ويمهد الطريق امام السياسات والمشاريع العدوانية، اياً كان مصدرها لتصفية قضية فلسطين.

ثالثاً ـ التزام الدول الاسلامية بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، برعاية الامم المتحدة، باشتراك جميع الاطراف المعنية بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة، ومشاركة سائر الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وذلك من اجل تنفيذ القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بهذا الشأن، وعقد لجنة تحضيرية تحضرها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن.

رابعاً ـ قيام الدول الاعضاء بالتحرك ، بصورة جماعية، من اجل استصدار قرار جديد من مجلس الامن يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة لوطنه فلسطين وتقرير مصيره بنفسه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد، وطبقاً للقرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن.

خامساً ـ تأكيد ادانته الشديدة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية لاستمرارها:

• في موقفها المعادي للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ودعمها المستمر للعدو الصهيوني في احتلاله جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

• وتقديم الدعم المستمر والمتعاظم للعدو الصهيوني في جميع المجالات، وخاصة العسكرية والسياسية والاقتصادية، تنفيذاً لاتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما وجعل الكيان الصهيوني مخزناً للسلاح الاستراتيجي ومستودعاً للذخيرة ضد شعوب المنطقة ودولها.

• واستخدام حق النقض ( فيتو ) لمنع صدور قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بقضية القدس وفلسطين والشرق الاوسط، مما يشكل حماية كاملة للعدو الصهيوني في استمرار اعتداءاته، واحتلاله، وسعيه الى ابادة الشعب الفلسطيني وضم الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، متنكرة بذلك لمسؤولياتها، كدولة كبرى مسؤولة عن حفظ الامن والسلم الدوليين.

• وبالحملة الدبلوماسية والاعلامية المسعورة التي تقوم بها في العالم اجمع، وفي دول اوروبا الغربية بشكل خاص، ضد منظمة التحرير الفلسطينية، من اجل غلق مكاتبها، وسحب الاعتراف بها، وطمس الوجود السياسي للشعب الفلسطيني في بلدانها.

سادساً ـ تعزيز الاتصالات مع المجموعة الاوروبية لاتخاذ مواقف اكثر تقدماً لتنفيذ قراراتها السابقة ازاء قضية فلسطين والشرق الاوسط ، وتطويرها انطلاقاً من احترام الشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة وقراراتها، ودعوتها الى توسيع دائرة علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وبما يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، وفقاً لقرارات الامم المتحدة.

سابعاً ـ مواصلة العمل، بكل الوسائل والطرق، من اجل توضيح خطة السلام العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في مدينة فاس لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط، والتي تبناها مؤتمر القمة الاسلامي الرابع بالدار البيضاء، وشرح ابعاد هذه الخطة وكسب التأييد الدولي لتنفيذها.

ثامناً ـ التزامه وتمسكه بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، واعتبار ان جميع المستوطنات التي انشأها او سينشئها العدو الصهيوني في جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، هي اجراءات وممارسات باطلة، وملغاة، وغير شرعية، يجب ازالتها والتوقف عنها طبقاً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها العديدة الصادرة بهذا الشأن.

تاسعاً ـ يقرر وقوفه الدائم الى جانب الشعب

الفلسطيني في تصديه المستمر ومقاومته الباسلة لسياسة الارهاب الرسمي والمنظم التي يمارسها العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة بازالته للمخيمات، وتهجير سكانها، وهدم المنازل والاحياء، ومصادرة الاراضي والممتلكات، وزرع وتوسيع المستوطنات الصهيونية، واعتقال المواطنين وتعذيبهم وابعادهم، بغية تفريغ الارض من سكانها الشرعيين، واغلاق الجامعات والمعاهد العلمية، وتطبيق التشريعات الصهيونية التي اقرها الكنيست الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتعتبر هذه الاجراءات بالغة الخطورة امعاناً في استمرار تنفيذ سياسة العدو الصهيوني في ضم الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة وتهويدها، خلافاً لارادة المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب.

عاشراً:

(أ) يدين، بشدة، العدو الصهيوني لعدم امتثاله لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة بشأن قراره ضم مرتفعات الجولان وتطبيق قوانينه وولايته عليها، ويؤكد، مرة اخرى، ان هذا القرار غير قانوني، وبالتالي فهو باطل ولاغ وغير شرعي، ولا يترتب عليه اية نتائج قانونية، وانه عمل عدواني بموجب احكام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها.

(ب) يدين، بشدة، التدابير الارهابية القمعية التي اتخذها العدو الصهيوني ضد المواطنين العرب السوريين في مرتفعات الجولان المحتلة وتجريدهم من حقوقهم وحرياتهم الاساسية، منتهكاً بذلك احكام اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ والاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويشيد المؤتمر بمقاومة هؤلاء المواطنين للاحتلال والضم، ويؤكد تأييده الكامل لكفاحهم العادل دفاعاً عن حريتهم وسلامة اراضيهم وهويتهم الوطنية.

(ج) يرفض ويدين تهديدات العدو الاسرائيلي ضد الجمهورية العربية السورية ووحدة اراضيها وسلامتها الاقليمية وقواتها المسلحة، ويعرب عن دعمه الكامل والقوي وتضامنه مع كفاحها العادل ضد العدوان والاحتلال الصهيوني ومن اجل تحرير اراضيها المحتلة.

حادي عشر ـ تأكيد حرصه الشديد على استقلال لبنان وسيادته ووحدته، ارضاً وشعباً ومؤسسات، كما يؤكد ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي اللبنانية دون قيد او شرط، وضرورة ضمان سيادة لبنان الكاملة، والمطلقة، على اراضيه كافة، وفي كل المجالات الوطنية، ويحيي صمود الشعب اللبناني البطل وثباته في تصديه المستمر للعدو الصهيوني المحتل ومقاومته الوطنية الباسلة لقوات الغزو الاسرائيلي في الجنوب اللبناني.

ثاني عشر ـ دعوة الدول الاعضاء، وشعوبها، لعدم اقامة جميع العلاقات، السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، المباشرة، وغير المباشرة، مع العدو الصهيوني، وان تقوم الدول الاعضاء التي لا تزال تحتفظ بأي شكل من اشكال هذه العلاقات، وعلى اي مستوى كان، بقطع هذه العلاقات فوراً ودون ابطاء، وذلك تنفيذاً لميثاق وقرارات المؤتمر الاسلامي.

ثالث عشر ـ تأكيد التزام الدول الاسلامية جمعاء بالعمل صفاً واحداً، من اجل تنسيق مواقفها ومضاعفة جهودها في جميع المحافل الدولية، من اجل القضاء على جميع اشكال العنصرية والتمييز العنصري والصهيونية، وتخليص الانسانية والمجتمعات الدولية، والشعوب العربية، والاسلامية، والافريقية، من شرورها واثارها المتمثلة جلياً في كل من الكيان الاسرائيلي في فلسطين المحتلة نظام بريتوريا العنصري في جنوب افريقيا، ودعوة الدول الاعضاء لاستخدام جميع امكاناتها، الاقتصادية والمالية، باعتبارها من الاسلحة الفعالة المؤثرة ضد الصهيونية والعنصرية.

كما يعلن، من جديد، عن تضامنه الثابت مع النضال العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا، بقيادة منظمة سوابو، وشعب جنوب افريقيا، بقيادة حركات التحرير الوطنية.

رابع عشر ـ دعوة جميع الدول التي تسمح بالهجرة اليهودية ـ منها، او عبر اراضيها ـ الى فلسطين المحتلة لوقف هذه الهجرة غير الشرعية لفلسطين، ومناشدتها تسهيل الاجراءات الرامية لعودتهم لمواطنهم الاصلية.

ويطلب من الدول الاعضاء ـ وفقاً لقوانينها وتشريعاتها المحلية ـ اتخاذ مثل هذه الاجراءات التي تشجع اليهود المهاجرين على الهجرة المعاكسة من فلسطين المحتلة.

خامس عشر ـ التأكيد على ضرورة فتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في ما بقي من عواصم الدول الاسلامية الاعضاء، باعتبارها الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني، ومنح هذه المكاتب جميع الحقوق والمزايا والحصانات الدبلوماسية الكاملة.

سادس عشر ـ التزام جميع الدول الاسلامية، مجدداً، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم الدعم لها، والتأكيد، مجدداً، على حقها في مواصلة الكفاح بجميع اشكاله، العسكرية والسياسية والاقتصادية، وبجميع الوسائل الاخرى الممكنة.

سابع عشر ـ دعوة الدول الاعضاء، مجدداً، الى المبادرة الى تقديم العون العاجل والفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتمكينها من اعادة بناء ما دمرته الحروب في لبنان من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومساكنهم وللتعويض عما لحق بسكان هذه المخيمات من خسائر بشرية ومادية هائلة.

ثامن عشر ـ يحيي دول العالم الثالث الصديقة المحبة للسلام والعدل والمساواة، وبخاصة دول حركة عدم الانحياز ودول منظمة الوحدة الافريقية لمواقفها المبدئية الثابتة في نصرة قضية فلسطين ومساندتها الدائمة للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني ومن يسانده ويحميه.

ويؤكد، ايضاً، ان اعادة العلاقات مع اسرائيل (توأم النظام العنصري في جنوب افريقيا) انما تشكل عامل تنشيط للسياسة العنصرية الاسرائيلية ـ البريتورية في افريقيا والبلاد العربية وضد مصالح وحقوق شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين، وان هذه السياسة لا يمكن فصل بعضها عن بعض، لأن العدو واحد في اهدافه واداته واخطاره.

تاسع عشر ـ يقرر:

١ ـ استمرار الدول الاعضاء باصدار طابع فلسطين، بصورة دائمة ومستمرة، مادامت قضية فلسطين والقدس الشريف قائمة.

٢ ـ دعوة الدول الاعضاء التي لم تصدر هذا الطابع بعد، او تلك التي لم تحول ريعه بعد، ان تقوم بذلك في اقرب وقت ممكن، وقبل نهاية السنة الحالية ١٤٠٧ هـ.

٣ ـ قيام جميع الدول الاعضاء بتحويل ريع طابع فلسطين بصورة دورية ومنتظمة الى جمعية رعاية اسر مجاهدي وشهداء فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) والمعروفة بالاجنبية باسم «بالستاين ويلفير سوسايتي» ـ بي. ال. او.

عشرون ـ يقرر:

١ ـ تأييد ودعم الجهود التي تقوم بها لجنة الخبراء المكلفة باعداد منهاج مادة تاريخ وجغرافية فلسطين.

٢ ـ المباشرة في تدريس مادة تاريخ وجغرافية فلسطين، كمنهاج موحد، مادة الزامية مقررة في جميع مراحل التعليم المدرسية، وفي جميع مدارس الدول الاسلامية الاعضاء، اعتباراً من مطلع العام الدراسي القادم، ١٩٨٧ / ١٩٨٨ م.

٣ ـ دعوة الدول الاسلامية وجميع المؤسسات المعنية والهيئات الخيرية والجامعات، وكذلك البنك الاسلامي للتنمية، من اجل المساهمة المادية الكريمة في تحمل نفقات طباعة كتب المنهاج المدرسي المقررة باللغات المختلفة للدول الاسلامية، والتي تقوم لجنة الخبراء بتحديدها.

واحد وعشرون ـ يقرر:

١ ـ تطبيق احكام المقاطعة الاسلامية ضد العدو الاسرائيلي في جميع الدول الاسلامية الاعضاء، واعتماد المبادىء العامة للمقاطعة، والقانون الاسلامي الموحد، واللوائح الداخلية للمكاتب، والاجتماعات الدورية المقررة، واعتبارها جزءاً من تشريعاتها الوطنية.

٢ ـ قيام الدول الاسلامية، التي لم تنشىء، بعد، مكاتب اسلامية للمقاطعة في بلدانها، بانشاء هذه المكاتب وتعيين المدراء لها وتسميتهم، ليكونوا ضباط الاتصال لبلدانهم مع المكتب الرئيسي للمقاطعة.

اثنان وعشرون ـ يقرر:

١ ـ تأييد الجهود التي يقوم بها المكتب الاسلامي للتنسيق العسكري مع فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية).

٢ ـ استمرار التعاون الاخوي والتنسيق المشترك بين القيادات العسكرية المختصة في الدول الاسلامية وبين القيادة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لمساندة ودعم النضال التحرري العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني ومن يسنده ويحميه.

٣ ـ استمرار الدول الاسلامية في تقديم المزيد من الدعم والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتلبية احتياجاتها المتزايدة، من المستلزمات والتجهيزات والكفاءات والخبرات العسكرية، وتخصيص المنح الدراسية والدورات التدريبية اللازمة لها، وتعزيز الاتصالات الثنائية معها، لتحقيق ذلك.

ثلاثة وعشرون ـ يقرر تأييد ودعم الجهود التي

تبذلها اللجنة الاسلامية لمراقبة تحركات العدو الصهيوني.

اربعة وعشرون ـ يقرر تأييد ودعم الجهود التي تبذلها لجنة الخبراء الاسلامية لبحث مواجهة اخطار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

**خامساً ـ بشأن مدينة القدس الشريف:**

ان مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد في الكويت في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ جمادى الاولى ١٤٠٧ هـ / ٢٦ ـ ٢٨ [كانون الثاني] يناير ١٩٨٧ م.

منطلقاً من مبادىء واهداف ميثاق المؤتمر الاسلامي، مؤكداً على استمرار وتعزيز التضامن الاسلامي مع شعب فلسطين، والتزام الدول الاسلامية الثابت باعلان الجهاد لتحرير مدينة القدس الشريف، وتخليص المسجد الاقصى المبارك، ونصرة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية الثابتة،

اخذاً بعين الاعتبار ما وصل اليه الوضع في المدينة المقدسة في ظل الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني البغيض، وما تتعرض له من اجراءات الضم والتهويد والتدنيس وطمس المعالم العربية والاسلامية وتشويه ما بقي منها، والاستمرار في تنفيذ البرامج الصهيونية والاستيطانية الهادفة لتغيير بنيتها السكانية والديمغرافية واعلانها عاصمة ابدية وموحدة لكيانه الدخيل،

ونظراً لما لحق بسكان مدينة القدس الشريف ـ العرب الفلسطينيين ـ من اضرار مادية وادبية بالغة وخسائر بشرية فادحة، نتيجة لسياسة الارهاب الرسمي والمنظم وسياسة الارض المحروقة التي تنتهجها بحقهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي وعصاباته الصهيونية الحاقدة، وما تقوم به من عمليات الطرد والابعاد وانزال العقوبات الجماعية والاعتداء اليومي على ممتلكاتهم ومقدساتهم،

ونظراً للوضع بالغ الخطورة الذي آل اليه المسجد الاقصى المبارك، نتيجة لتعرضه المستمر للانتهاكات الصهيونية المجرمة والمحاولات الرامية الى هدمه وازالته واقامة ما يسمى بالهيكل الثالث على انقاضه، وما يعبر ذلك عن تحد مستمر لمشاعر الامة الاسلامية والرأي العام العالمي، وانتهاك واضح وتنكر صريح للشرعية الدولية وقرارت الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى بهذا الشأن،

وحفاظاً على المكاسب التي حققها نضال الشعب الفلسطيني داخل وطنه المحتل، وعلى المستوى الدولي، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، وما يستوجب ذلك من مواصلة العمل الاسلامي المشترك لتجسيد هذه المكاسب،

ونظراً للترابط الجذري بين قضية فلسطين والصراع مع الصهيونية العنصرية، اذ ان اغتصاب فلسطين، بما فيها مدينة القدس الشريف، هو اساس هذا الصراع وسببه، وبالتالي فلا يحق لاي طرف من الاطراف ان يجعل من مدينة القدس الشريف موضعاً للمساومة او التنازل او التفريط،

واسترشاداً بجميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بمدينة القدس الشريف، واستنادا الى جميع القرارات الاسلامية الصادرة بهذا الشأن. يقرر:

اولاً ـ الالتزام الكامل بتنفيذ ما جاء في «برنامج العمل الاسلامي لمواجهة العدو الصهيوني» الذي اقره مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الى جانب جميع القرارات الاسلامية الاخرى والتوصيات الصادرة عن لجنة القدس ووضعها موضع التنفيذ، وذلك في جميع المجالات، وبخاصة الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ثانياً ـ ان قضية فلسطين والقدس الشريف هي قضية الاسلام والمسلمين الاولى، وان الجهاد لتحريرها وتخليص المسجد الاقصى المبارك ونصرة الشعب الفلسطيني، فرض عين على كل مسلم ومسلمة يؤديه المسلمون جميعاً، كل حسب قدرته واستطاعته، مرضاة لله عز وجل، وواجب فرضته الاخوة الاسلامية، ومن اجل احقاق الحق وازهاق الباطل.

ثالثاً ـ ان مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني المغتصب، وهي عاصمة فلسطين ـ الدولة المستقلة ذات السيادة ـ وان عودتها للسيادة العربية الفلسطينية انما تشكل الضمان الوحيد للمحافظة على طابعها العربي والاسلامي واستمرار قدسيتها وتأمين حرية العبادة فيها لجميع معتنقي الديانات السماوية الاخرى، والتي حفظها العرب والمسلمون على مدار القرون الاربعة عشر الماضية.

رابعاً ـ التزام الدول الاسلامية جمعاء باستخدام جميع امكاناتها المتاحة لمجابهة قرار العدو الاسرائيلي المتعلق بضم مدينة القدس الشريف واعلانها عاصمة ابدية، وموحدة، لكيانه الصهيوني، بما في ذلك قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والقنصلية، ووقف اي شكل من اشكال التعاون الاقتصادي، او الثقافي، او العلمي، او الفني، او غير ذلك من اشكال التعاون الاخرى القائمة، وعلى اي مستوى كان، بحق كل دولة

تعترف بهذا القرار العدواني.

خامساً ـ دعوة جميع دول العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية، الى عدم التعامل مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، بأي شكل من الاشكال يمكن ان يفهم منه او تحتج به تلك السلطات على انه اعتراف ضمني وقبول بالامر الواقع الذي فرضته باعلانها القدس عاصمة ابدية وموحدة للكيان الصهيوني.

سادساً ـ استمرار الاتصالات الجماعية، والفردية، مع حاضرة الفاتيكان والكنيسة الاورثوذكسية والمقامات والاوساط الدينية المسيحية الاخرى، بغية التوصل الى موقف اسلامي ـ مسيحي موحد، يحفظ لمدينة القدس الشريف طابعها العربي والاسلامي الديني المقدس.

سابعاً ـ التزام جميع الدول الاسلامية بمواصلة العمل والتنسيق مع المجموعات الدولية المؤيدة للحق العربي، والاسلامي، والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، من اجل تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، كاليونيسكو وغيرها، والمتعلقة بوقف الاجراءات والممارسات العدوانية في هذه المدينة المقدسة، وخاصة الانتهاكات المتعمدة على حرمة المسجد الاقصى المبارك والاماكن المقدسة الاخرى واضطهاد السكان العرب والفلسطينيين فيها.

ثامناً ـ دعوة جميع دول العالم الى عدم الاعتراف بشرعية الاجراءات والممارسات الصهيونية العدوانية المستمرة لتغيير المعالم العربية والاسلامية في مدينة القدس الشريف، واخلال التوازن السكاني واحداث التغيير الديمغرافي فيها، وادانة جميع اشكال هذه الاجراءات والممارسات العدوانية، واعتبارها باطلة ولاغية وغير شرعية، والعمل على مقاومتها وازالة كل ما يترتب عليها من نتائج وآثار قانونية.

تاسعاً ـ العمل على تنفيذ البرنامج الاعلامي المقرر في الخطة الاعلامية المقررة بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف، واقامة الندوات والمهرجانات التضامنية في العواصم العالمية والاوساط الشعبية والفكرية ومجموعات الرأي العام العالمي، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية واليابان واميركا اللاتينية، والتعاون في ذلك مع مجالس السفراء المسلمين ولجان نصرة فلسطين.

عاشراً ـ اقامة الاحتفالات الرسمية والشعبية بمناسبة «يوم التضامن الاسلامي مع شعب فلسطين» المصادف يوم ٨/٢١ من كل سنة ميلادية للتذكير بالمحاولة الآثمة لحرق المسجد الاقصى المبارك، وتداعي الدول الاسلامية للتضامن فيما بينها من اجل الدفاع عن قضية فلسطين والقدس الشريف وقضايا العالم الاسلامي الاخرى وانشاء منظمة المؤتمر الاسلامي، اطاراً للعمل الاسلامي المشترك.

حادي عشر ـ الموافقة على تآخي عواصم الدول الاسلامية جميعها مع مدينة القدس الشريف، عاصمة فلسطين، تعزيزاً للتضامن الاسلامي مع شعب فلسطين وتكريماً من الامة الاسلامية لسكان هذه المدينة المقدسة لدفاعهم المستميت عن حرمة اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، المسجد الاقصى المبارك والاماكن المقدسة الاخرى، ولثباتهم وصمودهم في وجه الاحتلال الاسرائيلي ومقاومتهم البطولية الرائعة له وتصديهم الشجاع لمخططاته الصهيونية الرامية الى تهويد مدينتهم المقدسة.

...

**بشأن صندوق القدس ووقفيته**

ان مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد في الكويت في الفترة من ٢٦/٢٨ جمادى الاولى ١٤٠٧ هـ / ٢٦ ـ ٢٨ [كانون الثاني] يناير ١٩٨٧ م.

منطلقاً من مبادىء واهداف ميثاق المؤتمر الاسلامي،

مؤكداً على استمرار تعزيز التضامن الاسلامي مع شعب فلسطين، والتزام الدول الاسلامية بتغطية رأسمال صندوق القدس، ووقفيته، بمساهمات مالية ثابتة،

مقدراً اهمية الدور الحيوي والفعال الذي يقوم به صندوق القدس من اجل دعم صمود ونضال الشعب الفلسطيني في جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة مدينة القدس الشريف،

منوهاً باهمية الدور الذي تضطلع به الوقفية لتأمين موارد مالية ثابتة لهذا الصندوق،

مشيداً بالدول الاسلامية التي تحافظ على تقديم تبرعات سنوية لصندوق القدس، ووقفيته، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية،

واستناداً الى جميع القرارات الاسلامية الصادرة بهذا الشأن، يقرر:

اولاً: التزام جميع الدول الاسلامية بتغطية رأسمال صندوق القدس، ووقفيته، والبالغ لكل منهما مائة مليون دولار، بمبالغ تعادل في قيمتها النسبة المقررة لحصة كل منها في ميزانية الامانة العامة.

ثانياً: قيام الامانة العامة باتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك.

[نقلاً عن **الشرق الاوسط**، لندن، ٣٠ و ١٩٨٧/١/٣١ و ١٩٨٧/٢/١]

◇
◇ ◇

# اوروبا بحثت في أزمة المنطقة

# نص «بيان بروكسل»

١ ـ ترتبط الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية مع بلدان وشعوب الشرق الاوسط بصلات سياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية وثقافية وانسانية، ذات اهمية خاصة. لهذا، فانها لا تستطيع ان تقف موقفاً سلبياً تجاه منطقة بهذا القرب منها، كما لا تستطيع ان تبقى لامبالية تجاه المشاكل الخطيرة التي تضطربها؛ اذ ان المخاطر الناجمة عن هذه المشاكل تؤثر على الدول الاثنتي عشرة بطرق عديدة.

٢ ـ وما زال التوتر والنزاع في الشرق الادنى، والاوسط، مستمرين في الوقت الراهن، ونحو الاسوأ. ويستمر المدنيون في معاناتهم التي تزداد، اكثر فاكثر، دون اية افاق للسلام. ان [دول] مجموعة الاثنتي عشرة تود ان تؤكد، مجدداً، ايمانها العميق بأن قضية البحث في السلام في الشرق الادنى، والاوسط، تبقى هدفاً اساسياً، وهي قلقة، قلقاً عميقاً، بشأن غياب اي تقدم في عملية ايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ وبالتالي، فان لدى دول المجموعة مصلحة مباشرة في البحث في حلول من طريق التفاوض للتوصل الى سلام عادل، وشامل، ودائم، في المنطقة، والى علاقات جيدة بين الدول المتجاورة، وفسح المجال للتطور الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتي تم تجاهلها لأمد طويل. ولقد اعلنت دول المجموعة عن المبادىء التي ينبغي ان ترتكز عليها الحلول، وذلك في مناسبات عديدة، وخصوصاً في «بيان البندقية».

٤ ـ وبناء عليه، فان [الدول] الاثنتي عشرة تود الاعلان عن انها مع عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة، باشتراك الاطراف المعنية واي طرف قادر على تقديم مساهمة ايجابية في عملية استعادة وحفظ السلام والمساهمة في التطوير الاقتصادي، والاجتماعي، للمنطقة.

وتعتقد دول مجموعة الاثنتي عشرة بأنه ينبغي على هذا المؤتمر تقديم اطار مناسب للمفاوضات الضرورية بين الاطراف المعنية مباشرة.

٥ ـ وبدورها، فان مجموعة الاثنتي عشرة سوف تكون مستعدة لأن تلعب دورها في ما يتعلق بمثل هذا المؤتمر، وسوف تسعى الى تقديم مساهمة ايجابية، وذلك من خلال رئيس المجموعة في حينه، ومن خلال الاعضاء منفردين، وذلك من اجل تقريب مواقف الاطراف المعنية من بعضها بعضاً لامكان عقد مثل هذا المؤتمر. وفي غضون ذلك، تطلب مجموعة الاثنتي عشرة من الاطراف المعنية الامتناع عن اي عمل قد يزيد الوضع سوءاً، او يعقد، او يؤخر، عملية البحث في السلام.

٦ ـ وتتمنى مجموعة الاثنتي عشرة، دون ان تحكم مسبقاً على الحلول السياسية المستقبلية، ان ترى تطويراً للظروف المعيشية لسكان المناطق المحتلة، وبشكل خاص في ما يتعلق بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية.

ولقد قررت المجموعة منح مساعدة للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، والسماح باعطاء منتجات الفلسطينيين في الاراضي افضلية الوصول الى سوق المجموعة.

بروكسل، ١٩٨٧/٢/٢٣

## بيرس زار القاهرة وتباحث مع مبارك

# نص البيان المصري ـ الاسرائيلي

اتاحت زيارة شمعون بيرس، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اسرائيل، الى القاهرة فرصة لاستمرار الحوار بين البلدين فيما يتعلق بالتزامهما الثابت والمشترك من اجل تكثيف الجهود، سعياً لسلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، بالاضافة الى رغبتهما المشتركة في تحسين علاقاتهما الثنائية.

وقد جرت المباحثات، خلال الزيارة، في ظل الروح التي سادت اجتماع قمة الاسكندرية في سبتمبر [ايلول] ١٩٨٦، واعاد فيها الجانبان تأكيد التزامهما بالبيان [الصحافي] المشترك الصادر عن هذه القمة. وأكد الجانبان، من جديد، الالتزام الذي اعلن في الاسكندرية بالتحرك بفاعلية نحو تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط.

ويرى الجانبان انه من الضروري اتخاذ الاجراءات الضرورية للاسراع بعملية السلام والتوصل الى اتفاق من خلال عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨٧ يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية على اساس قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨. وسيوفر المؤتمر الدولي الفرصة للمفاوضات المباشرة، من اجل حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي من جميع جوانبه، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي اطار جهودهما من اجل التغلب على الصعوبات المتبقية، اتفق الجانبان على مواصلة الاعداد للمؤتمر وتوسيع نطاق الحوار ليشمل جميع الاطراف المعنية.

[نقلاً عن **اخبار اليوم**، القاهرة، ١٩٨٧/٢/٢٨]

◇
◇ ◇

# البيان السياسي الصادر عن المؤتمر العام للاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين

عقد في الجزائر في الفترة من ٨ ـ ١٩٨٧/٢/١٠ المؤتمر العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين. وبعد مداولات جدية ومستفيضة في اللجنة السياسية المنبثقة عن المؤامرة، يعلن المؤتمر ما يلي:

١ ـ التصدي للمخاطر والمؤامرات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة؛ هذه المخاطر والمؤامرات التي تتمثل في محاولات تدمير البنية الجغرافية، والبشرية، للشعب الفلسطيني، من خلال زرع المستوطنات والمستوطنين، وكذلك عبر مشروع التقاسم الوظيفي الاردني ـ الاسرائيلي المشترك، الذي يهدف الى اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، وخلق قيادة بديلة، عميلة، تقبل بالحلول التصفوية للقضية، وكذلك محاولة اقامة مشاريع تنموية وهمية، لا يستفيد منها الا عملاؤها في الداخل، ونخص بالذكر خطة التنمية الاردنية التي يريد النظام في الاردن تنفيذها في الضفة وغزة، والتي تمّول، في الغالب، من القوى الرجعية والامبريالية، في محاولة لتضليل الرأي العام في فلسطين المحتلة، مستغلة في ذلك معاناة جماهيرنا

الفلسطينية.

٢ ـ ادانة الحلقة الثانية من حلقات المخاطر والمؤامرات التي تتمثل في الحرب البشعة ضد المخيمات الفلسطينية التي تشنها قيادة حركة «امل»، تدعمها في ذلك اطراف عربية وكذلك العدو الصهيوني. ان هذه الحلقة من المؤامرات لا تستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان فحسب، وانما تستهدف، ايضاً، المشروع الوطني اللبناني، ليصبح الطريق سهلا امام مشروع تقسيم لبنان الى كانتونات طائفية، ومن بعده تقسيم (بلقنة) المنطقة العربية بكاملها. ان لجم هذا المشروع الطائفي ـ التقسيمي لا يتم الا بايقاف هذه الحرب الهمجية، ودعم الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان، وضمان الحقوق المدنية والسياسية له، وفي مقدمها حقة في ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وبالتعاون والتنسيق مع القوى الوطنية اللبنانية.

كما لاحظ المؤتمر الحشود الاميركية تجاه السواحل اللبنانية، وفي منطقة الخليج العربي، التي تنطوي على احتمالات التدخل العسكري المباشر ضد شعوب هذه المنطقة، ويدعو الى ضرورة وضع الخطط الكفيلة بمواجهة هذه الحشود والتحركات الاميركية ولجمها، على قاعدة سياسة التضامن العربي الكفاحي ضد الصهيونية والامبريالية ومشاريعها.

٣ ـ التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا، وكياناً معنوياً شاملاً له، لا يقبل الشرذمة والتفتيت والبدائل، وادانة اية محاولات لشطب المنظمة، او تجاوزها، او احتوائها، او الوصاية عليها، والتمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. وفي هذا المجال، يؤكد المؤتمر الاهمية والضرورة القصوى والسريعة لوحدة فصائل المقاومة الفلسطينية، على اساس ثوابت قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية واتفاق عدن ـ الجزائر، كي تتمكن م.ت.ف. من مواجهة، ومجابهة، المخاطر والمؤامرات التي تتعرض لها. ويحيي المؤتمر، في هذا السياق، الجهود التي تمت على طريق استعادة الوحدة الوطنية، ويشيد بالمبادرة الجزائرية التي طرحها الاخ الرئيس الشاذلي بن جديد، معرباً عن استعداد الجزائر لاستضافة ودعم الحوار الوطني الفلسطيني، وصولاً الى الوحدة المنشودة.

٤ ـ يلفت المؤتمر الانتباه الى اشكال القمع والاضطهاد المعيشي كافة التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون في العديد من الاقطار العربية، حيث حظر العمل، ومنع التنقل والاقامة، ويطالب بالعمل من اجل الغائها ووقفها، اينما وجدت.

٥ ـ يطالب الكتاب والصحافيون الفلسطينيون بالغاء رسمي لاتفاق عمان، كما يحذرون من مخاطر سياسة كامب ديفيد، باشكالها كافة، لخطورتها على مستقبل القضية الفلسطينية وعلى مستقبل النضال الوطني العربي برمته، مؤكدين على ضرورة محاربة محاولات تعريبها وتعميمها، انسجاماً مع قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية في هذا الخصوص.

٦ ـ التمسك بثوابت النضال الوطني الفلسطيني واهدافه في حق العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة، والتأكيد على نهج الكفاح المسلح، والكفاح الجماهيري، واشكال الكفاح كافة.

٧ ـ الدعوة الى الوقف الفوري للحرب الايرانية ـ العراقية التي تهدر طاقات الشعبين، العراقي والايراني، ويخدم استمرارها العدو الصهيوني والقوى الامبريالية، وادانة المحاولات الايرانية المستمرة لاحتلال اجزاء من الارض العراقية، ومطالبة ايران بايقاف عدوانها وانسحابها الى الحدود الدولية التي كانت قائمة قبل الحرب، والشروع في المفاوضات السلمية. وفي هذا السياق، يؤكد الكتاب والصحافيون الفلسطينيون انحيازهم لمبدأ الدفاع عن الارض العربية العراقية وعن كل ارض عربية تتعرض للعدوان والغزو الخارجيين، وكذلك يدين المؤتمر العلاقات التسليحية الاميركية ـ الاسرائيلية ـ الايرانية.

٨ ـ تأكيد العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي على اساس الترابط بين مصير الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية، ومقاومة الخطاب القومي الزائف، والاقليمي، والطائفي، الذي يستعمل قناعاً للقضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية والتوجه القومي، والتحذير من التعابير والممارسات العنصرية المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني.

٩ ـ تأكيد علاقات الصداقة والتحالف المتينين مع دول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي الصديق.

١٠ ـ تأكيد علاقات التضامن مع حركات التحرر العالمي، ومع دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ودول اميركا اللاتينية التقدمية، والعمل على تطوير العلاقات معها، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وشعوب هذه الدول كافة. وفي هذا السياق، يشجب الكتاب والصحافيون الفلسطينيون تراجع بعض الدول عن قرارات قطع العلاقات مع اسرائيل، ويحيون مواقف الدول التي اتخذت مواقف حازمة مع نضال الشعب

الفلسطيني، وخاصة في افريقيا.

١١ ـ يؤكد المؤتمر اهمية تمتين العلاقات مع قوى حركة التحرر العربية في النضال المشترك ضد العدو الصهيوني وقوى الامبريالية ومن اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، ويخص المؤتمر بالذكر القوى الوطنية، والاسلامية، اللبنانية المناهضة للصهيونية والامبريالية.

١٢ ـ يحيي الكتاب والصحافيون الفلسطينيون نضال شعبي جنوب افريقيا وناميبيا، بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ومنظمة «سوابو»، ضد نظام بريتوريا العنصري الصهيوني والقوى الامبريالية، كما يحيي نضال شعب نيكاراغوا والسلفادور، ضد الهجمات الاميركية العسكرية، والسياسية، والاقتصادية.

١٣ ـ يحيي المؤتمر جماهير شعبنا الصامدة في فلسطين المحتلة، في مواجهتها لسياسات العدو الصهيوني كافة، ويحيي المؤتمر، بشكل خاص، مواقف صمود ونضالات كتابنا وصحفيينا، ويؤكد ضرورة التصدي الحازم للسياسة الصهيونية التي تستهدف تصفية المنابر الوطنية الاعلامية والثقافية الفلسطينية، وابعاد الصحفيين، التي كان آخرها ابعاد الزميلين اكرم هنية وحسن عبدالجواد، وكذلك ادانة سياسة اغلاق الصحف، والاقامة الجبرية، والاعتقال، والابعاد، والرقابة، والتصفية الجسدية.

١٤ ـ يحيي المؤتمر الصمود البطولي الرائع لشعبنا ومقاتلينا في مخيمات لبنان ضد الهجمة البربرية التي يتعرض لها شعبنا، وضد الابادة، والتجويع، ويشيد المؤتمر بالوحدة القتالية التي تجسدت على ارض الواقع، ويطالب باستمرارها وتعزيزها وتطويرها.

١٥ ـ يؤكد المؤتمر رفض القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كاساس لحل القضية الفلسطينية، ورفض مشروع ريغان ومشاريع الحلول التصفوية كافة التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية. كما يؤكد المؤتمر ان الاطار المناسب لايجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية هو المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات ضمن اطار الامم المتحدة، بحضور منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف كافة، كطرف مستقل ومتكافىء، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن.

تحيا وحدة فصائل المقاومة، وحدة منظمة التحرير الفلسطينية.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

وانها لثورة حتى التحرير والنصر.

الجزائر، ١٠/٨/١٩٨٧

◇
◇ ◇

# الشعبية والديمقراطية طالبتا بالتأجيل

# عرفات: المجلس الوطني جاهز للانعقاد

[فيما يلي، نصوص ابرز اجوبة الاخ ياسر عرفات عن الاسئلة التي طرحت عليه في المؤتمر الذي عقده في قصر الضيافة، في ابو ظبي، بتاريخ الاول من شباط ( فبراير ) ١٩٨٧]

**[حول احتمالات عقد المجلس الوطني الفلسطيني، متى؟ واين؟ وبمن؟]**

○ ان المفروض ان يعقد المجلس الوطني الفلسطيني في شهر شباط [فبراير الماضي]. الاخوة في الجبهة الشعبية وفي الجبهة الديمقراطية بالذات طلبوا منا ان نؤجل الموضوع شهرين لمزيد من الحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية بين فصائل الثورة الفلسطينية. بين الفصائل وليس بين الشعب

الفلسطيني، لأن الشعب موحد، فرحبنا بذلك.

... ان المجلس الوطني الفلسطيني جاهز للانعقاد، والمكان موجود، وحصلت على موافقة المكان، ولن اقوله، الآن، حتى لا يخربوا علينا، مثلما عملوا المرة الماضية. اذن المكان موجود، والزمان تحديده خاضع لرغبة اخواني في التنظيمات الاخرى التي بدأت حوارها. كما تعرف هناك حوار مع خمسة تنظيمات فلسطينية تم في تونس والجزائر وبراغ وموسكو، ومستمر هذا الحوار. ونحن دعونا باقي المنظمات الاخرى [الى] ان تشترك في هذا الحوار.

**[حول احتمالات المصالحة مع سوريا]**

○ ان لدينا قراراً بفتح صفحة جديدة مع كل اخواننا العرب، بما فيهم سوريا، ولقد دعوت الى ذلك في خطابي في المؤتمر الاسلامي، ونحن ننتظر ونترقب.

**[مؤتمر القمة العربي، واحتمالات عقده]**

○ حتى الآن... ليس هناك تأكيدات على عقد القمة العربية. ولكن جميع الاخوة، القادة العرب، يتعشمون بأن يكون هذا في اسرع وقت ممكن... [وهم ايضاً] مستبشرون خيراً بنجاح هذه القمة الاسلامية، التي اسميتها قمة التحدي الاسلامي، حيث ان التهديدات التي وصلت الى اخواني في الكويت، وموريس بعض هذه التهديدات، ليست بالشيء الهين. بالرغم من هذا، فقد عقدوا هذه القمة الاسلامية التي لولا هذه الادارة لتعطلت القمة الاسلامية، كما تعطلت القمة العربية. ولذلك، فقد وجهت كلمة شكر حول هذه النقطة بالذات، حول ارادة التحدي في امير الكويت والشعب الكويتي.

**[رؤيته بشأن احتمالات عودة مصر]**

○ تعرف انني من المتحمسين لعودة مصر بعيداً عن سياسة كامب ديفيد. وانا اعتبر ان كامب ديفيد ليست معركة مصرية... اعتبرها معركة عربية، مثل اهتمام المواطن المصري بالتصدي لكامب ديفيد ومثل اهتمام المسؤولين المصريين بالتصدي للتطبيع، فانا كذلك اعتبر نفسي مشاركاً لهم في التصدي لكامب ديفيد. انا اعتبرها معركة واحدة. وهذا هو الفرق بيني وبين الآخرين الذين يقولون ان مصر دخلت كامب ديفيد لندعها تذهب بعيداً. انا اقول: لا. لو راحت مصر، انا اضيع، ولو راح العراق، انا اضيع ايضاً، ولو اصاب السعودية او الجزائر شيء اصابني انا ايضاً، هذا معنى المعركة الواحدة والبعد الاستراتيجي. ان ما يحدث في جنوب السودان يهمني كما يهم السودان.

**[الضمانات التي قدمت قبل الانسحاب من مغدوشة]**

○ ان الانسحاب جاء بناء على المساعي التي قامت بها اللجنة العربية المنبثقة من اجتماع وزراء الخارجية العرب، وهي اللجنة السباعية برئاسة وزير الخارجية الجزائري، وبناء على المساعي الاخرى التي تمت في لبنان. وهنالك قدم لنا مشروع من اللجنة العربية ينص على وقف اطلاق النار، وفك الحصار، وادخال التموين، واطلاق سراح المخطوفين، واعادة التعمير، وفتح الطرقات، [والسماح لكل] الفلسطينيين ان يمارسوا حياتهم الطبيعية كالآخرين، وفي نفس الوقت ينسحب الفلسطينيون من مغدوشة.

... وقد قمنا بهذه البادرة، بأن قدمنا الى اللجنة العربية، امام هذا التعهد الذي تعهدته ووصلت به من خلال اتفاق مع كافة الاطراف في لبنان وفي دمشق ... هذه المبادرة بالانسحاب من مغدوشة. ولكنني قلت للجنة العربية ان انسحابي من مغدوشة لا يعني، اطلاقاً، انني سأقف مكتوف [اليدين] اذا لم تنفذ الاطراف الاخرى اتفاقها. فاذا لم ينفذوا اتفاقهم، فاني ساتصرف، بما فيه مصلحة شعبي.

**[حول المصالحة الفلسطينية، مستنكراً طرح السؤال]**

○ مصالحة فلسطينية [!] المقاتلون الفلسطينيون يقاتلون معاً، الناس يموتون معاً، وتقول مصالحة فلسطينية [!] الدم الفلسطيني مراق مع بعضه البعض، ماذا تعني المصالحة الفلسطينية اكثر من ذلك ؟، الشعب الفلسطيني، اطفاله ونساؤه ورجاله، يقاتلون دفاعاً في الخندق [ذاته] مع بعضهم البعض... [هل] هناك اكثر من ذلك وحدة [؟]. وحدة المقاتلين ووحدة الدم. وفي داخل ارضنا المحتلة، جماهير شعبنا في المخيمات وفي المدارس وفي الجامعات وفي القرى وفي المدن، في اروع انتفاضة مستمرة حتى الآن منذ ثلاثة اشهر. وانا ادعو بعض القيادات الفلسطينية التي ما زالت تعيش تحت الضغط السوري بالذات ان تكون على مستوى هذه القاعدة وهذه الجماهير.

**[خطة التنمية الاردنية، واجتماعه والملك حسين على هامش القمة الاسلامية]**

○ نحن نرفض هذه الخطة. وما نقوله في الغرف المغلقة هو ما نقوله خارج الغرف المغلقة. نحن ضد هذه الخطة. نحن، فقط، مع دعم الصمود لاهلنا... ان ماقلته واضح ودقيق جداً. لقد قلت ان اجتماعي بالملك حسين هو فتح صفحة جديدة بيننا. واتفقنا على بداية

احياء العمل المشترك عبر اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة لدعم صمود اهلنا داخل ارضنا المحتلة. وهذه اللجنة كانت قد انبثقت من مؤتمر القمة في بغداد عام ١٩٧٨، لدعم صمود اهلنا داخل الاراضي المحتلة. وقد اصدر جلالة الملك امراً للطرف الاردني ببدء العمل، مرة اخرى، في هذه اللجنة المشتركة.

**[حرب الخليج، ومخاطرها]**

○ انا قلت، بشكل واضح وصريح، ان استمرار هذه الحرب، التي تشكل خطراً على الامة العربية والامة الاسلامية وعلى المنطقة ككل، مالم يستطيع المسلمون ان يطفئوا هذه النار التي تأكل الاخضر واليابس، فان هنالك خطراً كبيراً يتمثل في هذا التزايد في الاساطيل الاميركية والبريطانية في منطقة الخليج. وكل اسطول، بصراحة، سيطلب مرسى، والمرسى سيطلب قواعد، ولذلك، فان المنطقة تكون قد دفعت الى احضان القواعد الاجنبية مرة اخرى. ولذلك، علينا، كمسلمين، ان نطفىء هذه الحرب باسرع ما يمكن، قبل ان يستفحل هذا الخطر. ... للاسف، ان الطرف الايراني ما زال متشدداً ومتعنتاً ورافضاً لكل مساعي السلام، سواء كانت مساعي اسلامية او مساعي دول عدم الانحياز او مساعي الامم المتحدة، وكان يحاول منع عقد المؤتمر الاسلامي، وكان يستهدف احتلال البصرة في تلك الاونة بالذات، ولكن الحمد لله لم يحدث هذا، وليس امام امتنا الاسلامية الا ان تنفذ القرارات التي صدرت في قمتي الطائف والدار البيضاء، التي تقول باستخدام قوات اسلامية لفصل القوات المتحاربة او الفصل بينها... ان مبادرة فلسطينية قدمت الى لجنة المساعي الحميدة، وقد جرى البحث فيها مرة اخرى [في] اثناء انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في الكويت. ولكن، حتى الآن، لم نحصل على موافقة اسلامية كاملة بشأنها.

... ان المبادرة الفلسطينية تنطلق من انه على امتنا الاسلامية ان تشكل هذه القوة كقوة سلام اسلامية، طبقاً لقرارات الطائف والدار البيضاء بتشكيل هذه القوة، وان تنزل على اراضي الدولتين او الدولة التي توافق على استقبالها. ثم تتحرك الى مناطق القتال وتقف بين المتقاتلين.

... [لقد] سبق ان استخدم هذا الاسلوب على الصعيدين، الدولي والعربي؛ ففي سنوات الخمسينات اخذت اميركا قراراً من الامم المتحدة تحت شعار الوحدة من اجل السلام، وتحركت قوات من الامم المتحدة للفصل بين قوات كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، عند خط الطول ١٧ . والآن نواجه نفس الشيء بين دولتين، احدى القوتين رافضة، فلا بد ان نفرضها. وعربياً، عندما حاول عبد الكريم قاسم اثارة مشكلة مع الكويت تحركت قوة عربية الى الاراضي الكويتية، وكان قاسم معترضاً على تحرك القوة العربية التي تحركت على الارض الكويتية واوقفت القتال. وهناك امثلة كثيرة اخرى تعطينا طريقاً لكي ننطلق من اجل ايقاف هذه الحرب، اما بقوة اسلامية، او بقوة عدم الانحياز، او بقوة دولية؛ اما ان نتركها هكذا، فلا يجوز.

**[الوضع في لبنان والعودة الى بناء القواعد اللبنانية والفلسطينية]**

○ ان الموضوع اكثر من هذا بكثير. لقد ظنت بعض القوى اللبنانية انه بمجرد خروج الفلسطينيين سيرتاح لبنان. فماذا حدث [؟] ازداد الامر سوءاً، وثبت كم كان الفلسطينيون قوة تشكل ضمانة لوحدة لبنان بوجودهم، وكم كانوا ضمانة لمواجهة العدو الاسرائيلي الذي يعيث فساداً في المياه الاقليمية اللبنانية وله النفوذ والكلمة الرئيسية في كل منطقة لبنان. ولا اريد ان اتحدث عن الازمة الاقتصادية، ولا عن الامن الذي فقد في لبنان. وكلنا، لبنانيين وفلسطينيين، اعطينا لهذه الامة العربية اروع انتصاراتها. الانتصار الذي حدث خلال ٨٨ يوماً في اطول مواجهة عربية ـ اسرائيلية، التي انهينا فيها اسطورة التفوق الاسرائيلي بالاستراتيجية العسكرية التي كانوا معتمدين في استراتيجيتهم العسكرية على نقطتين: نقل المعركة الى ارض الخصم، وانهاء العملية بضربة عسكرية خاطفة تستغرق ساعات او اياماً. نحن، بدمنا الفلسطيني واللبناني، غيّرنا هذا المفهوم العسكري الاسرائيلي، فانتهت، الى الابد، نظريته القائمة على الحرب الخاطفة... وانتهت الحرب الخاطفة في استراتيجية اسرائيل.

... تم نقل المعركة الى ارض الخصم. فنحن، كفلسطينيين ولبنانيين، قد خضنا اروع حروب الاستنزاف ضد اسرائيل، هذه الحرب التي ما زالت قائمة في الجنوب اللبناني. هذا المنظور في لبنان ينطلق من منظور آخر عربي. في سنة ١٩٨٦، قال اعداء امتنا العربية ان سنة ١٩٨٦ [هي] نهاية الثورة الفلسطينية، واذ بالثورة الفلسطينية تعود مرة اخرى. وقالوا: في سنة ١٩٨٦ ستنهزم العراق امام ايران، ولم تنهزم العراق. وظلت القوتان، الفلسطينية والعراقية، تقاتلان دفاعاً عن الامة العربية. ولذلك قلت ان عام

١٩٨٧ يختلف عن عام ١٩٨٦. هذا هو البعد الاستراتيجي.

**[دوره في عملية الافراج عن المختطفين الاجانب في لبنان]**

○ لا تعليق على هذا السؤال.

**[العلاقات الفلسطينية ـ الليبية]**

○ بلا شك، اننا لا نستطيع ان ننسى معمر القذافي في حرب المخيمات. فهو كان ضد هذه الجريمة، وكان ضد العدوان على مخيماتنا، ونحن لا ننسى، كذلك، ان هناك تغييراً في الموقف الليبي تجاه الحرب العراقية ـ الايرانية؛ وهذان الشيئان مهمان جداً بالنسبة الينا. وانطلاقاً من هذا، نحن رحبنا بهذه الدعوة التي جاءت الى بعض اخواني الذين سيكونون، خلال الساعات القليلة القادمة، في ليبيا.

**[والعلاقات الفلسطينية ـ التونسية]**

○ انها علاقات جيدة. وفي زيارتي الاخيرة الى تونس عقدت مباحثات هامة مع السيد رئيس الوزراء، رشيد صفر، واخوانه من المسؤولين التونسيين، وشكرتهم على كل ما قدموه لشعبنا الفلسطيني في الظروف الصعبة. اما نقل القيادة العسكرية الفلسطينية من تونس، فهذا قرار كنت قد اتخذته بعد الغارة الجوية على مقري في حمام الشط، ووجدت انه لا يجوز ان نحمل اخواننا في تونس ثقل الوجود للقيادة العسكرية الفلسطينية في تونس. و [قد] اتخذت هذا القرار من خلال مبادرة من القيادة الفلسطينية، ولم يكن هناك اي طلب تونسي لنا بالنقل.

[نقلاً عن **الاتحاد**، ابو ظبي، ٢/٢/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

# اتفاق سري سوري ـ اميركي

[مقاطع من مقابلة مع ياسر عرفات حول المستجدات، فلسطينياً وعربياً ودولياً]

• **هناك لجنة عربية انبثقت عن اجتماع وزراء الخارجية العرب وذهبت الى لبنان وسوريا. وما هي نتائج مهمة هذه اللجنة ؟**

○ تقدمت اللجنة باقتراح هام جداً لوقف اطلاق النار حول المخيمات الفلسطينية. ونحن قبلنا هذا الاقتراح مع تعديل بسيط يدعو للتركيز على دور الشرعية اللبنانية وليس على دور الاطراف التي تعتدي على المخيمات، لأننا نحن، كثورة فلسطينية، نتعامل مع الشرعية في لبنان...

• **الكل يتحدث داخل لبنان، وفي الاوساط العربية، وحتى دولياً ان منظمة التحرير استعادت قوتها في لبنان، والكل يسأل هل ستترجم منظمة التحرير قوتها هذه بعودة سياسية الى لبنان ؟**

○ اذا كنت تقصد بسؤالك عودة القيادة الفلسطينية الى لبنان، فليس في برنامجنا مثل هذه العودة.

• **هل هناك اشكال اخرى لترجمة الوجود السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ؟**

○ نحن نصر على ضرورة اعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت. ولكن للاسف، فان مكاتب منظمة التحرير محتلة الآن من قبل عناصر مخابرات سورية بالاضافة الى عناصر من حركة «امل». وهناك، ايضاً، مؤسسات فلسطينية اخرى يجب ان تتواجد في لبنان، استناداً الى الاتفاق الذي ابرم بيني وبين الحكومة اللبنانية قبل مغادرتي لبنان في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢، مثل مركز الابحاث الفلسطيني، ومركز التخطيط الفلسطيني، والمؤسسات الصحية. لقد وجدت هذه المراكز في لبنان منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان اتفاقنا عام ١٩٨٢ ينص، فقط، على خروج القيادة العسكرية من بيروت.

• **هل تعتقد بان الوضع الشعبي اللبناني، الآن، يقبل هذا النوع من التواجد السياسي للمنظمة ؟**

○ هذا التواجد الذي اشرت اليه هو جزء من اتفاقيات المنظمة العربية، ولم نسمع من اي مسؤول في لبنان اي معارضة لهذا الوجود.

• **والوضع الشعبي ؟**

○ الوضع الشعبي، ايضاً، لا يعارض، بل بالعكس، فان الوضع الشعبي في لبنان اكثر وضوحاً في هذه المسألة. ان الاغلبية، الآن، في لبنان تتحدث عن عودة فلسطينية اوسع من هذا، وتصر علينا ان نفعل، ونحن نقول لهم: هذا ليس في واردنا.

• **بالنسبة لوضع المخيمات بالذات، هناك انباء عن ان مخيم شاتيلا شبه مهدم، وان اهله يعيشون داخل الملاجىء، القصف، الآن، اصبح يطال ملجاين من ملاجىء المخيم، الستم تفكرون بتحرك ما لمنع مجزرة داخل المخيمات ؟**

○ المجزرة بدأت منذ فترة، وفي كل المخيمات ، وليس في مخيم شاتيلا فقط. لدينا ٤ الاف شهيد وجريح. لدينا اكثر من ٨٠ الف مهجر، كما لدينا اربع مخيمات هي: المعشوق وجل البحر وابو الاسود والبرغلية محيت من الوجود. لدينا مهجرون من مدينة صيدا حوالى ٤ الاف عائلة. هناك جرائم ارتكبت مع بعض العائلات التي تسكن في المناطق اللبنانية، وقامت بهذه المجازر، للأسف، المخابرات السورية، وقام بها الجزار غازي كنعان.

• **الطرف الآخر المعلن في «حرب المخيمات» هو حركة «امل»: بعد ثلاثة اشهر من القتال كيف ترى وضع حركة «امل» ؟**

○ لقد انتهت العملية، انكشفت الاوراق كلها، فـ «امل» مجرد واجهة. كانوا يعتقدون، انهم خلال ايام، او اسبوعين على الاكثر، يستطيعون السيطرة على المخيمات، وتنطلي بذلك الخدعة والاكذوبة الكبيرة على امتنا العربية والاسلامية، من ان ما يحدث ضد المخيمات هو من صنع حركة «امل». ولكن هذا الصمود الاسطوري للمخيمات كشف الاوراق كلها، واصبح هنالك ثالوث: اسرائيل وحركة «امل» وجيش لحد في الجنوب اللبناني. واليوم صباحاً (الاثنين ١٩/١/١٩٨٧) قصفت البحرية الاسرائيلية مخيمي «عين الحلوة» و «المية ومية» وقصفت «مغدوشة»، وجيش لحد يقوم حتى هذه اللحظة التي اكلمك فيها، بقصف مدينة صيدا وعين الحلوة، بينما الطيران الاسرائيلي لا يتوقف عن الاغارة. وقد قال الضابط الاسرائيلي لوبراني. نحن نقوم بهذه العمليات العسكرية لدعم حركة «امل» ولايقاف انهيارها في الجنوب اللبناني. وبكل اسف، فان الدبابات السورية تقوم، في الوقت نفسه، مع الوحدات الخاصة والمدفعية والصواريخ وعصابات «امل» واللواءين الاول والسادس من الجيش اللبناني، بمهاجمة مخيماتنا في بيروت. اي اذا لم تستح فافعل ما شئت. لذلك اذا كانت هناك حسنة واحدة للدم الزكي المراق فلسطينياً ولبنانياً، فهو كشف هؤلاء المتصهينين الذين كانوا، لفترة طويلة، متسترين بورقة التوت، فسقطت ورقة التوت. وهذه مؤامرة بدأت، عندما اتفق هنري كيسنجر مع سوريا عام ١٩٧٦.

الآن انكشفت الامور كلها. هناك مؤامرة اميركية ـ اسرائيلية مع النظام السوري لتقاسم النفوذ في لبنان. وهذا هو الاتفاق السوري مع ماكفرلين: حتى الخط ٣٧ جنوباً نفوذ اسرائيلي، وشمال نهر الاولي نفوذ سوري، مع خط احمر حول الكانتون الماروني المحمي اميركياً ـ فاتيكانياً ـ اوروبياً.

واريد ان اكشف لك سرا تجري احداثه الآن. فقبل ايام وصلت الى بيروت مسؤولة الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي. لقد انتقلت لتقيم في دمشق لاجراء مباحثات سرية مع المسؤولين السوريين، ومن اجل العودة الى الاتفاق السابق مع ماكفرلين، ومن اجل تأكيد الالتزام السوري بهذا الاتفاق والبدء في تنفيذه. ان هذا الاتفاق ينص، اضافة الى ما ذكرته عن تقاسم النفوذ، على البنود التالية:

١ ـ تقسيم لبنان الى كانتونات طائفية.

٢ ـ منع عودة منظمة التحرير الفلسطينية الى لبنان.

٣ ـ ضمان أمن الحدود الشمالية لاسرائيل من تهديد الفلسطينيين وحلفائهم.

واريد ان اكشف لك سراً آخر، وهو انه قد تم الاتفاق بين المسؤولين السوريين ومندوبة مجلس الامن القومي الاميركي على ما يلي:

اولاً: ان توافق سوريا على تحديد المدة الزمنية التي ستبقى فيها قوات الردع السورية في لبنان. وقد تم الاتفاق على ان تكون هذه المدة خمس سنوات منذ الآن.

ثانياً: لا يستطيع الرئيس امين الجميل ان يوافق على بقاء الردع لمدة خمس سنوات بينما تنتهي ولايته خلال سنتين، ولذلك وافقت سوريا مع المندوبة الاميركية السرية على تأييد تجديد ولاية الرئيس الجميل لخمس سنوات اضافية.

ثالثاً: تنازلت سوريا عن مطلبها السابق بأن تتولى

هي الاشراف على تأهيل الجيش اللبناني. وانت تعرف ان الاصرار السوري على هذه النقطة كان سبباً رئيسياً من [بين] الاسباب التي ادت الى فشل الاتفاق الثلاثي الذي جرى اعداده وتوقيعه باشراف سوريا.

**• الآن يجري التحضير لعقد قمة لبنانية ـ سورية...**

○ (عرفات مقاطعاً) سيتم عقد هذه القمة على اثر انتهاء المباحثات السرية التي تجري بين سوريا والمندوبة الاميركية المتواجدة في دمشق.

**• كانك تقول ان هذه النقاط ستكون نقاط الاتفاق في اجتماع القمة ؟**

○ هذه نقاط يطرحها الاميركان. ولكن اميركا تشدد على سوريا في نقطتين: الاولى ضرب الثورة الفلسطينية في لبنان؛ ثانياً: ضرب التيار الديني الاصولي، وقد تم، مؤخراً، ضرب التيار الاصولي في طرابلس، وها هي محاولات ضرب الثورة الفلسطينية جارية. ولا يزال الاميركيون يطالبون سوريا بضرب الاصوليين اللبنانيين الآخرين، وفي مقدمتهم «حزب الله». ولكنهم لا يستطيعون انجاز ذلك الآن، لأن ذلك سيخلق مشكلة بين سوريا وايران.

**• قبل ايام التقيت مع اسامة الباز في تونس. نريد ان نسأل سؤالاً عاماً. بعد هذه المرحلة الطويلة في العلاقات مع مصر، هل اعطتك مصر ما كنت تتوقع منها ؟**

○ المطلوب ليس ما تعطيني مصر، ولا ماذا اعطي مصر. المطلوب كيف اتعاون انا ومصر، لنخرج من الدوامة التي دخلنا فيها كأمة عربية بعد كامب ديفيد. وكما قلت في السابق، ان كامب ديفيد يجب ان لا يكون فقط مسؤولية مصرية، بل يجب ان يكون مسؤولية ومشكلة عربية.

**• هناك مشاكل معيشية للفلسطينيين في مصر، وحتى على هذا الصعيد هل قامت مصر بما كنت تتوقعه منها ؟**

○ لقد بحثت هذه الامور بصراحة في اللقاء مع اسامة الباز، مشاكل الاقامة ومشاكل الطلاب... الخ. قلت له: في الوقت الذي يقوم فيه الاخ الرئيس امين الجميل بهذه المكرمة منه بتجديد وثائق سفر الفلسطينيين العاملين في الخليج، يعاني الفلسطيني الذي يحمل وثيقة سفر مصر الكبيرة من مشاكل الاقامة والتنقل ؟ هناك وعد من الرئيس حسني مبارك بحل هذه الامور، وكذلك بالنسبة للطلاب. ولكن اريد ان اقول ان الموضوع بيننا وبين مصر ليس موضوع وثائق سفر ولا مشاكل طلاب، الموضوع اعمق من هذا بكثير، العلاقة مع مصر هل هي استراتيجية ام تكتيكية؟ لا، انها علاقة استراتيجية.

...

**• قام الملك حسين، مؤخراً، بجولة اوروبية، ساعياً الى نيل تاييد مادي لخطة التنمية الاردنية للمناطق المحتلة. هل لديكم تقييم لجولته هذه ؟**

○ لقد اتخذت اوروبا قرارها بالنسبة للتنمية في المناطق المحتلة، وقد ابلغني كلود شيسون، رسمياً، بهذا القرار. وهو يقول بأن السوق الاوروبية المشتركة ستتعامل مع الضفة الغربية وغزة كوحدة مستقلة، ليس عبرالاردن وليس عبر اسرائيل. ولذلك، شهد الاسبوع الماضي ان بعض الخضروات كانت جاهزة للتصدير من الاراضي المحتلة الى النرويج، ولكن اسرائيل اعترضت وقالت ان التصدير يجب ان يتم من خلالها، فرفضت السوق الاوروبية الاستجابة للابتزاز الاسرائيلي. واتفق، في الوقت نفسه، على ان المعونات التي ستقدم من السوق الاوروبية المشتركة للمناطق المحتلة، تقدم اما عبر السوق الاوروبية المشتركة الى مشاريع محددة، واما عبر المؤسسات الدولية.

**• بعد المرحلة الصعبة التي بدات في اواخر ١٩٨٢. ونحن الآن في العام ١٩٨٦، اذا عقدنا مقارنة بين المرحلتين، هل انت مرتاح للنتائج؟**

○ انا اقول هذا الرقم الفلسطيني هو الرقم الصعب. هناك اناس كثيرون كنت احدثهم عن هذا الرقم الصعب ولم يكونوا ميالين للتصديق، ذلك ان «طائر الحي لا يشجى» كما يقولون، ولكن اثبتت الاحداث ان هذا الرقم الفلسطيني هو طائر الفينيق الذي يقوم من الرماد والنار، اكثر عملقة واكثر قوة. في نهاية العام ١٩٨٦، اصبحنا نستطيع القول بأن الشعب الفلسطيني قد فرض نفسه على خارطة الشرق الاوسط.

**• اخ ابو عمار، الا ترى ان هناك جيلاً فلسطينياً جديداً يبزغ الآن ويفرض نفسه ووجوده من خلال حرب المخيمات ؟ ما هي نظرتك الى هذا الجيل، ودوره ؟**

○ انا من الذين يؤمنون بتدافع الاجيال. ولا اؤمن بهذا فقط، بل انا اناضل من اجله. وواجبي ان امهد الطريق لهذه الاجيال.

وانا حين ارى، الآن، الجنرالات الجدد الذين يواجهون اسرائيل وعصابات «امل»، كأروع ما تكون المواجهة، لا استطيع الا ان افكر بهم وبدورهم المقبل. لقد تركتهم في بيروت عام ١٩٨٢ اشبالاً، وها هم يتصدون للمواجهة والقيادة في عام ١٩٨٦ . هؤلاء الشباب هم مسؤوليتي، تماماً كما اتحمل مسؤولية جيل اطفال «الحجارة المقدسة» في المناطق المحتلة. ٥٠

في المائة من ابناء المناطق المحتلة هم من هذا الجيل الصاعد.

• **لقد ترجم هذا الجيل وجوده نضاليا، كيف سيترجم هذا الجيل وجوده سياسيا ؟**

○ يجب ان نفتح له كل الابواب. الآن، مثلاً، وداخل المجلس العسكري، صدر قرار باعتبار الجنرالات والقادة الجدد اعضاء في هذا المجلس. والقائمة طويلة. اذ لا احد مخلد، ويجب ان نسلم الراية للجيل الجديد. انا استلمت الراية من الجيل القديم، وفي اي لحظة من اللحظات، حين اشعر بالاطمئنان، سأسلم للجيل الذي يلي. انا الان مطمئن. مطمئن بأن هؤلاء الجنرالات الجدد سيوصلون الراية حتى القدس، وسيرفع هؤلاء الابطال الراية فوق اسوار القدس، فوق مآذن القدس، فوق كنائس القدس. ويروها بعيدة، ونراها قريبة، وانا لصادقون.

اجرى الحوار في تونس: بلال الحسن
[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٧/١/٢٦]

◇
◇ ◇

# حواتمة: نركّز على توحيد م.ت.ف.

[مقاطع من مقابلة مع الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، اجريت معه بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الجبهة]

• **حرب المخيمات ليست وليدة الساعة، بل هي الحرب الثالثة التي تتعرض لها المخيمات في لبنان منذ عام ١٩٨٢، هل يمكن القول ان اسباب هذه الحروب لم تتغير ؟ وهل لهذه الحروب من علاقة بوهم فصل ازمة الشرق الاوسط عن الازمة اللبنانية ؟**

○ اكيد ان اهداف هذه الحروب لم تتغير في الجوهر، بالاضافة الى هذا فقد جرى تطور نحو الاسوأ في الاشكال والاساليب لتحقيق اهداف هذه الحرب.

ان «امل» تعلن بوضوح عن اهداف حروبها هذه، وآخر الاعلانات المؤتمر [الصحافي] لنبيه بري يوم ١٤ شباط ( فبراير ) الجاري، الذي اكد فيه ان اتفاق القاهرة اصبح [ملغى]، و ساقطاً في نظره، وقدم نفسه ممثلا شرعيا وحيدا ليس فقط للطائفة الشيعية، بل لكل لبنان، عندما دعا الى عقد اتفاق جديد بين «امل» والفصائل الفلسطينية التي يمكن ان تحاورها يحل محل اتفاق القاهرة.

ان حروب «امل» [الثلاث] على المخيمات تمت تحت شعارات صارخة وهي: نزع سلاح المخيمات، تهجير مخيمات جنوب لبنان شمالاً، ولا سلاح في الجنوب الا سلاح «امل». وكل هذا يصب في «كامب ديفيد الامر الواقع» على ارض الجنوب، وتحويل سلاح «امل» الى حرس حدود يشكل حزام الامن الثاني لدولة العدو بجانب حزام الامن الاول الذي يشكله العميل انطوان لحد وقواته.

ان هذه الاهداف تنسجم كلياً مع شروط الترتيبات العسكرية والامنية التي وردت في اتفاق ١٧ ايار [ مايو ]... الذي سقط...

ثم عادت دولة العدو وطرحت هذه الشروط في مفاوضات الناقورة الثنائية المباشرة بعد سقوط اتفاق ١٧ ايار [ مايو ]، وبانتظام تطرح اسرائيل هذه الشروط عبر القنوات الاميركية والاوروبية، بل عبر قناة مندوب الامم المتحدة، الذي حمل مراراً شروط الترتيبات العسكرية والامنية الاسرائيلية التي تطرحها تل ابيب على عواصم الشرق الاوسط والتي تتلخص بنزع سلاح المخيمات وحصر السلاح في الجنوب بحركة «امل» من اجل فرض جدار الصمت الكامل بوجه المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية. وبعد اثبات «امل» لقدراتها على امتداد ستة اشهر في

منع اي طلقة تصدر من جنوب لبنان تجاه قوات العدو، فان اسرائيل تقدم وعداً بأنها ستنسحب من الشريط الحدودي المحتل خطوة خطوة، ويجري تسليم الشريط قطعة قطعة الى حركة «امل» حتى تثبت فيه كنتونها الطائفي الممتد من الضاحية الجنوبية في بيروت الغربية حتى حدود الهدنة مع دولة العدو.

لقد جرت محاولة الوصول الى هذه الاهداف، المدمرة لمجموع المصالح الوطنية الفلسطينية واللبنانية والعربية، بواسطة الحروب الدامية الظالمة على المخيمات، والتي تم تطويرها باشراك قطعات نظامية من الجيش اللبناني ممثلة باللواء الاول واللواء السادس من الذين يشاركونها خطواتها او الذين يتحالفون معها...

والشكل الثاني الذي حاولت فيه «امل» الوصول عبره الى هذه النتائج الدامية والمدمرة والتي لا تخدم الا اسرائيل والامبريالية الاميركية، وكل اشكال الحلول والصفقات الثنائية، سواء بصيغها القانونية، او بصيغ الامر الواقع، بعد ان تعذر [تمرير] صيغة ١٧ ايار [ مايو ] القانونية... تمثل في سلسلة المحاولات، التي لم تنقطع بعد، لشق الصف الفلسطيني، وقتل الوحدة الميدانية في الدفاع عن المخيمات، وحقها في الوجود، والحياة، وحمل السلاح للدفاع عن النفس بوجه العدو الصهيوني وكل اشكال العصابات الفاشية والطائفية الداخلية وسط غابة السلاح التي تحاصر المخيمات.

وفعلاً راهنت «امل» وشركاؤها على شق الصف الفلسطيني مراراً تحت شعارات كاذبة عنوانها «مقاومة انصار عرفات، والعرفاتية» وبحجج مختلفة، لكن هذه الاكذوبة لم تنطل على احد من ابناء المخيمات...

• **هنا يبرز سؤال محدد. على ضوء فشل كافة جهود «امل» العسكرية والسياسية لاسقاط المخيمات، ألم يطرأ تعديل على شكل الحرب التي تفرضها «امل» على هذه المخيمات ؟**

○ امام هذه الوقائع الصلدة، طورت «امل» وشركاؤها حربها الدامية على المخيمات، فلم تعد تقف عند حدود شن الحروب لنزع السلاح الفلسطيني وحصر السلاح من الضاحية الجنوبية حتى حدود الهدنة بـ «امل»، وما يترتب على هذا من ضرب وتفكيك لمدينة صيدا الباسلة تمهيداً لاستباحتها حتى تصبح مجموع هذه المنطقة كانتوناً طائفياً بيد «امل».

هذا التطوير طرح على جدول اعماله تصفية المخيمات الفلسطينية بقتل اكبر عدد ممكن من ابنائها وتطفيش ما يتبقى تحت ضغط، ليس حصار المدفعية وكل ادوات القتل فقط بل الحصار والقتل بالجملة من خلال حروب التجويع الناجمة عن هذا الحصار، والذي اوصل ابناء مخيمات برج البراجنة وشاتيلا الى اكل لحم القطط والكلاب والنداء لرجال الدين بالافتاء لاكل لحم الجيف حتى ابناء البشر الذين يصرعون برصاص «امل»، مما دفع بعدد من رجال الدين من الطائفة الشيعية، فعلاً، اجازة هذه الفتوى لان الضمير الانساني علا عندهم على جرائم «امل» التدميرية المشبوهة.

وبدأت... الاوساط السياسية المعنية بأزمة الشرق الاوسط [تتناقل] ان المطروح على جدول الاعمال هو تهجير [من] يتبقى حياً من ابناء المخيمات «بالتطفيش» الى خارج لبنان وتشير الاصابع باتجاه المخيمات الفلسطينية على الاراضي الاردنية، وكل هذا في خدمة خطوات لاحقة لها صلة بالحلول الانفرادية على الجبهة الاردنية ـ الاسرائيلية، والتي يشكل «التقاسم الوظيفي» عنوانها الاول.

والتطوير الثاني الذي دخل على خطة «امل» هو الغزل المباشر مع الكتائب وامين الجميل للوصول الى صفقة على جسد وجثة المخيمات بالدعوة الى الغاء اتفاق القاهرة والبحث عن عقد مجلس وزراء برئاسة امين الجميل ـ وهذا ما يطرحه نبيه بري بنفسه ـ بالاضافة الى شعاره المتكرر بأنه يدافع عن كل لبناني بغض النظر عن موقعه السياسي، من خلال حروبه الظالمة على المخيمات، وهو فعلاً يكمل بهذه الحروب ما بدأته الكتائب عام ١٩٧٥ بحثاً عن صفقة داخلية لبنانية طائفية تتقدم فيها حركة «امل» بأنها الممثل الشرعي والوحيد للكانتون الشيعي. هذا الكانتون الذي سيكون بالضرورة مزرعة للبرجوازية الشيعية الكبرى، والتي تريد اعادة ضخ اموالها المكدسة في غرب افريقيا بجنوب لبنان، وهذا يستوجب بالضرورة الصمت الكامل في الجنوب وعلى الحدود مع العدو. ولذا بدأت «امل» تطرح بان مخيمات الجنوب يجب ان تعود الى من كانت تدعي انها كانت لهم قبل عام ١٩٤٨، آل الخليل وآل السمحات وآل الخضرا والالات الاقطاعية والبرجوازية المهاجرة الاخرى.

• **اين اسرائيل من هذه الخطة، وهل تتقاطع خطة «امل» مع رغبات اطراف اخرى ؟**

○ ان خطة «امل» تتقاطع بالضرورة مع خطة اسرائيل في جنوب لبنان وفقاً للشروط العسكرية والامنية التي طرحتها بما يؤمن للعدو حدوداً هادئة صامتة ومحروسة بحراب «امل». وواضح ترحيب اسرائيل من

خلال دخولها على الخط بانجاد قوات «امل» في الاستمرار بقصف المخيمات والقوى الفلسطينية التي تقف صلبة بمواجهة خطة «امل».

وما جرى من غارات جوية وبحرية على مغدوشة وشرق صيدا هو الدليل الصارخ على نجدة العدو لـ «أمل» والتقاطع بينهما لضرب المخيمات، تدميراً وقتلاً وتشريداً.

وتجد «امل» كل الترحيب على يد جميع القوى التي تريد في المرحلة الاولى سيادة حالة من «اللاحرب» و«اللاسلم» في مجموع منطقة الشرق الاوسط تكون فيها كل الجبهات صامتة حتى يسهل اكثر فاكثر مواصلة خطط شطب العامل الفلسطيني واداته الوطنية التي تمثله في كافة ميادين الصراع على الارض والمحافل الاقليمية والدولية. وبعبارة اخرى مواصلة سياسة الانقسامات والشرذمة للمقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحجب استعادة الوحدة حتى تتمكن الحلول الدائرة في اطار قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ من فرض نفسها بين الدول، وشطب منظمة التحرير عنواناً لشطب حقوق الشعب الفلسطيني القائمة بذاتها والمستقلة، حقوق العودة، وتقرير المصير، والدولة المستقلة.

• **ولكن ما سبب الانقلاب في موقف حركة «امل» من التصدي المشترك للاحتلال عام ١٩٨٢ الى ضرب الوجود الوطني الفلسطيني منذ عام ١٩٨٣ ؟**

○ هنا علينا ان نلاحظ ان هدف «امل» المركزي هو الوصول الى تشكيل كانتونات طائفية من الضاحية حتى حدود الهدنة، وبوسائل برغماتية لا يربطها رابط مبدئي، ولذا تم ويتم اللجوء الى اية وسيلة يمكن ان تخدم هذا الهدف.

ان هذا هو الذي يفسر الانقلاب في موقف حركة «امل». وبتعبير ادق، التنقل من موقع الى اخر في هذا الموقف، ولذا اصطدمت «امل» بالقوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية على امتداد عام ١٩٨٤ وحتى بدء حرب «امل» الاول على المخيمات في حزيران [ يونيو ] ١٩٨٥. لقد وقعت كل الاشتباكات الدامية مع كل احزاب الحركة الوطنية بلا استثناء تقريباً وبشكل خاص الحزب التقدمي الاشتراكي، والمرابطون، قوات معروف سعد، فضلاً عن الشيوعيين.

وفي المرحلة الاولى، عملت «امل» كل جهدها للهيمنة على بيروت الغربية بجانب محاولة الهيمنة الكاملة على المنطقة الممتدة من الضاحية الجنوبية لبيروت حتى خطوط الهدنة. ولذلك شهدت بيروت سلسلة الاعمال الدموية والصدامات مع القوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية، كما عملت «امل» على منع اي من القوى الوطنية اللبنانية التواجد في جنوب لبنان، على اساس ان الجنوب هو بيد «امل» وحدها دون غيرها ودون شريك. ولا [تزال] «امل» تحاول هذا تحت شعارات متعددة، لان الهدف هو الهيمنة على هذا الكانتون الشيعي الذي تحاول تشكيله. ثم انتقلت «امل» بدءاً من حزيران [ يونيو ] ١٩٨٥ الى شن الحروب على المخيمات دون نسيان التصادم مع هذا الحزب وذاك من القوى الوطنية اللبنانية انسجاماً مع هدفها الرئيسي.

ثم جاء تلويح اسرائيل بمفاوضات الناقورة وعبر القنوات الدبلوماسية الدولية، ومنها [تحركات] غولدينغ، عن استعداد قوات الاحتلال للانسحاب من الشريط الحدودي مقابل الترتيبات الامنية والعسكرية على الارض، وتسليم هذا الشريط لـ «أمل» اذا ثبتت جدارتها، يشكل اغراء واسعاً جديداً لـ «أمل» يخدم هدفها، فوضعت نفسها في موضع المكمل لدور حزب الكتائب [خلال سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦] والغزو الشامل [سنة] ١٩٨٢، تجاه المخيمات والسلاح الفلسطيني.

وبالاضافة الى هذا، هناك نقاط تقاطع بين «امل» وعدد من المؤشرات الاقليمية النابعة [من] الصراعات والمحاور تجاه ازمة الشرق الاوسط.

ان تنظيم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية محكوم بالقرارات العربية والفلسطينية ـ اللبنانية التي تنظم هذه العلاقات؛ فقرارات القمم والجامعة العربية تنظم العلاقات الفلسطينية مع كل دولة من الدول العربية، كما ان «اتفاق القاهرة» هو الذي يفرض العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية في سياق التزامات كل من لبنان والمقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية بموجب قرارات القمم العربية، من الآن والى ان يصبح ممكناً الوصول الى وفاق لبناني ـ لبناني يعيد تركيب السلطة اللبنانية كنتيجة للوفاق، فان كل الدعوات لالغاء اتفاق القاهرة هي دعوات مشبوهة تصب في طاحونة اسرائيل والامبريالية الامريكية، ولذا اعلن وليد جنبلاط يوم ١٥/٢/ ١٩٨٧ تمسكه بـ «اتفاق القاهرة» رداً على دعوات الالغاء المشبوهة، وهو فريق اساسي في مجمل الحياة اللبنانية؛ فالحزب التقدمي الاشتراكي كما هو معلوم يحتل موقع الحلقة المركزية في وسط احزاب الحركة الوطنية. ومن الآن الى ان تقوم سلطة الوفاق

الوطني اللبناني ـ اللبناني، فان المطروح هو تنظيم العلاقات بين المخيمات الفلسطينية وجوارها على قاعدة الاتفاقات التي يمكن التوصل اليها، وكلها ذات طبيعة مؤقتة، اذ انها تتم بين المخيمات وفصائل الثورة من جهة، و«امل» وكذلك القوى الوطنية اللبنانية من جهة اخرى.

وليس من حق اي فصيل او كتلة فلسطينية تقديم نفسها بأنها البديل [من] مجموع الثورة ومنظمة التحرير، كما انه ليس من حق اي قوة او كتلة لبنانية تقديم نفسها بالقوة بأنها الممثل الشرعي والوحيد ليس فقط للجوار الشيعي المحيط بالمخيمات بل لكل لبنان، ولذلك، من الآن وحتى قيام سلطة الوفاق الوطني اللبناني ـ اللبناني، فان «اتفاق القاهرة» وقرارات القمم العربية هي وحدها الناظم للعلاقات الشاملة الفلسطينية ـ اللبنانية. ومن الآن وحتى تلك اللحظة ايضاً، فان الاتفاقات التي تتم لوقف حروب «امل» على المخيمات هي بين ميليشيات متجاورة تمثل كل منها المواقع التي تقف عليها، لوقف العدوان على المخيمات، وتأطير العلاقة بين القوى المتجاورة الى ان يصبح ممكناً البحث في مجمل العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية عند انجاز الوفاق الوطني اللبناني ـ اللبناني.

... ان انخراطنا الكامل على امتداد خمسة اشهر في الدفاع الموحد عن المخيمات وحماية وحدة الصف وفر الامكانية لتطويق كل محاولات استثمار مأساة الحرب باتجاه احياء مشاريع الرجعية على قاعدة احياء اتفاق عمان والتنازلات التي يضغط بها حسين ومبارك على القيادة الحالية لمنظمة التحرير، وبهذا حافظنا على الارض الموضوعية لاستئناف خطوات الوحدة، كما حافظنا على الجسور الذاتية بين الفصائل المتحاورة مفتوحة بفعل فشل محاولات جر القيادة الحالية لمنظمة التحرير انطلاقاً من حرب «امل» على المخيمات باتجاه العودة الى اتفاقات سياسية اردنية ـ فلسطينية يرعاها مبارك، وتقود بالضرورة لتعطيل كل فرص الوحدة الوطنية التي انطلق قطارها مهما كان بطيئاً منذ انهيار مباحثات عرفات ـ حسين في شباط [ فبراير ] ١٩٨٦. ان اتفاق موسكو واعلان براغ بقيا في امان ولم تنجح جهود القوى والدول الداعية للتراجع عنهما، بل وفي غمرة هذه الحرب الظالمة واصل التحالف الديمقراطي الجهد مع «فتح» لابقاء مشكلة الوحدة حية على قاعدة الخط السياسي الوارد في اعلان براغ وعدم الخروج عنه بعد ان برز نعيق وفحيح دعاة التراجع عن اتفاق موسكو واعلان براغ، والتراجع عن كل جهود الوحدة الوطنية تحت عنوان « حرب المخيمات تؤكد ان لا طريق الا عبر اتفاق اردني ـ فلسطيني».

وبذات الوقت واصلنا جهدنا المركز لاعطاء قضية الوحدة زخماً سياسياً ومعنوياً وتنظيمياً جديداً بالاصرار على عقد المؤتمر التوحيدي لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين والذي كان انقسامه مطلع ١٩٨٤ هو «البروفة» للانقسام الاوسع الذي تكرس بعقد مجلس عمان وما ترتب عليه لاحقاً. وفعلاً شكل مؤتمر الكتاب التوحيدي الوحدة الوطنية الصغرى بفعل الائتلاف العريض في تشكيل قيادته وبانتظار الوحدة الوطنية الكبرى.

والآن ننطلق من جديد نحو خطوة اكبر بعد اعلان براغ حتى لا تستمر الحرب على المخيمات باستنزاف كل طاقات الثورة وشعبنا، ومن المتوقع ان يبدأ خلال ايام العمل التحضيري للاجتماع الوطني الموسع بين فصائل اعلان براغ.

**• اعلنتم مراراً عن مواعيد للقاء وطني موسع سيعقد في الجزائر. اين وصلت التحضيرات لهذا اللقاء ؟**

○ عاقدون العزم على انجاز اعمال الاجتماع الوطني الفلسطيني الموسع في الجزائر في مطلع آذار [مارس]. وسيكون هذا الاجتماع هو الحلقة الكبيرة قبل الاخيرة في سلسلة اعمال التحضير للمجلس الوطني الفلسطيني الموحد.

خلال هذا الاسبوع تبدأ الفصائل الثلاثة اعمال التحضير للاجتماع الموسع والذي يتناول الامور السياسية والتنظيمية، حيث على الاعلان السياسي الصادر عنه ان يشكل خطوة الى الامام بعد اعلان براغ بنص اكثر دقة وملموسية نحو الغاء اتفاق عمان والصراع الحازم ضد اتفاقات وسياسة كامب ديفيد والاصرار على حق الدولة المستقلة، والتمثيل المستقل، وعقد المؤتمر الدولي وفق صيغة اللجنة التحضيرية التي اقترحها السوفييت وتبلورت في قمة غورباتشيوف ـ ميتران واجازتها الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاخيرة باكثرية ١٢٢ دولة.

كما ان الاعلان سيتناول بالضرورة كل المستجدات التي برزت بين الادن واسرائيل والتي بدأت خطواتها العملية تحت سمع وبصر كل الدول العربية بينما اتخذ شعبنا في الارض المحتلة موقفاً موحداً حازماً في مقاومة خطوات «التقاسم الوظيفي» لانها تشكل المدخل لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والاستقلال، والمدخل للصفقة الثنائية الاردنية ـ الاسرائيلية، وتأتي الخطة الخمسية للتنمية

في سياق مشروع «التقاسم الوظيفي» لخلق القاعدة الاقتصادية والبشرية والسياسية الملتفة حول السلطة الاردنية في خطوات «التقاسم الوظيفي»، والصفقة الثنائية الاستسلامية اللاحقة سواء تمت بمفاوضات مباشرة او تحت غطاء المظلة الدولية التي يسعى لها كل من حسين، بيرس، مبارك، واشنطن، لتطويق المؤتمر الدولي وافراغه من محتواه، كما سيتناول بالضرورة الاجتماع الموسع قمة ايفران وكل اشكال الصفقات والحلول الاميركية، سواء اتخذت اشكالاً ثنائية او شاملة، لانها جميعاً تصب في طاحونة تدمير حق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير والعودة والدولة المستقلة. وبالتأكيد فان الحرب على المخيمات سيكون لها مكانها في هذا الاعلان، وخاصة محاولات فرض «كامب ديفيد الامر الواقع» على الارض وحرمان المخيمات من حق النضال ضد العدو الصهيوني.

ولذا، فالاعداد التحضيري يتناول الاعلان السياسي والاتفاق على جميع القوى والشخصيات التي تشارك في الاجتماع الموسع، وصيغة ادارة اعماله، حتى تأتي نتائجه السياسية والتنظيمية خطوة كبيرة جديدة تطور اعلان براغ وتعزز امكانات الاستعادة السريعة لوحدة منظمة التحرير.

وبذلك تصبح الساحة الفلسطينية امام الحلقة الاخيرة في الاعداد للمجلس الوطني التوحيدي. فبعد الاجتماع الموسع سيتم البت في تشكيل اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني التوحيدي من ممثلي القوى والشخصيات المشاركة في الاجتماع الموسع والفصائل الاخرى التي يمكن ان تلبي نداء الوحدة الوطنية.

**• الحوار الدائر لاستعادة الوحدة يدور على ثلاثة محاور. («فتح» ـ التحالف الديمقراطي ـ «فتح» الشعبية، ديمقراطية ـ شعبية، التحالف الديمقراطي ـ جبهة الانقاذ)، اين وصلت الحوارات بين هذه الاطراف، وهل من امل بتخفيف حدة التناقضات بين الانقاذ و «فتح»؟**

○ ان الحوار الدائر لاستعادة وحدة المنظمة يأخذ مجراه بين التحالف الديمقراطي و «فتح» على ارضية اتفاق موسكو واعلان براغ، والاعداد الدائر راهناً للاجتماع الوطني الموسع في الجزائر، وبالتوازي مع الحوار الثنائي الذي يدور بين «فتح» و «الشعبية». وكما اعلن البيان الصادر عن التحالف الديمقراطي والشعبية، فان هذا الحوار يكمل جهود التحالف الديمقراطي. كما اكد هذا البيان تثمينه لكل نتائج الحوار الثنائي الموازي «فتح» ـ «الشعبية». ونحن نتمنى ان يتوحد هذا الجهد لتتمكن القوى الديمقراطية من الحوار الجماعي مع «فتح»، مما يفتح افاقاً اسرع لانجاز استعادة وحدة المنظمة على القاعدة السياسية الوطنية الصلبة، وفي المقدمة الغاء اتفاق عمان، والقاعدة التنظيمية الديمقراطية التي تؤمن قيادة ائتلافية جماعية موثوقة، وفي المقدمة الامانة العامة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية الائتلافية بموجب اتفاق الجزائر ـ عدن.

بالتوازي مع هذا كله تواصل الديمقراطية حوارها مع الشعبية. فنحن نلتقي على ارضية اسس وشروط الوحدة الوطنية، وبيننا التباين حول اسس واساليب الحوار الوطني. وجهودنا منصبة على كيفية حل هذه المسائل التكتيكية، حتى لا يبقى جهد الحوار متعدداً. وبذات الوقت يدعو التحالف الديمقراطي جبهة الانقاذ الى الحوار الوحدوي، وهنا علينا ان نلاحظ ثلاثة محاور داخل جبهة الانقاذ تجاه قضية استعادة الوحدة الوطنية.

ـ محور لا يعتبر نفسه معنياً باستعادة وحدة منظمة التحرير، بل ضدها من حيث المبدأ، تحت شعار «لا وحدة مع اللجنة المركزية لـ ' فتح ' »، وهذا يعني لا وحدة لمنظمة التحرير وادامة الانقسام.

ـ ومحور، ممثل بالشعبية، اجرى حواره الثنائي مع «فتح» تحت شعار «استعادة وحدة المنظمة». ولم يحل بعد مشكلة التعارض بين اسس وشروط الوحدة قبل الوصول الى المجلس الوطني الفلسطيني، وبين اسس الحوار، فالحوار ينطلق من الجلوس [الى] مائدة البحث ليطرح كل ماعنده ليصل الى نتيجة مشتركة او الى طريق مسدود.

ـ والمحور الثالث في الانقاذ هو «بين بين» يراوح بين موقف الشعبية وموقف القيادة العامة ـ الصاعقة ـ الانتفاضة الذي يتمسك ببرنامج جبهة الانقاذ والذي يقول لا لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية مع اللجنة المركزية لـ «فتح»، رغم ان التجربة الملموسة، من ١٩٨٤ وحتى الآن، اثبتت ان هذا الخط ادى ويؤدي الى اهداء كل منظمة التحرير الى «فتح» والقيادة الحالية في المنظمة.

اننا في التحالف الديمقراطي، وبمقدار ما تستجيب منظمة «فتح» للالتزام الجاد واليومي بالبرنامج الوطني المشترك الذي يتمثل ببرنامج منظمة التحرير المرحلي وقرارات الدورة ١٦، وبالاتفاقات التي وقعنا عليها معا (اتفاق عدن ـ الجزائر ـ موسكو ـ اعلان براغ) وما سينتهي اليه

الاجتماع الموسع في الجزائر، بمقدار هذا نواصل السير الحثيث والمتسارع لاستعادة وحدة منظمة التحرير وعقد المجلس الوطني التوحيدي باسرع وقت.

[نقلاً عن الحرية، نيقوسيا، ١٩٨٧/٢/٢٣]

◇
◇ ◇

# مقاطع من مقابلة مع د. سمير جعجع

...اما انتقال القوات من الخيار الاسرائيلي الى السوري، فهو تم قبل سنة على يد حبيقة. اما الآن فموقفنا من سوريا واضح.

**• يقولون انكم سعيتم، بعد ١٥ كانون الثاني [ يناير ] ١٩٨٦، الى بناء علاقات مع المحور العربي المعادي لسوريا، وان علاقاتكم مع بعض اطرافه وصلت الى حد الحصول على اسلحة، هل يندرج هذا التوجه في اطار السعي الى صيغة جديدة للتوازنات على الساحة اللبنانية؟ وما هي نتائجه ؟**

○ صحيح سعينا الى علاقات جيدة جداً، انما لا احددها مع المحور العربي المعادي لسوريا، بل المحور الذي تمكن من تفهم الواقع اللبناني والنظر اليه نظرة جدية ولنا معه الحد الادنى في التصور السياسي المشترك. وهو محور مصر ـ الاردن ـ العراق، ولا خجل من الاعتراف بذلك. فقد جرت اتصالات عدة في هذا المجال، والتنسيق بيننا جيد، ويتوسع اكثر، ليطاول دولاً متعددة في الخليج بهدف اقامة علاقات سياسية لتحقيق المصالح المشتركة.

**• الا تعتبر اسرائيل هذا الموقف عدائياً لها ؟**

○ ليس في الضرورة. فاسرائيل تتصل بمصر يومياً وتسعى الى علاقات طبيعية مع دول عربية اخرى.

**• ما هي، الآن، حقيقة علاقتكم باسرائيل ؟**

○ في نهاية المطاف، ليس لنا موقف ايديولوجي ثابت وراديكالي من اي دولة خارجية واي دولة او قوة اقليمية لا تحاول الهيمنة على لبنان، ولها نظرة مشابهة لنظرتنا الى الواقع في المنطقة ككل، وممكن ان يكون لنا مصالح مشتركة معها، فنحن مستعدون لاقامة علاقات معها.

**• هل عندكم علاقات بانطوان لحد؟**

○ يهمنا كثيراً مصير المناطق التي معه، من جزين الى الشريط الحدودي، هذه المناطق لنا، فهل نتركها اذا كان انطوان لحد يتعاون مع الاسرائيليين؟ ليتعاون مع الشيطان ايضاً، شرط ان يحافظ على المناطق الجنوبية في الشكل اللازم.

**• واذا طلبت منكم ورقة بقطع العلاقة مع اسرائيل ؟**

○ هذا الامر يهمنا وحدنا.

**• هناك الاتهامات كثيرة توجه الى «القوات» بانها تساند الجانب الفلسطيني، اقله اعلامياً، في «حرب المخيمات». الا تعتقدون بان موقفكم هذا يساهم في تعميق الشرخ بين اللبنانيين؟ وهل هذا الموقف نابع من رغبتكم في اقامة نوع من التوازن بين الوجودين، السوري والفلسطيني، وهل تبرر هذا الرغبة وما تستند اليه من حسابات وقوف «القوات» ضد طرف لبناني يقاتل ضد طرف غير لبناني ؟ وما هي حقيقة علاقة «القوات» مع السيد ياسر عرفات؟**

○ اريد ان اسأل المستشرسين ضد الغرباء ـ كما يدعون ـ اين كانوا في ١٩٧٥. في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ طوقنا وقاتلنا واحتللنا خمسة مخيمات، فاين كان الشباب؟ اين مصداقيتهم السياسية ؟ اذا كانوا يحاربون الغرباء، فهل غيروا رأيهم الآن وكان لهم في السابق رأي آخر ؟ وقتها لم نطلب منهم مساعدتنا، بل فقط عدم القتال مع الفلسطينيين ضدنا. وحتى هذا لم يفعلوه. ثانياً، ان حركة «امل» كلها نعلم اين نشأت وتدربت، اي عند الفلسطينيين. ثالثاً، الصراع الحالي البعض يطرحونه كأنه بين فريق لبناني وفريق غريب. غير صحيح، وان كانت الاداة المستعملة لبنانية. الحرب الحالية تأتي في اطار الصراع بين الرئيس حافظ

الاسد، كشخص، وياسر عرفات، كشخص، أليست جبهة الانقاذ فلسطينية؟ فلماذا لا يحاربونها ويتعايشون معها جنباً الى جنب؟ ولماذا تسلحهم سوريا حتى الآن، وهم موجودون في الجبل وعلى طريق الساحل؟ اذاً، لو كانت الحرب لبنانية لاخراج الغرباء من لبنان لوجب مقاتلة هؤلاء والآخرين لاخراج الجميع. فاذا اراد اللبنانيون ان نحارب كل الغرباء، نحن، اولاً واخيراً، في الطليعة لاخراج السوريين والفلسطينيين والليبيين والايرانيين والاسرائيليين، الجميع. لكن ان يطرحوا الحرب بين حافظ الاسد وياسر عرفات على انها حرب لبنانية ضد الغرباء، فهذا ليس صحيحاً، وللاسف تستعمل اداة لبنانية هي «امل» وتستنزف الى الاخر.

لا تفكر في لحظة من اللحظات ان اي مخيم سيسقط، هل تعرف لماذا ؟ لأن سوريا لن تسمح بسقوط اي مخيم ولا تريد اخراج الفلسطينيين من لبنان، بل تطويعهم وازاحة المسؤولين العرفاتيين لتضع مكانهم مسؤولين موالين لها. اذاً، حرب اقتلاع الغرباء من لبنان هي التي قمنا بها في ١٩٧٥ و ١٩٧٦، واقتلعناهم بقدر ما تمكنا من ذلك؛ اما الحرب الحالية، فهي لمعرفة من يسيطر على الورقة الفلسطينية، بالسيطرة على المخيمات.

**• هل انت مع معركة لازالة المخيمات؟**

○ لا. انا مع معركة لازالة كل الوجود الغريب المسلح عن ارض لبنان. اكيد لا نريد قتل كل الموجودين في المخيمات. نريد نزع السلاح منهم والحفاظ عليهم وعلى المدنيين. ولكن قبل ذلك ان نخرج الجيش السوري من لبنان، لأنه ٥٠ مرة اكبر من الوجود الفلسطيني.

اذن، كل ما يشاع عن موقفنا في حرب المخيمات ارده الى قائليه. فلا يجب وضع شعارات كبيرة لحروب صغيرة. انا اطلق، هنا، دعوة الى الجميع: لنقم ونحرر لبنان، ولكن من كل الغرباء.

**• على المستوى الشعبي، بات التباعد اكبر بين الشيعة والمسيحيين ؟**

○ هنا التعتير، وانا اتوجه الى الشيعة كشعب لاقول لهم ان غيرهم يخوض بواسطتهم حربه ضد الفلسطينيين. واطرح عليهم هذا السؤال: لماذا حتى الان لم يسقط احد المخيمات ؟ لن يسقط، ليس لأن المقاومة في الداخل قوية، بل لأن سوريا لا ترضى بسقوط المخيمات واقتلاعها.

وبالنسبة الى الاتهامات حول علاقة ما مع عرفات، فهي منصبة علينا ليبرر البعض فشلهم في لبنان او خارج لبنان. ماذا سيقول نبيه بري اليوم، وهو ما ممسك بكل الوضع العسكري في المنطقة الغربية والجنوب، والمخيمات التي، بعد انسحاب اسرائيل، لم يكن فيها غير مدنيين. وفجأة، بين سنة وضحاها، ما عاد بري قادراً على السيطرة على الوضع، وافلت من يده كل شيء. ماذا سيقول: طلعت غير نبيه ومتنبه وغير قادر على الامساك بالوضع ؟ انه يحاول تبرير نفسه وتفسير الامر بان القوات اللبنانية ساعدت الفلسطينيين. لو شئنا المساعدة لكنا بالمساندة المدفعية فقط، من الحدث وجوار بعبدا، شللنا كل بيروت الغربية. لكن لم نطلق طلقة واحدة، ولا نسمح لانفسنا بذلك، فهذه حرب لا تعنينا مطلقاً.

**• وما هي صحة نقلهم عبر مرفأ جونيه، وبتدخل من سفارة العراق ؟**

○ مش صحيح. نحن اصدقاء مع العراق، ولكن ليس على حساب مجموعة امور نؤمن بها. ولم يطلب الينا ذلك في يوم من الايام. هناك بعض الاشخاص سعوا، على حسابهم، الى تمرير الفلسطينيين واخذ ألف دولار على الشخص. وكنا كلما علمنا باحدهم نعتقله، وعندنا بضعة اشخاص في السجن اعتقلوا بهذه التهمة. اما القول ان عملية منظمة تقوم بها القوات اللبنانية، فهو امر مرفوض قطعاً.

**• من ادخل الفلسطينيين بعد ١٩٨٣ ؟**

○ كانوا ينطلقون من سوريا كجبهة انقاذ وينتهون في المخيمات كـ «فتح». وهم دخلوا عبر مرفأ خلدة، ووجه الاسرائيليون جملة انذارات الى المرفأ. ومن اسبوعين ثلاثة اوقف ادخالهم. كذلك دخلوا بواسطة «حزب الله» وجماعة من «امل» نفسها. وانتم على علم بالتحقيقات التي بدأت مع مسؤولين في «أمل» واوقفت عند حد معين. اكثر واكثر، وحتى هذه اللحظة، وعلى رغم التدابير الامنية المتخذة في مطار بيروت، اعطوني اي شخص لادخله لكم عن طريق هذا المطار. لذلك زاد السوريون وجودهم فيه ليسدوا ثغرات امنية موجودة. والوضع في الغربية فالت تماماً، والفلسطينيون قادرون على الدخول من اي مكان.

[نقلاً عن النهار، بيروت، ١٩٨٧/١/٢٦]

# موجز الوقائع الفلسطينية
## من ١/١/١٩٨٧ الى ٢٨/٢/١٩٨٧

١٩٨٧/١/١

• واصلت ميليشيا حركة «أمل» قصفها للمخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان، ولم تسمح بايصال الامدادات التموينية اليها، على الرغم من تصريح رئيس الحركة، نبيه بري، السابق بايقاف اطلاق النار من جانب واحد والسماح بايصال التموين الى المخيمات المحاصرة. وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان القوات السورية تشترك في الحرب على المخيمات الى جانب ميليشيا «أمل» والوية من الجيش اللبناني تنضوي تحت امرة «أمل» ( **الاهرام**، القاهرة، ٢/١/١٩٨٧ ).

• ساد في الضفة الغربية المحتلة هدوء نسبي، امس، في ذكرى انطلاقة «فتح»، لكن بعض الحوادث وقع. ففي الصباح، تعرضت دورية من حرس الحدود الاسرائيلي للقذف بالحجارة في المنطقة التجارية في نابلس، دون ان يصاب احد من افرادها. وفي اعقاب الحادث، القي القبض على احد الاشخاص. وبعد ذلك بفترة، تحطم زجاج باص سياحي صغير في وسط نابلس. وعند الظهر، تعرض مبنى الجمارك في جنين للقذف بالحجارة. وفي الثالثة بعد الظهر، بدأ شبان يتجمهرون في مخيم بلاطة، والقوا بالحجارة على السيارات، فالقي القبض على اثنين. وبعد ذلك تجمهر حوالى ٢٠٠ من سكان المخيم، ففرقتهم قوة من الجيش الاسرائيلي باستخدام الغازات المسيلة للدموع وطلقات المطاط، ثم فرض حظر التجول على المخيم. كذلك انفجرت شحنة ناسفة في كفار سابا كانت وضعت في محطة الباص في حي غاؤليم، فاحدثت اضراراً مادية طفيفة فحسب. وفي خان يونس، ضبطت منشورات دعائية لمنظمة «فتح»، فاتخذت قوات الامن استعدادات خاصة دون حاجة الى التدخل ( **عل همشمار**، ٢/١/١٩٨٧ ).

• نتيجة عمل مدّبر، على ما يبدو، انحرف قطار، فانقلب عدد من العربات عن السكة بالقرب من مصانع نيشر للاسمنت في رام الله. وقد اكتشف محققو الشرطة ومراقبو السكة الحديد، الذين حضروا الى مكان الحادث ان ستة مسامير انتزعت من الخط عند المفترق المؤدي الى المحطة في رام الله. لم يصب احد في الحادث، والتحقيق بشأنه مستمر. وفي هذا الصدد، اعلنت «القوة ١٧» مسؤوليتها عن القيام بالعمل ( **عل همشمار**، ٢/١/١٩٨٧ ).

• بعث الرئيس الباكستاني ضياء الحق برسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، اكد فيها وقوف الباكستان الى جانب م.ت.ف. ودعمها حتى تمكين الشعب الفلطسيني من اقامة دولته المستقلة ( **الشرق الاوسط**، لندن، ٢/١/١٩٨٧ ).

• عقد مجلس دالية الكرمل اجتماعاً طارئاً حضره حوالى ٢٠٠٠ شخص من دالية الكرمل وعسفيا، وذلك احتجاجاً على الاوامر بهدم عشرة مبانٍ في القريتين اقيمت دون تراخيص بناء. وقرر المجلس اتخاذ خطوات لمنع عملية الهدم، من بينها تنفيذ اضراب عام، اذا لم تلب السلطات مطلب السكان بادراج هذه المباني ضمن البرامج التي قدمت مؤخراً الى وزارة الداخلية. ويشير مراسل صحيفة «دافار» الى ان هذه هي اول مرة تصدر فيها اوامر بهدم مبان في القريتين الدرزيتين، لا سيما ان المباني الموصوفة يملكها جنود مسرحون، ومعوقون، ومصابون، من الجيش الاسرائيلي ( **دافار**، ٢/١/١٩٨٧ ).

• اعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن اعتقاده بأن هناك حاجة الى تخفيض جديد في ميزانية الدفاع. وهذه اول مرة، منذ بدء النقاش بين وزارة المالية ووزارة الدفاع، يعرب فيها شامير عن رأيه المؤيد للتخفيض. واكد شامير وباقي وزراء الحكومة، انهم سيراعون في ذلك، عدم حدوث مس بأمن اسرائيل ( **دافار**، ٢/١/١٩٨٧ ).

١٩٨٧/١/٢

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، بأن رئيس اللجنة التنفيذية

لـ م.ت.ف. تلقى رسالة جوابية من الملك الاردني حسين أورد فيها عزم الاردن على مواصلة جهوده لوضع حد لمأساة المخيمات الفلسطينية، اضافة الى مواجهة الوضع في الاراضي المحتلة. وأعرب الوزير عن أمله في ان يكون ذلك خطوة نحو تطبيع العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية ( **الأهرام**، ١٩٨٧/١/٣ ).

• على الرغم من الجهود المبذولة لايقاف اطلاق النار حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، استمرت المعارك بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينين ( **الاهرام**، ١٩٨٧/١/٣ ). وقال ولي عهد المملكة العربية السعودية، الامير عبدالله بن عبدالعزيز، ان ما يحدث اليوم من حصار للمخيمات يعتبر جريمة لا تقل بشاعة وهولاً عن معركة كربلاء. واضاف الامير عبدالله سائلاً: كيف تفسرون تزامن هجمات اسرائيل ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان وقصفها في بيروت والرشيدية، موضحاً ان قضية فلسطين هي قضية شعب قبل ان تكون قضية ارض، ولن يعتقد بأن استرداد الارض مرهون بابادة الشعب الفلسطيني، فهذا لن يكون مجرد توافق مع اهداف اسرائيل، بل انه اتفاق معها ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/٣ ).

## ١٩٨٧/١/٣

• في بغداد، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني جلسة مشتركة، برئاسة رئيس اللجنة ياسر عرفات، للبحث في آخر تطورات الوضع المتفجر حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، والوضع في المناطق المحتلة، اضافة الى الاوضاع الداخلية الفلسطينية ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/٤ ).

• أعلن ناطق عسكري باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان قوات حركة «أمل» واللواءين الاول والسادس التابعين للجيش اللبناني تقوم بقصف تدميري لمخيم شاتيلا في بيروت الغربية. واتهم ناطق باسم الجبهة، ايضاً، «أمل» بأنها تدعي، كذباً، ايصال مواد تموينية الى المخيمات المحاصرة في لبنان ( **الرأي**، عمان، ١٩٨٧/١/٤ ).

• عقدت اللجنة العربية الخاصة بالحرب حول المخيمات اجتماعاً في تونس للبحث في امكان القيام بمهمتها التي كلفت بها منذ تشكيلها قبل ١٢ يوماً. وبحثت اللجنة في سبل الخروج من الطريق المسدود الناجم عن رفض سوريا ولبنان لاستقبالها ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/٤ ).

• اغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جامعة النجاح في نابلس لمدة اسبوع آخر. وذكرت مصادر في اجهزة الامن ان ذلك جاء بعد ان عُلم ان الطلبة يخططون لعقد اجتماعات والقيام بتظاهرات بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية. ومن جهة اخرى، رفع حظر التجول عن مخيم بلاطة القريب من نابلس، بعد ان هدأت النفوس هناك، منذ الاضطرابات التي وقعت في المخيم في المناسبة ذاتها ( **معاريف**، ١٩٨٧/١/٤ ). واذاعت ادارة جامعة النجاح في نابلس بيان احتجاج، شديد اللهجة، على الامر العسكري بغلقها. وقال المتحدث باسم الجامعة ان «هذه هي المرة الاولى التي يعاقبون فيها جمهوراً كاملاً، قبل ان يحدث اي عمل يبرر العقاب». وقد اشار مراسل صحيفة «دافار» الى انه منذ بداية العام الدراسي الحالي اوقفت الدراسة في جامعة النجاح ٣٠ يوماً لاسباب تتعلق بالامن، وان ذلك سيجعل من الصعب جداً انتظام الدراسة العادية في الجامعة ( **دافار**، ١٩٨٧/١/٤ ).

• استخلص عضو الكنيست محمد وتد (مبام)، طبقاً للروايات التي سمعها هو وسكرتير لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني لطيف دوري، ان ادارة شؤون قطاع غزة يتولاها اناس قساة مستهترون يستخدمون اساليب التعذيب الوحشية ضد السكان. وتتضمن اساليب التعذيب نقل المعتقلين في البرد الشديد فوق اطارات سيارات الجيب، وضرب المعتقلين بقسوة واهانتهم ( **دافار**، ١٩٨٧/١/٤ ).

• صرح القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، رداً على الانباء الخاصة بمطاردة السفينة القبرصية «صني بوت» التي كانت في طريقها الى ميناء جونيه في لبنان، واجبارها على العودة الى لارنكا، بأن اسرائيل لا تفرض حصاراً بحرياً على ميناء جونيه اللبناني. واضاف بيرس ان اسرائيل تتدخل في الملاحة الدولية، فقط، اذا وصلتها معلومات عن تحرك فدائيين، او عن اسلحة مرسلة اليهم ( **معاريف**، ١٩٨٧/١/٤ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حديث اذيع من اذاعة «صوت اسرائيل» باللغة الانجليزية: «انني على استعداد للسفر الى عمان لاجراء مفاوضات مباشرة مع الاردن، أو العكس ان يأتي الملك حسين الى القدس. اننا مستعدون للتباحث حول المشاكل بيننا وبين الاردن في اي مكان، فنحن نعتقد بوجوب الجلوس الى طاولة المفاوضات،

ومستعدون للاستماع لمواقف الملك حسين والرد عليه» ( عل همشمار ، ١٩٨٧/١/٤ ).

• قدم السفير الاميركي الخاص بالشرق الاوسط، وات كليريوس، تقريراً الى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، حول مواقف كل من الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين بشأن موضوع المؤتمر الدولي. وفي المناسبة، التي حضرها السفير الاميركي في اسرائيل توماس بيكرينغ، تمهيداً لجولة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، اعلن كليريوس ان مصر والاردن ترحبان باستئناف المبادرة الاميركية في المنطقة. ويفيد التقرير الاميركي بأن الاتصالات ستستأنف فيما بين القدس وعمان والقاهرة بعد فترة، بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول الاسلامية في الكويت. وتم الاتفاق على ان تركز الجهود في اتجاه عقد مؤتمر تحضيري، يهتم بتحديد اجراءات عقد المؤتمر الدولي ( هآرتس ، ١٩٨٧/١/٤ ).

## ١٩٨٧/١/٤

• في اطار نشاط اللجنة العربية المكلفة معالجة الحرب حول المخيمات في لبنان، عقدت اللجنة اجتماعاً مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في تونس. وصرح القدومي، بعد الاجتماع، بأن اللجنة استمعت منه الى وجهة النظر الفلسطينية في هذا الموضوع ( السفير ، بيروت، ١٩٨٧/١/٥ ). وقد اعلن، في تونس، ان سوريا ولبنان وافقتا على استقبال اللجنة، الا ان الموعد لم يحدد بعد ( الاهرام ، ١٩٨٧/١/٥ ).

• في دمشق، التقى عضو مجلس الثورة الليبي، الرائد الركن عبدالسلام جلود، مع الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، وتناولت مباحثاتهما الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وذكر بيان للجبهة الشعبية ان حبش تمسك بضرورة ايجاد حل سياسي شامل يكفل الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين المقيمين في لبنان، وحقهم في مواصلة النضال ضد العدو الصهيوني ( السفير ، ١٩٨٧/١/٥ ).

• اجتمع وزير خارجية اليمن الديمقراطية، عبدالعزيز الدالي، الذي يزور دمشق، مع الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، وبحث معهما في موضوعي الحرب ضد المخيمات في لبنان وتطور الاتصالات بشأن الوحدة الوطنية الفلسطينية ( السفير ، ١٩٨٧/١/٥ ).

• تحقق شرطة تل ـ ابيب في الشكوى التي قدمها المتحدث باسم حزب «راكح»، عوزي بورشتاين، وفحواها ان مجهولين يضايقونه هاتفياً، منذ عدة ايام، بالتهديد بقتله، ويرسلون الى بيته اشخاصاً، من بينهم دافنو موتى «لاستلام جثته»، وكذلك دهان «لدهن البيت». وقد بدأت المضايقات ضد بورشتاين، ثم لم تنقطع، حتى بلغت، في نهاية الاسبوع، عشرات المكالمات الهاتفية بعد ان نُشر على الملأ منشور لحركة «كاخ» يتضمن اسماء وعناوين وارقام هواتف الاشخاص الذين اشتركوا في وفد قوى السلام الاسرائيلية الى رومانيا ( هآرتس ، ١٩٨٧/١/٥ ). كذلك اشتكى لطيف دوري، الذي ترأس الوفد الى رومانيا، لدى الشرطة، من التهديدات بالقتل والتي تلقاها من مجهولين اتصلوا به هاتفياً. ويقول دوري ان المهددين قدموا انفسهم اليه على انهم من اعضاء حركة «كاخ». وقد سجلت الشكوى وتجري الشرطة التحقيق فيها ( عل همشمار ، ١٩٨٧/١/٥ ). من جهة اخرى، ورداً على حملة التحريض والتهديدات التي يشنها رجال كهانا ضد اعضاء وفد السلام الى رومانيا، بعث دوري بالبرقية التالية الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «في كلمتك الى سكان روش هاعين، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي اطلقت علينا، نحن اعضاء وفد السلام الى رومانيا، صفة 'خونة' ، الامر الذي يشبه التحريض على قتل مواطنين مخلصين لوطنهم ودولتهم. وفي هذه الايام، يترجم كلامك الخطير، المذكور آنفاً، الى لغة عملية على يد رجال كهانا الذين بدأوا يشنون علينا حملة مضايقات وتهديدات بقتلنا، وذلك من خلال توزيع آلاف منشورات التحريض ضدنا. اننا نطلب منك الرجوع، علانية، عن كلامك وعن تهمة 'الخيانة' التي الصقتها بنا، وشجب الاعمال البربرية ضدنا. واذا لم تفعل ذلك، فانك تكون مسؤولاً، مباشرة، عن اي ضرر يلحق بنا. اننا نعود ونؤكد ان اية اعمال عنف وتخويف لن تردعنا عن مواصلة كفاحنا في سبيل تقريب السلام واستمرار الحوار مع ابناء الشعب الفلسطيني» ( المصدر نفسه ).

• ناشد عضو الكنيست الاسرائيلي دادي تسوكر (راتس)، رئيس الحكومة ووزير الداخلية الا يسمحا بهدم بيوت درزية في دالية الكرمل وفي عسفيا في الشهر المقبل. وطلب تسوكر من سلطات الدولة عدم هدم منازل في قرى الاقليات حتى الانتهاء من اعداد تقرير

ماركوفيتش، كما تم الاتفاق عليه منذ عدة شهور، عند تشكيل هذه اللجنة. ويشير تسوكر الى ان احد المنازل المزمع هدمها في دالية الكرمل يعيش فيه جندي سابق درزي معوق نتيجة حرب لبنان ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٥ ).

## ١٩٨٧/١/٥

• اختتمت، في بغداد، الاجتماعات المشتركة بين اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ترأسها ياسر عرفات. وتم خلال الاجتماعات بحث في تطورات الاوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، والجهود المبذولة لتعزيز وحدة فصائل المقاومة الفلسطينية، ووضع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وموضوع القمة الاسلامية المقرر عقدها في اواخر كانون الثاني (يناير) الحالي ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/٦ ).

• تعرضت بعض السيارات الاسرائيلية للقذف بالحجارة في اماكن مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، كما تعرضت دورية للجيش الاسرائيلي للعمل ذاته. ففي الساعة التاسعة القيت الحجارة على سيارة اسرائيلية في منطقة بيت لحم، فتحطم زجاجها، وقام السائق بمطاردة القاذفين دون ان ينجح في اللحاق بهم. وبعد ذلك بفترة، القيت الحجارة في منطقة رام الله على سيارة تابعة لمصلحة السجون، فتحطم زجاجها، ايضاً، ولم تقع اصابات. وقد استدعيت قوات الجيش الاسرائيلي الى المكان وبدأت عمليات التمشيط. وقرابة الساعة الحادية عشرة، القيت الحجارة على باص عسكري في مخيم بلاطة. وخلال عملية التمشيط التي قام بها الجيش الاسرائيلي في المخيم، تعرضت دورية راجلة لعملية قذف بالحجارة، نفذها طلبة المدرسة المحلية ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٦ ).

• اكد الرئيس المصري حسني مبارك، في تصريحاته الى الصحافيين، ان مصر مصرة على عودة الحوار بين الاردن و م.ت.ف. كما اوضح ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني لا يزال قائماً، ولم يلغه اي من الطرفين. واعرب مبارك عن أمل مصر في ان تجد م.ت.ف. صيغة للاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، لكي تبدأ المفاوضات ( **الأهرام**، ١٩٨٧/١/٦ ).

• استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد عضو مجلس قيادة الثورة الليبي الرائد الركن عبدالسلام جلود، ودار الحديث بينهما حول الاوضاع والتطورات في المنطقة ( **البعث**، دمشق، ١٩٨٧/١/٦ ). وجدير بالذكر ان هذا هو ثالث اجتماع بين الرئيس الاسد والرائد جلود، الذي بدأ زيارته لدمشق منذ ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، والتي تهدف الى المساهمة في الجهود المبذولة لانهاء الحرب ضد المخيمات في لبنان ( **الرأي**، ١٩٨٧/١/٦ ).

• اوضحت اسرائيل لقبرص انها لا تمنع، او تبيح، الملاحة في البحر المتوسط، انما اتخذت، فقط، اجراءات وقائية ضد اية اعمال ارهابية، على اثر الانباء التي وصلتها، والتي تفيد بأن هناك سفينتين تنقلان فدائيين الى جونية. والايضاحات المقدمة الى الحكومة القبرصية جاءت رداً على الطلب الذي تقدمت به الى اسرائيل بهذا الشأن، وبعد احتجاز السفن على يد سلاح البحرية الاسرائيلي واعادتها الى ميناء لارنكا ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٦ ).

• استعرض وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، لدى التقائه رئيس اساقفة الكنيسة الكاثوليكية في نيويورك، الكاردينال اوكونر، مسيرة السلام، ورحب بقرار الادارة الاميركية ارسال مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، الى المنطقة. وقال بيرس ان توقيت مجيئه الى المنطقة مناسب وموفق ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٦ ).

## ١٩٨٧/١/٦

• عين د. يوسف غينات، المستشار السابق للوزير عيزر وايزمان للشؤون العربية، مستشاراً لوزير الزراعة للشؤون العربية. ومن المزمع تعيينه، قريباً، ايضاً، مستشاراً للقائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، للشؤون العربية ( **دافار**، ١٩٨٧/١/٧ ).

• وصل الى العاصمة الاردنية، عمان، مساعد وزير الخارجية الاميركية ريتشارد مورفي، في اطار جولة على الشرق الاوسط. وقال مورفي انه مكلف من قبل الرئيس الاميركي رونالد ريغان لتقويم احتمالات دفع عملية السلام في المنطقة ( **الرأي**، ١٩٨٧/١/٧ ). وبمناسبة زيارة مورفي للشرق الاوسط، صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأنه يعارض عقد مؤتمر دولي. وعلى حد قول شامير، ان الحكومة الاسرائيلية لم تتخذ، على الاطلاق، قراراً بشأن المؤتمر الدولي؛ وقد صوت وفد اسرائيل في الامم المتحدة، ايضاً، ضد اقتراح يقضي بأن يقوم مجلس الامن بالاعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام ( **عل همشمار**،

١٩٨٧/١/٧ ).

• صوتت الاغلبية الائتلافية في الكنيست الاسرائيلي على ميزانية الدولة الاضافية للسنة المالية الحالية، وقدرها ٣ مليارات و ٢٠٩ ملايين شيكل. وعلى حد قول نائب وزير المالية، عادي اموراي (معراخ)، ستغطى الميزانية الجديدة من الزيادة في ايرادات الدولة، التي تقدر بحوالى ٣,٣ مليارات شيكل ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٧ ).

• وصل الى اسرائيل وفد برلماني رفيع المستوى من بيرو، يرأسه رئيس مجلس النواب فرناندو دي ويز. وقد أشيرت، خلال اللقاءات التي عقدها الوفد مع شخصيات سياسية في اسرائيل، عدة مسائل حساسة، من بينها موقف بيرو العلني كصديقة لاسرائيل، والذي لا يترجم في عمليات التصويت في الهيئات الدولية ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٧ ).

## ١٩٨٧/١/٧

• القيت زجاجة مولوتوف على باص الخط ٨١ في شارع فيصل، في وسط مدينة نابلس المحتلة. لم تقع اصابات ولم تحدث اضرار ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٨ ). واطلقت من على الاراضي اللبنانية صواريخ كاتيوشا عدة الى منطقة الجليل دون ان تقع اصابات، لكن اضراراً لحقت ببعض المباني. كذلك قتل جنديان من قوات لحد، واصيب ثلاثة آخرون بجراح، جراء هجوم مشترك، ومركز، قام به الفدائيون والشيعة على مواقع جيش لحد في الجيب المسيحي شمال حزام الامن. وبذلك يصل عدد القتلى من جيش جنوب لبنان في الايام الخمسة الاخيرة الى ١٣ قتيلاً ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

• اكدت مجلة الشؤون العسكرية البريطانية «جينس ديفنس ويكلي»، في عددها الاخير، ان اسرائيل تنتمي الى نادي الدول التي تحتفظ في مخازنها باسلحة كيماوية. وقد نشرت المجلة هذا التأكيد ضمن مقالة تحت عنوان «الخيار الثالث». وفي رأي المجلة المذكورة، ان الخيار الاول هو الاسلحة التقليدية، والخيار الثاني هو السلاح النووي ( **يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الجيش الاسرائيلي يستعد لوضع جديد في لبنان لم يكن باستطاعة احد ان يتوقعه سلفاً، حيث يتم فيه التعاون بين المسيحيين والفلسطينيين. وقال رابين، ايضاً، ان عودة م.ت.ف. الى لبنان تتم من طريق ميناء جونيه، سائلاً: «هل تصور احد ان حركة ' أمل' تهاجم مخيم شاتيلا للاجئين والمدفعية المسيحية في بيروت الشرقية تساعد الفلسطينيين ضد ' أمل' ؟». واضاف رابين انه لم يكن باستطاعة احد ان يتوقع ان يعيد عرفات الى لبنان قادة لتنظيم بنية اساسية فلسطينية بالتعاون مع العناصر المسيحية في لبنان: «اننا نستعد لمواجهة ذلك، دون ان نتوهم اننا سنقتلع الارهاب من جذوره» ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

• عرض وزير العمل والرفاه الاسرائيلي، موشي كتساف، على الحكومة قرار الكنيست الخاص بالمساواة بين وضع القرى الدرزية في اسرائيل وبين وضع مدن الاعمار. وطلب كتساف ان تصدق الحكومة على هذا القرار، وتخرجه الى حيز التنفيذ، لانه يرى ان تنفيذ هذا القرار سيحل غالبية المشاكل في القطاع الدرزي، وبصفة خاصة سيعطي للدروز الاحساس بالمساواة التامة في الدولة. ويطالب الوزير موشي ارنس مجلس الوزراء الاسرائيلي بمساواة وضع الدروز بوضع اليهود، لان الدروز ـ على حد قوله ـ يعتبرون مواطنين يؤدون واجبهم نحو الدولة في اطار الخدمة العسكرية، وان الوقت قد حان لجعلهم يحسون بالمساواة في الحقوق، حتى بعد انتهاء الخدمة العسكرية ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

• تعهدت وزارة الداخلية منح ٣٠٠ الف شيكل لتغطية العجز في موارد التنمية، الذي تعاني منه قرية جوليس الدرزية، الواقعة في الجليل، كخطوة اولى لانهاء الاضراب الذي يقوم به مجلس القرية، والمستمر منذ ١٢ يوماً ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

• اجتمع وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع عضو المجلس الوطني الفلسطيني سعيد كمال، للبحث في التنسيق المصري ـ الفلسطيني حول اجتماعات القمة الاسلامية التي ستعقد في الكويت في ١٩٨٧/١/٢٦ ( **الرأي** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

• أكد الملك الاردني حسين، خلال اجتماعه مع المبعوث الاميركي للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الذي يزور الاردن حالياً، موقف الاردن من التسوية السلمية في الشرق الاوسط، الذي يرتكز على عقد مؤتمر دولي تحضره كافة الاطراف المعنية بالازمة والدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ( **الرأي** ، ١٩٨٧/١/٨ ).

## ١٩٨٧/١/٨

• وصل الى تونس، قادماً من بغداد، رئيس

اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وتزامن وصول عرفات مع وصول مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، الى العاصمة التونسية ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/٩ ).

• بصورة علنية وواضحة لم يسبق لها مثيل في المناطق المحتلة، نظم تجمع جماهيري ومسيرة بمناسبة ذكرى انطلاقة «فتح» في جامعة بيرزيت. وقد شوهدت آلاف المنشورات واعلام م.ت.ف. والشعارات المؤيدة للكفاح المسلح، وكذلك مئات الصور لياسر عرفات، في حين ازدانت مباني الجامعة بشعارات ضخمة. وفي اثناء الحشد، وزعت على الحاضرين كتيبات ونشرات ومنشورات عن الحرب ضد العدو الصهيوني، كتب فيها: «المزيد من زجاجات المولوتوف»، «المزيد من الحجارة والتظاهرات»، «ثورة حتى النصر» ( **دافار**، ١٩٨٧/١/٩ ).

• وصلت الى مجلس العمال في الادارة المدنية الاسرائيلية للمناطق المحتلة بلاغات بتفاصيل الوظائف التي سيتم الغاؤها. وستلغى، حتى نهاية شهر آذار (مارس) من هذا العام، ٢٠ وظيفة في الادارة المدنية، منها ١٥ وظيفة في الضفة الغربية و ٥ وظائف في غزة. وستحاول وزارة الدفاع الاسرائيلية الوصول الى اتفاق مع مجلس العمال حول فصل العمال. ويأتي تنفيذ هذه الخطوة جزءاً من خطة لوزارة الدفاع تهدف الى الغاء مئة وظيفة يشغلها اسرائيليون يعملون في الادارة المدنية حتى نهاية آذار (مارس) العام ١٩٨٨. وفي المستقبل، سيحل محل جزء من العاملين الاسرائيليين فلسطينيون من سكان الضفة الغربية والقطاع ( **هآرتس**، ١٩٨٧/١/٩ ).

• وجه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اثناء القاء خطابه في فندق «موري» على شاطىء البحر الميت، نداء دراماتياً الى الملك حسين، قال فيه: «انني اقف على هذا الجانب من البحر الميت، واتوجه، في هذه المناسبة، الى الملك حسين، الذي يقف على الجانب الآخر منه، وادعوه الى اللقاء، وجهاً لوجه، في اي مكان، لكي نتحدث حول السلام بين بلدينا». واضاف: «ان واقع منطقتنا ينعكس بشكل خاص في البحر الميت. توجد هنا كل العناصر التي يمكن ان تؤدي الى توقيع اتفاقيات غير رسمية بيننا وبين الاردن. فكلا البلدين ينتجان مواد كيماوية في منطقة البحر الميت، وكلاهما يستخدمان مياه الاردن، ويواجهان مشاكل بيئية مشتركة، ولهما موانىء متجاورة؛ وبناء على ذلك، فان اقامة مشاريع تنمية مشتركة يمكن ان يفيد كلا الشعبين» ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٩ ).

## ١٩٨٧/١/٩

• في تونس، استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، مرتين؛ ولم يدل الباز بأي تصريحات حول مضمون لقاءيه بعرفات ( **الاهرام**، ١٩٨٧/١/١٠ ). وذكرت مصادر فلسطينية في تونس ان مباحثات عرفات مع الباز تناولت مساعي مصر من اجل عقد مؤتمر دولي للسلام وامكان استئناف العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/١٠ ).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في تونس، السفير الياباني لدى تونس. وقد أكد السفير الياباني اني يوشي كازو سوجيتاني، موقف بلاده المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه المشروعة، بما فيه حقه في اقامة دولته المستقلة على ارضه ( **وفا**، تونس، ١٩٨٧/١/١٠ ).

## ١٩٨٧/١/١٠

• يزور وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الأمين العام المساعد للجبهة، ابو علي مصطفى، عدداً من دول المنظومة الاشتراكية. وصرح ابو علي مصطفى، في وارسو، بأن هدف الجولة هو توضيح الاخطار التي تحيط بالقضية الفلسطينية، وبذل الجهود لايقاف الحرب التي تشنها حركة «أمل» ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **وفا**، ١٩٨٧/١/١١ ).

• وصل الى العاصمة المصرية، في اطار جولته في الشرق الاوسط، المبعوث الاميركي الخاص ريتشارد مورفي. وقال مورفي ان مباحثاته مع المسؤولين المصريين ستتناول دراسة اجراءات عقد المؤتمر الدولي للسلام ومناقشة توقيت عقده ( **الاهرام**، ١٩٨٧/١/١١ ).

## ١٩٨٧/١/١١

• وصل الى الجزائر، قادماً من تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وسيلتقي عرفات بالمسؤولين الجزائريين، وفي مقدمهم الرئيس الشاذلي بن جديد؛ وستتركز مباحثاته في الجزائر على المحاولات المبذولة لتوحيد الفصائل الفلسطينية ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١/١٢ ). وكان عرفات

اجتمع في تونس مع رئيس وزراء اسبانيا، فيليب غونزاليس، وتناول البحث، خلال الاجتماع، تطورات القضية الفلسطينية، وضرورة القيام بتحرك اوروبي لتحقيق السلام العادل في الشرق الاوسط، من خلال مؤتمر دولي، كما تناول العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. واسبانيا ( **وفا**، ١٢/١/١٩٨٧ ).

• احتجت ايرلندا لدى اسرائيل على مقتل جندي ايرلندي في جنوب لبنان. وقال وزير دفاعها، بادي اوتول، في حديث لاذاعة دبلن: «اننا نرى، الآن، تدخلاً مباشراً من جانب الجيش الاسرائيلي». وجاء في خطاب الاحتجاج الذي ارسلته وزارة الخارجية الايرلندية الى وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان ايرلندا تنوي سحب جنودها من جنوب لبنان، بسبب ما يتعرضون له من مؤامرات ( **هآرتس** ، ١٢/١/١٩٨٧ ).

## ١٢/١/١٩٨٧

• وصلت الى دمشق اللجنة السباعية العربية، في اطار مهمتها لايقاف الحرب الدائرة حول المخيمات الفلسطينية، وعقدت اجتماعاً في منزل السفير الكويتي، في دمشق، لتنسيق خطة عملها. هذا، وقد استمرت الاشتباكات في محيط المخيمات الفلسطينية في لبنان بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين ( **الراي** ، ١٣/١/١٩٨٧ ).

• يجري الجيش الاسرائيلي التحقيق في ظروف القاء زجاجة مولوتوف لم تشتعل على مبنى يستخدم لسكن بعض الجنود الاسرائيليين بالقرب من الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل. وفي اعقاب القاء المولوتوف، نظمت عمليات التمشيط للمنطقة، عثر خلالها على بقايا الزجاجة والى جانبها كيس من النايلون فيه قصاصات ورق كتب عليها: «حركة التضامن مع اكرم هنية تعلن مسؤوليتها عن محاولة النسف» ( **هآرتس** ، ١٣/١/١٩٨٧ ).

• اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لوفد من ممثلي المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة، ان سلطات الامن لن تسمح، في المستقبل، بأن تقام في جامعات المناطق المحتلة تظاهرات تأييد علنية للمنظمات الفلسطينية، تُرفع فيها اعلام فلسطينية وصور ياسر عرفات، كما حدث، في الاسبوع الماضي، في جامعة بيرزيت. ورفض رابين مطالب ممثلي المستوطنين بالغاء قرار توسيع مناطق اختصاص البلديات العربية في الضفة الغربية، وما ذكروه من ان هذا الاجراء يمثل خطوة اولى على طريق اقامة حكم ذاتي من جانب واحد؛ بينما أعرب ممثلو المستوطنين عن خيبة املهم ازاء موقف رابين الذي اوضح ان توسيع مجالات اختصاص البلديات العربية تحتمه الحاجة الى السماح بحياة عادية ومنظمة للسكان العرب في المناطق المحتلة ( **هآرتس** ، ١٣/١/١٩٨٧ ).

• وصلت شكاوى كثيرة، في الشهور الاخيرة، من الجنود المستجدين واولياء امورهم الى رئيس هيئة الاركان العامة ومأمور شكاوى الجنود وقادة المناطق ورئيس قيادة القوات الميدانية في الجيش الاسرائيلي، بشأن السلوك غير اللائق وحالات الكآبة لدى المجندين المستجدين. وقد ثبتت صحة عدد من الشكاوى، التي تم بحثها، ووصفت بأنها «لا تليق بالجيش الاسرائيلي». واصدر رئيس قيادة الاسلحة الميدانية، اللواء اوري ساغي، اوامره، بتأييد من رئيس الاركان العامة، بايقاف التدريبات يوماً كاملاً وتخصيصه لشرح ومعالجة هذه المشكلة. كما ستجرى حملات اعلامية ضد موجة الكآبة الجديدة التي تصيب عناصر الجيش ( **عل همشمار** ، ١٣/١/١٩٨٧ ).

• قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، في الندوة التي عقدت في غفعات حبيبه تحت اشراف معهد الدراسات العربية، وكان موضوعها «مستقبل المناطق المحتلة والحلول المحتملة للنزاع»: «انني اعترف بأن ليست لدي حلول، والمشكلة هي اننا نستثمر طاقة كبيرة من المناقشة حول الحل المقبول، وفي الوقت ذاته يتكون واقع قوي وراسخ في المنطقة. وبالفعل هناك ظاهرة ضم لـ [الضفة الغربية] ومنطقة غزة، وتتزايد تبعية المناطق الاقتصادية لدولة اسرائيل، وهناك ١٠٠ الف عامل من المناطق [المحتلة] يشتغلون في اسرائيل، ويمثلون ١٠ بالمئة من القوة العاملة، وهي قوة رخيصة الاجر جداً، كما تمثل المناطق سوقاً للصناعة الاسرائيلية. وقد استثمرت اسرائيل ٣٠٠ مليون دولار في [الضفة الغربية] وغزة خلال السنتين الاخيرتين، ويتزايد توطين اليهود في المناطق، والنتيجة هي اليأس بين السكان الفلسطينيين، والتسليم بالوضع بين الجمهور الاسرائيلي». واضاف تسور: «انه مع عدم وجود حل سياسي، اود رؤية مسيرة تؤكد وقف عملية الضم البطيء، وتخفيف عبء الحياة اليومية عن السكان من خلال اقل قدر ممكن من التدخل، وايقاف التأثيرات المدمرة للاحتلال في المجتمع الاسرائيلي» ( **عل همشمار** ، ١٣/١/١٩٨٧ ). وفي الندوة ذاتها، قال عضو الكنيست الاسرائيلي عبدالوهاب دراوشة (معراخ) انه لن يكون هناك حل

للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني ما لم يحقق هذا الحل اماني الحركتين، الاسرائيلية والفلسطينية، كليهما. ورفض دراوشة الخيار الاردني رفضاً باتاً، ووصفه بأنه خطير ولن يحقق نتائج ايجابية. وفي رأي دراوشة، ان الملك الاردني حسين سينضم الى المفاوضات، فقط اذا حصل على وعد بأن يأخذ ما اخذه السادات، او يحضر مع الشريك الفلسطيني ( **عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٧ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لزعماء المجلس اليهودي الاميركي الذين التقى بهم في القدس، وبعد الرسالة التي بعث بها ريغان الى شامير بخصوص عدم مسؤولية اسرائيل في قضية ايران ونيكاراغوا، ان ما نشر، في الايام الاخيرة، في الولايات المتحدة الاميركية، لم يكن استنتاجات تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. وقال شامير: «ان ضمير اسرائيل مرتاح تماماً في قضية بيع الاسلحة لايران، وليس هناك ما نخشاه عندما تتضح الحقيقة؛ وقد تصرفت اسرائيل في المسألة الايرانية، بناء على طلب الولايات المتحدة، بهدف اطلاق سراح الرهائن» ( **عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٧ ).

• وصل الى المملكة العربية السعودية، في اطار جولته على المنطقة، المبعوث الاميركي الخاص ريتشارد مورفي. وستتناول مباحثاته مع المسؤولين السعوديين آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط، والدور الذي يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة الاميركية ( **الرأي**، ١٣/١/١٩٨٧ ).

## ١٣/١/١٩٨٧

• تظاهر خمسة آلاف من اعضاء حركات الشباب الصهيونية، رافعين شعارات تندد بتظاهرة سبق ان نظمها انصار حركة «كاخ» العنصرية المطالبة بابعاد العرب. ووزع الالاف الخمسة اكثر من ٥٠ ألف منشور تدعو الى ايقاف العنف. وفي مجموعات من البنين والبنات، عرباً ويهوداً، دار الاعضاء في شوارع القدس، ووزعوا المنشور على المارة. ويدعو المنشور المكتوب باللغتين، العبرية والعربية، الى «ايقاف التطرف الطائفي الذي يعرض سياستنا للخطر ويلطخ سمعة مدينتنا، القدس الطيبة». وقد أُصدر هذا المنشور في اعقاب منشور وزعته حركة «كاخ» تطلب من العرب فيه ان يهاجروا، او ، على خلاف ذلك، ان يعيشوا دون حقوق ( **معاريف**، ١٤/١/١٩٨٧ ).

• قال المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، يوسي بايلين، لرئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب الاميركي، لي هاملتون، ان اسرائيل مستعدة لابداء مرونة بالنسبة الى تشكيل التنظيمات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، طالما ان هذه التنظيمات لا تحمل طابعاً موالياً لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل لا يدع مجالاً للشك؛ كما ان اسرائيل مستعدة، الى حد كبير، لرفع القيود عن الاستثمارات المخصصة للتنمية والتصنيع في المناطق المحتلة ( **دافار**، ١٤/١/١٩٨٧ ).

• استقبل الرئيس المصري حسني مبارك، في القاهرة، رئيس وزراء اسبانيا، فيليب غونزاليس، الذي يزور مصر حالياً. وقال غونزاليس، بعد الاجتماع، ان اسبانيا تؤيد مبادرة الرئيس المصري مبارك لعقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الاوسط ( **الاهرام**، ١٤/١/١٩٨٧ ).

• وصل وفد مجلس السلام السوفياتي الى اسرائيل في زيارة تستغرق اسبوعاً، بناء على دعوة وجهتها لجنة مؤلفة من اعضاء حزبي مبام والمعراخ وحركة راتس وحداش. وقال رئيس الوفد، نيكولاي بوتشياكوف، ان «الوفد ينوي الاجتماع، خلال اقامته في اسرائيل، مع اعضاء من الكنيست وشخصيات شعبية مختلفة، وممثلي المنظمات المناصرة للسلام في الشرق الاوسط، وتوطيد روابط الصداقة مع الدوائر الشعبية المناصرة للسلام في اسرائيل» ( **عل همشمار**، ١٤/١/١٩٨٧ ).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، «ان من المضحك الادعاء بأن الولايات المتحدة الاميركية انجرت وراءنا في القضية الايرانية. وانا واثق من ان احداً لا يدعي بذلك بجدية، وليس لنا اي ضلع، بأي شكل من الاشكال، في نقل اموال لرجال الكونتراس». واكد بيرس ان الطلب الاميركي الخاص بتزويد ايران بالاسلحة جاء من أعلى المستويات، وان اسرائيل اوضحت للاميركيين ان احتمالات نجاح المشروع الايراني كله لا تزيد على ٢٥ بالمئة ( **عل همشمار**، ١٤/١/١٩٨٧ ).

## ١٤/١/١٩٨٧

• اجتمع، في الجزائر، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وتناولت المباحثات الوضعين، العربي والفلسطيني، وموضوع حصار المخيمات

الفلسطينية في لبنان. كما اجتمع عرفات مع امين سر الامانة العامة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، وبحثا في المواضيع عينها ( **وفا** ، ١٤/١/١٩٨٧ ). وفي الجزائر، ايضاً، استقبل عرفات السفير السوفياتي وسلمه رسالة الى القادة السوفيات تتعلق بتطورات الوضع في المنطقة وبأوضاع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان ( **المصدر نفسه** ). وقد غادر عرفات الجزائر، عائداً على تونس ( **المصدر نفسه** ).

• دانت محكمة اللد العسكرية خمسة فدائيين، كانوا القي القبض عليهم في عرض البحر، قبل حوالى ستة شهور، ومن بينهم ضابط كبير في م.ت.ف. بتهمة الانضمام الى منظمة محظورة والقيام بنشاط وتدريبات عسكرية فيها ( **هآرتس** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• وقع قائد المنطقة الجنوبية في اسرائيل، اللواء اسحق مردخاي، على امر طرد ضد محمد دحلان (٢٦ سنة) من خان يونس، الذي يعتبر رئيساً لمنظمة الشباب التابعة لـ «فتح». وتدعي السلطات بأن دحلان تلقى اموالاً وتعليمات من الخارج، وبادر الى عمليات خرق النظام في قطاع غزة ( **عل همشمار** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• زارت لجنة المساعي العربية بيروت وعادت في اليوم عينه الى دمشق. وقد اجتمعت اللجنة في لبنان بالرئيس اللبناني أمين الجميل، ورئيس الوزراء رشيد كرامي، ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني. وقال الامين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، ان اللجنة ستعلن عن تصورها لايقاف الحرب ضد المخيمات في لبنان، بعد اجتماعها بالرئيس السوري حافظ الاسد ( **الرأي** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• استقبل الرئيس الفنلندي، مونو كويفستو، في هلسنكي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، الذي يزور فنلندا حالياً، لاجراء مباحثات حول العلاقات الفلسطينية ـ الفنلندية ( **الشرق الاوسط** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• اعربت مصادر امنية اسرائيلية، مؤخراً، عن قلقها بالنسبة الى مستقبل جيش جنوب لبنان، وذلك بسبب الانهيار الخطير في الروح المعنوية بين افراده، وذلك في اعقاب الفشل الذي حدث في المعارك الاخيرة وارتفاع عدد القتلى في صفوفه. وتفيد تقديرات دوائر رفيعة المستوى في جهاز الامن الاسرائيلي بوجوب اعطاء المزيد من التغطية لهذا الجيش ( **هآرتس** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• اعترضت سفينة تابعة لسلاح البحرية الاسرائيلي سفينة صيد لبنانية، ونقلت افرادها الثلاثة الى اسرائيل. ولم يعلق المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي على النبأ، بينما اعلن موظفون في ميناء صور ان الثلاثة لبنانيون ويقيمون في صور ( **عل همشمار** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• عقد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اجتماعاً مع اركان وزارته وقيادات الجيش الاسرائيلي، للنظر في استعدادات وانتظام جهاز الدفاع، في اعقاب قرار الحكومة الاسرائيلية عدم منح اموال اضافية لميزانية الدفاع. وقد تقرر في الاجتماع ان يقوم الجيش الاسرائيلي باعداد خطط على المدى القريب، طبقاً للميزانية القائمة ( **عل همشمار** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

• طالب سكرتير عام حزب مبام، اليعيزر غرانوت، في رسالة الى رئيس الكنيست، باعتبار عضوية الحاخام مئير كهانا في الكنيست باطلة، ولاغية، اعتباراً من اليوم الاول لتولي الكنيست الحادي عشر مهامه. وعرض غرانوت على رئيس الكنيست وثيقة صرح فيها كهانا، بتاريخ ٨/٩/١٩٨٦، في محكمة اميركية في نيويورك، بأنه لم يحلف اليمين للكنيست الاسرائيلي، وذلك في اطار نضاله ضد اعتزام حكومة الولايات المتحدة الغاء جنسيته ( **عل همشمار** ، ١٥/١/١٩٨٧ ).

## ١٥/١/١٩٨٧

• وصل الى بغداد، قادماً من تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة للعراق، حيث سيجري مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول تطورات القضية الفلسطينية ( **الاهرام** ، ١٦/١/١٩٨٧ ).

• انهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين اجتماعاتها في الجزائر، وحددت موعداً لانعقاد المؤتمر في ما بين ٨ و ١١ شباط ( فبراير ) المقبل، حيث سيعقد في الجزائر، التي أبدت استعدادها لاستضافته ( **وفا** ، ١٦/١/١٩٨٧ ).

• استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد اللجنة العربية السباعية التي تتابع قضية انهاء الحرب الدائرة حول المخيمات. وقال الناطق الصحافي باسم قصر الرئاسة في دمشق ان البحث تناول مهمة اللجنة، حيث أعرب الرئيس السوري عن تمنياته لها بالنجاح. هذا، وقد استقبل الرئيس الاسد وزير خارجية الجزائر رئيس اللجنة، احمد طالب الابراهيمي، والامين العام

لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، كلاً على حدة ( **البعث** ، ١٩٨٧/١/١٦ ). وعلق امين سر القيادة المؤقتة لـ «فتح» (المنشقين)، العقيد ابو موسى، على دور اللجنة العربية بأنها لخدمة ما يريده عرفات في لبنان والغاء دور جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وندد ابو موسى بالدور الذي تلعبه اللجنة ( **السفير** ، ١٩٨٧/١/١٦ ).

• المح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع وكالة «رويتر»، الى ان رفضه التنازل عن مناطق احتلتها اسرائيل مقابل السلام لن يكون بمثابة كلمته الاخيرة في المفاوضات مع الدول العربية. وقال شامير: «ان احداً لا يتوقع مني ان اقول، الآن، ما سيكون عليه موقفي عندما نجتمع. صحيح ان مواقفنا متباينة، ولكن الشرط الاول لاحراز امكانية رأب الصدع بيننا هو ان نجتمع ونتحاور، وجهاً لوجه» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٦ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع وكالة «رويتر»: «ان انتصار ايران او العراق في حرب الخليج سوف يكون بمثابة تهديد لسلامة اسرائيل» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٦ ).

• الغي الاجتماع الذي كان مقرراً في جامعة سان دييغو لمناقشة نزاع الشرق الاوسط، باشتراك سبعة مثقفين فلسطينيين واعضاء كنيست من اسرائيل وثلاثة من اعضاء البرلمان المصري وعدد من الاميركيين. وجاء الالغاء بعدما عُلم ان اسرائيل تحظر اشتراك رئيس بلدية الخليل السابق، مصطفى النتشة، والمحامي فايز ابو رحمة، من غزة، فيه ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٦ ).

## ١٩٨٧/١/١٦

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، رؤساء وفود المنظمات العمالية والشعبية العربية المشاركة في مؤتمر التضامن مع صمود المخيمات الفلسطينية في لبنان. وتحدث عرفات مع رؤساء الوفود حول اوضاع المخيمات الفلسطينية ووضع السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال ( **وفا**، ١٩٨٧/١/١٧ ).

• في مطار تونس الدولي، التقى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، مع وزير خارجية الجزائر، احمد طالب الابراهيمي، الذي كان في طريقه الى الجزائر بعد ان ترأس، في دمشق، اجتماعات اللجنة السباعية المكلفة انهاء القتال حول مخيمات لبنان. واطلع الابرهيمي القدومي على نتائج مباحثات اللجنة مع المسؤولين السوريين واللبنانيين ( **السفير** ، ١٩٨٧/١/١٧ ).

## ١٩٨٧/١/١٧

• تعرض شقيقان اسرائيليان، من القدس، لحادث طعن بالسكاكين، في اثناء تجولهما في المدنية القديمة، قرب بوابة نابلس، من قبل شابين عربيين لاذا بالفرار. وهرعت قوات الشرطة وحرس الحدود الاسرائيلية الى مكان الحادث واجرت عمليات تمشيط، اعتقلت خلالها حوالى خمسين عربياً للتحقيق ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/١٨ ).

• عُلم ان قرار وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بمنع شخصيتين فلسطينيتين من المناطق المحتلة من السفر لحضور اجتماع سان دييغو، الذي الغي بسبب هذا القرار، قد جاء في اعقاب مطلب اردني بهذا الشأن. وعُلم، ايضاً، ان الاردنيين نقلوا رسالة الى اسرائيل تفيد بأن اشتراك فايز ابو رحمة ومصطفى النتشة في اجتماع «مركز السلام» في سان دييغو من شأنه المساس بمساعي الملك حسين لتقوية مؤيديه، في المناطق المحتلة، ضد مؤيدي م.ت.ف. ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٨ ).

• كشف مدير عام شركة «مكوروت»، يحزقئيل زكاي، خلال جولة له على مشاريع المياه في الضفة الغربية، عن ان شبكة مياه الضفة، التي تُغذى، اساساً، من آبار محلية، قد ربطت، مؤخراً، بخط المياه القطري ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٨ ).

• اقترحت اسرائيل وقفاً فورياً لاطلاق النار على حدودها الشمالية لمدة ستة شهور، وذلك كجزء من التسويات التي تتم تدريجياً من خلال الاتصال مع حكومة لبنان، او اية جهة اخرى تستطيع تأمين السلام في المنطقة. وقال نائب مندوب اسرائيل في الامم المتحدة، ان اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات والتعاون مع حكومة لبنان، او مع اي جهة موثوقة اخرى، في هذه الدولة، تسعى، جدياً، الى ارساء السلام في تلك المنطقة، ومستعدة لتأمينه ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/١٨ ).

• قال الرئيس المصري حسني مبارك، في حديث لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان ما من قيمة لأية مبادرة عربية ما لم يحل العرب خلافاتهم. وأكد مبارك ان الوفاق الاردني ـ الفلسطيني قضية اساسية من اجل المساعدة على حل القضية الفلسطينية ( **الأهرام** ، ١٩٨٧/١/١٨ ).

• نفى رئيس مكتب وزير الخارجية الاسرائيلية، اوري سابير، النبأ الذي اوردته صحيفة «نيويورك بوست» ومفاده ان وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، قد اجتمع مع الملك حسين في الاسبوع الاخير من شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، في وادي عربة. وقال سابير، ان هذا النبأ عار من الصحة ( **عل همشمار** ، ١٨/١/١٩٨٧ ).

• دعا سكرتير عام حزب مبام الاسرائيلي، اليعيزر غرانوت، الحكومة الاسرائيلية الى الموافقة على اصدار بيان متبادل ينص على امكان حل النزاع في المنطقة، والمشكلة الفلسطينية، من طريق المفاوضات فقط. ودعا غرانوت الحكومة الى ان تقترح ان تجرى المفاوضات السلمية باشتراك ممثلين مقبولين من الشعب الفلسطيني، وعلى اساس الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للجانبين ( **عل همشمار** ، ١٨/١/١٩٨٧ ).

## ١٨/١/١٩٨٧

• طلبت م.ت.ف. عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، على ان يعقد جلساته في ٢٥/١/١٩٨٧ في الكويت، لمناقشة تقرير لجنة المساعي لانهاء الحرب الدائرة حول المخيمات، وذلك لاطلاع وزراء الخارجية العرب على نتائج اتصالات اللجنة مع المسؤولين السوريين واللبنانيين ( **الشرق الاوسط** ، ١٩/١/١٩٨٧ ).

• قال الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية، في دمشق، ان اتهام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بالمسؤولية عن الحرب الدائرة حول المخيمات هو اكذوبة لا يصدقها احد. وقال حواتمة ان حركة «أمل» تسعى الى اقامة حزام جديد لصالح أمن اسرائيل في جنوب لبنان ( **وفا**، ١٩/١/١٩٨٧ ).

• قررت الحكومة الاسرائيلية، طبقاً لاقتراح رئيسها اسحق شامير، اعادة تشكيل لجنة وزارية خاصة لشؤون المستوطنات في خط المواجهة على الحدود الشمالية. ويتولى شامير رئاسة اللجنة التي تضم ١٤ وزيراً، بينهم القائم باعمال رئيس الحكومة، شمعون بيرس ( **عل همشمار** ، ١٩/١/١٩٨٧ ).

## ١٩/١/١٩٨٧

• وصل الى تونس، قادماً من بغداد، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد زيارة للعراق استغرقت عدة أيام ( **وفا**، ٢٠/١/١٩٨٧ ).

• اطلق مستوطنون، من منطقة نابلس، النيران في الفضاء باتجاه مخيم بلاطة، في اعقاب تعرض سيارتهم للرشق بالحجارة قرب المخيم. وقد هرعت الى المخيم قوة من الجيش الاسرائيلي واعتقلت خمسة شبان، الامر الذي أثار سخط رفاقهم ودفعهم الى التجمهر والاحتجاج، فاستخدم الجنود الغاز المسيل للدموع. وبعد ان عم الهدوء المخيم، تعرضت دورية راجلة للرشق بالحجارة، فتسبب ذلك في اصابة قائد سرية، اصابة طفيفة ( **هآرتس** ، ٢٠/١/١٩٨٧ ).

• قتل اربعة فدائيين في اشتباك وقع بين جنود الجيش الاسرائيلي ومجموعة فدائية شمال منطقة حزام الأمن، في اثناء محاولة المجموعة التسلل الى غرب قرية برعشيت ( **هآرتس** ، ٢٠/١/١٩٨٧ ).

• تواصل ميليشيا حركة «أمل» محاصرتها للمخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد اعلنت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) ان المواد الغذائية والطبية قد نفدت من مخيم برج البراجنة، وأشارت الى وقوع حالات من المجاعة بين المواطنين ( **وفا**، ٢٠/١/١٩٨٧ ).

## ٢٠/١/١٩٨٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع رئيس الوزراء التونسي، رشيد صفر. وقد شكر عرفات الدولة التونسية، رئيساً وحكومة وشعباً، على الدعم الذي تقدمه الى الشعب الفلسطيني وقيادته ( **وفا** ، ٢١/١/١٩٨٧ ). واجتمع عرفات، في تونس، ايضاً، مع الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، واستعرض معه آخر تطورات القضية الفلسطينية. كما اطلع القليبي عرفات على نتائج عمل اللجنة العربية واتصالاتها بشأن فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **المصدر نفسه** ).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في رده على اسئلة طلبة المدرسة الزراعية في كفار تابور، التي زارها هو ووزير الزراعة الاسرائيلي، يعقوب تسور: «انني ادعو عرفات الى ان يطلب رقم الهاتف ٢٤٢٣٣٨ في القدس (رقم قراري مجلس الامن ٣٣٨ و ٢٤٢)، واعلان وقف اطلاق النار، وحينئذ اكون مستعداً للجلوس والتفاوض معه حول السلام». واضاف وايزمان: «ان من الواجب علينا الجلوس مع الفلسطينيين، من اجل ايجاد حل للمشكلة. ماذا نفعل

اذا كانت مصر والاردن والفلسطينيون، كلهم، يرون في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين ؟» ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٢١ ).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال الاجتماع الذي ضمه مع رؤساء الجامعات في الضفة الغربية وعقد في مبنى الحاكم العسكري في مدينة نابلس، انه يعتقد بأن اسرائيل غير قادرة على خلق زعامة فلسطينية موثوقة تأخذ على عاتقها مسؤولية القيام بدور الشريك في المفاوضات ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢١ ).

• اتضح من التقرير الاحصائي للشرطة الاسرائيلية عن العام ١٩٨٦ ان هبوطاً قد طرأ على النشاط المعادي للاحتلال في العام المذكور، بالمقارنة مع العام ١٩٨٥. فقد القيت، في العام الماضي، ١٨٢ زجاجة حارقة و ٣١ قنبلة يدوية، ووضعت ١١٦ شحنة ناسفة مقابل ١٢٤ شحنة في العام ١٩٨٥. كذلك سجل انخفاض في عدد الحرائق التي اضرمت بدوافع معادية (٤٢ حادثاً في العام ١٩٨٦، مقابل ٨٨ حادثاً في العام ١٩٨٥). في مقابل هذا الانخفاض، سُجل ارتفاع كبير في عدد حوادث الطعن بالسكاكين (٢٦ حادثاً في العام ١٩٨٦، مقابل ١٧ حادثاً في العام ١٩٨٥)، وسُجل ارتفاع بنسبة ١٠٠ بالمئة في عدد حوادث اطلاق الصواريخ على الجليل (٣١ حادثاً في العام ١٩٨٦) ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢١ ).

• قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي، اللواء عاموس لبيدوت، خلال اجتماعه بالملحقين العسكريين الاجانب الذين زاروا مركز تدريب تابع لوحدات الدفاع الجوي الاسرائيلي، ان سلاح الجو الاسرائيلي يبلور استعداداً عملياتياً تكتيكياً يفي بالرد على التهديد السوري المتفاقم بسبب الاستخدام المنتظر من جانب سلاح الجو السوري لطائرات ميغ ٢٩ في غضون عام. وقال انه على الرغم من التحسن المثير للقلق الذي طرأ على نوعية سلاح الجو السوري ووسائل دفاعه الجوي، فان سلاح الجو الاسرائيلي يبحث في ردود ملائمة للحفاظ على تفوقه ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٢١ ). وذكر لبيدوت، في الاجتماع ذاته، ان سلاح الجو العراقي، الذي يجمع خبرة قتالية في حرب الخليج، يشكل تهديداً محتملاً لدولة اسرائيل، موضحاً انه اذا اراد العراق الانضمام الى حرب ضد اسرائيل، فسوف نسعى الى مهاجمته. واكد لبيدوت «ان العراق حصل، مؤخراً، على سرب طائرات ميغ ـ ٢٩، الامر الذي اثار دهشتنا، حيث لم نكن نتوقع وصول تلك الطائرة الى العراق الآن» ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٢١ ).

• ذكرت صحيفة «عل همشمار»، نقلاً عن مصادر اردنية موثوق بها في لندن، ان مبعوثاً من قبل وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، زار الاردن مؤخراً، وتوصل مع الاردنيين الى التوقيع على «اتفاق فني» للتعاون. وقد اجتمع المبعوث الاسرائيلي مع الملك حسين والزعماء الاردنيين. وينص الاتفاق على التعاون بين الاردن واسرائيل في مجالات مختلفة، بينها اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة في وادي عربة، كذلك فتح ميناء حيفا لصادرات السلع الاردنية. وقد اكد صحة وجود الاتفاق سكرتير المليونير السعودي عدنان خاشقجي، الذي قال ان خاشقجي كان وسيطاً بين الجانبين، والتقى بيرس في نيويورك في اواخر العام ١٩٨٥، حيث عرض الاخير عليه اقتراحات للتعاون بين اسرائيل والاردن. وقام الخاشقجي بنقل الاقتراحات، اولاً الى الملك فهد، ثم الى الملك حسين، الذي لم يرفضها رفضاً باتاً ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٢١ ).

• سافر القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في زيارة للندن وباريس وبروكسل. وسيركز بيرس في محادثاته في اوروبا الغربية على اتفاقيات اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢١ ).

## ١٩٨٧/١/٢١

• اجتمع، في القدس المحتلة، وزير الدفاع الايطالي، جيوفاني سبادوليني، الذي يزور اسرائيل حالياً، مع عدد من الشخصيات الفلسطينية، بينها رشاد الشوا وفايز ابو رحمة والياس فريج. واكد سبادوليني، خلال المحادثات، موقف ايطاليا الداعم للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة لتحسين اوضاعه المعيشية ووضع حد لمعاناته ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٢ ).

• بحث الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مع رئيس الوزراء التونسي، رشيد صفر، في علاقات تونس مع م.ت.ف. ونقل صفر الى الرئيس التونسي نتيجة مباحثاته مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٢ ).

• هاجم زعماء حركة غوش ايمونيم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشدة، ودعوه الى تقديم استقالته، اذا كان لا يستطيع الوقوف خلف مبادىء حركة حيروت والمعسكر القومي، في كل ما يتعلق بفكرة سلامة «ارض ـ اسرائيل» ( **هآرتس** ،

١٩٨٧/١/٢٢ ).

• افادت مصادر مطلعة في لندن بأن، ايلي شفايمر هو الشخص الذي اوفده وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى الاردن، والتقى هناك بالملك حسين والقادة الاردنيين. ويأتي ذلك في الوقت الذي أنكر فيه بيرس، في لقائه مع اذاعة الجيش الاسرائيلي، ذلك النبأ الذي اوردته صحيفة «عل همشمار» ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٢٢ ).

• عقد القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الذي وصل الى لندن في زيارة تستغرق يومين، اجتماعاً مع نظيره البريطاني، جيفري هاو، وتركزت المحادثات خلاله على العلاقات مع الاردن. وقد طلب بيرس الى هاو تقديم يد العون في تقليص الخلافات القائمة بين اسرائيل والاردن، مؤكداً ان موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولي تمثل تنازلاً للاردن الذي يصر على عقد مثل هذا المؤتمر، لكن المؤتمر لن يكون بديلاً من اجراء مفاوضات مباشرة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٢ ). وقال بيرس، ان احتمالات عقد مؤتمر دولي لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي قد ازدادت كثيراً في الآونة الاخيرة، وان اسرائيل قد توصلت مع الاردن الى تفاهم حول نحو عشر نقاط تتعلق بصلاحيات المؤتمر (**المصدر نفسه**).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لوزير الدفاع الايطالي، جيوفاني سبادوليني، الذي يزور اسرائيل حالياً، «ان العرب يريدون استغلال القضية الايرانية للحصول على تعويضات من الولايات المتحدة: فالملك حسين يريد عقد مؤتمر دولي والحصول على اسلحة؛ والمصريون يريدون زيادة المعونات المالية». واضاف ان علاقات اسرائيل مع الاردن أفضل مما كانت عليه في الماضي، ولكن حسين متردد في دخول المفاوضات، بسبب عدم وجود تأييد فلسطيني، وخوفه من سوريا ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٢ ).

• وُقّع في مدريد بروتوكول للتعاون بين اسرائيل واسبانيا. وقد وقع عليه، من الجانب الاسرائيلي، مدير عام وزارة الخارجية، ابراهام تامير، ومن الجانب الاسباني، نظيره لويس بانيس. ويتعلق هذا البروتوكول بالامور الثقافية والعلمية والتكنولوجية والسياحية والزراعية، وكذلك بالامور القضائية والقنصلية ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/٢٢ ).

## ١٩٨٧/١/٢٢

• اجتمع، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مع رئيس البرلمان القبرصي، د. فاسوس ليساريدس، الذي يزور تونس حالياً. وبحث عرفات وليساريدس في قضية الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين م.ت.ف. وقبرص؛ كما حمل عرفات ليساريدس رسالة تقدير شفوية الى الرئيس القبرصي، سبيروس كبريانو، وشعب قبرص لموقفهما الداعم للقضية الفلسطينية ( **وفا** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ).

• اتضح من استقصاء للرأي العام الاسرائيلي، الذي اجراه معهد «سميث»، بناء على طلب «جماعة الاتحاد الكونفيدرالي» برئاسة اريه هس ود. يوسف آبي ليئه، ان اكثر من ٢٠ بالمئة من مجموع السكان في اسرائيل يعتقدون بأن امكان تأسيس اتحاد كونفيدرالي، طبقاً للنموذج السويسري، في شتى ارجاء «ارض ـ اسرائيل»، يمكن ان يكون اساساً ايجابياً لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ).

• اقر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الخطوط العامة الاساسية لخطة عمل الجيش الاسرائيلي لسنة ١٩٨٧ / ١٩٨٨، والتي تبلورت، بشكل مبكر، من خلال عمل مكثف في الشهور الماضية. وتتضمن الخطة ـ التي ادخلت عليها تعديلات، عند الاقرار النهائي للحكومة، بعدم زيادة، او تقليص، ميزانية الدفاع ـ تطوير وسائل القتال على حساب تقليص حجم القوات، والحفاظ على الكفاءة من طريق زيادة التدريبات لافراد الاحتياط وزيادة ساعات الطيران والابحار. وقد اعرب وزير الدفاع عن خشيته من عدم التمكن من تنفيذ كل بنود الخطة، بسبب الضغوط المالية الحالية ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ).

• اجتمع القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال زيارته للندن، برئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، وتم خلال الاجتماع الاتفاق في وجهات النظر بالنسبة الى المسائل المتعلقة بالشرق الاوسط كافة، وبالنسبة الى صلاحيات المؤتمر الدولي للسلام، ووجوب ابقاء مسألة التمثيل الفلسطيني الى المرحلة الاخيرة من المحادثات ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ). وخلال اجتماعه بشخصيات سياسية في لندن، قال بيرس «ان الضغط لاقامة مستوطنات جديدة هو موضوع داخلي خاص بالليكود، ونحن لن نسمح باقامة مستوطنات جديدة، كما ان ميزانية الدولة لا تسمح بذلك» ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ).

• بدأ في الكويت الاجتماع التحضيري لوزراء

خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي، برئاسة وزير خارجية الكويت، صباح الاحمد الجابر. وسيناقش الاجتماع المذكور مشروع جدول اعمال القمة لاعداده تمهيداً لها ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ). وقال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، ان من المتوقع عقد مجلس جامعة الدول العربية على هامش القمة الاسلامية للبحث في نتائج اعمال اللجنة المكلفة انهاء الحرب ضد المخيمات في لبنان ( **الرأي** ، ١٩٨٧/١/٢٣ ).

## ١٩٨٧/١/٢٣

• نفي رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في حديث لصحيفة «البيان» الخليجية، وجود تنسيق سياسي مع الاردن في الوقت الراهن. وأكد القدومي ضرورة عقد قمة عربية تبحث في المشكلات العربية وتضع تصوراً للمستقبل ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٤ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في معرض رده على هجوم نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، عليه في ما يتعلق بموضوع الاستيطان، انه يأسف لتصريحات ليفي الذي تسرع في توجيه الانتقاد الذاتي الى حركته. واضاف شامير انه يوافق على الاقتراحات الخاصة باقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية «حسبما نص على ذلك الاتفاق الائتلافي، الذي يعتبر اساساً لحكومة التكتل، وعلى الرغم من ذلك، ينبغي ان نناقش، اولاً، الجوانب الاقتصادية للنفقات المالية المرتبطة بذلك» ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢٤ ).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لطلبة من الجامعة العبرية في جبل المكبر، ان اسرائيل على شفا الافلاس، لأنها لا تستطيع العيش من كدّها، وانما من المعونة الاميركية، ومن الاموال التي تأخذها من اليهود. وذكر رابين ان عدد المستخدمين في قطاع الخدمات، الآن، اكبر من عدد المستخدمين في قطاع الانتاج ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢٤ ).

## ١٩٨٧/١/٢٤

• وصل الى بغداد، قادماً من تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وكان في استقباله عدد من المسؤولين العراقيين (**وفا** ، ١٩٨٧/١/٢٤). في مجال آخر، اعلن عرفات انه سيلتقي بالملك الاردني حسين خلال فترة انعقاد القمة الاسلامية في الكويت، مؤكداً ان صفحة جديدة ستفتح في العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. (**الاهرام** ، ١٩٨٧/١/٢٥). من جهته، صرح رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، بأن الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني اصبح عديم النفع في الوقت الراهن، وطالب بالعمل على انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ( **المصدر نفسه** ).

• التقى، في لندن، رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، اكرم هنية، الذي ابعدته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، بعدد من المسؤولين البريطانيين، وشرح الوضع في الاراضي المحتلة وظروف الاحتلال التي يعاني منها السكان الفلسطينيون ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٥ ).

• اجتمع سفير اسرائيل في واشنطن، مئير روزين، مع سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن، يوري دوبرينين، وأجرى معه محدثات حول امكان استئناف العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي. وعُلم ان السفير السوفياتي عرض اشتراك بلاده في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط كخطوة ضرورية، ومسبقة، للبحث في استئناف العلاقات. ورفض دوبرينين مناقشة الشرط الاسرائيلي المتعلق بفتح ابواب الهجرة ليهود الاتحاد السوفياتي، على اساس ان هذا الموضوع سوفياتي محض داخلي (**هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٥).

• اختفى القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، من فندقه في باريس لمدة ثلاث ساعات، تقريباً، فثارت تكهنات بأنه اجتمع، سراً، مع شخصية من دولة عربية، او دولة ليس لها علاقات مع اسرائيل. وتجدر الاشارة الى ان الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، ونائب الرئيس السوري، رفعت الاسد، ووفد صيني على مستوى عالٍ، كانوا في ذلك الوقت في زيارة لباريس ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢٥ ). وكان بيرس وصل الى باريس، قادماً من لندن، في اطار جولته على عدد من عواصم اوروبا الغربية. وقد اجتمع بيرس بكل من الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، ورئيس الوزراء، جاك شيراك، حيث تناولت المحادثات احياء عملية السلام في الشرق الاوسط ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٥ ). وقال بيرس انه يسعى الى ايجاد بدائل للمؤتمر الدولي لارساء السلام، الذي يؤيده الرئيس المصري والملك الاردني حسين. وفي حديثه الى المراسلين، عقب مأدبة الغداء مع الرئيس ميتران، اعلن بيرس عن انه جاء لسماع افكار جديدة

حول الشرق الاوسط. واضاف: «انني اتحدث عن افكار، وليس عن تأييد، لايجاد حلول للصعوبات الحالية في الشرق الاوسط». واكد تأييده لعقد مؤتمر دولي، ولكن، فقط، في اطار محادثات مباشرة مع الدول العربية. وعقب اجتماعه مع رئيس الحكومة الفرنسية، شيراك، قال بيرس انه لم يتضح، حتى الآن، من الذين سيشتركون في المؤتمر الدولي، خصوصاً ان هناك مشكلة تتعلق بالتمثيل السوفياتي، والفلسطيني (المصدر نفسه).

• بدأ رؤساء الدول المشتركة في القمة الاسلامية، التي ستعقد جلساتها في الكويت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٦، بالوصول الى العاصمة الكويتية. وكان اول الواصلين الرئيس المصري حسني مبارك. ويشارك في القمة رؤساء وممثلو ٤٤ دولة عربية واسلامية ( **الأهرام** ، ١٩٨٧/١/٢٥ ).

## ١٩٨٧/١/٢٥

• وصل الى الكويت، على رأس وفد فلسطيني، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وذلك للمشاركة في اعمال مؤتمر القمة الاسلامي ( **وفا**، ١٩٨٧/١/٢٦ ).

• ستعقد اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود السكان في الاراضي المحتلة اول اجتماع لها بعد اختتام اعمال القمة الاسلامية في الكويت. وقد أسهم الدعم المالي السعودي للجنة في احياء اعمالها، حيث سددت المملكة العربية السعودية القسط المترتب عليها للجنة. وأعلن الوزير الاردني لشؤون الاراضي المحتلة، مروان دودين، عن ان الحكومة الاردنية دعت الى الاجتماع، بعد وصول الدعم السعودي ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٦ ).

• وصل القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الى بروكسل للاجتماع بوزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٢٦ ).

## ١٩٨٧/١/٢٦

• اجتمع رئيس التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الكويت، حيث يرأس الوفد الفلسطيني الى مؤتمر القمة الاسلامي، مع عدد من قادة الدول العربية الاسلامية. كما اجتمع عرفات مع رئيس واعضاء لجنة المساعي الاسلامية الحميدة، واطلعهم على تطورات الوضع في لبنان واستمرار حرب الابادة التي تُشن ضد المخيمات الفلسطينية ( **وفا** ، ١٩٨٧/١/٢٦ ). كما اجتمع عرفات مع الملك الاردني حسين. وقال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، انه تقرر احياء عمل اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود السكان في المناطق المحتلة. وهذا اول لقاء للزعيم الفلسطيني عرفات مع الملك الاردني حسين، بعد توقف التنسيق بين الجانبين (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٧).

• بدأ مؤتمر القمة الاسلامي اعماله في الكويت، وعلى جدول اعماله ٣٢ قضية، في مقدمها الحرب العراقية ـ الايرانية والقضية الفلسطينية واحتمالات التسوية والحرب ضد المخيمات في لبنان، وكذلك القضية الافغانية ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/١/٢٧ ). وتشارك في اعمال القمة ٤٤ دولة عربية واسلامية. وقد تغيبت ايران، كما لم تحضرها افغانستان، بسبب تعليق عضويتها. وتترأس اجتماعات القمة الاسلامية دولة الكويت التي تستضيف المؤتمر (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٧).

• وصل الى اسرائيل رئيس وزراء استراليا، روبرت هوك، قادماً من عمان في ختام زيارته للاردن، حيث ينقل رسالة شفهية من الملك الاردني حسين الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢٧ ).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لوزراء خارجية السوق الاوروبية في بروكسل، ان مشكلة التمثيل الفلسطيني في مفاوضات السلام سوف يتم حلها في المستقبل القريب بمفاهيم مختلفة عن تلك المألوفة في المناقشات الآن؛ لكن من السابق لأوانه تفصيل ذلك ( **دافار** ، ١٩٨٧/١/٢٧ ). وقد اجتمع بيرس، لمدة ساعتين، مع وزراء خارجية دول السوق، واقترح على الدول الاوروبية الانضمام الى الولايات المتحدة الاميركية في مساعيها لاقناع موسكو بأن من غير الممكن اشتراكها في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط دون تغيير موقفها تجاه اسرائيل ( **معاريف** ، ١٩٨٧/١/٢٧ ).

## ١٩٨٧/١/٢٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، على هامش القمة الاسلامية، مع السكرتير العام للامم المتحدة، خافير بيريز دي كويلار، وبحث معه في تطورات القضية الفلسطينية، والوضع في مخيمات لبنان، واوضاع الفلسطينيين في المناطق

المحتلة. كما اجتمع عرفات مع امير دولة قطر ومع رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية، كلاً على حدة؛ كما اجتمع مع الرئيس التركي، كنعان ايفرين، والامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي (وفا، ١٩٨٧/١/٢٧). وقد القى عرفات كلمة وفد فلسطين في مؤتمر القمة، وتحدث فيها عن الاوضاع الفلسطينية في المناطق المحتلة وعن الحرب ضد المخيمات في لبنان ( المصدر نفسه، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

• وجهت هيئات فلسطينية، نقابية وثقافية، مذكرة الى مؤتمر القمة الاسلامي، اكدت فيها ان الفلسطينيين في لبنان يكابدون وضعاً قاسياً بسبب الحرب ضد المخيمات. وجاء في المذكرة ان «أمل» تشن حرب ابادة ضد الفلسطينيين في لبنان، وطالب الدول الاسلامية بتحمل مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني ( الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لتلاميذ الصف الثاني عشر في مدرسة دنمارك في القدس، ان اسرائيل غير واقعة، الآن، تحت تهديد الحرب من جانب سوريا. لكنه أشار الى استعداد اسرائيل لاحتمال نشوب الحرب، على الرغم من التقليصات الاخيرة التي أحدثت في ميزانية الدفاع ( هآرتس ، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

• دعا الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، خلال ظهوره في النادي الاقتصادي في القدس، الحكومة الى مراعاة وجود الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى عملية السلام. وقال وايزمان انه لا ينبغي الاستخفاف بالمؤتمر الدولي، وان من الواجب اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ايضاً، شرط ان تعترف بقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ ( هآرتس ، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

• طرح الاسرائيليون، في اجتماع مجلس التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة في بروكسل، والذي حضره القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، مسألة توسيع اطار التعاون في مجال البحث والتطوير. كذلك طرح الاسرائيليون مطلبين في مجالين آخرين، هما تغيير «قواعد المنشأ» الخاصة بالمنتجات التجارية مع السوق بهدف التخفيف عن الصادرات الاسرائيلية للسوق، والامتناع عن تعطيل اقرار البروتوكول الذي ينظم الصادرات الزراعية الى السوق بالشكل الذي يضر بهذه الصادرات جراء انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق الاوروبية ( هآرتس ، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

من جهة أخرى، جدد شمعون بيرس، في اجتماعه مع وزير خارجية بلجيكا الرئيس الحالي للسوق المشتركة، اقتراحه على المجموعة الاوروبية بشأن تشكيل مجموعة عمل تتولى دراسة المشاركة الاقتصادية الاوروبية الضخمة في منطقة الشرق الاوسط. وقال بيرس انه يفكر في مشروع ضخم خاص من شأنه التأثير في التطورات الاقتصادية والسياسية في المنطقة بشكل دائم ( المصدر نفسه ).

• تراجع رئيس وزراء استراليا، روبرت هوك، بناء على نصيحة الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، عن اعترافه دعوة اسرائيل، علانية، الى تأييد اقامة دولة فلسطينية وتبني مطلب الفلسطينيين في حق تقرير المصير ( هآرتس ، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

## ١٩٨٧/١/٢٨

• اجتمع رئيس التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في الكويت، وبحث معه في الموضوعات المدرجة على جدول اعمال القمة الاسلامية ( الاهرام ، ١٩٨٧/١/٢٩ ). وقد ترأس عرفات جلسة مؤتمر القمة المسائية، باعتباره نائباً لرئيس مؤتمر القمة، وادار النقاش السياسي حول الحرب العراقية ـ الايرانية والحرب الدائرة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ( وفا، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• نعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. قائد مخيم شاتيلا في بيروت الغربية، المقدم علي ابو طوق، الذي استشهد مساء ١٩٨٧/١/٢٧، ورفيقه النقيب سمير امين ذياب. وشددت اللجنة، في بيانها، على استمرار مسيرة الشعب الفلسطيني للوصول الى تحقيق اهدافه الوطنية ( وفا، ١٩٨٧/١/٢٨ ).

• عقدت اللجنة الوزارية العربية المكلفة بحث وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان اجتماعين لها، على هامش القمة الاسلامية في الكويت. وقد حضر الاجتماعين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي تحدث الى اللجنة عن التطورات الاخيرة بالنسبة الى الحرب الدائرة ضد المخيمات ( الاهرام ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• أعلن مسؤول «فتح» في جنوب لبنان عن بدء انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من قرية مغدوشة المطلة على مخيم عين الحلوة، القريب من صيدا. وقال المسؤول اياه: «ان قرار الانسحاب جاء انطلاقاً من حرصنا على ضرورة ايقاف النزيف الدموي، ولاعادة

اللحمة النضالية الى ما نصبو اليه، وللتوجه ضد العدو الصهيوني» ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• وقعت في قطاع غزة، وخصوصاً في خان يونس، سلسلة عمليات ضد الاحتلال، اطلقت خلالها النيران على ثلاثة تلاميذ، اصيب احدهم اصابة بالغة. وقد القيت، خلال تلك العمليات، الحجارة باتجاه سيارة عسكرية كانت تقوم بتأمين جولة الوزير الاسرائيلي اريئيل شارون، وقائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، على المنطقة. وقد القي القبض على راشقي الحجارة للتحقيق معهم، في حين استمرت عمليات الاحتجاج على طرد محمد دحلان، احد نشطاء «فتح»، الى الاردن ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رده، في الكنيست، على طلب الاحاطة الشفهي المقدم من عضو الكنيست غيئولاه كوهين: «ان الحكومة الاسرائيلية لم تجر اية مناقشات حول المؤتمر الدولي، وان موقف كل حكومات اسرائيل كان، دوماً، اننا نسعى الى اجراء مفاوضات مباشرة، دون اية شروط مسبقة مع جيراننا، من اجل التوصل الى اتفاقيات سلام». واضاف شامير ان الخطوط الاساس لحكومة التكتل الوطني الاسرائيلية لا يُفهم منها اي تجميد للاستيطان في شتى ارجاء «ارض - اسرائيل» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• عقد اجتماع عمل، هو الاول من نوعه، بين منسق العمليات الاسرائيلي في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، وممثلين عن الغرف التجارية كافة، وتناول الاجتماع بحث في مختلف القضايا المتعلقة بالتجارة والصناعة والنظام الضريبي في المناطق المحتلة. وقد اشترك في هذا الاجتماع - الذي عقد في مكتب رئيس بلدية بيت لحم رئيس الغرفة التجارية، الياس فريج - ما يزيد على اربعين ممثلاً عن الغرف التجارية، الذين اعدوا اوراق عمل وطرحوا مواضيع مختلفة، بينها امكانات تخفيف اعباء الضرائب عن التجار والصناعيين، وتعويضهم عن الاضرار التي تلحق بهم، جراء التفتيشات الامنية في موادهم الخام في الموانىء الاسرائيلية ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• قال رئيس وزراء استراليا، روبرت هوك، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ختام زيارته لاسرائيل: «ان اسرائيل شعرت في الماضي بخطر على وجودها، وكانت على حق في ذلك، لانه لم تكن هناك دولة عربية واحدة تعترف بها، وكان هناك تطلع نحو القضاء عليها. ولكن الواقع الحالي يختلف، فقد تخلى العرب عن فكرة وجوب تدمير اسرائيل، وهناك، الآن، ادراك لدى الدول العربية لحق اسرائيل في الوجود في المنطقة، كما ان هذا الادراك موجود، ايضاً، لدى م.ت.ف. ولذا على اسرائيل، من جانبها، ان تدرك ان م.ت.ف. هي الممثل لكل الفلسطينيين، وليس فقط سكان الضفة وغزة». وكرر هوك موقفه المؤيد لحق الفلسطينيين في اقامة دولة فلسطينية، معتبراً ان الحل الامثل هو في الاتحاد الكونفيدرالي مع الاردن ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

## ١٩٨٧/١/٢٩

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في مقر اقامته، في الكويت، ولي عهد الكويت الشيخ سعدالعبدالله الصباح، وتناول البحث خلال اللقاء كافة المواضيع والقضايا المتعلقة بسير اعمال مؤتمر القمة الاسلامي الخامس ( **وفا**، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

• قال الرئيس السابق لشعبة التخطيط العسكري في الجيش الاسرائيلي، د. عمانوئيل فالد، في المؤتمر الذي عقد في بيت سوكولوف في تل - ابيب حول «استراتيجية الجيش الاسرائيلي والارهاب في الشرق الاوسط»، ان «اتجاهاً من الضعف يبدو على اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، في مجالات السياسة والجيش والاقتصاد والمعنويات القومية؛ ومطلوب اصلاح شامل في الفكر السياسي، والعسكري، للمؤسسة للتخلص من هذا الوضع المثير للقلق». وحول ضعف اسرائيل عسكرياً، قال فالد: «ان من الممكن التعرف على ضعف اسرائيل على المستوى العسكري، من خلال نتائج الحروب السابقة؛ فاذا كانت اسرائيل قد احرزت، في العام ١٩٦٧، انتصاراً سريعاً ومجيداً على ثلاث جبهات، فانها في حرب يوم الغفران كانت في حاجة الى جهد جهيد، وتضحيات، ووقت، من اجل احراز التعادل. وفي سنة ١٩٨٢، لم تنجح اسرائيل في لبنان، في ظل الظروف المثلى، في احراز حسم على جبهة واحدة؛ وهذا من شأنه ان يعطي الضوء الاحمر» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٣٠ ).

• قدم وزير المالية الاسرائيلية، موشي نسيم، الى الكنيست الاسرائيلي ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٨. وتبلغ الميزانية ٣٩,٢٩٤ مليار شيكل جديد، وتعتمد على تجميد الاجور والاسعار ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٣٠ ).

• اختتم مؤتمر القمة الاسلامي الخامس اعماله، واصدر بياناً سياسياً ختامياً تضمن عدداً من

القرارات والتوصيات حول القضايا التي تشغل الدول الاسلامية، ومنها القضية الفلسطينية. وطالب، في احد قراراته، برفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وايد جهود جامعة الدول العربية في هذا الخصوص ( وفا، ١٩٨٧/١/٢٩ ).

## ١٩٨٧/١/٣٠

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الكويت، وفود المنظمات الشعبية الفلسطينية هناك، واستعرض تطورات الوضع الفلسطيني، والعربي، والدولي، ونتائج القمة الاسلامية. وتحدث الى اعضاء الوفود عن الوضع في لبنان ومؤامرة ترحيل نصف مليون فلسطيني عنه. واكد عودة الثورة الفلسطينية لتشكل الرقم الصعب في معادلة المنطقة ( وفا، ١٩٨٧/١/٣١ ).

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تصريحات صحفية في ابو ظبي، انه اتفق مع الملك الاردني حسين، خلال اجتماعهما على هامش القمة الاسلامية في الكويت، على فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. كما اعرب عرفات عن استعداد م.ت.ف. لفتح صفحة جديدة مع سوريا ( الاهرام، ١٩٨٧/١/٣١ ).

## ١٩٨٧/١/٣١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في ابو ظبي، مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وتم خلال الاجتماع بحث في وجهات النظر حول الظروف التي تواجه الامة العربية والاسلامية. وتم، ايضاً، بحث في الوضع الفلسطيني، والعربي، والدولي، في لبنان والاراضي المحتلة ( وفا، ١٩٨٧/٢/١ ).

• أعرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، عن تقديره للقرارات التي اتخذتها القمة الاسلامية. وتمنى ان تتمكن منظمة المؤتمر الاسلامي من تنفيذ تلك القرارات ( الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٢/١ ).

• اصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في غزة ٣١ امراً بهدم منازل في الضاحية الواقعة شرق خان يونس، زعمت ان بناءها تم دون ترخيص وعلى اراض زراعية. وقد شكا السكان بقولهم ان الاسرائيليين يريدون هدم حي كامل، من اجل اقامة مستوطنة عليه (هآرتس، ١٩٨٧/٢/١).

• اصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية توجيهات الى سفراء اسرائيل في شتى ارجاء العالم، للاعلان عن ان اسرائيل تؤيد عقد مؤتمر دولي يكون مصاحباً لاجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية بالنزاع. ويأتي ذلك على الرغم من اعلان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، من على منصة الكنيست، عن ان الحكومة الاسرائيلية لا تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام ( هآرتس، ١٩٨٧/٢/١ ).

• قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، في المحاضرة التي القاها في النادي الاجتماعي ـ الاقتصادي في رحوفوت، انه يتوقع حدوث مشكلة صعبة، وحقيقية، في مجال العملة الصعبة لاسرائيل في العام المقبل، مضيفاً ان الوضع بالنسبة الى العملة الصعبة سوف يتفاقم، هذا العام، بمبلغ ١,٦ مليار دولار، وذلك بسبب الارتفاع المنتظر في اسعار الوقود في العالم، وايقاف المعونة الاميركية الخاصة بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار، وضرورة تسديد فوائد الديون الخارجية المستحقة على اسرائيل، والتي سيبلغ حجمها، هذا العام، ٤,٢ مليارات دولار ( هآرتس، ١٩٨٧/٢/١ ).

## ١٩٨٧/٢/١

• اصيب تسعة اشخاص بسبب انفجار شحنة ناسفة في باص «ايغد» الخط ٩٤٠، الذي كان على طريقه من حيفا الى القدس. وذكرت مصادر اسرائيلية ان حالة احد المصابين خطرة وحالة ثلاثة آخرين متوسطة، فيما اصيب خمسة اصابات طفيفة. ويفيد التقرير الاولي بأن الشحنة الناسفة وُضعت تحت مقعد السائق في حيفا. وعلى الرغم من ان زنتها محدودة، الا انها احدثت اضراراً بالغة بالباص، تقدر بعشرات آلاف الشيكلات. وقد اعلنت م.ت.ف. مسؤوليتها عن الحادث ( هآرتس، ١٩٨٧/٢/٢ ).

• اصدرت المحكمة المركزية الاسرائيلية في القدس حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات على جميل الزناتي (٤٥ سنة) من قطاع غزة، بتهمة طعن يهودي، قبل تسعة شهور، بالقرب من بوابة نابلس في القدس. وكان الزناتي قضى، في الماضي، عقوبة مدتها ثلاث سنوات في السجن، لقيامه بنشاط معاد للاحتلال ( هآرتس، ١٩٨٧/٢/٢ ).

• أكد التقرير السنوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) الذي قدمه المفوض

العام للوكالة، جيورجيو جياكوملي، الى الجمعية العامة للامم المتحدة، ان الوكالة تواجه مشاكل وصعوبات بسبب الاوضاع في لبنان وغزة. وقال جياكوملي ان الوكالة ستواصل تقديم خدماتها الى اللاجئين الفلسطينيين، ما دام من الممكن القيام، بشرياً، بذلك ( **الشرق الاوسط** ، ٢/٢/١٩٨٧ ).

• وصف رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، النتائج التي توصل اليها مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، بأنها ايجابية. وقال القدومي ان هذه النتائج اتسمت بالشمولية، خاصة في الاطار السياسي. وقال، ايضاً، ان القمة الاسلامية اكدت، من جديد، دعمها للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية ( **الشرق الاوسط** ، ٢/٢/١٩٨٧ ).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، انه لن يستمر في منصبه كوزير للخارجية، اذا فُرض عليه حظر لاجراء اتصالات لدفع فكرة المؤتمر الدولي قدماً. وأكد بيرس ان قرار الحكومة بشأن مؤتمر جنيف، منذ عهد حكومة مناحيم بيغن، لا يزال ساري المفعول ( **هآرتس** ، ٢/٢/١٩٨٧ ).

• صادقت الحكومة الاسرائيلية، بالاجماع، على اقتراح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بتعيين اللواء دان شومرون رئيساً للاركان العامة في جيش الدفاع الاسرائيلي. وبذلك يكون شومرون هو رئيس الاركان الثالث عشر للجيش الاسرائيلي ( **هآرتس** ، ٢/٢/١٩٨٧ ).

• دعا المتحدثون في مؤتمر اللجنة الاسرائيلية لمنع نشوب حرب نووية، الذي عُقد في تل ـ ابيب، الى نزع الاسلحة النووية من الشرق الاوسط ، والتوقيع على المعاهدة الدولية للاشراف على المنشآت النووية. وكان تم، مؤخراً، تشكيل هذه اللجنة لمكافحة انتاج الاسلحة النووية، وشرائها، واستخدامها، ونشرها، في الشرق الاوسط. ولم يحسم المؤتمر مسألة ما اذا كانت اسرائيل تمتلك اسلحة نووية ام لا ( **عل همشمار** ، ٢/٢/١٩٨٧ ).

• اعلن نائب رئيس اللجنة السوفياتية المناهضة للصهيونية، د. صمويل زيف، في موسكو، ان طلبات هجرة الاف اليهود سوف يعاد النظر فيها، ومن المتوقع هجرة الاف اليهود في العام الحالي. ويحتمل ان يكون ذلك بمثابة تلميح من موسكو عن استعدادها لدفع مقابل، اذا وافقت اسرائيل على اشراكها في مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط. والواقع ان تصريحات د. زيف التي ادلى بها للتلفزيون الاميركي لم تعد اذاعتها، او نشرها، في موسكو، الامر الذي يعزز رأي دوائر يهودية تشكك في مصداقية هذا التصريح ( **هآرتس** ، ٢/٢/١٩٨٧ ).

## ٢/٢/١٩٨٧

• غادر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ابو ظبي، بعد زيارة استغرقت ثلاثة ايام. وقال عرفات، في تصريح له، ان من بين ما شملته مباحثاته مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، واستمرار العدوان عليها، اضافة الى الوضع الراهن على الاراضي الفلسطينية المحتلة ( **الشرق الاوسط** ، ٣/٢/١٩٨٧ ).

• قرر المستوطنون اليهود في قطاع غزة، بعد اسبوع اعمال الشغب في القطاع، اخذ القانون بأيديهم، حيث شكلوا دوريات حراسة مدنية. وقد قام المستوطنون اليهود بغلق محور الحركة عند تقاطع دير البلح، ولم يزيلوا الحواجز الا بعد تدخل قائد المنطقة الجنوبية، اسحق مردخاي. من جهة اخرى، استمرت الانشطة المعادية للاحتلال في القطاع، حيث اصيب شرطي تابع لحرس الحدود، اثر قذفه بالحجارة. واصدر الحكم العسكري في غزة امراً بغلق مدرسة دير البلح، لمدة ثلاثة ايام، كان طلابها شاركوا في اعمال معادية للاحتلال ( **هآرتس** ، ٣/٢/١٩٨٧ ).

• اجتمع مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي، مع الامين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، وبحث معه في النتائج التي توصلت اليها اللجنة العربية المكلفة انهاء الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. ودعا بلعاوي، في تصريح له، اللجنة العربية الى تحمل مسؤولياتها كاملة لايقاف هذه المؤامرة ( **وفا**، ٢/٢/١٩٨٧ ). من جهة اخرى، اشتدت حدة الاشتباكات على جبهتي مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين ( **الرأي** ، ٣/٢/١٩٨٧ ). واجرى الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، اتصالات مع وزير خارجية الجزائر، بصفته رئيس اللجنة العربية، ومع عدد من الاطراف المعنية بالحرب الدائرة حول المخيمات، لايقاف القتال، بينما طالب رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، بسحب المدفعية

الفلسطينية من منطقة الجبل ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٣ ).

• قدم المحامي الياكيم هعتسني، من كريات اربع، شكوى اخرى الى الشرطة ضد فيصل الحسيني، رئيس معهد الدراسات العربية في القدس الشرقية، المؤيد لـ م.ت.ف. بزعم ان تصريحاته العلنية لصحيفة «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٣، تمثل خرقاً ومخالفة لامر منع الارهاب وقانون منع التحريض. وكان الحسيني عقد مقارنة بين وضع الفلسطينيين في المناطق المحتلة ووضع شعوب اوروبا تحت الاحتلال النازي، وقال: «عندما تحرز م.ت.ف. انتصارات في الخارج، فان معنوياتنا ترتفع، ونبدي قدراً اكبر من المقاومة، سواء أمقاومة غير عنيفة كانت ام مقاومة اخرى، وسوف يهتم العالم بنا اكثر» ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/٣ ).

• التقى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، في تونس، مع سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، فلاديمير جنتسنكو، واستعرض معه تطورات الوضع السياسي، وخاصة ما يمس القضية الفلسطينية، واستمرار الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٣ ).

## ١٩٨٧/٢/٣

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في بغداد، مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، وبحث معه في نتائج مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، لا سيما القرارات المتعلقة بالحرب العراقية ـ الايرانية، والقضية الفلسطينية ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٤ ).

• اصدر وزير خارجية الجزائر، د. احمد طالب الابراهيمي، بصفته رئيساً لمجلس جامعة الدول العربية، والامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، اللذان يتوليان رئاسة اللجنة الوزارية العربية المكلفة معالجة الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، نداء طالبا فيه الأطراف المعنية بهذا الامر بايقاف اطلاق النار، والتقيد بالخطة التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية، في اثناء اجتماعه في الكويت، على هامش مؤتمر القمة الاسلامي الخامس ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٣ ).

• اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، في طرابلس الغرب، في ليبيا، مع العقيد معمر القذافي. وعرض الوزير للقذافي الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وما يتطلبه ذلك من جهود لايقاف حرب الابادة التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني. وأكد العقيد القذافي، من جهته، الموقف الليبي المبدئي الداعم للشعب الفلسطيني ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٤ ).

• اعلن مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، في مناقشات سياسية داخلية، ان الصين الشعبية مستعدة لتأسيس علاقات رسمية وعلنية مع اسرائيل، مقابل اشتراكها في مؤتمر دولي. وكان تامير زار باريس في الاسبوع الماضي، واجتمع هناك بمسؤولين من الخارجية الصينية ( **دافار**، ١٩٨٧/٢/٤ ).

## ١٩٨٧/٢/٤

• اكد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجامعة العربية في تونس، حكم بلعاوي، ان الاردن وم.ت.ف. ستستأنفان، قريباً، التنسيق السياسي بينهما. كما اكد الامر ذاته عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، الذي قال ان وقف التنسيق السياسي بين م.ت.ف. والاردن هو ظاهرة عابرة ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/٥ ).

• غادر النمسا عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي كان في زيارة لها، حيث اجتمع مع وزير داخلية النمسا كارل بليشا. واعلنت وزارة الداخلية النمساوية ان الاجتماع تم بناء على طلب خلف، وان المباحثات تناولت الوضع في الشرق الاوسط ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٥ ).

• دعا مساعد الامين العام للامم المتحدة لشؤون حقوق الانسان، كورت هيرندل، في كلمته، خلال استئناف الدورة الحالية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، الى اتخاذ اجراءات فعالة تضمن حماية حقوق الانسان على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بدأت اللجنة اعمالها بمناقشة مسألة انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق المحتلة ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٥ ).

• قال عضو الكنيست الاسرائيلي يوفال نئمان، في رده على تصريحات نسبت الى وزير الدفاع المصري، المشير عبدالحليم ابو غزالة، نشرتها صحيفة «السفير» اللبنانية: «ان من الاجدر بالمشير ابو غزالة ان يعلم انه اذا عادت مصر الى مهاجمة اسرائيل واذا قمنا، ثانية، باحتلال سيناء، فان الشعب في اسرائيل لن يكرر خطأ الانسحاب من سيناء» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٥).

١٩٨٧/٢/٥

• اجتمع مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي، مع الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وبحث معه في المستجدات الراهنة حول المخيمات الفلسطينية في لبنان. وطالب بلعاوي بتنفيذ الاتفاق الذي توصلت اليه اللجنة الوزارية العربية وفك الحصار عن المخيمات، فوراً ( وفا، ٥/٢/١٩٨٧ ).

• ذكر مصدر فلسطيني، في تونس، ان الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين سيعقد مؤتمره المقبل في الجزائر خلال المدة من ٨ ـ ١١ شباط ( فبراير ) الحالي. ودعا الاتحاد الى هذا المؤتمر الفصائل الفلسطينية كافة، بما فيها المعارضة. واوفدت ست منظمات فلسطينية مندوبيها الى هذا المؤتمر، وهي «فتح» وجبهة تحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني ( الراي ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. العميد عبدالرزاق اليحيى، انه لا توجد اي ترتيبات لزيارة قريبة محتملة لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الاردن. واضاف اليحيى ان اجتماعات اللجنة المشتركة لدعم الصمود سوف تعقد بعد الاتفاق على جدول الاعمال من قبل لجنة ثلاثية تمثل وزارة شؤون الارض المحتلة الاردنية ودائرة الوطن المحتل التابعة لـ م.ت.ف. ( الشرق الاوسط ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• قتل فدائيان خلال اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي في منطقة حزام الأمن بالقرب من قرية تبنين، ولم تقع اصابات بين افراد قوة الجيش الاسرائيلي. وعثر خلال عمليات التمشيط على اسلحة الفدائيين الفردية، كما عثر على سترات واقية من الرصاص واجهزة اخرى. ومن المحتمل ان يكون الفدائيان قد حاولا التسلل الى منطقة حزام الامن لتنفيذ عملية، او لجمع معلومات استخباراتية ( عل همشمار ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• القيت زجاجة حارقة باتجاه موقع حراسة تابع لحرس الحدود الاسرائيلي في جنين، دون ان تحدث اصابات او اضرار. وقد اجرت قوات الامن الاسرائيلية، التي وصلت الى مكان الحادث، عملية تمشيط في المنطقة، لكنها لم تعثر على أحد ( عل همشمار ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• قُدم الى محكمة الصلح في رام الله ملف اتهام ضد اربعة من اعضاء وفد قوى السلام الاسرائيلي الذي سافر الى رومانيا هم: لطيف دوري وياعيل لوتان ورؤوبين كامينر واليعيزر بيلر. والتهمة الموجهة اليهم هي تدبير مؤامرة في اواخر تشرين الاول ( اكتوبر ) ومطلع تشرين الثاني ( نوفمبر ) من العام الماضي، للسفر الى رومانيا، والاجتماع مع ممثلي منظمات فدائية فلسطينية، دون اية صلاحية؛ وكذلك تهمة مخالفة القانون الذي يحظر الاتصالات مع فدائيين ( هآرتس ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• زار رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مدينة اريحا واجتمع مع رئيس بلديتها، جميل خلف. وبذلك يكون شامير اول رئيس حكومة اسرائيلية يجتمع مع رئيس بلدية عربية. واشار شامير الى ان اريحا تعتبر نموذجاً للهدوء، من الناحية الامنية، وان ذلك، في رأيه، له علاقة بالرفاهية الاقتصادية ( عل همشمار ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه بزعماء اغودات يسرائيل، ان خطر الحرب مع سوريا هو خطر نظري فقط. واكد شامير تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي، في برنامج «موكيد»، وقال: «ان السوريين قرروا تقليص جيشهم، حيث انهم يعانون من نقص في العملة الصعبة، ويضطرون الى تقليص امداد الكهرباء من موارد الطاقة». واوضح: «ان السوريين يحاولون بناء جيشهم بشكل مختلف، ويبدو انهم لا يسيرون في اتجاه حرب قريبة، ومن غير الممكن ان تأتي البلية من الشمال غداً، او بعد غد» ( هآرتس ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• دانت عضو الكنيست الاسرائيلي غيئولاه كوهين، ظهور عضو الكنيست الاسرائيلي يوسي ساريد في التلفزة الاردنية، وقالت: «لسنا نعرف اذا كان في ذلك مساس بالقانون ام لا، ولكن من المؤكد ان ذلك ينطوي على مساس بأمن الدولة، حيث ان ساريد يشذ كثيراً عن اجماعنا الوطني ضد دولة فلسطينية، التي يعتبر مصطلح تقرير المصير مرادفاً لها، ويدخل كثيراً في الاجماع القومي الفلسطيني المتعصب» ( عل همشمار ، ٦/٢/١٩٨٧ ).

• تم استدعاء سفير اسرائيل في القاهرة، موشي ساسون، الى وزارة الخارجية المصرية، حيث أعلن له هناك، باسم وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، انه لا اساس من الصحة لما نشر عن

تصريحات لوزير الدفاع المصري. وكانت صحيفة «السفير» اللبنانية نسبت الى وزير الدفاع المصري عبدالحليم ابو غزالة قوله ان اسرائيل لا تزال العدو الاساسي لمصر، وان في مقدور مصر، سوياً مع سوريا، قهر اسرائيل؛ مما دفع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى اتهام ابو غزالة بانتهاج خط مناهض لاسرائيل، على الرغم من معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٦ ).

• قال سفير مصر لدى اسرائيل، محمد بسيوني، في معرض رده على اسئلة اعضاء دائرة «مانوف»، التابعة لحزب العمل الاسرائيلي: «ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وبناء على ذلك، ينبغي اشراكها في مسيرة السلام، اذا كنا نرغب في ارساء السلام». واضاف بسيوني ان من غير الممكن التوصل الى السلام دون اشتراك م.ت.ف. في محادثات في اطار وفد اردني ـ فلسطيني ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٦ ).

## ١٩٨٧/٢/٦

• تحت وطأة الحصار الذي فرضته ميليشيا حركة «أمل» حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، منذ اكثر من ثلاثة شهور، طالبت اللجنة الشعبية لمخيم برج البراجنة في بيروت الغربية رجال الدين الاسلامي باصدار فتوى تبيح للمحاصَرين أكل لحوم البشر. وبعثت اللجنة، في هذا الخصوص، برسائل الى الزعيم الايراني آية الله خميني، ورئيس المجلس الاسلامي مفتي لبنان، الشيخ حسن خالد، والى رئس المجلس الشيعي الأعلى، محمد مهدي شمس الدين، والى المرشد الروحي لحزب الله، محمد حسين فضل الله ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/٧ ).

• اصدر مكتب التنسيق التابع لدول عدم الانحياز في الامم المتحدة بياناً حول الوضع المتفجر على الاراضي المحتلة، وحول الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وناشد الامين العام للامم المتحدة تقديم الضمانات لحماية المخيمات، وفقاً لقرارات مجلس الامن الدولي. وقد احتج لبنان، رسمياً، على ذلك البيان؛ وقال مندوب لبنان لدى الامم المتحدة، رشيد فاخوري، ان حكومته هي المسؤولة عن كفالة الأمن على اراضيها ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٧ ).

## ١٩٨٧/٢/٧

• اصيب جنديان اسرائيليان داخل مخيم بلاطة القريب من نابلس، اثر رشق دورية عسكرية راجلة بالحجارة. وقد قام شبان من بلاطة بالتظاهر، تضامناً مع الفلسطينيين في مخيمات لبنان. وخلال التظاهرة اصيب الشاب درويش ابو رجب (٢٢ سنة)، اثر اطلاق طلقات مطاط باتجاهه. واصدر الحكم العسكري اوامره بتعطيل الدراسة في جامعة النجاح في نابلس، لمدة يوم واحد، تخوفاً من ان يعقد الطلبة اجتماعاً، يمكن ان يؤدي الى نشاطات جديدة مناهضة للاحتلال ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٨ ).

• ارتفعت حدة القصف بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في منطقتي مخيمي برج البراجنة وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت الغربية. وتبادلت حركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية اتهامات المسؤولية عن القصف ( **الرأي** ، ١٩٨٧/٢/٨ ).

• اعلن مصدر فلسطيني مسؤول، في عمان، انه تقرر تأجيل اجتماعات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة اسبوعاً آخر، موضحاً ان هذا التأجيل سببه مشاركة عضوين بارزين من اعضاء اللجنة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي بدأت في مدينة الرياض. واشار المصدر الى ان زيارة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، الى عمان تأجلت لهذا السبب ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٨ ).

• على بعد نحو ٦٥ ميلاً من الساحل اللبناني، احتجز سلاح البحرية الاسرائيلي السفينة التجارية «مارينا آر»، بينما كانت متوجهة من ميناء لارنكا القبرصي الى ميناء خلدة اللبناني. كان على متن السفينة، بالاضافة الى طاقمها المؤلف من ثمانية مصريين، خمسون فدائياً فلسطينياً ينتمون الى «فتح»، تم نقلهم جميعاً الى اسرائيل. وفي اثناء التحقيق معهم، تبين ان من بين الفدائيين عدد من كبار الضباط، وجميعهم يحملون جوازات سفر مزورة. كذلك عثر، بعد تفتيش السفينة «مارينا آر» على قوارب مطاط صغيرة الحجم، ولم يعثر على اسلحة ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/٢/٨ ). وذكر قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، ابراهام بن شوشان، في مؤتمر صحافي للمراسلين العسكريين عقد في تل ـ ابيب، ان احتجاز السفينة «مارينا آر» تم في المياه الدولية، طبقاً لعمليات الاعتراض التي يقوم بها سلاح البحرية الاسرائيلي، لافشال خطط نقل الفدائيين الى جنوب لبنان. واضاف بن شوشان ان قبرص اصبحت، مؤخراً، مركزاً

للفدائيين الذين يريدون الذهاب الى لبنان، ومن هناك الى الجنوب، وان سلاح البحرية يعمل، بشكل تقليدي ودائم، من اجل احباط هذا الاسلوب ( **المصدر نفسه** ).

• ذكرت مجلة «توبونتيكي» اليونانية ان وكالة الاستخبارات المركزية اليونانية وجهاز المخابرات الاسرائيلي «الموساد» اتفقا على التعاون فيما بينهما. وقد تم هذا الاتفاق خلال الزيارة التي قام بها وفد من وكالة الاستخبارات اليونانية لتل ـ ابيب، في الفترة من ١٩٨٧/١/٢٤ الى ١٩٨٧/١/٣١. ورأس الوفد اليوناني مدير الوكالة والجنرال كيركيس، قائد سلاح الجو. وقد اقترح الاسرائيليون تدريب افراد الوكالة اليونانية على جمع المعلومات واساليب العمل، ثم التعاون معهم في المجالات كافة المتعلقة بشؤون الارهاب، فسارع اليونانيون الى قبول العرض الاول ولم يفعلوا الشيء عينه بالنسبة الى العرض الثاني ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٨ ).

## ١٩٨٧/٢/٨

• أرسل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة عاجلة الى الرئيس المصري حسني مبارك تتعلق بالوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وطالبه فيها بالعمل على انقاذ هذا الوضع. ومن جهتها، نددت مصر بتصاعد الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وصرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية بأن مصر تتابع بقلق ما يتعرض له الفلسطينيون في لبنان ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/٩ ). كما ارسل عرفات رسالة الى شيخ الأزهر، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، تتعلق بوضع المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **الرأي**، ١٩٨٧/٢/٩ ). وفي دمشق، اجتمع وفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية مع نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، بحضور عضو قيادة مجلس الثورة الليبي، الرائد عبدالسلام جلود ومساعد وزير الخارجية الايراني حسين شيخ الاسلام، ورئيس التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، مصطفى سعد، وذلك للبحث في انهاء أزمة المخيمات ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

• اصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في اللد حكماً بالسجن مدى الحياة على الاشخاص الثلاثة اعضاء منظمة «الجهاد»، التي اعتبرتها المحكمة تابعة لـ «فتح»، والذين هاجموا، بقنابل يدوية، مجموعة الاغرار من لواء «غفعاتي» بالقرب من حائط المبكى في مدينة القدس، بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٥ ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

• افتتح الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين مؤتمره في الجزائر. وقد وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي رعى حفل الافتتاح، في كلمته في المؤتمر، تحذيراً الى المسؤولين عن مذابح الشعب الفلسطيني في لبنان. ووجه رئيس الاتحاد، الشاعر محمود درويش، نداء الى مثقفي العالم كافة، وخصوصاً العرب منهم، لممارسة دور فعال في ايقاف الحرب التي يتعرض لها الفلسطينيون في لبنان ( **الرأي**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

• اجرى الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ووزير خارجية الجزائر، أحمد طالب الابراهيمي، اتصالات بكافة الاطراف المعنية بالوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك في اطار اللجنة الوزارية العربية. كما اتصل القليبي، هاتفياً، مع رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، وبحث معه في عملية تنفيذ الخطة التي وضعتها اللجنة العربية. كما ابرق الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بيرزاده، الى القليبي طالباً موافاة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بتقرير عن آخر النتائج التي توصلت اليها اللجنة العربية بشأن المخيمات ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

## ١٩٨٧/٢/٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجزائر، مع كل من مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، ووزير خارجية الجزائر، احمد طالب الابراهيمي، وبحث معهما في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان وضرورة تنفيذ قرارات اللجنة العربية ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة عاجلة الى الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، طالب فيها بتدخل الاتحاد السوفياتي لايقاف الحرب ضد المخيمات في لبنان. كما طالب عرفات، في رسالة الى الامين العام للامم المتحدة، بعقد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي للبحث في موضوع ادخال التموين والادوية الى المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• بدا مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين وضواحي جامعة النجاح في نابلس المحتلة وكأنهما ميادين قتال، حيث وقف الجنود الاسرائيليون في مواجهة المتظاهرين، واستخدمت الذخيرة الحية ضد الحجارة والزجاجات الفارغة. فقد قام مئات السكان في المخيم ومشارف نابلس بمسيرات احتجاج ضد التدابير الامنية المشددة. وخلال المواجهة، اطلق الجنود النار على المتظاهرين، فاصيب ثلاثة شبان وفتاة، جراء الطلقات النارية ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• وجه كتاب وصحافيو الارض المحتلة نداء الى المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، طالبوا فيه بالعمل الجاد لتوحيد الاتحاد ودفع مسيرة اللقاء والحوار بين الفصائل الوطنية الفلسطينية كافة. كما استنكر النداء الحصار الذي تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

• ناشدت الهيئات النسائية في الاراضي المحتلة قادة الأمة العربية والاسلامية وشعوبها اتخاذ اجراءات عاجلة وحاسمة لايقاف المذابح التي يتعرض لها ابناء الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان على أيدي ميليشيا حركة «أمل» والنظام السوري ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• وجه المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين نداء عاجلاً دعا فيه الى ايقاف الاعتداء على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وطالب حكومات الدول العربية بتنفيذ قرارات مجلس وزراء خارجية الدول العربية بشأن الحرب ضد المخيمات ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

• حذر الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بير زاده، في بيان له، من استمرار اعتداء ميليشيا «أمل»، التي تساندها القوات الصهيونية، على المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما ابرق بيرزاده بهذا الخصوص الى ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، وأمير الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح، باعتباره رئيس القمة الاسلامية الخامسة ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٩ ).

• قرر ملك المغرب الحسن الثاني ارسال طائرة مدنية محملة بالمواد الغذائية والطبية لانزالها بواسطة المظلات فوق المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان. ووجه برقية بهذا الخصوص الى كل من الرئيس اللبناني امين الجميل ورئيس ميليشيا حركة «أمل»، نبيه بري ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• اجرى امير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح، اتصالاً هاتفياً مع الرئيس السوري حافظ الأسد، تباحث معه، خلاله، في موضوع حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **الراي** ، ١٩٨٧/٢/١٠ ). في غضون ذلك، استمر تبادل القصف بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في مخيمي برج البراجنة وشاتيلا. ودعت المنظمات الفلسطينية، التي تتخذ دمشق مقراً لها، سوريا والاطراف المعنية الى الضغط على «أمل» لتطبيق الخطة الايرانية ( **المصدر نفسه** ). ودعا عضو قيادة مجلس الثورة الليبي، الرائد عبدالسلام جلود، القيادات السياسية اللبنانية والفلسطينية كافة الى تحمل المسؤولية وانهاء الحرب الدائرة. ووجه مجلس الوزراء السعودي نداء عاجلاً من اجل انهاء حصار المخيمات وتزويدها بالادوية والاغذية ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• اكد القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال جلسة ادارة الائتلاف في الكنيست، ان ليس من المحتمل ان يوافق حزب العمل، مسبقاً، على اقتراح وزارة المالية بشأن صرف اموال للاستيطان، الامر الذي يمكن ان يتعارض والاتفاق الائتلافي ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلة، اسحق شامير، انه قرر شن حملة ضد ظاهرة التساقط، اي ضد احجام مهاجرين يهود عن التوجه الى اسرائيل للاقامة فيها، وضد المساعدة التي تلقاها تلك الظاهرة من جانب منظمات يهودية، وغير يهودية، في الولايات المتحدة الاميركية ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٠ ).

## ١٩٨٧/٢/١٠

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في الجزائر، انه يجري اتصالات مع الدول العربية والاجنبية كافة لايقاف الاعتداء على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وتحدث عرفات حول تحقيق الوحدة بين فصائل المقاومة الفلسطينية، وقال ان مؤتمر اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين قد حقق خطوة كبيرة على هذا الطريق ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/١١ ).

• اختتم المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين اعماله في الجزائر، واصدر بياناً سياسياً اكد فيه وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ودعا الى توحيد الفصائل الوطنية

الفلسطينية في اطارها، كما حيا صمود المخيمات الفلسطينية في لبنان وصمود السكان في المناطق المحتلة في مواجهة الاحتلال ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١١ ). ودان البيان سياسة كامب ديفيد، وحذر من تعميمها، وطالب قيادة م.ت.ف. بالغاء اتفاق عمان (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٧ ـ ١٥٩).

• دحضت حكومة قبرص ادعاء اسرائيل بأن الجزيرة اصبحت محطة انتقالية للفدائيين الفلسطينيين، الذين يريدون الوصول الى لبنان. وقال المتحدث باسم الحكومة القبرصية في البيان الذي تلاه: «ان قائد سلاح البحرية الاسرائيلي قد القى مزاعم بهذا المعنى، وهي مزاعم اعتباطية ولا اساس لها من الصحة» ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/١١ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رده على اقتراح عضو الكنيست يوسي ساريد، بشأن المؤتمر الدولي: «اذا عقد مؤتمر دولي، حسبما هو مقترح الآن، فسيكون ذلك، فقط، بعد ان تتولى السلطة حكومة اخرى في اسرائيل تتخذ قراراً في هذا الشأن» ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/١١ ).

• اجرى الطاقم التلفزيوني، الذي يعمل في اسرائيل لصالح التلفزيون الاردني، مقابلة مع رئيس لجنة الخارجية والامن، ابا ايبن. وتعتبر هذه المقابلة الاولى مع اعضاء في صفوف الائتلاف. وكان الطاقم بدأ في اجراء مقابلات مع اعضاء كنيست من صفوف المعارضة، حيث اجرى مقابلات حتى الآن مع اعضاء الكنيست يوسي ساريد واليعيزر غرانوت ومحمد وتد ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/١١ ).

• استقبل الرئيس اللبناني أمين الجميل رئيس بعثة رعاية المصالح المصرية في لبنان. وصرح السفير المصري، عقب المقابلة، بأنه بحث مع الرئيس اللبناني في اوضاع المخيمات الفلسطينية، وأوضح ان موقف مصر يؤكد ضرورة ايقاف الاقتتال بين الفلسطينيين واللبنانيين ( **الأهرام**، ١٩٨٧/٢/١١ ).

• تلقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رسالة من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اكد له فيها ان المؤتمر الدولي لن يكون بديلاً لمفاوضات مباشرة، وان الولايات المتحدة الاميركية تؤيد عقد مؤتمر دولي، اذا كان ذلك من شأنه تقريب السلام ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/١١ ).

## ١٩٨٧/٢/١١

• استخدمت اوامر الاعتقال الاداري ضد تسعة شبان من مخيم بلاطة في الضفة الغربية، بعد ان وصلت معلومات الى عناصر الامن الاسرائيلية بأن الاشخاص التسعة لهم علاقة بنشاط معادي للاحتلال في المخيم، ومضايقة المتعاونين مع سلطات الاحتلال؛ وبذلك وصل عدد سكان الضفة الذين فرضت عليهم اوامر الاعتقال الاداري الى ٤٨ شخصاً ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/١٢ ).

• منعت حركة «أمل»، دون توضيح الاسباب، دخول المواد التموينية والطبية الى المخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت الغربية. ومن جهة اخرى، امر ملك السعودية، فهد بن عبد العزيز، بتسليم كميات من المواد الغذائية والطبية الى منظمة غوث اللاجئين الفلسطينيين لتوزيعها على سكان المخيمات ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/١٢ ).

• اعلن امين عام اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود السكان في المناطق المحتلة، د. فؤاد بسيسو، ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، سيحضر الى عمان للمشاركة في اجتماعات اللجنة في مطلع الاسبوع المقبل. وقال مصدر أردني مسؤول ان عودة اجتماعات اللجنة المشتركة لا تعني عودة التنسيق السياسي بين الاردن و م.ت.ف. حيث لم يطرأ أي تغيير على موقف كل منهما من التحرك نحو السلام ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/١٢ ).

• قام اكثر من اربعمائة شخص من اعضاء حزب الخضر الالماني بتظاهرة امام السفارة السورية في العاصمة الالمانية بون. وحمل المتظاهرون لافتات تندد بالاساليب اللاانسانية التي ينتهجها النظام السوري عبر حصار التجويع الذي تفرضه منظمة «أمل» الشيعية على المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/١٢ ).

## ١٩٨٧/٢/١٢

• استمرت الاعمال المناهضة للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وقع اخطر الحوادث بجوار قبر يوسف، عند مشارف نابلس، حيث قام طلبة من مدرستي «فدوى طوقان» و «الحاج معزوز المصري» برشق طلبة المعهد الديني اليهودي «عود يوسف حاي»، وحراس القبر، بالحجارة. وفي رام الله، نظمت تظاهرات، فاطلقت قوات الامن قنابل الغاز المسيل للدموع. كما تعرضت سيارة اسرائيلية، في وسط المدينة، للرشق بالحجارة. وفي جامعة بيرزيت، اشترك

مئات الطلبة في مسيرة تضامن مع سكان المخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت؛ ولوح المتظاهرون بصور ياسر عرفات واعلام فلسطينية ولافتات تأييد لـ م.ت.ف. ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٣ ). واعتقلت سلطات الامن الاسرائيلية، مؤخراً، مجموعة من سائقي الشاحنات العاملة على الخط الذي يصل بين الضفة الشرقية والغربية لنهر الاردن. واتهمت السلطات السائقين بانهم استخدموا الشاحنات، طيلة السنة الماضية، في تهريب اسلحة من الاردن الى الضفة الغربية عبر جسور نهر الاردن (**المصدر نفسه**).

• دعت سوريا الى ايقاف القتال حول المخيمات الفلسطينية في لبنان وعودة المقاتلين الفلسطينيين الى مخيماتهم، مقابل عودة ميليشيا حركة «أمل» الى المواقع التي كانت فيها قبل ٢٤/١٠/١٩٨٦، وطالبت بالسماح بادخال المواد التموينية الى المخيمات الفلسطينية. وحمل مصدر سوري مسؤول مسؤولية ما حصل في المخيمات الفلسطينية لبعض الاطراف الفلسطينية. وقد رحبت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، التي مقرها سوريا، بالمبادرة السورية لحل ازمة الحرب ضد المخيمات الفلسطينية ( **البعث** ، ١٩٨٧/٢/١٣ ).

• أصدر الرئيس المصري حسني مبارك توجيهاته الى الاجهزة المصرية المختصة لاعداد كميات من المواد الغذائية والطبية لارسالها الى المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/١٣ ).

• تم، مؤخراً، تزويد بطاريات صواريخ الدفاع الجوي الاسرائيلية بنوعية حديثة من آلات التصوير التلفزيونية بعيدة المدى. وتساعد تلك الآلات الحديثة بطاريات الصواريخ واطقمها على اكتشاف الطائرات المعادية التي تطير بسرعة فائقة للغاية ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٣ ).

• اتخذ قائد المنطقة الاسرائيلية الوسطى، اللواء ايهود براك، اجراء مفاجئاً، حيث وافق على البقاء في الجيش الاسرائيلي على ان يكون الشخص الثاني في الجيش الاسرائيلي ليتولى منصب نائب رئيس الاركان ورئيس شعبة العمليات العسكرية ( **معاريف** ، ١٩٨٧/٢/١٣ ).

• اعتقلت شرطة قبرص صحفياً ومصوراً اسرائيليين، بعد ان تناهى الى علم عناصر م.ت.ف. في الجزيرة، معلومات عن التحقيق الذي اجراه الاثنان، حين قاما بتصوير ابنية ومنشآت تابعة لـ م.ت.ف. في قبرص ( **دافار** ، ١٩٨٧/٢/١٣ ).

## ١٩٨٧/٢/١٣

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقر اقامته في تونس، السفيرين، السوفياتي والصيني، كلاً على حدة. وسلم عرفات للسفير السوفياتي رسالة عاجلة الى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف تتعلق بالاوضاع الجارية داخل المخيمات الفلسطينية؛ كما سلم رسالة مماثلة الى السفير الصيني، لنقلها الى القيادة الصينية، حول الموضوع ذاته ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٣ ).

• ذكرت مصادر صحفية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، طلب من الرئيس المصري حسني مبارك التدخل لدى اسرائيل للافراج عن الاسرى الفلسطينيين الذين احتجزهم سلاح البحرية الاسرائيلي خلال عمليات القرصنة التي قام بها في البحر المتوسط. وقال عرفات، في رسالته الى مبارك، انه ما زال ملتزماً باعلان القاهرة، لكنه سيضطر الى التخلي عنه اذا ما استمرت اسرائيل في عمليات القرصنة ضد الفلسطينيين ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/١٤ ).

• تلقى الفلسطينيون المحاصرون في المخيمات الفلسطينية في لبنان، القذائف بدل الخبز الذي وعدوا به، على الرغم من ان المقاتلين الفلسطينيين نفذوا التزامهم بالانسحاب من قرية مغدوشة، الواقعة شرق صيدا. كما اغارت طائرات اسرائيلية، لليوم الثاني على التوالي، على المواقع الفلسطينية في مناطق مخيمات صيدا ( **الراي** ، ١٩٨٧/٢/١٤ ).

## ١٩٨٧/٢/١٤

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجزائر، مع الامين العام المساعد لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، واستعرض معه ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان، والوضع داخل المناطق المحتلة ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٥ ). واتهم عرفات سوريا واسرائيل وعصابات «أمل» باقتراف مذبحة ضد الفلسطينيين عبر تجويعهم. وطالب عرفات الامم المتحدة بايصال المواد الغذائية والطبية الى اللاجئين في مخيمات لبنان ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/١٥ ). كما اجتمع عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حيث بحث في الاوضاع الفلسطينية والوضع

في المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان. وشكر عرفات، باسم الشعب الفلسطيني، الرئيس والحكومة والشعب التونسي على موقفهم من القضية الفلسطينية ومساندتهم لها ( **الشرق الاوسط** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• استمرت الاعمال المناهضة للاحتلال في الضفة الغربية، حيث القيت الحجارة، واحرقت اطارات السيارات، واقيمت حواجز الحجارة في مراكز عدة. وقد اعتقل ١٨ طالباً في جامعة الخليل، لقيامهم برشق الحجارة والاخلال بالنظام. وفي نابلس، اعتقل شابان بتهمة القاء الحجارة على دورية تابعة لحرس الحدود الاسرائيلي في وسط المدينة. كذلك تعرضت دورية تابعة للجيش الاسرائيلي للرشق بالحجارة في وسط بيت لحم. وفي مدينة رام الله، تعرض الجنود الاسرائيليون للرشق بالحجارة، مما اسفر عن اصابة ضابط اسرائيلي. وفي ساحة المسجد الاقصى، في القدس، اقيمت، يوم الجمعة، مسيرة اشترك فيها مئات المصلين تضامناً مع الفلسطينيين المحاصرين في مخيمات لبنان. وسرعان ما تحولت هذه المسيرة الى تظاهرة ضد الملك حسين والرئيس السوري حافظ الاسد. وقد تجمهر المشتركون حول النصب التذكاري لشهداء مذبحة صبرا وشاتيلا، حيث رفعوا الشعارات ورددوا الاناشيد والهتافات الوطنية الفلسطينية ( **هآرتس** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• اصيب ثمانية من افراد الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود الاسرائيلي، واعتقل احد عشر درزياً في شمال الجولان، خلال سلسلة من الحوادث وقعت بين افراد الشرطة وحرس الحدود وبين مئات من السكان الدروز، معظمهم من الشبان الذين قاموا بعمليات مناهضة للاحتلال في القرى الدرزية، بمناسبة مرور خمس سنوات على قرار اسرائيل بضم الجولان وتوزيع هويات اسرائيلية على سكانه السوريين ( **هآرتس** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• قتل، فجر يوم الجمعة، اربعة فدائيين في اشتباك مع قوات الجيش الاسرائيلي في القطاع الاوسط من حزام الأمن. وقد عثر في حوزتهم على شحنتين، احداهما وزنها ٦٠ كلغم، وألغام وصاروخين من طراز «لاو» ( **هآرتس** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• وصل الى عمان، عاصمة الاردن، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، للمشاركة في اجتماعات اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة لدعم صمود السكان في المناطق المحتلة. واعرب الوزير عن امله في ان تسهم زيارته هذه في تدعيم العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. ( **وفا**، ١٥/٢/١٩٨٧ ). وقد عقدت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة اجتماعاً تمهيدياً لوضع برنامج اولويات. وترأس الوزير الجانب الفلسطيني، بينما ترأس الجانب الاردني وزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين ( **الشرق الاوسط** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• استقبل ولي عهد المملكة العربية السعودية، عبدالله بن عبدالعزيز، الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وكان من بين ما بحثاه وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، ومساعي اللجنة العربية لضمان تنفيذ الخطة التي صادق عليها مجلس الجامعة في اجتماعاته في الكويت ( **الشرق الاوسط** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• منحت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل وضع الدولة الحليفة لها من غير الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ( ناتو ). ويمنح هذا الوضع الجديد اسرائيل امكان الحصول على عقود بمبلغ ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، بالاخص في مجالات البحث والتطوير ( **هآرتس** ، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

## ١٥/٢/١٩٨٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني ياسر عرفات، في الجزائر، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، حيث بحثا في مجمل الاوضاع الراهنة، والوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وثمن عرفات الدور الذي تقوم به الجزائر في دعم الشعب الفلسطيني ومساندته ( **وفا**، ١٥/٢/١٩٨٧ ).

• وجه اهالي مخيم شاتيلا المحاصرون نداء الى جميع القوى السياسية والدينية في العالم يناشدونهم فيه ايقاف الكارثة التي سببها العدوان الذي تمارسه ميليشيا «أمل» والنظام السوري على المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **وفا**، ١٥/٢/١٩٨٧ ). على صعيد آخر، وقعت في بيروت الغربية اشتباكات واسعة النطاق شملت شوارع المدينة كافة اضافة الى محيط المخيمات الفلسطينية. وقد بدأت الاشتباكات بنزاع حول افتتاح مكتب لحركة «أمل» بالقرب من مركز للحزب الشيوعي اللبناني ( **الاهرام**، ١٦/٢/١٩٨٧ ). وفي الجنوب اللبناني، أعلنت حركة «أمل» عن رفع الحصار عن مخيم الرشيدية، وان سكان المخيم يستطيعون الخروج منه والعودة اليه ( **الرأي** ، ١٦/٢/١٩٨٧ ).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال اجتماعه مع مراسلين لشؤون المناطق المحتلة: «اننا نشهد في غزة زيادة في الدافع الديني، اكثر مما هو في الضفة الغربية. واعتقد بأن احد الامور الخطيرة للغاية التي يمكن ان تحدث هو ان يصبح الدافع الديني عنصراً بالغ القوة». وحذر رابين الطلبة في جامعات الضفة، وقال: «انطلاقاً من تناولنا لاشادة عرفات علانية بالجامعات والمدارس كمراكز للتعبير عن المقاومة الوطنية الفلسطينية، فاننا سوف نتخذ اجراءات ضد تلك الهيئات». واضاف: «اذا اردتم ان تعقدوا اجتماعات في الجامعات، فلتتفضلوا. ولكن لن تكون هناك تظاهرات مع شعارات تدعو الى الكفاح المسلح» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٦ ).

• تم التوقيع، في تونس، على اتفاقية للتعاون المشترك بين الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، واتحاد الكتاب السودانيين. واتفق على اقامة مهرجان للثقافة الفلسطينية في جمهورية السودان في حزيران ( يونيو ) المقبل بمناسبة العام الدولي لفلسطين ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٦ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عشية سفره الى الولايات المتحدة الاميركية: «انني لا اعتقد بأن جولتي في الولايات المتحدة ستتعرض للضرر بسبب خلافات الرأي القائمة في اسرائيل» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٦ ). واضاف شامير: «ان هناك خلافات في الرأي ازاء المؤتمر الدولي، ولكن هناك مبالغة كبيرة في التركيز على ذلك، وان نقاط الاتفاق اكثر من نقاط الخلاف» ( **عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/١٦ ).

## ١٩٨٧/٢/١٦

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، بالسفير الهندي، وبحث معه في ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحمله رسالة الى رئيس الوزراء الهندي، راجيف غاندي، تتعلق بآخر تطورات الوضع الدولي والوضع الفلسطيني ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٧ ). هذا ويستمر حصار ميليشيا «أمل» للمخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد قصفت تلك الميليشيا مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة. واكد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، في تصريح له، عدم موافقته على نزع سلاح الفلسطينيين الذي تطالب به حركة «أمل». وقد استمرت المعارك بين ميليشيا «أمل»، من جهة، ومقاتلي الحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي، من جهة اخرى، في شوارع بيروت الغربية ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/١٧ ).

• استمرت الاعمال المناهضة للاحتلال في الضفة الغربية لليوم الثامن على التوالي. فقد شهدت مدينة رام الله اضراباً تجارياً شاملاً، كما رشقت سيارات اسرائيلية بالحجارة، في وسط المدينة. وقام الطلبة، خلال ندوة المعلمين التي عقدت في المدينة، باقامة متاريس من الحجارة، وباشعال اطارات السيارات. كذلك نظمت تظاهرة في قرية البيرة المجاورة، وفي مخيم الامعري شمال رام الله. وفي غزة، اصيب ستة جنود اسرائيليون وسائحة واحدة، نتيجة للرشق بالحجارة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٧ ). من جهة اخرى، دهمت شرطة القدس الاسرائيلية مكتب المعلومات البديلة في القدس الغربية، واعتقلت ستة من العاملين فيه، وصادرت منه كمية ضخمة من الوثائق، واغلقته لمدة ستة شهور. وطبقاً لادعاءات الشرطة، فان المركز كان يعمل لصالح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد تم، ايضاً، اعتقال ميخائيل فيرشوفسكي، مدير المركز (**المصدر نفسه**).

• زار المستشار الاقتصادي لولي عهد الاردن، الضفة الغربية، في اطار مهمة من قبل الحكومة الاردنية، بهدف تمهيد الاجواء لتطبيق الخطة الخمسية الاردنية لتنمية المناطق المحتلة. وقد اجتمع المستشار الاقتصادي، مؤخراً، مع شخصيات مالية وتجارية من الضفة الغربية ومن القدس الشرقية، وقام بجولة على اماكن مختلفة من الضفة. وقد نفت مصادر في الادارة المدنية الاسرائيلية، بشدة، الانباء التي روجتها عناصر فلسطينية عن ان المبعوث الاردني قد اجتمع مع شخصيات من الحكم العسكري في المناطق المحتلة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٧ ).

• اجتمع، في دمشق، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، مع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الديمقراطي، محمد سعيد عبدالله محسن، الذي يزور سوريا حالياً. وتم، خلال الاجتماع، استعراض الاوضاع الراهنة على الساحة العربية، والوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/١٧ ).

## ١٩٨٧/٢/١٧

• وصل الى بغداد، قادماً من تونس، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة

للعراق، وكان في استقباله عدد من المسؤولين العراقيين واعضاء مكتب م.ت.ف. في بغداد ( وفا، ١٩٨٧/٢/١٧ ). من ناحية اخرى، صرح عرفات، بأن هدف النظام السوري من ادخال التموين بشكل ضئيل الى المخيمات هو تخفيف ضغط الحملة العربية والدولية عليه. وقال عرفات ان ما ادخل الى المخيم لا يكفي لاكثر من يوم واحد او يومين على الاكثر ( وفا، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• اصيبت سهام ديب خميس الكردي (١٦ سنة)، من مخيم خان يونس للاجئين، عندما اطلق الجنود الاسرائيليون النيران على متظاهرين عرب في المخيم. وفي خان يونس، قامت الجماهير بالتظاهر وبالتلويح باعلام فلسطين، بعد وصول قوات الجيش الاسرائيلي، التي استخدمت الغاز المسيل للدموع. واصيب اربعة سائقين، تابعون لشركة «ايغد»، جراء رشق الحجارة بالقرب من قريتي عزون والظاهرية. وقد فرض حظر التجول، لمدة اربع ساعات، على مخيم الدهيشة، عقب حوادث رشق الحجارة على طريق القدس ـ الخليل ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، لاعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: « ان التفجيرات الاخيرة في المناطق المحتلة تخلق وضعاً ينطوي على مشكلة، ولكن لا ينبغي القول ان المقصود هو ضعف الجيش الاسرائيلي. ففي اكثر من مرة، ينبغي اضافة مزيد من القوة من اجل تهدئة الوضع، وهذا يضر بمهام اخرى، وان كانت هذه مهمتنا، ايضاً» ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• في لقائه مع الصحافيين اللبنانيين في لندن، اعرب الرئيس اللبناني أمين الجميل عن رفضه للحرب ضد المخيمات الفلسطينية، وقال: «اننا نريد لبنان منبراً للقضية الفلسطينية وليس مقبرة لها؛ ولا حل لهذه الحرب الا بسيطرة القوى الشرعية اللبنانية على كل الاراضي اللبنانية لحماية المدنيين الفلسطينيين واعطائهم حق العيش الكريم المستقل» ( الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• اختتمت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة اجتماعاتها في العاصمة الاردنية عمان، حيث تم خلالها البحث في وسائل دعم صمود شعبنا في الاراضي المحتلة، ودراسة اوضاعه تحت الاحتلال ( وفا، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• صدر في بروكسل بيان صحافي عن اجتماع وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة، جاء فيه دعوة لايقاف اطلاق النار حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، والسماح بادخال المواد الغذائية والطبية الى سكانها ( وفا، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• بدأ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، زيارته الرسمية لواشنطن بمحادثات ثنائية مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس. واعلن متحدثون رسميون، عقب المحادثة، ان الاثنين اتفقا على بذل جهود مشتركة من اجل اعادة وضع العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية الى سابق عهدها، على الرغم من القضايا الاخيرة، التي كانت اسرائيل ضالعة فيها. ووصف شامير محادثاته مع شولتس بانها جيدة وودية، واعلن انها تناولت المواضيع الثنائية المتعلقة بالعلاقات بين الدولتين. ودار الحديث، بشكل عام، حول مسيرة السلام والوضع الاقتصادي الاسرائيلي، وتوطيد التعاون العسكري في اطار وضع اسرائيل كحليف كبير، ليس عضواً في حلف شمال الاطلسي. وعلى الصعيد السياسي، نشبت خلافات في الرأي بين شامير وشولتس؛ فبينما يريد الاخير دراسة اي احتمال لدفع عملية السلام والمفاوضات المباشرة من طريق مؤتمر دولي، اعلن شامير ان المؤتمر الدولي لا يأتي في الاعتبار، وانه لا يرى فيه وسيلة، او سبيلاً، لدفع عملية السلام قدماً، وان المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/١٨ ). كذلك، اعلن شامير انه يعارض، بشدة، أي فكرة تتعلق بعقد مؤتمر دولي، لأنه يشكل تهديداً لاسرائيل ( عل همشمار ، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• اتهمت عناصر رفيعة المستوى في حزب العمل الاسرائيلي، من بينها القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الوزير موشي ارنس، باضفاء الطابع السياسي الخاص بحركة حيروت على موضوع عرب اسرائيل، وبانه يتدخل في امور ليست من اختصاصه، بما يتعارض والاتفاق الائتلافي، وبأنه يحاول تحويل مكتبه الى مقر انتخابي لليكود في القطاع العربي. وقال ارنس، معلقاً على هذه الاتهامات، انها غير جديرة بالرد على الاطلاق ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• اعلنت مصادر رفيعة المستوى في الحكومة الاسرائيلية ان وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، توجه، عبر وسطاء، باقتراح الى زعماء الكرملين، لكي يوجهوا اليه دعوة لزيارة الاتحاد السوفياتي، وذلك للاجتماع مع الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف وقادة الكرملين. والاقتراح يتضمن

اعطاء تعهد للسوفيات بأن هذا الامر سيساعد في عقد مؤتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفياتي وممثلين فلسطينيين من غير اعضاء م.ت.ف. على ان تعينهم المنظمة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

## ١٩٨٧/٢/١٨

• اجتمعت، في تونس، ثلاثة وفود تمثل «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، واصدرت بياناً في الختام اكدت فيه التمسك التمسك ببيان براغ الداعي الى توحيد الفصائل الفلسطينية ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

• حيا رئيس مجلس الثورة الليبي، العقيد معمر القذافي، انضمام الحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان. ودعا، في تصريح له، جميع القوى الوطنية اللبنانية الى المشاركة في هذه الحركة لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان المهدد من قبل العدو الصهيوني وعملائه ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

• أعرب الناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن اسف الجبهة لاستمرار اعتقال عضو مكتبها السياسي عصام عبداللطيف. وكانت اجهزة الامن السورية دهمت مكتب عبداللطيف في دمشق، قبل اسبوع، واعتقلته. وطالب الناطق باسم الجبهة بالافراج الفوري عن عبداللطيف، كما اكد تصميم الجبهة على مواصلة انتهاج سياستها المستقلة للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، ونضالها في سبيل استعادة وحدة م.ت.ف. ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/١٨ ).

• اعلنت مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين في عمان انفصالها عن جماعة عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) الذي قاد انشقاقاً عن «فتح». واكدت المجموعة الجديدة تمسكها بوحدة م.ت.ف. و «فتح» واعترافها بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

• اعلن القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال محادثاته مع وفد الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي يزور اسرائيل حالياً، وفي الوقت الذي رفض فيه رئيس الحكومة، اسحق شامير، في واشنطن فكرة المؤتمر الدولي، «ان رفض المؤتمر الدولي يضر بأمل السلام، بينما تؤدي مواصلة دفعه الى الابقاء على الخيارات مفتوحة». وعلى حد قول بيرس، فان مسيرة السلام ينبغي ان تستمر، حيث ان البديل خطير بالنسبة الى المنطقة كلها، وان المؤتمر الدولي هو السبيل لمفاوضات مباشرة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

• اشاد مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، بفكرة المؤتمر الدولي. وقال، في بيان الى المراسلين السياسيين، «ان المفاوضات مع الاردن ينبغي ان تكون في اطار مؤتمر دولي، والا فان هذه المفاوضات لن تبدأ على الاطلاق، ولن يكون هناك اي احتمال لاستئناف مسيرة السلام» ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/١٩ ).

## ١٩٨٧/٢/١٩

• لقي سميح ابراهيم حريشه، الذي يعمل سائق تاكسي، مصرعه بعد ان اصاب بسيارته اثنين من جنود دورية راجلة تابعة للجيش الاسرائيلي في مخيم عسكر للاجئين في الضفة الغربية المحتلة. وقد اطلق الجنود النيران باتجاهه، بعد ان حاول دهس جندي آخر، مما جعله يصطدم بجدار اسمنت لمدرسة قريبة. ويقول شهود عيان عرب ان الجنود اطلقوا النار على السائق حريشه بعد خروجه من السيارة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٠ ).

• اكد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في رسالة اذيعت في دمشق، انه على استعداد للمساهمة في تسوية سياسية للحرب الدائرة حول المخيمات، اذا طبقت الاجراءات التي اتخذت في مخيم الرشيدية على المخيمات الاخرى ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٠ ).

• التقى، في روما، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، مع رئيس الوزراء الايطالي، بتينو كراكسي، وأجري خلال اللقاء بحث في مشكلة الشرق الاوسط بشكل عام، والوضع الفلسطيني بشكل خاص، وتم التركيز على ما يعانيه الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢٠ ). واجتمع القدومي، في وزارة الخارجية الايطالية، مع وزيرها جوليو اندريوتي، وشملت المباحثات، فيما شملته، الوضع المأساوي في المخيمات الفلسطينية في لبنان والاوضاع داخل الاراضي المحتلة، وشكر القدومي الحكومة الايطالية على مواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

• قطع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، شوطاً لتقريب مواقفه من موقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في ما يتعلق بالمؤتمر الدولي.

فقد ذكر شولتس للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي: «ان كلانا (شامير وشولتس) يعارض فكرة عقد مؤتمر دولي يضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، ويبحث في مسألة كيفية حل المشاكل في المنطقة، لأنه لن يفيد». وقال شولتس: «ان الاسرائيليين يعارضون ذلك ونحن نعارضه، واذا استطعنا ايجاد وسيلة ما تحمل شعار ' مؤتمر دولي ' ونستطيع من خلالها التوصل الى محادثات مباشرة، فاننا، حينئذٍ، سنكون مستعدين لدراستها» ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٠ ).

## ١٩٨٧/٢/٢٠

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، السفير الصيني لدى العراق، وحمله رسالة الى القيادة الصينية تتعلق بآخر التطورات الراهنة في منطقة الشرق الاوسط، وتطورات القضية الفلسطينية ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢١ ).

• نفى مصدر مسؤول في «فتح»، في لبنان، ان تكون أي من فصائل الثورة الفلسطينية قد اشتركت في القتال الذي يدور في شوارع بيروت الغربية بين الحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي، من جهة، وميليشيا حركة «أمل»، من جهة اخرى ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢١ ).

• صرح الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الذي يزور الجزائر، بأنه سيبحث مع المسؤولين الجزائريين في قضية توحيد صفوف المقاومة الفلسطينية، التي قال انها تمثل طريق الخلاص للشعب الفلسطيني ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢١ ).

## ١٩٨٧/٢/٢١

• اجتمع مندوب م.ت.ف. لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي، في تونس، مع الامين العام لجامعة الدول العربية، وبحث معه في ابعاد القرار السوري ادخال قوات عسكرية سورية الى بيروت الغربية ومخاطره على المخيمات الفلسطينية ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢٢ ).

• التقى رئيس حركة عدم الانحياز رئيس وزراء زيمبابوي، روبرت موغابي، مع وفد م.ت.ف. الذي يرأسه مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للشؤون الافريقية، سلمان الهرفي، واستعرض معه التطورات في منطقة الشرق الاوسط والحرب التي تشنها ميليشيا حركة «أمل»، مدعومة من النظام السوري، ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد استنكر موغابي الدور السوري في هذه الحرب ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢١ ).

• اكتشف، قبل ايام، وجود مرض الجدري في سجن نابلس. فقد لاحظ طبيب السجن اعراض المرض على جسد احد السجناء. وفي حملة الفحوصات السريعة، تم تشخيص المرض لدى سبعة آخرين من السجناء الامنيين في السجن، البالغ عددهم ٥٠ سجيناً ( **معاريف** ، ١٩٨٧/٢/٢٢ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في خطابه لمجلس الشؤون العالمية في لوس انجلوس، ان الولايات المتحدة الاميركية يمكن ان تفقد نفوذها في منطقة الشرق الاوسط، اذا سُمح للاتحاد السوفياتي بالانضمام الى مسيرة السلام في المنطقة ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/٢/٢٢ ).

## ١٩٨٧/٢/٢٢

• اصيب ١٢ شخصاً من افراد حرس الحدود الاسرائيلي، وخمسة من العرب، من سكان القدس الشرقية، نتيجة القاء قنبلة في ساحة بوابة نابلس في المدينة القديمة في القدس. وقد القت السلطات القبض على مئة عربي عقب الحادث، للتحقيق معهم. ويبدو ان الفدائيين قد انتظروا حتى موعد تغيير دورية حرس الحدود، بهدف اصابة اكبر عدد ممكن من افراد هذا الحرس ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٣ ).

• اصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً حول اهداف التدخل العسكري السوري في لبنان والمخطط الذي يجرى تنفيذه ضد المخيمات الفلسطينية ولبنان على السواء. وفي بيانها، حملت المنظمة النظام السوري مسؤولية استمرار حصار المخيمات ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢٢ ). وقد وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسائل الى منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي، يطالب فيها بأن تحل قوات عربية، او دولية، في لبنان، او السماح لـ م.ت.ف. بالقيام بحماية المخيمات الفلسطينية ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٣ ).

• نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، في خطابه المقتضب امام حوالى ٢٠٠ من زعماء الاتحادات اليهودية وحملة الجباية اليهودية الموحدة، في لوس انجلوس، الانباء التي ترددت حول وجود خلافات بين

اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. واتهم بعض وسائل الاعلام بمحاولة خلق مواجهة ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/٢٣ ).

## ١٩٨٧/٢/٢٣

• قتل مواطن من مخيم جباليا في قطاع غزة المحتل بنيران جنود الجيش الاسرائيلي، عندما حاول، بسيارته، اقتحام احد الحواجز الاسرائيلية ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/٢٤ ).

• أعلن مندوب فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي، ان م.ت.ف. طالبت بعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية، على مستوى وزراء الخارجية، للبحث في استمرار العدوان والحصار المفروضين على المخيمات الفلسطينية في لبنان ( وفا، ١٩٨٧/٢/٢٣ ). كما اجتمع بلعاوي مع سفيري فرنسا وايطاليا لدى تونس، كل على حدة، وبحث معهما في التصعيد الخطير لحملة الجوع والابادة ضد المخيمات في لبنان، وحملهما رسائل شفوية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى كل من الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، ورئيس الحكومة الايطالية، بتينو كراكسي، حول الوضع ذاته، وشكره لحكومتي البلدين لدورهما في محاولة ايقاف الوضع المأساوي الذي تتعرض له المخيمات في لبنان ( وفا، ١٩٨٧/٢/٢٤ ).

• ناشد وزراء المالية والاقتصاد والتجار العرب، الذين يعقدون اجتماعاتهم حالياً في الرياض في السعودية، قادة الدول العربية التدخل، بحزم، لفرض تنفيذ الخطة العربية وفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتأمين ادخال المواد التموينية اليها ( وفا، ١٩٨٧/٢/٢٣ ).

• اجتمع وفد فلسطيني يضم ممثلين عن «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الجزائر، وبحث معه في المخاطر التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان، وكذلك تطورات الحوار بين الفصائل الفلسطينية. ووعد بن جديد بأن تبذل الجزائر جهدها لانهاء حصار المخيمات. وقد ضم الوفد الفلسطيني كلاً من عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، والامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، ونائبه ياسر عبد ربه، وسليمان النجاب، من قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني ( وفا، ١٩٨٧/٢/٢٤ ).

• اعلنت مصادر فلسطينية في ابو ظبي، ان دولة الامارات العربية وافقت على طلب منظمة التحرير الفلسطينية نقل مقر الصندوق القومي الفلسطيني من عمان الى ابو ظبي. وقالت تلك المصادر انه تم الاتفاق بهذا الصدد في اثناء زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الشهر الماضي، لأبو ظبي ( الاهرام ، ١٩٨٧/٢/٢٤ ).

• عين رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد افرايم سنيه، منصور داوود شاهين، رئيساً لمجلس بلدية بيرزيت. وخصصت الادارة المدنية مبلغ ١١٠ آلاف شيكل لخزينة المجلس ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/٢٤ ).

• قال سكرتير عام حزب العمل عضو الكنيست، عوزي برعام، ان سفر شمعون بيرس الى القاهرة هو خطوة اخرى في دفع مسيرة السلام قدماً، وهي خطوة تتفق مع سياسة حكومة التكتل القومي وخطوطها الاساسية ( هآرتس ، ١٩٨٧/٢/٢٤ ). من ناحية اخرى، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عندما طلب اليه، في نيويورك، التعليق على الازمة القائمة بين المعراخ والليكود، والتي تفاقمت على خلفية الاعلان عن سفر بيرس الى مصر: «من المحتمل تماماً حل الحكومة». وحول سفر بيرس الى القاهرة، قال شامير: «ليس لديه اي صلاحية لاقرار شيء ما بشأن مؤتمر دولي، فهذه زيارة عمل تقليدية» (المصدر نفسه).

• اعلنت مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة، في بيان لوزراء المجموعة، عن تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة. وذكر البيان ان كافة الاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط يجب ان تشترك في هذا المؤتمر بالاضافة الى الاطراف الاخرى التي يمكنها الاسهام في حل المشكلة لحفظ الامن والسلام في المنطقة (الاهرام، ١٩٨٧/٢/٢٤).

## ١٩٨٧/٢/٢٤

• هدد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في رده على اقتراح عضو الكنيست توفيق زياد، حول تصرفات قوات الامن الاسرائيلية في المناطق المحتلة والاعتقالات الادارية، بأن الجامعات والمدارس العربية في المناطق سوف تغلق، اذا تحولت الى بؤر لتنظيم اعمال الاخلال بالنظام والتظاهرات، بدلاً من ان تكون

مكاناً للدراسة ( **دافار** ، ١٩٨٧/٢/٢٥ ).

• أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان بياناً ناشدت فيه ذوي الضمائر الحية للعمل على ايقاف الحرب ضد المخيمات، وحملت اطرافاً عربية رسمية مسؤولية استمرار حصار المخيمات في لبنان ( **وفا**، ١٩٨٧/٢/٢٥ ). وأكد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، من جهته، معارضته نزع سلاح المخيمات الفلسطينية، لعدم وجود سلطة مسؤولة وقادرة على حماية تلك المخيمات ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/٢٥ ).

• أعلن وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، في لقاء صحافي في بروكسل، ان بلاده ستستأنف اتصالاتها، قريباً، لاعادة التنسيق السياسي مع م.ت.ف. وقال المصري انه ليس من حق الولايات المتحدة الاميركية او اسرائيل ان تقررا من هم الفلسطينيون الذين سيشاركون في المؤتمر الدولي المقترح للسلام ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/٢٥ ).

## ١٩٨٧/٢/٢٥

• عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مؤتمراً صحافياً في بغداد، تحدث فيه عن استعداد المنظمة للتفاهم مع الشرعية اللبنانية على صيغة جديدة حول الوجود الفلسطيني. وكانت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اختتمت دورة اجتماعاتها التي خصصتها للبحث في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، في ضوء الدخول السوري الى بيروت الغربية ( **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ).من جهة اخرى، اعلنت م.ت.ف. انه تم العثور على ١٩ جثة لمواطنين فلسطينيين ولبنانيين في شوارع بيروت اغتالتهم القوات السورية التي استكملت انتشارها في بيروت الغربية. ووصفت المنظمة، في بيان لها، هذا اليوم «بيوم الجثث»؛ كما اشارت الى وجود ٤٥٠ معتقلاً فلسطينياً ولبنانياً معرضين للخطر، بعد ان وضعت القوات السورية يدها على برج المر، حيث كانوا معتقلين ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/٢٦ ). واتهم حزب الله، من جهته، القوات السورية بارتكاب مذبحة ضد اعضائه مع سبق الاصرار في حي البسطة، حيث قتل ٢٣ شخصاً من اعضاء الحزب (**المصدر نفسه**).

• قال عضو الكنيست الاسرائيلي يوسي ساريد، خلال المناقشات التي اجريت في الكنيست حول الاوضاع في المناطق المحتلة، ان رابين بالنسبة الى المناطق المحتلة،شأنه شأن شارون بالنسبة الى لبنان؛ فلديه المفهوم عينه القائم على القوة، والوهم عينه بأن من الممكن قمع تمرد مدني بالقوة ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ). وحذر عضو الكنيست الاسرائيلي، بنيامين بن اليعيزر، في المناقشات ذاتها، من مغبة تطرف العرب في المناطق المحتلة، الامر الذي ينبع من الاحباط الذي خلقه الاحتلال على مدى عشرين عاماً. وقال بن اليعيزر ان الحل لهذا الواقع السياسي المعقد يمكن ان يتمثل في منح حكم ذاتي من جانب واحد (**المصدر نفسه**). في غضون ذلك، قام الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، بجولة في نابلس، تحت حراسة مكثفة من قبل جنود الجيش الاسرائيلي وافراد حرس الحدود، حيث مر بسيارته بالقرب من قبر يوسف ومخيم بلاطة (**المصدر نفسه**).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي،اسحق رابين، ان اسرائيل لا تخشى تواجد القوات السورية في بيروت، وان اسرائيل قوية، وان السوريين يعلمون انهم وحيدون في المعركة ضدنا، ولذلك سوف يمتنعون عن الدخول في مواجهة عسكرية ( **هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ).

• وصل الى القاهرة القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، حيث أجري له استقبال متواضع، قد يعطي انطباعاً بأن حكومة مصر غير معنية بابراز الزيارة ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ).وقال بيرس، لدى وصوله القاهرة، انه يتحدث باسم حكومة اسرائيل، وان كل ما اتفق عليه في الاسكندرية، هو اساس لاستمرار المحادثات. وعلى حد قوله، فان اسرائيل تؤيد تلك الاتفاقيات التي تم التوصل اليها وهو رئيس للحكومة. واضاف بيرس، انه لا توجد حاجة لاسرائيل ومصر لعقد مؤتمر دولي، وان الطرف المحتاج للمؤتمر هو الاردن (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٦). من جهة اخرى، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية،اسحق شامير، لدى عودته من الولايات المتحدة الاميركية، ان بيرس لا يملك اي تفويض، او توكيل، للتوصل الى اتفاق يكون ملزماً لدولة اسرائيل في موضوع المؤتمر الدولي (**المصدر نفسه**).

• بدأ المسؤولون في الامم المتحدة باجراء اتصالات غير رسمية مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن للبحث في امكانات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقد بدأ المكلف بقضايا الشرق الاوسط في المنظمة الدولية، مارك غولدينغ، اتصالاته بهذا الشأن لاعداد تقرير يقدم الى السكرتير العام للامم المتحدة خلال الشهرين المقبلين ( **الاهرام** ، ١٩٨٧/٢/٢٦ ).

١٩٨٧/٢/٢٦

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان شهر نيسان (ابريل) سيكون شهر الحوار الفلسطيني الشامل للتمهيد لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني. واشار خلف الى ترحيب الجزائر باستضافة اجتماعات المجلس. من ناحية اخرى، اعرب خلف عن قلقه ازاء مستجدات الوضع في بيروت الغربية، وتمنى ان تتولى سوريا حماية الفلسطينيين المقيمين في لبنان ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ).

• اوضح وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بارليف، في الخطاب الذي القاه في الكنيست في ختام مناقشات حول الوضع في المناطق المحتلة، موقف المعراخ تجاه المناطق المحتلة وتجاه امكان عقد مؤتمر دولي. قال بار ـ ليف ان حلولاً بصيغة الليكود وهتحياه لن تحظى بالقبول لدى الاردن والفلسطينيين، وان اسرائيل لا تمتلك القدرة على تحقيقها. ومن ناحية اخرى، فان الاردن يمتلك القدرة على تحقيق فكرة انسحاب شامل لخطوط العام ١٩٦٧. كما ان الضلع الثالث في المثلث ـ الفلسطينيون ـ لا يملك القدرة على تحقيق الرغبة في اقامة دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن بسيطرة عرفات، تكون عاصمتها نابلس، او اي مدينة عربية اخرى. وكذلك لا يمتلك اي طرف خارجي القدرة على فرض حل من هذه الانواع في المنطقة. ومن ثم ينبغي على اسرائيل ان تسعى للتوصل الى حل سياسي يتمثل في تسوية اسرائيلية ـ اردنية ـ فلسطينية ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، عقب اجتماعه الاول مع الرئيس المصري حسني مبارك، ان مصر واسرائيل ستجريان محادثات تحضيرية، باشتراك عناصر اخرى، لبلورة قائمة متفق عليها باسماء الفلسطينيين الذين سيشتركون في المؤتمر الدولي، وكذلك في اطار الوفد الاردني ـ الفلسطيني الذي سيجري المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، بعد افتتاح هذا المؤتمر ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ).

• دعا الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في تصريحات له خلال زيارته لالمانيا الاتحادية، الى عقد قمة عربية طارئة للبحث في القضية الفلسطينية وفكرة المؤتمر الدولي المقترح عقده لحل المشكلة. كما اشاد القليبي بجهود المجموعة الاوروبية في هذا الصدد ( **الاهرام**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لمجلس امناء الوكالة اليهودية في القدس، ان تحفظات الادارة الاميركية ازاء عقد مؤتمر دولي للسلام، تتماثل مع تحفظاته؛ فالاميركيون لا يعتقدون بنجاح مؤتمر كهذا، ولكنهم يدرسون امكان عقده تحت ضغط عناصر مختلفة، بما فيها اسرائيلية، ايضاً. واضاف شامير ان الخلاف حول هذا الموضوع يمكن ان يؤدي الى حل الحكومة ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ). وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الجدل بين المعراخ والليكود حول المؤتمر الدولي، هو جدل مبدئي ـ نظري، لن يكون له تأثير عملي، الا اذا طرح امام اسرائيل اقتراح كامل، بالنسبة الى المؤتمر الدولي؛ حينئذ، فقط، سيقترح عرض الموضوع على الحكومة لاتخاذ القرار (**المصدر نفسه**).

• اشارت تقديرات الوكالة اليهودية الى ان عدد المهاجرين اليهود، هذا العام، سوف يبلغ حوالى ١٥ ألف شخص، من بينهم حوالى تسعة آلاف مهاجر من بلدان الضائقة. ولقد اتضح ذلك من تحليل ميزانية الوكالة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦، البالغة ٤٢٧ مليون دولار، والتي صادق عليها مجلس امناء الوكالة اليهودية ( **هآرتس**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ).

١٩٨٧/٢/٢٧

• اكد بيان صدر عن م.ت.ف. ان ميليشيا حركة «أمل» اطلقت النار على مجموعة من النساء الفلسطينيات بصورة متعمدة، بعد ان تجاوزن حاجزاً لميليشيا «أمل» والوحدات الخاصة السورية، وهن في طريق العودة الى مخيم برج البراجنة، بعد ان اشترين بعض المواد التموينية ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٢٨ ). وقد دخلت شاحنتان تابعتان لمكتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) محملتين بالمواد التموينية مخيم شاتيلا، تحت اشراف ضابط سوري وآخر لبناني واحد افراد حركة «أمل» (**المصدر نفسه**).

• دعا ملك المملكة العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، في مقابلة صحفية اجرتها معه صحيفة «الحوادث» الصادرة في لندن، جميع المعنيين بالأمر الى ايلاء المخيمات الفلسطينية في لبنان كل ما يجب من رعاية واهتمام حتى يعود الفلسطينيون الى ارضهم لاقامة دولتهم المستقلة ( **الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٢/٢٧ ).

١٩٨٧/٢/٢٨

• اجتمع في صنعاء رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وبحث معه في الاعتداءات المستمرة على المخيمات الفلسطينية في لبنان وتجويعها ( **وفا**، ١٩٨٧/٣/١ ). وقد قامت ميليشيا «أمل» بقصف مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، لاول مرة بعد الدخول السوري الى بيروت. وحذر عرفات من ان المعارك الحالية هي جزء من مخطط لتقسيم لبنان الى كانتونات طائفية (**الاهرام**، ١٩٨٧/٣/١).

• وصل الى طرابلس الغرب في ليبيا وفد «فتح» ويضم عضوي اللجنة المركزية، خليل الوزير (ابو جهاد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، للمشاركة في احتفالات العيد العاشر لاعلان الجماهيرية الليبية. وتحدث الوزير وعبدالحميد الى وسائل الاعلام حول استمرار حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان والدور الذي يمكن ان تمارسه الجماهيرية الليبية لفك هذا الحصار ( **وفا**، ١٩٨٧/٣/١ ).

• علم مراسل صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية ان اقتراحاً لتشكيل وفد فلسطيني للجنة التحضيرية، التي اساسها ممثلون من سكان المناطق المحتلة، قد قدمها نائب عرفات، خليل الوزير (ابو جهاد)، في اثناء زيارته الاخيرة للقاهرة، قبل ايام معدودة من زيارة بيرس لها. وقد شمل الاقتراح عشرة اسماء، من بينها يشكل الوفد ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١ ).

• اجتمع، في عمان، وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، مع رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وبحث معه في اوضاع البلدية واحتياجاتها من المشروعات التنموية. واكد دودين حرص الوزارة على المساعدة في تنفيذ المشروعات الضرورية ( **الرأي** ، ١٩٨٧/٣/١ ).

• سربت اوساط مقربة من القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، انباء مفادها ان بيرس حصل على تفويض من الطاقم الحكومي المصغر في جلسته الاخيرة، للبحث مع المصريين في المؤتمر الدولي، خلافاً لاقوال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن ليس لدى بيرس تفويض للبحث بشأن المؤتمر الدولي في القاهرة ( **عل همشمار** ، ١٩٨٧/٣/١ ).

صدر عن مركز الابحاث

## تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني: الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٨-١٩٣٩)

تأليف: صبري جريس

٥٨٧ صفحة — ١٥ دولاراً او ما يعادلها

---

## فلسطين الدولة

جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف: د. عصام سخنيني

٢٧٤ صفحة — ٥ دولارات او ما يعادلها

---

## المجتمع والتراث في فلسطين

قرية البصة

تأليف: يوسف حداد

٢٦٨ صفحة — ٨ دولارات او ما يعادلها

# شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

○ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

○ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

○ بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.

○ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

○ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

○ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.